جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في: العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

العنوان

إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر للفترة 1962-2016

من إعداد:

بورحلي الربيع

تاريخ المناقشة:2023/03/20

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
قطوش عبد الحميد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
سعودي بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
فيشوش حمزة	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
عريوة نصير	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 01	ممتحنا
هلال عادل	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
حمريط محسن	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

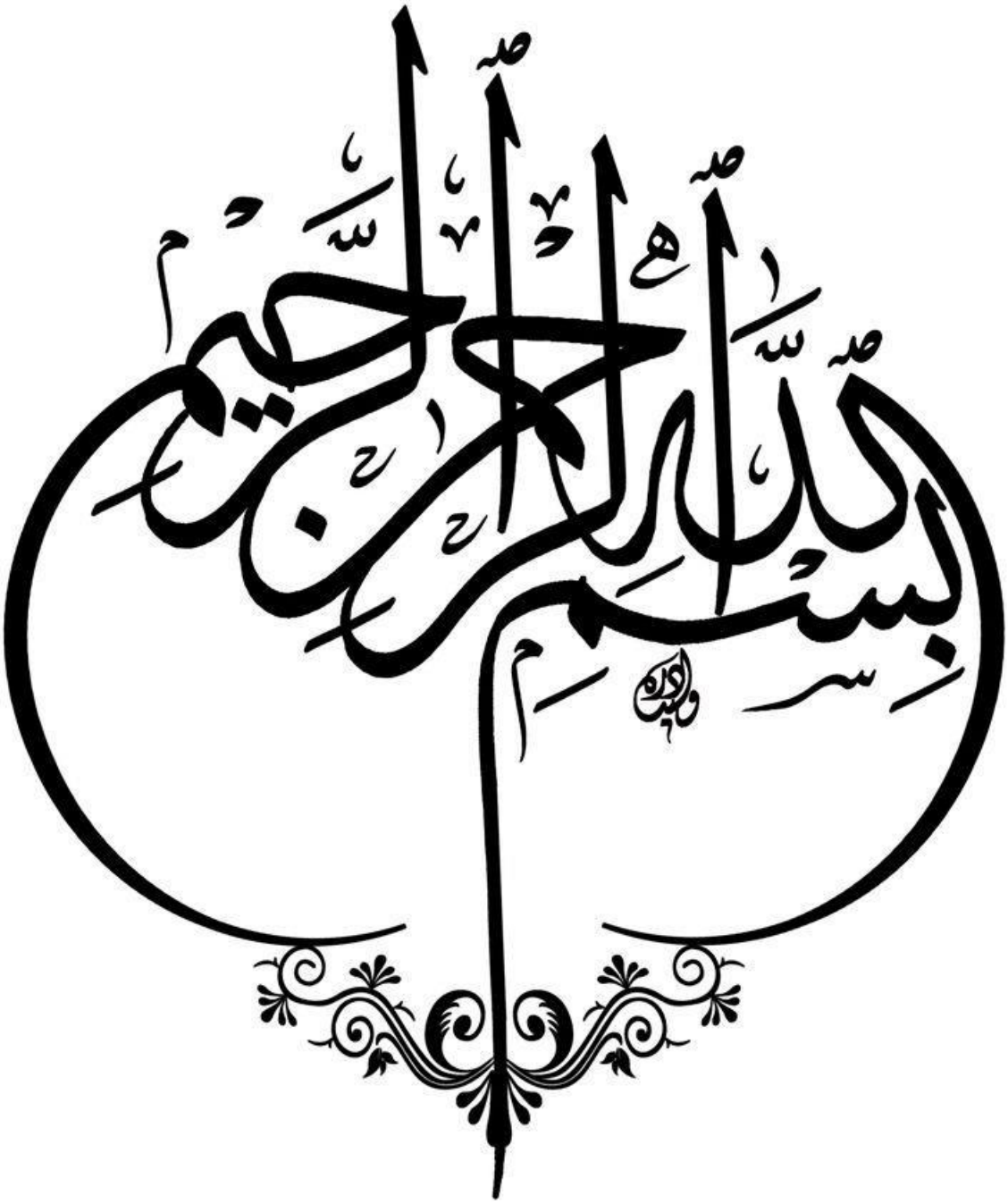
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى اله وصحبه أجمعين أما بعد:

بعد شكر الله عز وجل وحمده على توفيقه، أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى المشرف **الأستاذ الدكتور سعودي بلقاسم** الذي تحمل معي مشاق البحث إلى آخر لحظة وخصص لي الكثير من وقته الثمين رغم كثرة انشغالاته.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة التي بذلت جهدا في الاطلاع على هذه الرسالة وإثرائها بالنقاشات والملاحظات القيمة والمفيدة التي تزيد من مكانة البحث، على رأسهم: **الدكتور: قطوش عبد الحميد، الدكتور فيشوش حمزة، الدكتور: عريوة نصير، الدكتور: هبال عادل والدكتور حمريط محسن.**

أتقدم كذلك بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى صديقي وأخي الدكتور **توهامي محمد رضا** على دعمه المستمر، و الشكر موصول إلى كل أساتذتي الكرام في كل الأطوار، وإلى كل عمال جامعة المسيلة، كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة وشجعني وشد من أزري، شكرا لكم جميعا وجزاكم الله خيرا. أخيرا أترحم على أستاذي بجامعة المسيلة عماري جمعي، ومعلمي بالمرحلة الابتدائية بوعبدالله محفوظ.

الإهـداء

إلى الوالد الكريم الذي أفنى حياته في خدمة أسرته الصغيرة والكبيرة.

إلى الوالدة الكريمة التي عانت الكثير في تربيتنا.

إلى زوجتي الكريمة وأبنائي الأعزاء:

عبد الله، أسماء، محمد، يعقوب، ياسر.

إلى كل العائلة والأصدقاء.

إلى روح صهري رحمه الله ورزقه الفردوس الأعلى من الجنة.

بورحلي الربيع

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات.....	I
فهرس الجداول.....	VIII
فهرس الأشكال.....	IX
مقدمة.....	أ
الفصل الأول	01
تطور التبعية الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: الإطار النظري للتبعية الغذائية.....	03
المطلب الأول: تعريف التبعية الغذائية والمفاهيم المرتبطة.....	03
أولا- تعريف التبعية الغذائية.....	03
ثانيا- التبعية الغذائية والمصطلحات المرتبطة بها.....	05
المطلب الثاني: التبعية والأمن الغذائي في الاسلام.....	09
أولا- موقف الاسلام من التبعية.....	09
ثانيا- مفهوم الأمن الغذائي في الاسلام.....	10
ثالثا- نماذج قرآنية في مشكلة الغذاء.....	11
رابعا- الزراعة وفضلها في الاسلام.....	12
خامسا- استصلاح الأراضي الزراعية في الاسلام.....	13
سادسا- دور الزكاة في المحافظة على الأمن الغذائي.....	14
سابعا- موقف الاسلام من الاستهلاك.....	14
ثامنا- منع الاحتكار ودوره في تحقيق الأمن الغذائي.....	15
المطلب الثالث: آثار التبعية الغذائية.....	16
أولا- الآثار الاقتصادية.....	16
ثانيا- الآثار غير الاقتصادية.....	18
المبحث الثاني: تطور أوضاع الانتاج الزراعي والفجوة الغذائية بالجزائر 1962-2020.....	22
المطلب الأول: بعض مؤشرات ضعف القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020.	22
أولا- بعض مؤشرات ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.....	22
ثانيا- ضعف المساحة المزروعة والمساحة الصالحة للزراعة بالجزائر ونصيب الفرد منها.....	24

ثالثا- ضعف مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020..... 26
المطلب الثاني: تطور أوضاع الإنتاج الزراعي الجزائري 1962-2020..... 26
أولا- التغير السنوي لنمو الإنتاج الزراعي بالجزائر خلال الفترة 1981-2020..... 26
ثانيا- تطور أوضاع الإنتاج النباتي بالجزائر 1962-2020..... 27
ثالثا- تطور أوضاع الإنتاج الحيواني والسمكي بالجزائر خلال الفترة 1962-2020..... 29
رابعا- اختفاء إنتاج العديد من المنتجات الزراعية الجزائرية..... 31
المطلب الثالث: تطور الفجوة الغذائية بالجزائر 1962-2020..... 32
أولا- الفجوة الغذائية الكلية..... 32
ثانيا- الفجوة الغذائية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية..... 33
ثالثا- مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية بالجزائر عام 2019..... 34
رابعا- الجزائر تحتل المرتبة الأولى في نسبة المساهمة في الفجوة الغذائية العربية لعام 2017. 35
خامسا- التقديرات المتعلقة بتطور الفجوة الغذائية بالجزائر حتى عام 2027..... 36
المبحث الثالث: تطور مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية والغذائية الجزائرية 1962-2020 37
المطلب الأول: زيادة كبيرة في الواردات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية..... 37
أولا- تطور قيمة الواردات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020..... 37
ثانيا- نسبة الواردات الزراعية الجزائرية للواردات الكلية..... 38
ثالثا- تطور كمية واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 1970-2020..... 38
رابعا- قيمة واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2019..... 40
خامسا- واردات الجزائر من السلع الغذائية من اجمالي الواردات العالمية..... 41
المطلب الثاني: ضعف كبير في الصادرات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية..... 41
أولا- تطور قيمة الصادرات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020..... 41
ثانيا- نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية للصادرات الكلية..... 42
ثالثا- تطور كمية صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 1970-2020... 42
رابعا- قيمة صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2019..... 43
خامسا- مساهمة الجزائر في قيمة الصادرات الغذائية العربية..... 44
المطلب الثالث: عجز كبير في الميزان التجاري الزراعي الجزائري وضعف في تغطية الصادرات للواردات..... 44
أولا- زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي الجزائري..... 44
ثانيا- ضعف تغطية الصادرات الزراعية والغذائية إلى الواردات الزراعية والغذائية..... 45
ثالثا- مقارنة الميزان التجاري الزراعي الجزائري مع الدول المغاربية..... 46
خلاصة الفصل الأول..... 47

الفصل الثاني 50

معوقات ومشكلات الزراعة الجزائرية للفترة 1962-2020

تمهيد..... 51

المبحث الأول: عدم ملائمة السياسات الزراعية المتبعة بالجزائر منذ 1962..... 52

المطلب الأول: السياسات الزراعية للفترة 1962-1979..... 52

أولا- التسيير الذاتي 1962-1970..... 52

ثانيا- الثورة الزراعية (1971-1979)..... 54

المطلب الثاني: السياسات الزراعية للفترة 1980-1999..... 56

أولا- الاجراءات الزراعية خلال فترة الثمانينات..... 56

ثانيا- الاجراءات الزراعية خلال فترة التسعينات..... 57

المطلب الثالث: السياسة الزراعية للفترة 2000-2020..... 59

أولا- الاطار النظري للمخططات المتبعة للفترة 2000-2020..... 59

ثانيا- أهم التدابير التي تم اتخاذها في ظل السياسة الزراعية للفترة 2000-2020..... 65

ثالثا- تقييم عام للسياسات والبرامج الزراعية للفترة 2000-2020..... 67

المبحث الثاني: المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية..... 69

المطلب الأول: العائق الطبيعي..... 69

أولا- الأراضي الزراعية..... 69

ثانيا- الموارد المائية..... 71

المطلب الثاني: العائق التقني..... 73

أولا- نقص استخدام مستلزمات الانتاج..... 74

ثانيا: ضعف البحوث الزراعية والارشاد الزراعي..... 77

المطلب الثالث: العائق الاجتماعي..... 81

أولا- الأوضاع الاجتماعية للريف الجزائري قبل 1962..... 81

ثانيا- الأوضاع الاجتماعية للريف الجزائري خلال الفترة 1962-2020..... 82

المبحث الثالث: مشكلات عويصة واجهت القطاع الزراعي الجزائري..... 85

المطلب الأول: المشكلة العقارية..... 85

أولا- الاصلاحات العقارية في الجزائر خلال الفترة 1962-2020..... 85

ثانيا- القيود والعراقيل والمشاكل التي اعترضت العقار الفلاحي بالجزائر..... 88

ثالثا- القيود والعراقيل والمشاكل التي اعترضت العقار الفلاحي التابع للخواص بالجزائر..... 91

المطلب الثاني: مشكلة ضعف الاهتمام بالاستثمار الزراعي..... 91

أولا- الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي خلال الفترة 1962-2020..... 91

ثانيا– ضعف الانجاز المالي للاستثمارات الزراعية خلال الفترة 1967–2020..... 92
ثالثا– الجزائر حسب مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الزراعية..... 92
رابعا– العوامل التي أدت إلى ضعف الاستثمار الزراعي بالجزائر للفترة 1962–2020..... 93
المطلب الثالث: مشكلات عويصة أخرى..... 94
أولا– ضعف التكامل بين الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي..... 94
ثانيا – المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي وتحيز سياسة الأسعار..... 96
ثالثا– ضعف الخدمات المساندة..... 98
رابعا – مشاكل الهدر في الانتاج..... 99
خامسا– ضعف التنسيق بين مختلف الادارات المعنية بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي..... 99
سادسا– مشاكل خاصة بشعبتي الحبوب وتربية الأبقار الحلوب..... 100
خلاصة الفصل الثاني..... 102
الفصل الثالث 104
أسباب تزايد واستمرار التبعية الغذائية في الجزائر
تمهيد..... 105
المبحث الأول: أسباب تتعلق بجانب الطلب على الغذاء..... 106
المطلب الأول: المؤشرات الرئيسية المتعلقة بحالة الاستهلاك الغذائي في الجزائر..... 106
أولا– أهمية الانفاق على الغذاء في الدخل..... 106
ثانيا– الاستهلاك حسب مناطق السكن..... 107
ثالثا– الاستهلاك من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة..... 107
رابعا– تطور حجم استهلاك أغذية الأسرة..... 108
المطلب الثاني: تحليل النمط التغذوي الجزائري للفترة 1962–2019..... 110
المطلب الثالث: أسباب تفشي نمط غذائي وتغذوي سيئ ومكلف لدى الجزائريين..... 114
أولا– علاقة النمو السكاني بالتبعية الغذائية بالجزائر..... 114
ثانيا– السياسة الغذائية..... 114
رابعا– زيادة الاستهلاك كنتيجة للزيادة في دخل الأجراء..... 117
خامسا– تقليد الثقافة الاستهلاكية الغربية..... 117
المبحث الثاني: السياسات الدولية للدعم الزراعي وزيادة التبعية الغذائية في الجزائر..... 118
المطلب الأول: الجوانب النظرية للدعم الزراعي..... 118
أولا– الاطار الموضوعي لدراسة قضية الدعم الزراعي..... 118
ثانيا– مفهوم الدعم المحلي..... 119
ثالثا– مفهوم دعم الصادرات..... 122

رابعا- قضايا ومفاوضات الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية..... 123
المطلب الثاني: تطورات هيكل الدعم الزراعي خلال الفترة 1986-2019..... 123
أولا- حقائق حول الدعم الزراعي..... 123
ثانيا- تحليل هيكل الدعم الزراعي خلال الفترة 1995-2019..... 127
المطلب الثالث: انعكاسات السياسات الدولية للدعم الزراعي على أداء القطاع الزراعي الجزائري..... 132
أولا- أهم تطورات وترتيبات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية..... 132
ثانيا- الاصلاحات التي قامت بها الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية..... 134
ثالثا- آثار السياسات الدولية للدعم الزراعي على الوضع الغذائي بالجزائر..... 137
المبحث الثالث: أسباب أخرى لتزايد واستمرار التبعية الغذائية في الجزائر..... 141
المطلب الأول: الاثار السلبية لاتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية على التنمية الزراعية بالجزائر..... 141
أولا- الجوانب النظرية لاتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية..... 141
ثانيا- تأثير المشاركة الأورو-جزائرية على أداء القطاع الزراعي الجزائري..... 143
ثالثا- أسباب ضعف أداء القطاع الزراعي الجزائري ضمن اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوربي 145
المطلب الثاني: غياب سوق معياري وضعف الأداء اللوجستيكي بالجزائر..... 146
أولا- غياب سوق معياري بالجزائر..... 146
ثانيا- ضعف الاداء اللوجستي بالجزائر..... 148
المطلب الثالث: أسباب أخرى متنوعة..... 149
أولا- ارتفاع معدل الفساد بالجزائر..... 149
ثانيا- عدم اشراك مؤسسات البحث الوطنية في دراسة التدابير المتخذة على مستوى الاصلاحات الاقتصادية.... 151
ثالثا- ضعف تنظيم قواعد المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاقتصاد الوطني..... 151
رابعا- غياب تنظيم خاص بالأمن الغذائي..... 152
خامسا-غياب جهاز مستقل معني بسلامة الغذاء..... 152
سادسا- ضعف قدرات التخزين..... 152
خلاصة الفصل الثالث..... 153
الفصل الرابع 155
مقاربة استراتيجية لمعالجة اشكالية التبعية الغذائية بالجزائر
تمهيد..... 156
المبحث الأول: الامكانيات المتاحة للتخفيف من حدة التبعية الغذائية في الجزائر..... 157
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية..... 157
أولا- الموارد الأرضية..... 157
ثانيا- الموارد المائية..... 157

ثالثا– الثروة الحيوانية..... 158
رابعا– الثروة السمكية..... 159
خامسا– امكانات الطاقة التقليدية والطاقات المتجددة بالجزائر..... 159
المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية والتموينية والتمويلية 160
أولا– الإمكانيات البشرية..... 160
ثانيا– إمكانيات التموين..... 161
ثالثا–إمكانيات التمويل..... 162
المطلب الثالث: نقاط قوة للاقتصاد الزراعي الجزائري..... 162
أولا– تنوع البيئات الزراعية بالجزائر..... 162
ثانيا– إمكانيات التوسع الأفقي والرأسي المتاحة إلى حدود بعيدة المدى..... 163
ثالثا– الخصائص المميزة للمناطق الصحراوية..... 164
رابعا– إمكانيات زراعية تسمح للقطاع الزراعي الجزائري بأخذ مكانة قطاع المحروقات في توفير العملة الصعبة 164
المبحث الثاني: تحديات ومستجدات تهدد بتزايد التبعية الغذائية في الجزائر..... 165
المطلب الأول: تحدي الاعتماد الكلي على عائدات قطاع المحروقات لتمويل الواردات الغذائية 165
أولا– تراجع الانتاج الجزائري من النفط..... 165
ثانيا– ثبات في الاحتياطات النفطية الجزائرية منذ عام 2000..... 166
ثالثا– تزايد الطلب المحلي من الطاقة..... 166
رابعا– الأزمات الدورية في أسعار النفط..... 167
خامسا– مميزات البترول الجزائري..... 167
سادسا– التزايد السكاني..... 167
المطلب الثاني: التغير المناخي وزيادة احترار الكوكب..... 168
أولا– الجوانب النظرية حول آثار تغير المناخ على القطاع الزراعي والأمن الغذائي..... 168
ثانيا– تغير المناخ على مستوى العالم..... 169
ثالثا– تغير المناخ في المنطقة المتوسطية –حقائق رئيسية..... 170
رابعا– الآثار المترتبة على التغيرات المناخية والبيئية والمخاطر المرتبطة بالمنطقة العربية..... 171
خامسا– الآثار المترتبة على التغيرات المناخية بالجزائر..... 172
المطلب الثالث: الصعوبات المتزايدة للتعامل مع الأسواق الزراعية الدولية..... 174
أولا– أخطار الاعتماد على الغير واستمرار استيراد الغذاء..... 174
ثانيا – تقلبات الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية خلال الفترة 2006–2020..... 174
ثالثا – انتاج الوقود الحيوي..... 175
رابعا– اتجاهات التركز والاحتكار في الأسواق العالمية..... 176

المبحث الثالث: حلول مقترحة لمواجهة التبعية الغذائية في الجزائر..... 178
المطلب الأول: تبني سياسة زراعية جديدة تعمل في ظل استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد الجزائري..... 178
أولا– تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية للمحروقات بالاعتماد على التخطيط التأشري 178
ثانيا– أسس السياسة الزراعية الجديدة..... 180
المطلب الثاني: الأخذ بعين الاعتبار المعوقات الكبرى للزراعة في الجزائر 183
أولا– العائق الطبيعي..... 183
ثانيا– العائق التقني..... 185
ثالثا– العائق التاريخي الاجتماعي..... 187
المطلب الثالث: معالجة المشكلات العويصة للزراعية الجزائرية..... 188
أولا– إيجاد حلول عملية للمشكلة العقارية..... 188
ثانيا– حل مشكل ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي..... 189
ثالثا– حلول للمشكلات الأخرى..... 191
المطلب الرابع: معالجة أسباب تزايد واستمرار التبعية الغذائية بالجزائر والتكيف مع التحديات التي تهدد بتزايدها..... 195
أولا– معالجة أسباب تزايد واستمرار التبعية الغذائية بالجزائر..... 195
ثانيا– التكيف مع التحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد التبعية الغذائية بالجزائر..... 200
خلاصة الفصل الرابع..... 203
خاتمة عامة..... 205
الملاحق..... 214
قائمة المراجع..... 232
ملخص الدراسة باللغة العربية..... 240
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية..... 241

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي (2020/1980)	22
02	الهيكل القطاعي (%) للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2020/1990)	23
03	النسبة المئوية للمساحة المزروعة من المساحة الجغرافية والصالحة للزراعة على مستوى الجزائر وبعض الدول العربية والعالم للعام 2018	25
04	انتاجية بعض المحاصيل الزراعية الأساسية بالجزائر بالمقارنة مع الدول النامية والدول المتقدمة والعالم 2010 و2017	26
05	تطور الفجوة لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر بين 1970-2020	33
06	تطور كمية واردات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر بين 1970-2020	38
07	تطور كمية صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر بين 1962-2020	43
08	وضعية الميزان التجاري الزراعي والغذائي الجزائري بالمقارنة مع تونس والمغرب لعام 2019	46
09	مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في القيمة المضافة 2000-2014	95
10	تطور الكميات المستهلكة من طرف الفرد الجزائري من الأغذية خلال ست مراحل للفترة 1962-2019	109
11	الحالة الراهنة للتغذية بالجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية عام 2017	114
12	تطور معدل النمو السنوي للسكان بالجزائر من 1981 إلى 2020	114
13	تطور الأجور بالجزائر خلال الفترة 2002-2011	117
14	الأهمية النسبية لدعم الاتحاد الأوربي والدعم الأمريكي للمنتجات الزراعية (%) للعالمي 1995-2005	126
15	تقديرات الدعم الكلي (TSE) الـ (OECD) للفترة 2013-2019	130
16	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2003-2020	150
17	الثروة الحيوانية في الجزائر لعام 2019	159
18	تطور إنتاج الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية في الجزائر خلال الفترة 2003-2013	161

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور نسبة العمالة الزراعية بالجزائر 1962-2019	24
02	متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالجزائر، تونس، المغرب والعالم خلال الأعوام 2017-2018-2019	25
03	نسبة التغير السنوية لنمو الإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1981-2020	27
04	تطور إنتاج مجموعة الحبوب بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	27
05	تطور إنتاج مجموعة الفواكه بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	28
06	تطور إنتاج مجموعة البقوليات بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	28
07	تطور إنتاج مجموعة الخضر بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	29
08	تطور إنتاج المحاصيل الزيتية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	29
09	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	30
10	تطور إنتاج الحليب بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	30
11	تطور إنتاج البيض بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	31
12	تطور قيمة الفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	32
13	مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في الفجوة الغذائية بالجزائر عام 2019	35
14	نصيب الدول العربية من الفجوة العربية للعام 2017	35
15	تطور قيمة الواردات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020	37
16	واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2019	40
17	تطور قيمة الصادرات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020	42
18	صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2019	43
19	مساهمة الدول العربية في قيمة الصادرات الغذائية عام 2017	44
20	تطور الميزان التجاري الكلي والزراعي بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	45
21	تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية والغذائية للواردات الزراعية والغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020	46
22	تطور استخدام المكننة الزراعية بالجزائر خلال الفترة 1985-2019	75
23	معدل استخدام الأسمدة الكيميائية في الدول العربية عام 2020	76
24	تطور استخدام المبيدات الكيميائية بالجزائر 1990-2020	76

25	تطور نسبة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي والري من الاعتمادات الكلية 1967-2020	92
26	نسبة مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في إجمالي الناتج المحلي 2004-2018	95
27	تطور كمية السعرات الحريرية المستهلة من طرف الفرد الجزائري خلال الفترة 1962-2019	110
28	تطور النمط الزراعي التغذوي الخاص بالجزائر خلال الفترة 1962-2019	111
29	تطور النمط الزراعي التغذوي الخاص بالجزائر خلال الفترة 1962-1966، 1962-1986 و2002-2006	111
30	مقارنة النمط الزراعي التغذوي الخاص بالجزائر والخاص بالدول المتقدمة 2000-2002	113
31	تقدير الدعم الكلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1986-1995	124
32	تطور قيمة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوربي 2002-2020	143
33	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020	166
34	تطور حجم الاحتياطات النفطية الجزائرية خلال الفترة 1990-2020	166
35	تغيرات أسعار السلع الغذائية في العالم وفقا للمكافئ السعري	175

مقدمة

تمهيد:

تعتبر قضية التبعية الغذائية من أهم القضايا التي تحظى باهتمام متزايد خصوصا بالدول المستوردة الصافية للغذاء، كنتيجة لتصاعد أزمة الغذاء على المستوى العالمي، في ظل مخاطر الأزمات الخارجية، التي أثبتت أضرارها الحادة على أوضاع الأمن الغذائي في مناطق عديدة من العالم، مثل أزمات الغذاء العالمية خلال العقود الماضية، ارتفاع أسعار السلع الغذائية، سياسات منع تصدير الغذاء من الدول المنتجة الرئيسية إلى دولٍ أخرى، كما تضررت أوضاع الأمن الغذائي بأغلب دول العالم بجائحة – كورونا (كوفيد – 2019) بقدرٍ متفاوت نتيجة تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهت عمليات توصيل المدخلات والمستلزمات الزراعية إلى حقول المزارعين في الوقت المطلوب. كما تأثرت تجارة السلع الغذائية من الصراعات والحروب، مثل الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى حدوث صدمات في العرض والطلب على السلع الغذائية، وصعوبات في الحصول عليها.

تعاني الجزائر منذ بداية السبعينيات من تبعية غذائية شديدة ومستمرة، ويتجلى ذلك في الزيادة الكبيرة والمستمرة في قيمة وكمية الواردات الزراعية والغذائية، بالمقابل هناك ضعف كبير في الصادرات الزراعية والغذائية، أي تزايد كبير في حجم الفجوة الغذائية وبصفة خاصة من الحبوب (أهمها القمح)، بالإضافة إلى فجوة الزيوت النباتية، السكر، البقوليات والألبان وكلها منتجات غذائية أساسية، لقد تجاوزت الفجوة الغذائية بالجزائر حدودا خطيرة والتي من الممكن أن تصل إلى حدوث اضطرابات اجتماعية تصل إلى حد التأثير على الأمن القومي للجزائر كما حدث خلال أحداث "الزيت والسكر" عام 2011، خاصة في ضوء الاعتماد الكبير للجزائر على واردات الغذاء في سوق عالمية تتزايد مخاطر الاعتماد عليها وتتسم بالتقلبات الشديدة، وهذا في ظل التبعية المفرطة للاقتصاد الجزائري لإيرادات النفط بغرض تغطية جزء كبير من حاجيات السكان من الغذاء ومدخلات القطاع الزراعي التي يتم استيراد جزء مهم منها من الخارج بالعملة الصعبة.

إن قطاع الزراعة بالجزائر قطاع حساس وحلقة مهمة جدا في تنويع الاقتصاد الوطني لأنه عبارة عن سلسلة مترابطة للقيمة المضافة، وهذا نظرا للتشابك الأمامي والخلفي القوي لهذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وأيضا لما له من تأثير على عالم الريف وحياة الفلاحين، حيث إن ضعف الإنتاج الزراعي الجزائري يغطّى بالاستيراد وهذه الحالة لا تسمح للجزائر بأن تكمل بها طويلا، لأن هذا الوضع خطر ولا يوجد حل آني له، وقد ترتب عليه أيضا فجوة تغذوية تطورت هي الأخرى مع مرور الوقت، حيث تزايد حجم الأطعمة المستوردة لتمثل النسبة الأكبر من السعرات الحرارية للمستهلك الجزائري والتي لها تأثيرات سلبية واضحة على صحة

المـواطنين، الأمـر الـذي يسـتلزم ضـرورة الدراسـة المعمقـة لإشـكالية التبعيـة الغذائيـة بـالجزائر، مـا يسمح بتشخيص أسبابها ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها.

إن حصـر أسـباب التبعيـة الغذائيـة فـي الجزائـر مـن أجـل الحصـر فقـط يعتبـر دون فائـدة إذا لـم يـتم التركيـز علـى المسـببات الهيكليـة (الجذريـة) مـع الاشـارة إلـى المسـببات الدوريـة، وهـو أمـر يعتبـر غايـة فـي الصـعوبة مـن حيـث وضـع حـدود فاصـلة بـين مجموعـات عديـدة مـن المسـببات نظـرا للتـداخل الكبيـر بينهـا، ومـن هنـا ركـزت هـذه الدراسـة فـي المقـام الأول علـى تشـخيص وتحديـد المشـكلات العويصـة والمعوقـات الكبـرى التـي أدت إلـى ضـعف أداء القطـاع الزراعـي الجزائـري خـلال الفتـرة 1962-2020، وبغـرض تقـديم تفسـيرات أكثـر عمـق ركـزت الدراسـة علـى مجموعـة أخرى من المسببات والتي تضم أسباب تزايد واستمرار التبعية الغذائية بالجزائر.

إن تشـخيص وتحديـد المشـكلات والمعوقـات الكبـرى التـي التـي أدت إلـى ضـعف وتذبـذب الانتـاج الزراعـي الجزائـري يـتم مـن خـلال تقيـيم عـام للسياسـات الزراعيـة المتبعـة منـذ 1962 لتحديـد أسـباب عـدم نجاحهـا، وكـذلك تحديـد المعوقـات الكبـرى للزراعـة الجزائريـة والتـي تضـم المعوقـات الطبيعيـة، التقنيـة والاجتماعيـة، وأيضـا حصـر المشـكلات العويصـة التـي واجهـت القطـاع الزراعـي الجزائـري والتـي تتعلـق بالعقـار الفلاحـي، وبضـعف الاسـتثمار الزراعـي، مشـاكل التسـويق الزراعـي وأسـلوب التسـعير، ضـعف الصـناعات الغذائيـة، بالإضـافة إلـى حصـر المشـاكل المتعلقـة بشـعبة الحبـوب، وإنتـاج الحليـب، وبعـض المشـاكل العويصـة الأخـرى، كـذلك فـإن تحديـد أسـباب تزايـد واسـتمرار التبعيـة الغذائيـة بـالجزائر يـتم مـن خـلال دراسـة جانـب الطلـب علـى الغـذاء خـلال فتـرة الدراسـة، وتحديـد دور السياسـات الدوليـة للـدعم الزراعـي واتفاقيـة المشـاركة الأورو-جزائريـة فـي زيـادة التبعيـة الغذائيـة فـي الجزائـر، أيضـا دراسـة الأسـباب الأخـرى التـي سـاهمت فـي تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء.

إن تقـديم مقاربـة اسـتراتيجية للتخفيـف مـن حـدة التبعيـة الغذائيـة بـالجزائر يتطلـب تعبئـة الجهـود لإحـداث التعـديلات الجذريـة المطلوبـة فـي السياسـة الاقتصـادية والزراعيـة، هـذه المقاربـة تأخـذ بالحسـبان الإمكانيـات الطبيعيـة، البشـرية والتموينيـة والتمويليـة المتـوفرة، وأيضـا نقـاط القـوة التـي يمتلكهـا الاقتصـاد الزراعـي الجزائـري، وكـذلك التحـديات التـي تواجـه الجزائـر فـي هـذا المجـال والتـي أهمهـا تحـدي الاعتمـاد الكلـي علـى عائـدات قطـاع المحروقـات لتمويـل فـاتورة الـواردات الغذائيـة، والتحـديات المرتبطـة بـالتغيرات المناخيـة، وأخيـرا تحـدي التعامـل مـع الصـعوبات المتزايـدة مع الأسواق الزراعية الدولية.

أولا- إشكالية الدراسة:

إن ضعف أداء القطاع الزراعي الجزائري وعدم قدرته على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء ساهم في اعتماد الجزائر المتزايد على الأسواق الدولية لتأمين الغذاء لا سيما فيما يخص السلع الغذائية الرئيسية والتي أهمها الحبوب، الألبان، البقوليات، السكر والزيوت الغذائية، والذي انعكس على الفجوة الغذائية وزيادة العجز في الميزان التجاري الجزائري، وبالتالي زيادة حجم التبعية الغذائية للخارج ما يعرض البلاد إلى أخطار حقيقة تتمثل في عدم استقرار أسواق المواد الغذائية وتقويض التوازن الاقتصادي العام، ومما يثير الانتباه أن تتحول الجزائر إلى دولة مستوردة صافية للغذاء، بعد أن كانت من الدول المصدرة له في عقود سابقة (الفترة ما قبل الاستعمار الفرنسي)، في الوقت الذي أصبح فيه الغذاء أداة ضغط من الدول المتقدمة المصدرة للغذاء على الدول المستوردة له.

مما سبق ذكره يتم طرح السؤال الرئيسي التالي: **كيف يمكن تفسير حالة التبعية الشديدة للجزائر في مجال الغذاء خلال الفترة 1962-2020؟**

للإجابة على السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف تطورت التبعية الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020؟

2- ماهي المعوقات والمشكلات التي أدت إلى ضعف وتذبذب الانتاج الزراعي الجزائري؟

3- ما هي الأسباب التي أدت إلى استمرار وزيادة تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء؟

4- هل تتوفر الجزائر على الامكانيات اللازمة للتخفيف من حدة التبعية الغذائية؟

5- ما هي التحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد التبعية الغذائية بالجزائر؟

6- كيف يمكن الخروج من حالة التبعية الغذائية وضمان الأمن الغذائي بالجزائر؟

ثانيا- فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

1- إن تفسير حالة التبعية الشديدة للجزائر في مجال الغذاء خلال الفترة 1962-2020 تكمن في العديد من المعوقات والمشكلات العويصة التي واجهت الزراعة الجزائرية وأهمها غياب أهداف مستدامة لأغلب السياسات المتبعة منذ 1962، ثلاث معوقات كبرى تضم العائق الطبيعي، العائق التقني والعائق الاجتماعي، المشكلة العقارية، ضعف الاستثمار الزراعي، ضعف العلاقة بين القطاعين الزراعي والصناعي، المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي وتحيز سياسة الأسعار، وضعف الخدمات المساندة؛

2- هنـاك عوامـل هيكليـة أخـرى مفسـرة للتبعيـة الغذائيـة بـالجزائر أهمهـا تفشـي نمـط غـذائي سـيء لـدى الجزائـريين، إهمـال الآثـار السـلبية للسياسـات الدوليـة للـدعم الزراعـي والاتفاقيـة الأورو-جزائرية، كذلك غياب سوق معياري؛

3- تتوفر الجزائر على الامكانيات اللازمة التي تساعد على التخفيف من حجم التبعية الغذائية وضمان ديمومة واستمرارية أمنها الغذائي؛

4- مواجهة مشكلة التبعية الغذائية بالجزائر تتطلب تبني استراتيجية زراعية جديدة تعمل على معالجة المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية وحل مشكلاتها العويصة، وأيضا معالجة أسباب تزايد واستمرار الفجوة الغذائية، في ظل الامكانيات المتوفرة والمستجدات التي تهدد بتزايد تبعية الجزائر في مجال الغذاء.

ثالثا- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- دراسة تطور التبعية الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020.

2- تحديد المعوقات الكبرى والمشكلات العويصة التي أدت إلى ضعف وتذبذب الانتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020؛

3- تشخيص الأسباب التي أدت إلى استمرار وزيادة العجز الغذائي بالجزائر منذ 1962؛

4- تحديد الامكانيات التي تتوفر عليها الجزائر لتنمية قطاعها الزراعي؛

5- حصر التحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد التبعية الغذائية بالجزائر؛

6- تقديم الحلول اللازمة للتخفيف من حدة التبعية الغذائية بالجزائر والوصول إلى الاعتماد على الذات في مجال الغذاء.

رابعا- منهج الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات الموضوعة، استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي طبقا لاحتياجات ومكونات الدراسة والأهداف المبتغاة، وكذا نوعية المعلومات والبيانات المستعملة وطبيعتها.

خامسا- حدود الدراسة:

يقتصر البحث على دراسة التبعية الغذائية في الجزائر مع الاشارة إلى الوضع في دول العالم المختلفة من خلال مقارنة العديد من المؤشرات خاصة مع الدول العربية (أهمها دول المغرب العربي تونس والمغرب)، ويتم التركيز على تشخيص المسببات الهيكلية (الجذرية) للتبعية الغذائية في الجزائر مع

الاشارة إلى المسببات الدورية منذ الاستقلال وإلى غاية عام 2020 والتي تعتبر أحدث سنة توفرت الاحصائيات المتعلقة بها.

سادسا- الدراسات السابقة:

من خلال حصر مختلف الدراسات التي أمكن الوصول إليها، والتي تناولت موضوع التبعية الغذائية، يتضح أن لكل باحث طريقته الخاصة في تناول الموضوع والزاوية التي ينظر منها إليه، ومن أهم الدراسات السابقة في هذا المجال ما يلي:

دراسة الباحث بن عيسى كمال الدين، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه 2018-2019، حيث توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من عجز غذائي مزمن خلال فترة الدراسة (1985-2017) بسبب غياب استراتيجية لتحفيز المزارعين من خلال الأسعار لحمايتهم من التقلبات السعرية، والتراجع الكبير للقروض البنكية المخصصة للقطاع الزراعي خاصة للفترة 2007-2017، ضعف التراكم الرأسمالي لغالبية المزارعين ضمن المزارع العائلية التي تشكل القطاع الزراعي الجزائري، اعتماد إنتاج السلع الغذائية الاستراتيجية على الزراعة البعلية في ظل التراجع الكبير والمستمر لمعدل هطول المطري بالجزائر وغياب استراتيجية فعالة لإدارة المياه.

دراسة الباحث حافظ أمين بوزيدي، دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب، رسالة دكتوراه 2018-2019، حيث توصلت الدراسة إلى أن أسباب تفاقم المشكلة الغذائية التي تمس المواد الاستهلاكية خاصة منها الحبوب في الجزائر والمغرب تعود بشكل رئيسي إلى عجز الإنتاج الزراعي عن مواكبة تطور النمط الاستهلاكي الغذائي، بسبب المشاكل والمعوقات التي واجهها الإنتاج الزراعي (طبيعية، تنظيمية، وتكنولوجية) من جهة، ويتسبب الارتفاع المستمر في مستويات الاستهلاك الغذائي في تعميق المشكلة الغذائية أكثر فأكثر.

دراسة الباحث حركاتي فاتح، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه 2017-2018، حيث توصلت الدراسة إلى أن العقبات والمشكلات التي تعاني منها الزراعة العربية خلال عقود من الزمن (سواءا تعلق ذلك بالموارد الطبيعية، الانتاج الزراعي، قصور السياسات الزراعية، غياب إرادة سياسية قوية، نقص التمويل وغموض بيئة الاستثمار، وتهميش البحث العلمي الزراعي، وضعف استخدام التقانة الحديثة) تساهم في زيادة تبعية الدول العربية للخارج في مجال الغذاء.

دراسة الباحث عماري زهير، تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه 2013-2014، حيث توصلت الدراسة إلى ضعف وانخفاض أداء الموارد الزراعية بالقطاع الزراعي الجزائري، ويرجع ذلك إلى الطابع التقليدي المتبع في الانتاج بسبب عدم توفر الامكانيات المادية للفلاح، وعدم تماشي استراتيجية التنمية الزراعية

مع تحقيق الأمن الغذائي نتيجة غياب استراتيجية بعيدة المدى، المشاكل والصعوبات التي تعاني منها عوامل الانتاج الزراعي (الصعوبات الطبيعية، المشكلة العقارية، انخفاض المستوى التعليمي للفلاحين، ضعف الارشاد والبحث الزراعي، ضعف معامل التجديد للمكننة الزراعية).

دراسة الباحث نواري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2008 "دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية والغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر"، مداخلة بملتقى دولي 2013، فكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن قصور السياسة الزراعية والغذائية من بين أهم أسباب استمرار تبعية الجزائر للسوق الدولي في مجال الغذاء، وأهم مظاهرها ضعف كفاءة استغلال الموارد الزراعية من أراضي ومياه، السياسة السعرية غير المدروسة، ارتفاع مساحة الأراضي المتروكة، إهمال الاستخدام الحيازي والتمليكي، وأخيرا ضعف البنى التحتية للأنشطة الزراعية.

دراسة الباحث شريف عوماري ومن معه، الزراعة الجزائرية في مواجهة العجز الغذائي "المسار التاريخي ووجهات النظر" 25 عاما من التحول ما بعد الاشتراكي في الجزائر.

-Cherif Omari et Jean-Yves Moisseron, Arlène Alpha, L'agriculture algérienne face aux défis alimentaires Trajectoire historique et perspectives, 2012.

قام الباحث ومن معه بدراسة أسباب ضعف أداء القطاع الزراعي الجزائري، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة هو أن الوضع الذي وصلت إليه الزراعة الجزائرية هو جزء من عملية تاريخية طويلة، بسبب الخيارات الاستراتيجية وسلسلة الاصلاحات المتناقضة والتي تؤدي اليوم إلى تشكيلات مؤسسية معقدة ومتضاربة.

دراسة الباحث طافر زهير، تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديمغرافي، أطروحة دكتوراه 2011، فكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة أن الوجبة التي يستهلكها الفرد الجزائري مشكلة بنسبة 75% من الواردات ويرجع ذلك حسب الباحث إلى إعطاء الأولوية للجانب الكمي للغذاء مع إهمال الجانب النوعي، بمعنى كرست العوامل الديمغرافية والسياسات الاقتصادية والزراعية والغذائية المطبقة بالجزائر منذ الاستقلال تفشي نمط تغذوي سيئ ساهم في تفاقم التبعية الغذائية بالجزائر.

دراسة الباحثة غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه 2007-2008، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم أسباب التبعية الغذائية بالجزائر تتمثل في الإهمال والتخلف الذي يعاني منه القطاع الزراعي الجزائري، ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، تخلف المستوى التقني، عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة، الظروف المناخية، ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر حسب الباحثة ضرورة الأخذ بمبادئ التنمية المستدامة والتي يدخل في صلب متطلباتها تحقيق عائد اقتصادي وفق أدوات السوق المحلي والدولي مدعومة في ذلك بالتكامل الاقتصادي العربي والتعاون الإقليمي.

دراسة الباحث بن ناصر عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، أطروحة دكتوراه 2005، فكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة أن أهم مسببات المشكلة الغذائية في الجزائر تعود بدرجة أساسية إلى قصور الانتاج الزراعي الوطني بسبب المعوقات التي واجهته (شح الأمطار، عدم وضوح واستقرار نظام الملكية الزراعية، وضعف الاعتمادات المخصصة للقطاع الزراعي، الخلل في نظام التسويق، نقص الأيدي العاملة المؤهلة، قصور في استعمال مستلزمات الانتاج، وضعف البحث العلمي والزراعي)، وكذلك الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الطلب على الغذاء.

دراسة الباحث عمر بسعود، ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبرالية (1962-2000)، دراسة بالمعهد الفلاحي للبحر الأبيض المتوسط 1999، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التبعية الغذائية في الجزائر ليست حدثا جديدا، حيث لم يكن بمقدور الزراعة في الفترة الاستعمارية سوى تأمين الحد الأدنى من حاجات السكان، وأن عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة خلال العشريات الأخيرة لم تدخل ضمن تصوراتها العوائق الكبرى (العائق الطبيعي، العائق التقني والعائق التاريخي) الشيء الذي يساعد على فهم العراقيل التي واجهتها هذه السياسات والتي من أهمها تفتت الحيازات الزراعية، غالبا ما يكون للبرامج الوطنية للتنمية الزراعية أهداف فورية وقصيرة المدى يمليها قانون السوق، الاعتماد على تنظيمات غير رسمية للفلاحين وهو ما فتح باب المضاربة.

في هذه الدراسة سيتم دراسة اشكالية التبعية الغذائية بالجزائر للفترة 1962-2020، وتشخيص الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استمرار وزيادة تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء، من خلال تحديد المعوقات الكبرى والمشكلات العويصة التي أدت إلى ضعف أداء القطاع الزراعي الجزائري خلال فترة الدراسة، وتحديد الأسباب التي ساهمت بدورها في استمرار وزيادة العجز الغذائي منذ 1962، مع تقديم حلول للتخفيف من حدة التبعية الغذائية تأخذ بالحسبان الامكانيات التي تتوفر عليها الجزائر والتحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد المشكلة الغذائية بالجزائر.

سابعا- تقسيمات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول، تناول **الفصل الأول تطور التبعية الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020** من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري للتبعية الغذائية، وتناول المبحث الثاني تطور أوضاع الإنتاج الزراعي والفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، وهذا بعد الإشارة إلى أهم مؤشرات ضعف القطاع الزراعي الجزائري، أما المبحث الثالث والأخير فتناول تطور مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020، والتي تظهر في الزيادة الكبيرة للواردات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية، وأيضا الضعف الكبير المسجل في

الصـادرات الجزائريـة مـن السـلع الزراعيـة والغذائيـة، وكـذلك العجـز الكبيـر فـي الميـزان التجـاري الجزائري وضعف تغطية الصادرات الزراعية والغذائية للواردات الزراعية والغذائية.

تنـاول **الفصـل الثـاني معوقـات ومشـكلات الزراعـة الجزائريـة للفتـرة 1962-2020**، وذلـك مـن خـلال ثلاثـة مباحـث، تنـاول المبحـث الأول عـدم ملائمـة السياسـات الزراعيـة المتبعـة بـالجزائر منـذ 1962، حيـث تبنـت الجزائـر منـذ الاسـتقلال مجموعـة مـن السياسـات والاجـراءات مـن أجـل النهـوض بالقطـاع الزراعـي منهـا مـا هـو بتوجـه اشـتراكي وأخـرى بتوجـه ليبرالـي، لكـن النتـائج المحققـة كانـت ضـعيفة للغايـة ممـا سـاهم فـي تزايـد العجـز الغـذائي واسـتمراره، وتنـاول المبحـث الثـاني المعوقـات الكبـرى للزراعـة الجزائريـة والتـي تضـم العـائق الطبيعـي، العـائق التقنـي والعـائق الاجتمـاعي، أمـا المبحـث الثالـث فتنـاول المشـكلات العويصـة التـي واجهـت القطـاع الزراعـي الجزائـري والتـي تتعلـق بالعقـار الفلاحـي، وبضـعف الاسـتثمار الزراعـي، مشـاكل التسـويق الزراعـي وأسـلوب التسـعير، ضـعف الصـناعات الغذائيـة، بالإضـافة إلـى حصـر المشـاكل المتعلقـة بشـعبة الحبوب، وإنتاج الحليب، وبعض المشاكل العويصة الأخرى.

أمـا **الفصـل الثالـث فتنـاول أسـباب تزايـد واسـتمرار التبعيـة الغذائيـة فـي الجزائـر** مـن خـلال ثلاثـة مباحـث، تنـاول المبحـث الأول أسـباب تتعلـق بجانـب الطلـب علـى الغـذاء، وتنـاول المبحـث الثـاني السياسـات الدوليـة للـدعم الزراعـي وزيـادة التبعيـة الغذائيـة فـي الجزائـر مـن خـلال دراسـة الآثـار السـلبية المترتبـة علـى السياسـات الدوليـة للـدعم الزراعـي علـى أداء القطـاع الزراعـي الجزائـري، أمـا المبحـث الثالـث والأخيـر فتنـاول أسـباب أخـرى للتبعيـة الغذائيـة فـي الجزائـر ويـتم التركيـز علـى الاثـار السـلبية لتحريـر تجـارة السـلع الزراعيـة مـع دول الاتحـاد الأوربـي بدايـة عـام 2005 علـى أداء القطـاع الزراعـي الجزائـري، كـذلك غيـاب سـوق معيـاري وضـعف الأداء اللوجسـتيكي ومسـاهمته فـي زيـادة التبعيـة الغذائيـة، بالإضـافة إلـى أسـباب أخـرى متنوعـة زادت فـي تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء ويتم الاشارة إليها فقط.

تنـاول **الفصـل الرابـع مقاربـة اسـتراتيجية لمعالجـة اشـكالية التبعيـة الغذائيـة فـي الجزائـر** مـن خـلال ثلاثـة مباحـث، تنـاول المبحـث الأول الإمكانيـات الطبيعيـة، البشـرية، التمويليـة والتمويليـة المتـوفرة، وأيضـا نقـاط القـوة التـي يمتلكهـا الاقتصـاد الزراعـي الجزائـري، وتنـاول المبحـث الثـاني تحـديات ومسـتجدات تهـدد بتزايـد التبعيـة الغذائيـة فـي الجزائـر والتـي تشـمل تحـدي تمويـل الـواردات الغذائيـة كنتيجـة للاعتمـاد علـى ايـرادات الـنفط، التغيـر المنـاخي وزيـادة احتـرار الكوكـب والصـعوبات المتزايـدة للتعامـل مـع الأسـواق الزراعيـة الدوليـة، أمـا المبحـث الثالـث فتنـاول حلـول مقترحـة لمواجهـة التبعيـة الغذائيـة بـالجزائر فـي ظـل رؤيـة تعتمـد علـى التخطـيط بعيـد المـدى لتحقيـق نهضـة شـاملة للقطـاع الزراعـي الجزائـري، عـن طريـق تبنـي سياسـة زراعيـة جديـدة تعمـل فـي ظـل اسـتراتيجية واضـحة لتنويـع الاقتصـاد الجزائـري، معالجـة المعوقـات الكبـرى والمشـكلات العويصـة

التـــي واجهـــت القطـــاع الزراعـــي الجزائـــري، وأخيـــرا مقترحـــات حلـــول لمعالجـــة اســـباب تزايـــد واســـتمرار التبعية الغذائية بالجزائر والتكيف مع التحديات التي تهدد بتزايدها.

الفصل الأول

تطور التبعية الغذائية في الجزائر

خلال الفترة 1962-2020

تمهيد:

إن دراسة تطور التبعية الغذائية بالجزائر للفترة 1962-2020 من خلال هذا الفصل (الفصل الأول) يعطي مؤشرات على حجم وشدة وطبيعة وواقع المشكلة الغذائية بالجزائر واستمرارها وتزايدها من سنة إلى أخرى، ويتم ذلك بدراسة الجوانب النظرية للتبعية الغذائية، ثم دراسة تطور أوضاع الإنتاج الزراعي والفجوة الغذائية بالجزائر منذ الاستقلال (بعد الإشارة إلى أهم مؤشرات ضعف القطاع الزراعي الجزائري)، وأخيرا دراسة مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية والغذائية الجزائرية، حيث انعكس التزايد المستمر في الفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020 على قيمة وكمية الواردات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية التي شهدت زيادة كبيرة، وأيضا على قيمة وكمية الصادرات الجزائرية الزراعية والغذائية التي سجلت ضعفا كبيرا، وكذلك على الميزان التجاري الجزائري الزراعي والغذائي الذي سجل عجزا كبيرا ومستمرا ما أدى إلى ضعف شديد في نسبة تغطية الصادرات الزراعية والغذائية للواردات الزراعية والغذائية، مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتبعية الغذائية.

المبحث الثاني: تطور أوضاع الإنتاج الزراعي والفجوة الغذائية بالجزائر 1962-2020.

المبحث الثالث: تطور مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية والغذائية الجزائرية 1962-2020.

المبحث الأول: الإطار النظري للتبعية الغذائية

إن تحديد تعريف دقيق وواضح للتبعية الغذائية، وتحديد المصطلحات المرتبطة بها والآثار التي تترتب عليها يسهل في فهم الظاهرة من كل جوانبها من جهة، ويساعد على تحديد أهم المؤشرات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة من جهة أخرى، حيث يقوم هذا المبحث بدراسة الجوانب النظرية للتبعية الغذائية، من خلال تناول تعريف التبعية الغذائية والمصطلحات المرتبطة بها في المطلب الأول، وتحديد معنى التبعية والأمن الغذائي في الاسلام في المطلب الثاني، ويتناول المطلب الثالث والأخير الآثار المختلفة المترتبة على التبعية الغذائية.

المطلب الأول: تعريف التبعية الغذائية والمصطلحات المرتبطة بها

أولا- تعريف التبعية الغذائية:

1- التَّبَعِيَّةُ في اللغة:

من تبع: وتبع الشيء تبعا وتباعا في الأفعال وتبعت الشيء تبوعا: سرت في أثره، وأتبعه الشيء: جعله له تابعا[1].

وفي أمثال العرب السائدة: أتبع الفرس لجامها.

و التَّابع: التالي، والخادم وما يتبع غيره.

التَّبَعِيَّةُ: كون الشيء تابعًا لغيره [2].

2- التبعية في المفهوم الاقتصادي:

أسهم العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع من كتاب مدرسة التبعية التي ظهرت في أمريكا اللاتينية في محاولة لتفسير حالة التخلف في العالم، وفي دول أمريكا اللاتينية بوجه خاص، وانظم إليهم فريق من العلماء من مختلف دول العالم، لإبراز مفهوم التبعية والوقوف على حقيقتها، وفي محاولة لإيجاد وسائل وسبل التحرر منها بأفضل الطرق.

من هنا ظهرت العديد من التعريفات لمفهوم التبعية الاقتصادية والتي من أبرزها تعريف أندريه فرانك، فيعرف التبعية بأنها "وضع مكون من علاقات متسلسلة بين المراكز والتوابع، بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية صناعيا في أوربا والولايات المتحدة، بحيث تعمل كافة العلاقات لخدمة المركز العالمي للنظام الرأسمالي، وأن أي نمو تحققه الدول النامية هو نمو تابع، ولا يملك الحركة الذاتية ولا الديمومة"[3].

يتضح مفهوم التبعية الاقتصادية خاصة في مجال التجارة الخارجية التي يتم بها تبادل البضائع غير المتكافئة بين الدول النامية والدول الرأسمالية الصناعية، حيث تصدر الدول

[1]- المعجم الوسيط، مادة تبع، ج1، ص81.

[2]- المرجع نفسه، ص82.

[3]- أنطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي، بيروت، 1980، ص137.

النامية المواد الأولية وتستورد المواد الاستهلاكية، ويتم هذا التبادل وفقا لمصالح وشروط الدول الصناعية، والذي يؤدي إلى نشوء التبعية للاقتصاد الخارجي، ومما يزيد التبعية خطورة في حالة أن تكون هذه الصادرات من سلعة واحدة كما هو الحال في العديد من الدول النامية ذات المحصول الواحد أو المعدن الواحد كالبترول في الدول النفطية[1].

تتخذ التبعية الاقتصادية أشكالا متعددة، منها التبعية التجارية، المالية والتبعية الغذائية.

3- التبعية الغذائية:

تعرف التبعية الغذائية على أنها "مدى اعتماد القطر على الخارج في توفير الغذاء لسكانه، فكلما زاد الاعتماد على الخارج في تلبية الحاجات الغذائية للمواطنين كلما كان البلد أو القطر أكثر تبعية والعكس صحيح[2]".

تعرف كذلك "عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان الى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة"[3].

وفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة حول الاكتظاظ السكاني (2010) فتعرف التبعية الغذائية على أنها نسبة الاستهلاك المستند الى مصادر خارجية، وتبدأ هذه النسبة من مستويات دنيا قريبة من الصفر في الدول ذات الإنتاج الزراعي والمائي النشط، لترتفع قريبا من المائة في المائة في الدول شديدة الاعتماد على الخارج[4].

كذلك تعرف على المستوى الاقليمي (عربيا) بأنها "انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء وتزايد الاعتماد على الخارج لتأمينه"[5].

إن مصطلح التبعية الغذائية يرتبط بعدة مصطلحات من أهمها: الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، السيادة الغذائية، الفجوة الغذائية والتغذوية، النمط التغذوي، السياسة الغذائية والسياسة التغذوية، وبالتالي يتم تناول هذه المفاهيم بالتعريف، الأمر الذي يعمق فهم مصطلح التبعية الغذائية.

---

[1]- يوسف عبد الله الفضيل البدراني، التبعية الاقتصادية واثارها في الدول الاسلامية، رسالة ماجستير، قسم الفقه والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1999، ص20.

[2]- نور الدين زعيبط، الاشكالية الغذائية للدول النامية: طبيعتها، تجلياتها وأسبابها -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة منتوري، المجلد ب، العدد 31، الجزائر، جوان 2009، ص230.

[3]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2011، ص54.

[4]- www.ariyadh.com/544241, consulted: 24-07-2015.

[5]- رباب علي جميل أمين الشوك، التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والاثار، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص12.

ثانيا- التبعية الغذائية والمصطلحات المرتبطة بها:

1 - الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه: "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[1]، وبالتالي فان مفهوم الاكتفاء الذاتي يتحدد وفقا لقدرة الدولة على توفير حاجياتها الغذائية انطلاقا من الإنتاج المحلي[2].

لقد أثيرت الكثير من الاعتراضات على هذا المفهوم، ولعل أبرزها ما يلي:

أ- عمليا وفنيا: ليس من الممكن لكل قطر إنتاج القسط الأكبر مما يحتاجه سكانه من مختلف المواد الغذائية؛

ب- اقتصاديا: قد ينطوي تحقيق هذا الهدف على التضحية باعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وذلك لما ينطوي عليه من تجاهل لمبدأ التخصص حسب الميزات النسبية أو التنافسية.

حسب الفرنسي جوزيف روشي فلا يجب قياس الاكتفاء الذاتي من خلال طرح الإنتاج المحلي من الاستهلاك، بل بحساب الفارق بين الاستهلاك من جهة وما يمكن إنتاجه من مدخلات، من خدمات ومن موارد مالية محلية بحتة من جهة ثانية، بعبارة أخرى فان تغطية كل الاحتياجات بإنتاج محلي محض لا يعني بالضرورة أن هناك اكتفاء ذاتي، وخاصة اذا كان القدر المستعمل من المدخلات مستورد من الخارج[3].

من خلال تحديد مفهوم الاكتفاء الذاتي يتضح أن الاكتفاء الذاتي يمثل الوجه الاخر للمسألة الغذائية، فاذا كان هو يمثل الوجه الايجابي للسياسة الغذائية، فان التبعية الغذائية تمثل الوجه السلبي لها، وحيثما تحقق المفهوم الأول في مكان ما، فذلك يعني انتفاء المفهوم الثاني، وهذين المفهومين لا يخرجا من أن يكونا أمرا نسبيا لا مطلقا، فاذا اتخذا هدفا للسياسة الغذائية فذلك لا يعني أبدا تحقيق اكتفاء تام أو استقلالية مطلقة، بل يمكن اعتبارهما أداتين لقياس فعالية البلد أو القطر في تحقيق أهداف السياسة الزراعية والفلاحية[4].

هناك بدائل تقدم بخصوص هذين المفهومين، ومن المفاهيم التي شاع استخدامها نجد مفهوم الأمن الغذائي، فكيف تبلور هذا المفهوم؟ وماهي الأسس التي يبنى عليها؟ وماهي القضايا الخلافية حوله؟.

---

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص51.

[2]-Gérard Azoulay et Jean-Claude Dillon, La sécurité alimentaire en Afrique: manuel d'analyse et d'élaboration des stratégies, KARTHALA éditions, 1993, p138.

[3]-Rocher Joseph, Après les feux de paille-politique de sécurité alimentaire dans les pays du sud et modernisation, Charles Léopold Moyer, Paris, 1998, p49.

[4]- نور الدين زعيبط، مرجع سابق، ص231.

2- الأمن الغذائي:

اتفقت الحكومات المشاركة في مؤتمر قمة الغذاء العالمي المنعقد في عام 1996 على تعريف شامل للأمن الغذائي، يقول أن الأمن الغذائي يتوفر عندما يتمكن الجميع من جميع الأوقات بالقدرة المادية والاقتصادية على الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي لتغطية احتياجاتهم ويحقق تفضيلا تهم الغذائية ليعيشوا حياة فعالة وصحية ".

تم توفير المرجع الرسمي الأول حول الأمن الغذائي في مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد في عام 1974 الذي دعى بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت في 1974/1972، إلى زيادة توفير الغذاء من خلال زيادة الإنتاج وتحقيق استقرار أكبر للمواد الغذائية المتاحة[1]، ومع ذلك بقي مفهوم الأمن الغذائي غير كامل، لذا وضعت منظمة الأغذية والزراعة مفهوما موسعا يتضمن بالإضافة إلى "التوفير" و"الاستقرار" مكون "القدرة على الحصول"، حيث أن المسالة لا تكمن فقط في توفير الغذاء بشكل مستقر لدى الدول وإنما في قدرة الجياع على الحصول على الغذاء عند حاجتهم إليه، وقد ساعد هذا على توسيع مفهوم الأمن الغذائي[2]، وبالتالي فان المؤتمر العالمي حول التغذية المنعقد في منظمة الأغذية والزراعة عام 1992 أضاف مفهوم "الاستخدام" مما أدى إلى التعريف الشامل للأمن الغذائي الذي تم تبنيه في مؤتمر قمة الغذاء العالمي لعام 1996.

من التعريف الموسع لمنظمة الأغذية والزراعة يؤسس مفهوم الأمن الغذائي على أربع مرتكزات وهي[3]:

أ- زيادة توفر الغذاء كما وكيفا.

ب- الاستقرار في توفر الغذاء على الدوام دون التعرض لخطر غيابه أثناء الحروب أو انعدام الأمن الغذائي الفصلي، أو عند الأزمات البيئية؛

ت- القدرة على حصول كل أفراد المجتمع على هذا الغذاء بالمدن والأرياف، بكل فئات المجتمع، وداخل الأسر؛

ث- الاستخدام الجيد والصحي لهذا الغذاء.

وضعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مؤشرات محددة تصف كل بعد من أبعاد الأمن الغذائي، ويعرض الملحق رقم (01) صورة عامة عن مجموعة المؤشرات وتنظيمها حسب الأبعاد الأربعة الخاصة بالأمن الغذائي.

---

[1]- محمد جمال باروت، تحدي الأمن الغذائي رؤية مشروع سورية 2025، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44، لبنان، 2008، ص175.

[2]- نوال نعمة، الأمن الغذائي والتنمية، المركز السوري للسلسات الزراعية، ورقة عمل رقم 11، 2004، ص1.

[3]- تقرير حالة الأمن الغذائي في العالم لعام 2013: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2013، ص18.

هذا المفهوم الواسع يثير قضيتين خلافيتين[1]:

(أ) أشار المفهوم إلى الغذاء على اطلاقه، دون تحديد لما اذا كان المقصود هو "الأغذية الأساسية" أو جميع الأغذية، على عكس التعاريف السابقة للأمن الغذائي التي كانت تقتصر على الأغذية الأساسية، وهذا موقف منطقي؛

(ب) خلا هذا التعريف من تحديد مصدر الغذاء المقصود تأمينه، فالمهم توافر إمدادات من الغذاء، سواء من الإنتاج المحلي، أو من الاستيراد، أو من هذين المصدرين معا.

في أعقاب أزمة الغذاء التي وقعت بين عامي 2007 و2008 أثير الموضوع من جديد، وكان من رأي مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الانسان أوليفيه دي شوتر أنه يتعين إعادة توطين الإنتاج المحلي، بحيث يقل اعتماد المزارعين في الدول النامية على الأسواق الدولية المعرضة للتقلب، وبالتالي فانهم بحاجة الى حماية أنفسهم من طوفان الاستيراد، كما أن عليهم ألا يفتحوا أسواقهم قبل أن يقوموا بالاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج، وقد اثار هذا الكلام المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بسكال لامي، واعتبرها دعوة للاكتفاء الذاتي ورفع لشعار "السيادة الغذائية" ونبذ للتجارة في السلع الزراعية، وقد صدر رد فعل مماثل من جانب البنك الدولي.

3- السيادة الغذائية:

السيادة الغذائية أو السيادة الوطنية في مجال الغذاء، مفهوم طرح لأول مرة من طرف الكونفدرالية القروية العالمية compensina via (منظمة غير حكومية) خلال القمة العالمية الثانية للغذاء التي عقدتها الفاو سنة 1996، ويشير مفهوم السيادة الغذائية حسب هذه المنظمة إلى حق الشعوب ودولهم في تحديد سياسة فلاحية وغذائية بشكل مستقل ودون تدخل أو إغراق من طرف عناصر خارجية[2]، والذي يعتبر كطرح بديل لبرنامج التحرير الذي بدأ مع دخول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ[3]، وهي الرؤية التي انتشرت بشكل كبير منذ ذلك الحين وتبناها العديد على مستوى العالم.

ازدادت الدعوات التي تطالب باعتماد مفهوم السيادة الغذائية كبديل لمصطلح الأمن الغذائي لأنه يوفر رؤية بديلة ومتكاملة لتأمين الاحتياجات الغذائية، ما يسمح بالحد من الاثار السلبية للسياسات الدولية في مجال الغذاء على التنمية الزراعية وبالتالي على الوضع الغذائي في الدول النامية، خاصة ما تعلق بتحرير التجارة في السلع الزراعية والغذائية بمنظمة التجارة

[1]- إبراهيم العيسوي، تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، ، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، لبنان، 2010، ص ص: 10-11.

[2]-Sophie Charlier et Gérard Warnotte, la souveraineté alimentaire : regards croisés, presses universitaires de Louvain, Belgique, 2007, p13.

[3]-Michel Buisson, conquérir la souveraineté alimentaire, Le harmattan, Paris, 2013, p12.

العالمية، اتجاهات التركز والاحتكار في الأسواق الزراعية العالمية والتنافس بين الغذاء والطاقة، وهو ما يتم دراسته بالتفصيل في الفصل الثالث والرابع من هذه الدراسة كأسباب خارجية لإشكالية التبعية الغذائية في الجزائر وكتحديات لتأمين الأمن الغذائي الجزائري.

4- الفجوة الغذائية:

توضح الفجوة الغذائية مدى حجم المشكلة الغذائية في بلد ما، حيث ذهب كثيرون الى ربط مفهوم التبعية الغذائية بالفجوة الغذائية وكيفية معالجتها، فقسمت الى ثلاث جوانب تحت اعتبار أن أم مشكلة الغذاء لا تقل عن ثلاث جوانب[1]:

الجانب الأول: يتناول الفجوة الغذائية على أنها تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك القومي وتقاس الفجوة الغذائية الفعلية بمقدار الفرق بين الاستهلاك القومي والإنتاج المحلي من الغذاء، وهذا الجانب من المشكلة الغذائية يتمثل في عجز الإنتاج المحلي وضعف مرونته لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، كما يتم قياس هذه الفجوة عن طريق حاصل جمع الواردات والمعونات الغذائية؛

الجانب الثاني: يتمثل الجانب الثاني من مشكلة الغذاء في كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية؛

الجانب الثالث: أما الجانب الثالث لمشكلة الغذاء فيتمثل في مدى قدرة الدولة على تمويل فاتورة وارداتها من الغذاء ممثلا في كيفية تمويل الفجوة الغذائية الفعلية، وتتفاقم حدة هذه المشكلة مع انخفاض حصيلة النقد الأجنبي وتزايد الاعتماد لتكملة قيمة فاتورة الواردات الغذائية لسد الفجوة الغذائية.

5- الفجوة التغذوية:

تعرف الفجوة التغذوية على أنها نقص في التغذية أو سوء في التغذية أوكليهما معا، حيث أن نقص التغذية يعني الحصول على الاحتياجات الغذائية بنسب غير كافية (سعرات حرارية أقل من المعدل المطلوب)، في حين أن سوء التغذية يعني حصول الشخص على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة كالمواد النشوية والبقول الجافة، أو الحصول على أغلب البروتينات من مصادر غير حيوانية، ووفقا لهذا المعنى تكون الفجوة التغذوية كبيرة بين الفرد في الدول النامية ونظيرتها في الدول المتقدمة[2].

[1]- نواري علاوة، اثار برامج الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2008، ص ص:128-129.

[2]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص56.

6- النمط التغذوي:

يعكس النمط التغذوي الحالة الفسيولوجية للفرد والتي تنجم عن العلاقة بين تناول المواد والمتطلبات الغذائية وقدرة الجسم على هضم، امتصاص واستخدام هذه المواد[1]، وبالتالي فالنمط التغذوي هو أسلوب معاملة المواد الغذائية وتحضيرها وخلطها مع بعضها وطبخها لتكوين وجبة غذائية تشبع حاجة الفرد وتمده بالمغذيات الضرورية لبناء الأنسجة ورفع الفعاليات الحيوية الى مداها الأقصى[2]، وتتأثر الوجبة الغذائية بعدة عوامل منها: مستوى الدخل الحقيقي للفرد أو الأسرة، المواد الغذائية المتوفرة في الدولة، الدين والعادات والتقاليد السائدة، ومنه يختلف النمط التغذوي من دولة الى أخرى وحتى بين المناطق المختلفة داخل نفس الدولة.

7- السياسة الغذائية والسياسة التغذوية:

تختلف السياسة الغذائية عن السياسة التغذوية كون الأولى ذات طابع كمي أساسا، أما الثانية فهي تعطي الأولوية للجانب النوعي للغذاء وما يحتويه من مركبات حيوية كالفيتامينات، الأملاح المعدنية والبروتينات ...الخ.

المطلب الثاني: التبعية والأمن الغذائي في الاسلام

أولا- موقف الاسلام من التبعية:

يرفض الاسلام التبعية رفضا قاطعا لأنها تقوم على الظلم والعدوان واستغلال خيرات وموارد الشعوب، والعمل على اذلال الدول التابعة وابقائها في حلقات التخلف والفقر، وهناك الكثير من الآيات في القران الكريم تحفظ عزة وكرامة الانسان[3]، إذ أن الاسلام لا يرضى لمن وجه إليهم الخطاب في قوله تعالى: ﴿ **كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...** ﴾ (ال عمران: 110)، أن يكونوا مستضعفين تابعين لغيرهم من الأمم غير الاسلامية، حيث أن هذا لا ينبغي للأمة الاسلامية التي أراد الاسلام منها أن تكون ولايتها لله ورسوله والمؤمنين[4].

يحث الاسلام على الاعتماد على النفس، وترك الاعتماد على الغير، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **ما أكل أحد طعامًا خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده**" (صحيح البخاري).

وجه الاستدلال هنا أن أفضل الكسب من عمل اليد، ألا ترى أن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده.

---

[1]-FAO, Nutritional Status and Food Security, 2007, p03.

[2]- كرم الياس العودة، دراسة تحليلية في انتاج الغذاء والتغذية في سورية، مطبعة خالد بن الوليد، سوريا، 1990، ص127.

[3]- يوسف عبد الله الفضيل البدراني، مرجع سابق، ص23.

[4]- عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية،2006، ص232.

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "**خير الصدقة ما كان عن ظَهْر غِنى، واليدُ العُليا خيرٌ مِن اليد السُّفلى، وليَبدأْ أحدُكم بِمَن يَعول**" (صحيح الجامع الصغير وزيادته: الفتح الكبير).

قال حكيم لابنه وهو يعظه " يا بني: استغن تكن أقوى الناس، فان في الاستغناء عزك وفي الافتقار إلى الغير هوانك وذلك" وكثيرا ما يؤدي الافتقار والحاجة بالفرد والأمة الى تملق الاخرين –سواء كانوا فردا أو أمة– في التعامل معهم، فلا شك أن من هان على نفسه يهون على غيره ويكون على ذلك الفرد أو الأمة ضعيفا يلهث وراء ما يفتقر إليه، ويصدق ذلك في عمليات البيع والشراء، وشدة الحاجة الى السلعة تجعل الراغب في الشراء في موقف ضعيف[1].

ثانيا– مفهوم الأمن الغذائي في الاسلام:

هناك مفهوم إسلامي للأمن الغذائي يختلف عن المفاهيم الوضعية، حيث "أن مفهوم الإسلام للأمن الغذائي يركز على البعد العقائدي الذي لا يمكن إغفاله، وهو أن الله تعالى هو الرزاق، وأن تقوى الله تنميه وتزيده"[2]، من خلال هذا التعريف فان البعد العقائدي يستند إلى ثلاثة جوانب هي[3]:

الجانب الأول: أن الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق وأنه لا يترك مخلوقا بدون كفايته من خلال إيمان المسلم بأن الله سبحانه وتعالي خلق المخلوقات جميعا، وقدر لها رزقها حتى قيام الساعة، ولن تموت نفس قبل أن تبلغ أجلها ورزقها، وعلى المسلم الأخذ بالأسباب والضرب في الأرض متوكلا على الله في طلب الرزق، فكثيرة الآيات القرآنية الدالة على ذلك ومنها قوله تعالى ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾ (الملك: 15)، وقوله تعالى ﴿ **وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾، (هود: 6) وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " **لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً**" فالنبي عليه الصلاة والسلام يعلم الامة العلاقة بين تحصيل الرزق ومقام التوكل على الله من خلال مثال عملي وهو سعي الطيور في طلب الرزق وهذا لتقريب الفهم فالطيور تذهب اول النهار خماصا اي ضامرة البطون من الجوع، وترجع آخر النهار بطانا اي ممتلئة البطون، ولا تحمل هم المعيشة.

---

[1]– محمد هاشم عبد الباري، مخاطر الاعتماد على استراد القمح: مؤتمر انتاج القمح وأزمة رغيف الخبز، نقابة الزراعيين بالإسكندرية، مصر، 24 ماي 2008، ص14.

[2]– محمد السيريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2000، ص29.

[3]– نواري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980–2008: دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية والغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر"، الملتقي الدولي السادس بعنوان إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي8–9 نوفمبر2011، ص ص: 4–5.

الجانب الثاني: فإن كثرة الاستغفار ودعاء الله تعالى تجلبان الرزق في حالات الرخاء والكساد، فإذا تاب العبد إلى الله واستغفره وأطاعه كثر عليه الرزق وأسقاه الله من بركات السماء، وأنبتت له من بركات الأرض، وأنبت له الزرع، وأدر له الضرع، وأمده بأموال وبنين، وجعل له جنات فيها أنواع الثمار، وخللها بالأنهار الجارية، ووجه الدلالة على ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (11) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا (12)** ﴾ (نوح: 10-12).

الجانب الثالث: فيتمثل في أن تقوي الله والالتزام بمنهجه ينميان الأرزاق، حيث يؤكد الله سبحانه وتعالي على أن الرزق الوفير ونموه سواء من السماء أو من الأرض إنما هو أمر تابع لإيمان أهل القرى وتقواهم، وأن الابتعاد عن منهج الله الذي جاءت به الرسل مبلغة عن ربها جل جلاله، والذي أساسه هو توحيد الله وشكر نعمه وعدم نسيانه، قد يجعله ربي سببا في زوال النعم ونزول العقاب للمكذبين أو الاستدراج بزيادة النعم ثم العقاب، وجه الدلالة على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ (الأعراف:96)، ويقول ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله "**آمَنُوا وَاتَّقَوْا** " أي آمنت قلوبهم بما جاءتهم به الرسل، وصدقت به واتبعته، واتقوا بفعل الطاعات وترك المحرمات "**لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**" أي قطر السماء ونبات الأرض.

ثالثا- نماذج قرآنية في مشكلة الغذاء:

ساق القران الكريم في مواطن كثيرة من السور والآيات نماذج لها صلة بمشكلة الغذاء يؤخذ منها المواعظ والعبر، والتي يتم تناولها باختصار فيما يلي:

1- أصحاب الجنة في سورة القلم:

قال تعالى: ﴿**إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ (17) وَلَا يَسْتَثْنُونَ (18) فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ (19) فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ**﴾ (القلم :17-20).

هذه القصة المضروب بها المثل تحكى أنه كان فيما مضى رجل صالح يملك بستانا وكان ينادي الفقراء والمساكين وقت جنيه، فلما مات قال بنوه: ان فعلنا مثلما كان أبونا ضاق علينا الأمر، وأقسموا ليقطعنها في الصباح الباكر حتى لا يتبعهم المساكين، وهنا نزل على جنتهم ليلا بلاء مخصوص فاحترقت، ولما أصبح الصباح ذهبوا الى حديقتهم متخفين عن أعين المساكين مصرين على جني ثمار الحديقة وحرمان الفقراء منها، فلما رأوها هالهم ما رأوا.

العبرة في هذه القصة أن هذه الثمار هي من مال الله رزقه أصحاب الجنة، فكان الواجب عليهم أن يطيعوا أمر الله فيه وهو حقيقة الشكر لله، فلما منعوا المساكين حقهم سلب الله تعالى هذه النعمة من بين أيديهم، وبطر النعمة واهمال شكرها من أسباب مشكلة الغذاء.

2- جنتا سبأ:

قال تعالى:﴿**لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُواْ لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ (15) فَأَعْرَضُواْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ (16) ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ نُجَازِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ**﴾ **(سبأ: 15-17).**

قوم سبأ هم قوم أفاض الله عليهم الخيرات من الزروع والثمار فكانوا في نعمة وسعة في أرزاقهم فبعث الله اليهم الرسل تأمرهم أن يأكلوا من رزقه ويشكروه بتوحيده وعبادته، ولكنهم جحدوا نعمة ربهم وارتكبوا الذنوب والمعاصي وأشركوا به فعاقبهم بأن سلب منهم هذه النعم.

3- القرية التي كانت امنة مطمئنة فكفرت بأنعم الله:

قوله تعالى: ﴿**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾ **(النحل: 112).**

وجه الدلالة: أن الآية الكريمة تضرب مثلا عن أهل مكة الذين كانوا في الأمن والطمأنينة والخصب، ثم أنعم الله عليهم بالنعمة العظيمة وهو ارسال النبي عليه الصلاة والسلام فكفروا به وبالغوا في ايذائه فسلط الله عليهم البلاء، قال المفسرون: عذبهم سبع سنين حتى أكلوا الجيف والعظام.

4- بنو اسرائيل يملون النعم بدلا من شكرها:

من هذه النعم إنزال المن والسلوى، فجحدوها بدل شكرها، بأن ملوها وطلبوا غيرها، وعصوا الله تعالى، ولهذا أنزل عليهم البأس والعذاب.

النماذج القرآنية في مشكلة الغذاء كثيرة والتي يتضح من خلالها اثار كل من الذنوب والمعاصي (أكبرها وأشدها عند الله الشرك) وجحود النعمة على تفاقم المشكلة الغذائية ونذكر منها:

- صاحب الجنتين في سورة الكهف.
- إفاضة النعمة على ال فرعون استدراجا لهم.
- أصحاب السبت وعدم رضاهم بما قسم الله لهم من الرزق.

رابعا- الزراعة وفضلها في الاسلام:

يقول الامام القرطبي رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿**مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ**

وَاللَّـهُ وَاسِـعٌ عَلِـيمٌ﴾ (البقـرة: 261)، إن الآيـة دليـل علـى أن اتخـاذ الحـرث مـن أعلـى الحـرف للمكاسـب التـي يشـتغل بهـا النـاس، ولهـذا ضـرب الله بهـا المثـل، كمـا أن كثيـرا مـن الآيـات القرآنيـة تتحـدث عـن المحاصـيل الزراعيـة وتنوعهـا، كمـا أن بعـض آيـات القـران الكـريم يـربط مراحـل الإنتـاج الزراعـي، مـن حـرث الأرض واستصـلاحها وسـقيها ثـم بعـد ذلـك الحصـاد والتخـزين، وكـذلك السـنة النبويـة جـاءت لـتحض علـى الزراعـة وتعلـى مـن شـأنها، فيقـول النبـي صـلى الله عليـه وسـلم: "**مـا مـن مسـلم يـزرع زرعـا أو يغـرس غرسـا فيأكـل منـه طيـر أو إنسـان أو بهيمـة إلا كـان لـه بهـا صـــدقة**" (صـحيح مسـلم)، وإن أفعـال الصـحابة كلهـا تـدل علـى الاهتمـام بالزراعـة وتنميتهـا والمحافظـة عليهـا ولـيس أدل مـن ذلـك مـا جـاء فـي وصـية الصـحابي علـي بـن أبـي طالـب رضـي الله عنـه فـي كتابـه لواليـه علـى مصـر، قـال لـه "وتفقـد أمـر الخـراج مـا يصـلح أهلـه، فـإن صـلاحه وصـلاحهم صـلاحا لمـن سـواهم، ولا صـلاح لمـن سـواهم إلا بهـم، لأن النـاس كلهـم عيـال علـى الخـراج وأهلـه، ولـيكن نظـرك فـي عمـارة الأرض أبلـغ مـن نظـرك فـي جبايـة الخـراج، ومـن طلـب الخراج بغير عمارة أخرب الأرض"[1].

خامسا- استصلاح الأراضي الزراعية في الاسلام:

أسـس الاسـلام مـن خـلال سـن التشـريعات لحسـن الاسـتفادة مـن الأرض والعمـل علـى الانتفـاع الحقيقـي مـن المـوارد البشـرية والطبيعيـة المتاحـة، وذلـك بإفسـاح الطريـق أمـام القـادرين علـى العمـل ليأخـذوا مكـانهم الصـحيح وسـط دولاب العمـل، لـيس عـن طريـق التوظيـف ولكـن عـن طريـق التمليـك وكـل هـذا مـن خـلال الأدوات التـي تمكـن مـن استصـلاح الأراضـي الزراعيـة التـي يتم تناولها فيما يأتي:

أ- إحيـــاء المـــوات: وهـو التصـرف فـي أرض المـوات، بالبنـاء أو الغـرس أو الـزرع أو السـقي، أو غيـر ذلـك ممـا يحييهـا ويعمرهـا[2]، والمـوات يعنـي مـا لا مالـك لـه ولا ينتفـع بـه مـن الأراضـي لانقطـاع المـاء عنهـا أو لغلبتـه عليهـا أو لغيرهمـا ممـا يمنـع الانتفـاع بهـا[3]، ويسـاهم احيـاء المـوات فـي اتسـاع الـرزق وانتفـاع المسـلمين، مـن خـلال احيـاء ثـروة ميتـة وتحويلهـا إلـى مـال لـه قيمـة، فيزيـد الإنتـاج الزراعـي، ويعـم الخيـر علـى الخلـق، ويسـاهم احيـاء المـوات فـي تقيـق التـوازن بـين الحضـر والبـدو، فتح مجالات جديدة للتوظيف والعمالة، رفع النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع واحياء العمران.

ب- التحجيـر: هـو أن يسـبق شـخص الـى أرض مـن أراضـي المـوات المعطلـة التـي ليسـت لأحـد فيقـيم حولهـا سـورا، أو أحجـارا، أو حفـرا، أو أيـة علامـة، تـدل علـى قصـد إحيائهـا[4]، فهـذا الشـخص

---

[1]- السيد علي أحمد الصوري، أصول الأمن الغذائي في القران والسنة، موسوعة الاعجاز العلمي في القران والسنة في: 27-06-2010 مقال على الأنترنت: http://www.quran-m.com/quran/article/2259/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20-10-2017.

[2]- محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية، دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت، 1993، ص35 .

[3]- الجرجاني علي بن محمد الشريف، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985، ص256 .

[4]- شوقي عبد الساهي، المال وطرق الاستثمارات في الاسلام ، دار المطبوعات الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1981، ص125 .

المحتجر تثبت له الأحقية في الأرض التي قام بتحجيرها، ولكن يسقط حقه فيها إذا لم يقم بإحيائها خلال ثلاث سنين، وهذا ما أكدته الروايات الواردة عن الرسول صلى الله عيه وسلم، فعن طاووس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**عادى الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد، فمن أحيا أرضا فهي له وليس لمحتج حق بعد ثلاث سنين**"، ومن خلال أحكام التحجير يعمل الاسلام على تشجيع التنمية الزراعية، ويحث الأفراد على سرعة المبادرة اليها، والا تكون حيازتهم لتلك الأرض مهددة بالسقوط.

ت- الاقطاع الشرعي: وهو ما يقتطعه ولي الأمر لنفسه أو لغيره، من أرض أو من غيرها من أي نوع من أنواع المال الثابت أو المنقول، ويلاحظ أن الاقطاع الشرعي ليس من قبيل عطايا الملوك وجوائزهم، وإنما يخضع لقيود وقواعد أهمها أن من أقطع أرضا وتركها ثلاث سنين ولم يعمرها بطلت قطيعته، وأن الاقطاع يكون على حسب قدرة الشخص المقطوع له.

سادسا- دور الزكاة في المحافظة على الأمن الغذائي:

فرض الاسلام الزكاة وجعلها قرينة للصلاة والركن الثالث من أركان الاسلام، ولا يصح إسلام المرء إلا إذا أدى زكاة ماله إذا توفر النصاب ودار الحول، وتوعد الله مانعي الزكاة بالعذاب الأليم في الدنيا والأخرة، بل إن أبوبكر رضي الله عنه حارب المرتدين كما حارب مانعي الزكاة وذلك دلالة على أهمية هذه الفريضة المالية، وللزكاة دور مهم في حفظ الأمن الغذائي داخل الدول، وهو دور لو أحسن استغلاله لما وجد جائع أو محروم في الدول الاسلامية، وبالتالي فهي وسيلة لمعالجة مشكلة الفقر والاحتياج، ويظهر هذا في أن حوالي 25% من الزكاة مخصص مباشرة للفقراء والمساكين، وإذا تم إضافة مصارف المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل، تصل النسبة الى نحو 75% من مصارف الزكاة موجهة لمعالجة مشكلة الفقر، ومن حكمة الله عز وجل أن جعل الزكاة موردا إلزاميا ثابتا ومستمرا لا يتأثر بما يمكن للدولة توفيره من الدعم، إن موارد الزكاة عند توزيعها تشكل لمستحقيها طاقة شرائية مهمة في شكل طلب على المواد الاستهلاكية، والتي أهمها المواد الغذائية الأساسية وبالتالي يتم تحقيق قدر معين من الأمن الغذائي للفئة الهشة في المجتمع.

سابعا- موقف الاسلام من الاستهلاك:

ينظر الإسلام إلى الاستهلاك على أنه أمر فطري، وضروري لإشباع حاجات الإنسان وبقائه واستمرار نوعه ليعمر الأرض ويكون خليفة فيها ويعبد الله تعالى، ومن ثم فهو يحث الإنسان على تناول تلك الطيبات بهدف تحقيق الغايات السابقة، إلا أنه لم يعطه الحرية المطلقة في استهلاك هذه الخيرات التي خلقها من أجله بل وضع له حدودا يسير على ضوئها في عملية الاستهلاك حتى لا يضر نفسه وغيره، فالإنفاق يؤدي إلى الرواج والانتعاش الاقتصادي، أما الإمساك فيؤدي إلى الكساد والبطالة والركود الاقتصادي، ولذلك حرم الاسلام

الاكتناز، وقد وضع الإسلام حدودا للاستهلاك تضمن عدم تبديد الموارد فيما لا طائل من ورائه، وأهم القيم التي جاء بها الاسلام والتي تضبط السلوك الاستهلاكي للفرد والجماعة هي قيمة الرشد الاستهلاكي، والتي تعني الالتزام بالوسطية والاعتدال بعيدا عن الإفراط والتفريط، أو الإسراف والتقتير[1]، وتشمل محددات الرشد الاستهلاكي ما يلي:

* **عدم التقتير**: فهو يعني الوقوف بحجم الاستهلاك عند حد أقل من الحجم اللازم للوفاء بضروريات الحياة مع القدرة على الوفاء بها، وهو سلوك محرم بنص الكتاب و السنة، لأن الإسلام يهدف إلى إشباع الحاجات الحقيقية للفرد و المجتمع كما يحفظ على الإنسان إنسانيته و يبني طاقاته الفعالة، وقد جاء النهي عن التقتير صريحا في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا**﴾(الإسراء: 29)، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: "**واتَّقُوا الشُّحَّ ؛ فإنَّ الشُّحَّ أهلكَ مَن كانَ قبلَكُم** ".

* **عدم الإسراف والتبذير**: الإسراف هو تجاوز القصد والاعتدال في الإنفاق، والتبذير هو إنفاق المال فيما لا فائدة فيه، ونهى الله تبارك وتعالى الإنسان من أن يكون مسرفا أو مبذرا والنهي يفيد التحريم كما هو عند علماء أصول الفقه، حيث يقول تعالى:﴿ **يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾(الأعراف: 31)، وقوله تعالى: ﴿**وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (27)**﴾(الإسراء: 26-27)، وحرم الإسلام الإسراف والتبذير لما ينطوي عليه من تبذير غير واع لموارد الفرد والجماعة، والتي ينبغي الحفاظ عليها والاقتصاد في إنفاقها، وقد مر النبي صلى الله عليه وسلم على سعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ فقال له :"**لا تسرف**"، فقال أو في الماء سرف يا رسول الله، قال: "**نعم، وإن كنت على نهر جار**" (رواه ابن ماجة)، فلو وضع هذا الأمر موضع التنفيذ، فهو مؤد لا محالة إلى تحقيق تنمية المجتمع والوصول به إلى درجة كبيرة من الوفرة والرخاء.

ثامنا- منع الاحتكار ودوره في تحقيق الأمن الغذائي:

حرم الاسلام الاحتكار لما فيه من تضييق على عباد الله، لقوله صلى الله عليه وسلم: "**لا يحتكر إلا خاطئ**"، قال الشوكاني: الحكرة حبس السلع عن البيع، ويقول بن عابدين: اشتراء الطعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء، ولهذا فإن تحريم الاحتكار يؤدي إلى زيادة السيولة داخل الأسواق، وسيولة في الموارد، مما يؤدي إلى كثرة العرض، فتنخفض أسعار المواد الغذائية، ما يؤدي بدوره إلى قدرة جميع فئات المجتمع على شراء ما يحتاجونه، ما يسهم في النهاية في تحقيق الأمن الغذائي.

[1]- زليخة بن حناشي، دور القيم والأخلاق الإسلامية في ترشيد السلوك الاستهلاكي، الملتقى الدولي السادس بعنوان إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي8-9 نوفمبر 2011، ص ص:8-12.

مما سبق فقد أعطى الاسلام الاهتمام اللازم لقضية التبعية والأمن الغذائي ووضع الأسس والقواعد وحدد الأدوات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي بالدول الاسلامية، نظرا لأن أي نقص في هذا المجال تنجم عنه انعكاسات وآثار هامة ومختلفة.

المطلب الثالث: آثار التبعية الغذائية

أولا- الآثار الاقتصادية:

1- تعثر مسارات التنمية الاقتصادية المخطط انجازها بسبب ارتفاع الأهمية النسبية للواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات السلعية، وهو ما يطلق عليه بأثر المزاحمة للواردات الصناعية ومستلزمات التنمية الصناعية من جراء استمرار دفع مبالغ مهمة من النقد الأجنبي، أي أن الاستيراد المفرط للسلع الغذائية والزراعية من شأنه أن يؤدي مع مرور الوقت إلى استنزاف العملة الصعبة، مما يجعل المتبقي غير كاف لتمويل السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام اللازمة للإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه ضعف معدلات الاستثمار، وبالتالي تعثر التنمية الاقتصادية.

2- مخاطر عدم الاستقرار داخل اقتصاد البلد تحت قيد صعوبة إتباع سياسة مستقرة لسد الفجوة الغذائية في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية وكثرة تقلب مستوياتها، وتزداد الأوضاع خطورة وصعوبة في تمويل الفاتورة الغذائية عند أي انخفاض لأسعار المواد الأولية في الدول النامية التي تعتمد على تصدير مادة أولية واحدة، ومثال ذلك فإن استيراد الغذاء مرهون بأسعار البترول في الدول النفطية، وأسعار البترول مرهونة بالتقلبات في الأسواق الدولية[1].

2- تشجيع ودعم المزارعين في الدول المصدرة للغذاء بشراء منتجاتهم بدل تشجيع ودعم المزارعين المحليين، حيث ساد الاعتقاد في العديد من الدول النامية بأن سهولة الحصول على السلع الغذائية المستوردة المدعومة من قبل المنشأ بما في ذلك المعونات الغذائية الميسرة التي تقدمها الدول المتقدمة المنتجة للغذاء يعتبر الوسيلة المناسبة والأكثر اطمئنانا لتوفير الطعام لشعوبها بأرخص الأثمان، حتى أصبحت بالتالي تلك المعونات والسلع الرخيصة (الصادرات المدعومة) تغري الكثير من الدول النامية بما فيها الدول العربية بالاعتماد عليها، دون التنبه إلى أن مثل هذه السياسات تقضي على الحافز الإنتاجي لدى المنتجين بالدول النامية، نتيجة المنافسة غير المتكافئة من جانب السلع الأجنبية المدعومة، الوضع الذي ساهم في تدهور القطاع الزراعي في تلك الدول، حيث لم يكن لدى الحكومات دافع لتنميته طالما، توفرت تلك المساعدات والسلع الغذائية الرخيصة وهو ما أدى إلى تعطيل الكثير من الموارد (والتي منها

[1]- نواري علاوة، اثار برامج الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص ص: 128-129.

القوى البشرية والأراضي الزراعية...إلخ)، لعل مما ساعد على نجاح تلك المنافسة غير العادلة (سياسة الاغراق) في الدول النامية والعربية خاصة المستوردة الصافية للغذاء، ضعف السياسات الحمائية التي تنتهجها الدول النامية، والتي تركت أسواقها مكشوفة أمام الغزو الاقتصادي، والدعم الذي تحظى به تلك الصادرات المنافسة من الدول المصدرة لها، حتى صار ذلك –الدعم الزراعي– مثار خلاف بين الدول المتقدمة المنتجة للغذاء في تنافسهم على أسواق الدول النامية[1]، وهو ما يتم تناوله بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة من خلال تحديد وتشخيص المسببات الخارجية الهيكلية للتبعية الغذائية بالجزائر.

3- تذبذب أسعار السلع الغذائية المستوردة في السوق الدولية يؤدي الى تذبذب المستوى العام للأسعار محليا، ما يؤدي الى صعوبة في ضبط أسعار السلع الزراعية والغذائية أو ما يعرف بالتضخم المستورد[2]، وكذلك ظهور تشوه في هيكل الاسعار داخل البلد من خلال تعدد مستوياتها منها سعر المنتج المحلي، والسعر العالمي للغذاء ممثلا في سعر الاستيراد والذي يكون أكبر من سعر المنتج المحلي، وسعر المستهلك الذي يحظى بدعم حكومي وهو أقل من السعر العالمي وسعر المنتج المحلي.

4- احتمال تفاقم مشكلة المديونية الخارجية نتيجة تخصيص أرصدة النقد الأجنبي لسد الفجوة الغذائية خاصة في المواد الغذائية الأساسية كونها تعد من أولويات الحكومات المختلفة.

5- عجز دائم في الميزان التجاري الزراعي ما يخلق مشاكل مستمرة في ميزان المدفوعات.

6- صعوبة التحكم في أسعار مدخلات القطاع الزراعي المستوردة من الخارج، ما يؤدي الى ضعف تنافسية المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية نتيجة ارتفاع أسعار هذه المدخلات.

7- مخاطر كبيرة للتبعية الغذائية للأسواق العالمية، وتصبح بذلك الواردات الغذائية مصدرا خارجيا غير مأمون لسد الفجوة الغذائية نظرا للعديد من الأسباب منها[3]:

أ- أسواق الحبوب العالمية تستقبل قدرا ضئيلا من الإنتاج العالمي لا يزيد على 18% في القمح و6% في الأرز ويستهلك الباقي محليا في الدول المنتجة وبالتالي فإن أي تغيير ضئيل بين العرض والطلب يؤدي الى تغيرات هائلة في الأسعار.

ب- التقلبات السريعة في أسعار الغذاء لعدم مرونة العرض والطلب في السلع الزراعية نتيجة للفترات الموسمية والزمنية اللازمة للإنتاج الزراعي أي أن التحول الى زيادة إنتاج الغذاء يتطلب زمنا يتراوح بين ستة أشهر وسنة بسبب وجود حاصلات شتوية وأخري صيفية وكل من هذه

[1]- عمر بن فيحان المرزوقي، مرجع سابق، ص ص: 168-169.

[2]- فضيل رايس واخرون، التبعية الغذائية في الجزائر: أبعاد المشكلة وافاق التغيير، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 04، الجزائر، جوان 2013، ص07.

[3]- نادر نور الدين محمد، الأمن الغذائي ومخاطر الاعتماد على الغير، 15-05-2015، مقال على الأنترنت: http://www.resourcecrisis.com/food/29-3، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11-08-2018.

الزراعات تستغرق موسم نمو نحو ستة أشهر وبالتالي فإن التحول إلى زيادة إنتاج الغذاء للتغلب على ارتفاع أسعاره قد يتطلب عاما كاملا نكون قد خسرنا خلاله الكثير.

ت- أسعار الغذاء ترتبط تاريخيا بأسعار البترول فوق مستوى 50 دولارا للبرميل وما تسببه في ارتفاع تكاليف نقل الغذاء، كما وأن العالم يتجه نحو نضوب البترول والغاز الطبيعي خلال الخمسين عاما القادمة بما سيؤدي الى حدوث ارتفاع كبير في أسعار البترول نتيجة لنقص المعروض منه ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء بالتبعية.

ث- قيام بعض الدول المنتجة للغذاء بفرض حظر على تصدير الغذاء أثناء الأزمات العالمية كما حدث من أربعين دولة في أزمة الغذاء 2007-2008 منها مصر التي حضرت تصدير الأرز لتوفير الغذاء محليا لشعوبها، ثم مخاطر نقص المخزون العالمي من الغذاء الذي يحدث دوريا، وتقلب أسعار العملات عالميا وانخفاض أسعار الفوائد على القروض بما يشجع على تخزين أكبر للغذاء في الدول المستوردة وبالتالي زيادة تكرار أزمات الغذاء.

ثانيا- الآثار غير الاقتصادية:

إضافة إلى الآثار الاقتصادية فإن هناك آثارا سياسية، اجتماعية وآثارا على الصحة العامة ناتجة عن التبعية الغذائية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- أية تبعية في مجال الغذاء تجر وراءها أشكال من الوصاية التي تشمل جل الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية ليتحول الغذاء الى سلاح في يد الأسواق والاحتكارات العالمية.

2- استخدام بعض الدول المتقدمة المصدرة للسلع الرئيسية مثل القمح والأرز كسلاح لمحاصرة الشعوب الضعيفة بهدف تطويعها وإخضاعها لمصالحها[1]، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها:

أ- استخدمت الولايات المتحدة القمح وسيلة للضغط على الاتحاد السوفيتي لموافقته على رحيل اليهود إلى فلسطين[2].

ب- استعمل الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" إبان حملته الانتخابية للرئاسة بشكل علني واضح أسلوب التهديد المباشر باستخدام سلاح الغذاء ضد الدول العربية إذا فكرت ثانية بفرض حظر على النفط[3].

[1]- عباس فرحات، عليه برهوم، انعكاسات تغير الأسعار العالمية للقمح على الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، الجزائر، 2017، ص103.

[2]- عمر بن فيحان المرزوقي، مرجع سابق، ص174.

[3]- محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1979، ص175.

ت- عدم قدرة العراق على تأمين الغذاء الكافي لسكانه بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على الشعب العراقي في مطلع التسعينات لأسباب سياسية[1].

3- إن الانخفاض المستمر للقدرة الشرائية لأغلبية المواطنين في البلد يمثل تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، حيث تساهم الزيادات المفاجئة في أسعار الأغذية في تفاقم خطر نشوب اضطرابات سياسية ونزاعات، كما حصل في الفترة 2007-2008 حين اندلعت أعمال شغب بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أكثر من 40 بلدا[2]، وما حدث من أعمال شغب في نهاية عام 2010 في الجزائر على خلفية الارتفاع الكبير لأسعار السكر والزيت وبعض المواد الغذائية الأخرى، ما أدى إلى خسائر مادية في عدة ولايات من الوطن، وكذلك ما تبعه من إخلال للنظام العام لعدة أيام، ثم عودة الهدوء بعد اتخاذ الدولة الجزائرية للعديد من الإجراءات الاستثنائية، والتي سمحت بتخفيض نسبي لأسعار السكر والزيت وبعض المواد الغذائية الأخرى[3].

4- تؤدي التبعية الغذائية إلى انتشار العديد من الأمراض والأوبئة العابرة للحدود وما يترتب عليها من أخطار على الصحة العمومية في الدول المستوردة والخسائر الفادحة الناجمة عنها والتي تكلف الخزينة العمومية مبالغ كبيرة، ومن الأمثلة على ذلك نجد:

أ- من الأمراض والأوبئة العابرة للحدود والتي انتشرت بشكل كبير خلال السنوات الماضية (حتى نهاية عام 2020) أنفلونزا الطيور، أنفلونزا الخنازير، الحمى القلاعية، مرض الاجهاد المعدي والذبابة الحلزونية...إلخ؛

ب- وجود الآفات الحقلية في وسط شحنات حبوب القمح المصدر من بعض الدول وبعض أنواع حشرات المخازن فضلا عن افرازاتها السامة، ومن بين الفطريات التي تنتشر بكثرة في القمح المستورد إلى الدول النامية نجد فطر الأرجوت[4]، وتسبب التركيزات العالية منه أضرار صحية كثيرة منها[5]:

ت- يتسبب فطر الأرجوت في حالة تسمم والتي تبدأ أعراضها بالاختلال العصبي، الاصابة بالرعشة، تنميل الأصابع والتشنجات العضلية.

---

[1]- نواري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2008، مرجع سابق، ص4.

[2]- تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2018، ص52.

[3]- www.djazairess.com, consulté le: 21-11-2015.

[4]- محمد هاشم عبد الباري، مرجع سابق، ص2.

[5]- رحاب جمعة، سبعة مخاطر تمنع استيراد القمح المصاب بفطر الأرجوت، 17-09-2016، مقال على الأنترنت: https://www.elfagr.com/2276846، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28-10-2018.

ث- يمثل طفيل الأرجوت خطورة كبيرة على المرأة الحامل، حيث أنه يزيد من فرص حدوث الإجهاض، مما يجعله أيضاً غير آمن خلال فترة الرضاعة الطبيعية.

ج- يتسبب فطر الأرجوت بإصابة الإنسان بغرغرينا الناتجة عن ضيق الأوعية الدموية، انخفاض تدفق الدم والألم الشديد.

ح- كما ينتج عن الإصابة بضيق الأوعية الدموية، ونقص وصوله لجميع أعضاء الجسم تدهور وتراجع أداء القلب.

خ- الأرجوت يزيد من نسبة الإصابة بأمراض الكبد، لاحتوائه على مواد كيمائية يمكن أن تتراكم بنسبة كبيرة في الكبد، حيث أن الكبد هو مخزن السموم.

د- تتمثل خطورة الأرجوت على مرضى الكلى، إذ تكون الكلى غير قادرة على طرد الأرجوت من الجسم بدرجة كافية مما يزيد من خطر الإصابة بالتسمم.

ذ- حذر اطباء السرطان من تناول الحبوب المصابة بفطر الأرجوت نظرا لإفرازها السموم داخل الجسم، مشيرين إلى إن الاستمرار في تناول حبوب القمح المصاب بطفيل الأرجوت تمثل خطرا كبيرا للإصابة بمرض السرطان على المدى البعيد.

5- بعض المضافات المستوردة والتي تدخل في صناعة مختلف المواد الغذائية والحلويات والمشروبات الغازية والعصائر، تشكل خطرا على صحة المستهلكين، والتي يؤدي بعضها إلى السرطان، ونجدها في العديد من المنتجات الغذائية وحتى الياغورت مثلا (كثير الاستهلاك خاصة من الأطفال)، وهي مواد تحمل سموما في تركيبتها، وفي هذا الشأن كذلك فإن بعض الدول الأوربية أقحمت في عدد كبير من المنتجات الغذائية مواد حافظة مصنوعة من الخنزير المحرم، والذي يسبب مشاكل صحية خطيرة خاصة مع موسم الاصطياف أين تتسبب الحرارة الشديدة في مضاعفة خطورة هذه المواد.

6- بعض المواد الكيماوية الحافظة التي تستورد خاصة من بلدان في شرق آسيا غير مطابقة وليست ذات جودة ومن شأنها أن تسبب خطرا على صحة المستهلك، حيث أن المستوردون للمواد الأولية الخاصة بتحضير بعض السلع الغذائية غيروا وجهتهم من بعض الأسواق الأوروبية التي تسوق مواد أولية ذات نوعية جيدة وذات قيمة غذائية عالية بسبب ارتفاع أسعارها، وتوجهوا في المقابل نحو السوق الصينية التي يستوردون منها مواد أولية مماثلة رخيصة الثمن ورديئة وغير مطابقة كونها لا تحتوي على العديد من المركبات الأساسية، مستغلين في ذلك ضعف مخابر الرقابة الموجودة في الدول النامية المستوردة.

7- المشروبات الغازية وأنواع العصائر التي تغرق أسواق الدول النامية باستمرار، ومع ظهور متزايد لعلامات جديدة، مما شجع المستهلك على استهلاكها أكثر رغم خطورتها على صحته ما زاد من عدد المصابين بداء السكري بهذه الدول، علما أن العدد مرشح للارتفاع في كل سنة.

8- تواجد السكر في المشروبات والعصائر، والذي قررت العديد من الدول المتقدمة خفض نسبته، بينما نجد هذه المشروبات وأنواع منها مثل الصودا المستورَدة، والتي لا تجد مكوناتها على الرسم من بينها نسبة السكّر ووجود المضافات وغيرها، بالإضافة إلى مشروبات الطاقة التي انتشر استهلاكها في العديد من الدول، وتؤدي مع مرور الوقت إلى الاصابة بالسرطان.

المبحث الثاني: تطور أوضاع الإنتاج الزراعي والفجوة الغذائية بالجزائر 1962-2020

من خلال هذا المبحث يتم دراسة تطور أوضاع الإنتاج الزراعي والفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، حيث بعد الإشارة إلى أهم مؤشرات ضعف القطاع الزراعي الجزائري من خلال المطلب الأول، يتم من خلال المطلب الثاني دراسة التطورات الحاصلة في الإنتاج الزراعي منذ 1962، ويتم من خلال المطلب الثالث والأخير دراسة تطور الفجوة الغذائية بالجزائر.

المطلب الأول: بعض مؤشرات ضعف القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020

أولا- بعض مؤشرات ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

1- المساهمة الضعيفة في النمو الاقتصادي:

من خلال بيانات الجدول رقم: (01) الذي يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (2020/1966)، يلاحظ ضعف في نسبة مساهمة الناتج الزراعي الجزائري، حيث سجلت أفضل قيمها لها عام 1966 بنحو 16,5%، لتنخفض بعد ذلك بشكل مستمر إلى نحو 13,5% عام 1972، لتسجل أقل نسبة لها عام 2008 بنحو 6,6%، والتي لم تتجاوز غالبا نحو 10% خلال الفترة 1980-2010.

يلاحظ ارتفاع تدريجي لمساهمة الناتج الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2020 لتسجل أفضل قيمة لها منذ الثمانينات عام 2020 بنسبة تقدر بنحو 14,1%، ويعود ذلك أساسا إلى الانخفاض الكبير لمساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي كنتيجة مباشرة للتراجع الكبير في أسعار النفط نهاية عام 2014.

الجدول رقم (01): تطور مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي (2020/1980)

السنوات	1966	1972	1980	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة (%)	16,5	13,5	7,0	9,6	9,6	8,4	7,7	8,5	11,6	12,2	11,8	11,9	12,3	14,1

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة. (البيانات من عام 1980 إلى عام 1995)
- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص141.
- https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ consulté le : 04-07-2021. (البيانات من عام 2000 إلى عام 2020)

2- تراجع المكانة الاقتصادية:

حسب بيانات الجدول رقم (02) يحتل القطاع الزراعي الجزائري المرتبة الثالثة في النشاطات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2020، قطاعي المحروقات والخدمات، مع تراجع إلى المرتبة الرابعة بعد قطاع البناء خلال بعض السنوات بين 1990 و2010، وهي نفس

المرتبة التي سجلها خلال الفترة 1663-1966 (المرتبة الثالثة بنسبة 16.5% بعد قطاع الصناعة 20%)[1].

يعكس الجدول السابق أيضا اختلالا واضحا في التركيب الهيكلي للاقتصاد الجزائري، سمته التضخم الواضح في النصيب النسبي لقطاع الخدمات وقطاع المحروقات، مع انخفاض القطاعات السلعية، مما يزيد من الحاجة إلى الاعتماد على الأسواق الدولية لمواجهة الطلب المحلي وبخاصة في مجال المواد الغذائية والسلع الصناعية، ويزيد في الوقت نفسه من تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج.

الجدول رقم (02): الهيكل القطاعي (%) للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2020/1990)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة	11,3	9,8	8,4	7,7	8,5	11,6	12,2	12,3	12,3	12,8	14.7
المحروقات	22,6	25,2	39,4	44,3	34,9	18,7	17,3	19,7	21,4	20,3	14.6
الصناعة	12,1	9,6	7,2	5,6	5,1	5,5	5,6	5,7	5,5	5,9	6.5
البناء	11,1	10,6	8,1	7,4	10,5	11,5	11,8	11,9	11,9	12,7	13.6
الخدمات	42,8	44,6	36,9	35	41	52,7	53	50,4	48,8	50,2	50.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

3- انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في العمالة:

من خلال الشكل رقم (01) والذي يوضح نسبة العمالة الزراعية من العمالة الإجمالية خلال الأعوام من 1962 إلى 2019 يلاحظ انخفاض كبير للعمالة الزراعية من نحو 67,8% عام 1962 إلى نحو 26,1% عام 1990 ثم إلى نحو 16% عام 2005 ليصل إلى أدنى نسبة بنحو 11%عام 2016، تؤكد هذه النسب أن القطاع الزراعي بالجزائر أصبح طارد للعمالة بشكل عام، وهذا رغم التحسن خلال عام 2017 وعام 2019.

تتسم العمالة الزراعية بالجزائر بتدني مستوى الأجور بالمقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية لوحدة العمل البشري، وتعتبر الكفاءة الاقتصادية الزراعية بالجزائر منخفضة بالمقارنة مع المستويات العالمية حيث تمثل نحو ثلث مستوياتها، والتي تراوحت بين 0,39، 0,28، 0,82 خلال الأعوام 1995، 2010، 2019 على التوالي[2].

[1]- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص141.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (01): تطور نسبة العمالة الزراعية بالجزائر 1962-2019 (% من العمالة الإجمالية)

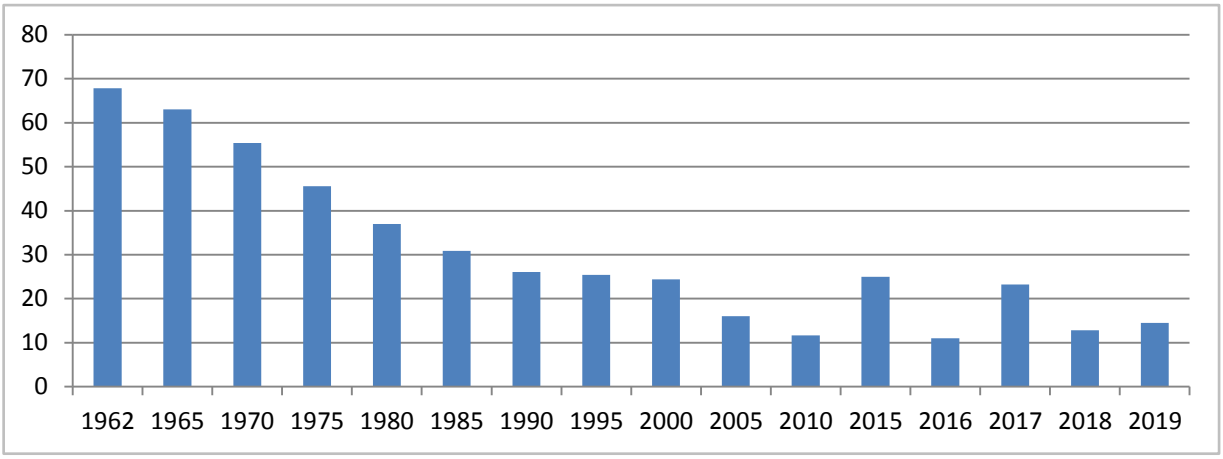

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ثانيا- ضعف المساحة المزروعة والمساحة الصالحة للزراعة بالجزائر ونصيب الفرد منها:

1- تطور المساحة المزروعة والمساحة الصالحة للزراعة 1962-2020:

وفقا لبيانات الملحق رقم (01) الذي يوضح تطور المساحة المزروعة ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، فإن المساحة الصالحة للزراعة انخفضت من حوالي 44,5 مليون هكتار عام 1962 إلى حوالي 38,6 مليون هكتار عام 1991 لتستقر عند نحو 41 مليون هكتار خلال الفترة 2004-2020، أما فيما يخص المساحة المزروعة فقد شهدت ارتفاع من نحو 6,2 مليون هكتار عام 1962 إلى نحو 6,3 مليون هكتار خلال عام 1971 ثم شهدت ارتفاع مستمر خلال الفترة 1972-2020 لتسجل أفضل قيمة لها للأعوام 2018 و2019 و2020 بنحو 7,5 مليون هكتار.

من خلال استقراء بيانات الملحق رقم (01) وبيانات الجدول رقم (03) أيضا فإن نسبة المساحة المزروعة من المساحة الجغرافية الاجمالية للجزائر لم تتجاوز في أفضل حالاتها نحو 3,2% للأعوام 2018 و2019 و2020، وهو ما يضع الجزائر في المرتبة الأخيرة بين دول المغرب العربي للعام 2018 مقابل 28,08% لتونس و12,92% للمغرب، وهي بعيدة من النسبة المسجلة عالميا التي قدرت بنحو 32,55%. أما فيما يخص نسبة المساحة المزروعة من المساحة الصالحة للزراعة فلم تتجاوز في أفضل حالاتها نحو 18,15% عام 2020، وهو ما يضع الجزائر في المرتبة الأخيرة بين دول المغرب العربي للعام 2018 مقابل 92,18% لتونس و70,94% للمغرب، وهي بعيدة بشكل كبير من النسبة المسجلة عالميا التي قدرت بنحو 77,32%.

الجدول رقم (03): النسبة المئوية للمساحة المزروعة من المساحة الجغرافية والصالحة للزراعة على مستوى الجزائر وبعض الدول العربية والعالم للعام 2018 (%)

الدولة	نسبة المساحة المزروعة	
	من المساحة الجغرافية للدولة	من المساحة الصالحة للزراعة في الدولة
الجزائر	3,2	18,15
تونس	28,08	92,18
المغرب	12,92	70,94
العالم	32,55	77,32

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد (38)، 2019.
- http://www.fao.org/faostat/ar/#compare consulté le :13-08-2021.

2- انخفاض وضعف نصيب الفرد الجزائري من المساحة المزروعة:

حسب بيانات الملحق رقم (01) يلاحظ انخفاض كبير في نصيب الفرد من مساحة الأراضي المزروعة خلال الفترة 1962-2020، من بنحو 0,54 هكتار للفرد عام 1962 إلى نحو 0,35 هكتار عام 1980 ثم إلى نحو 0,25 هكتار عام 2000 لتصل إلى نحو 0,18 هكتار عام 2020.

تعتبر نسبة الهكتار للفرد هي الأدنى في منطقة المغرب العربي كما يوضحه الشكل رقم (02). الذي يبين متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالجزائر، تونس، المغرب والعالم.

الشكل رقم (02): متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالجزائر، تونس، المغرب والعالم خلال الأعوام 2017-2018-2019

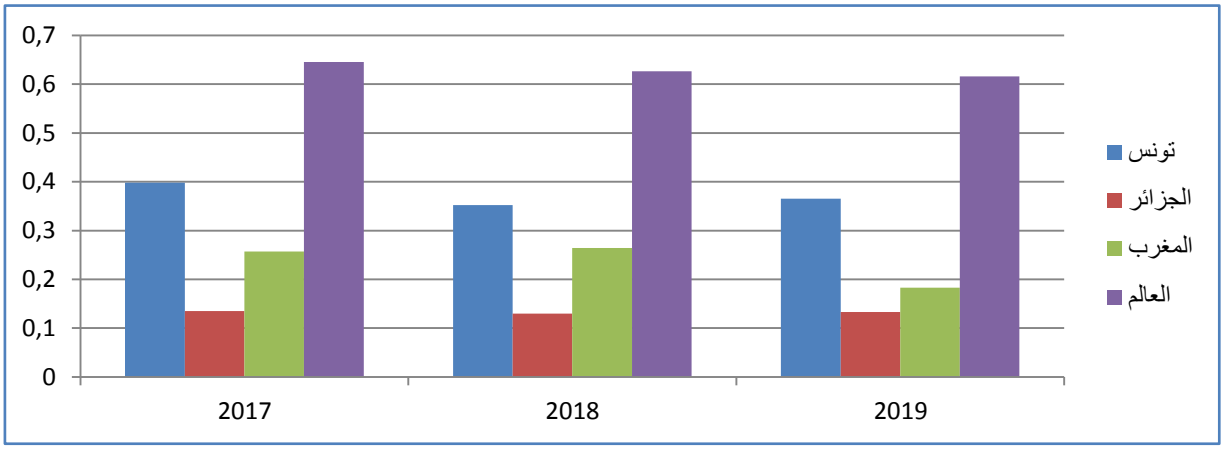

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد (40)، 2020.

حسب الشكل السابق فقد قدر متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة خلال عام 2019 بنحو 0,13 هكتار للجزائر، مقابل 0,36 هكتار لتونس و0,18 هكتار للمغرب، وهي بعيدة بشكل كبير من النسبة المسجلة عالميا التي قدرت بنحو 0,61 هكتار خلال عام 2019.

ثالثا- ضعف مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020:

حسب بيانات الملحق رقم(02) الذي يوضح حجم المردودية من بعض السلع الزراعية الغذائية الأساسية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، فالإنتاجية في قطاع الزراعة بالجزائر تتصف بالانخفاض الكبير، خاصة بالنسبة لمجموعة الحبوب (تراوحت بين 6,13 و17,67 قنطار للهكتار خلال الفترة 2000-2020).

حسب بيانات الجدول رقم (04) الذي يبين إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الأساسية بالجزائر بالمقارنة مع الدول النامية والدول المتقدمة والعالم 2010 و2017، فهي دون المستويات المتحققة في الدول النامية وبعيدة عن المستويات المتحققة في الدول المتقدمة بالنسبة لأغلب المحاصيل وبالخصوص بالنسبة لجملة الحبوب.

الجدول رقم (04): إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الأساسية بالجزائر بالمقارنة مع الدول النامية والدول المتقدمة والعالم 2010 و2017 (كلغ/هكتار)

	الجزائر		الدول النامية		الدول المتقدمة		العالم	
	2010	2017	2010	2017	2010	2017	2010	2017
ج الحبوب	1,474	990	1,525	1,549	3,710	4,155	3,555	3,966
(القمح)	1,484	1,150	2,298	2,601	3,608	4,000	2,971	3,405
(الشعير)	1,484	1,744	1,429	1,300	3,239	3,637	2,601	3,010
الخضروات	15,957	22,063	9,672	8,493	22,874	25,920	18,195	18,862
البقوليات	1,595	2,206	699	758	2,007	2,126	907	992

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بـ: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص55.

المطلب الثاني: تطور أوضاع الإنتاج الزراعي الجزائري 1962-2020

أولا- التغير السنوي لنمو الإنتاج الزراعي بالجزائر خلال الفترة 1981-2020:

يشمل الإنتاج الزراعي كل من الإنتاج النباتي، الحيواني والسمكي، ويتصف الإنتاج الزراعي الجزائري بصفتين متلازمتين وهما: التقلب وعدم الاستقرار وفقا لنسق مستمر كما هو مبين في الشكل رقم (03) والذي يوضح نسبة التغير السنوية لنمو الإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1981-2020، وهو ما ينعكس سلبا على استقرار الدخل الزراعي والتجارة الزراعية والأمن الغذائي الجزائري.

الشكل رقم (03): نسبة التغير السنوية لنمو الإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1981-2020

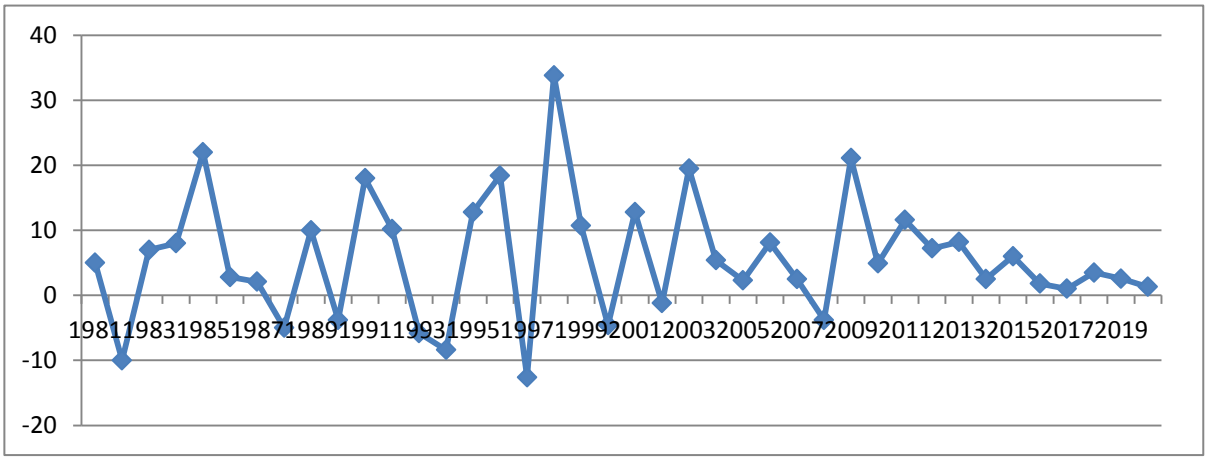

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.KD.ZG? Locations=DZ, consulté le : 05-07-2021.

ثانيا- تطور أوضاع الإنتاج النباتي بالجزائر 1962-2020:

1- تطور إنتاج مجموعة الحبوب: من خلال استقراء بيانات الشكل رقم (04) الذي يوضح تطور إنتاج مجموعة الحبوب بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، يلاحظ ضعف وتذبذب كبير في كمية إنتاج مجموعة الحبوب وفقا لنسق مستمر منذ 1962، ما أدى إلى تسجيل عجز دائم في هذه المجموعة.

الشكل رقم (04): تطور إنتاج مجموعة الحبوب بالجزائر خلال الفترة 1962-2020(ألف طن)

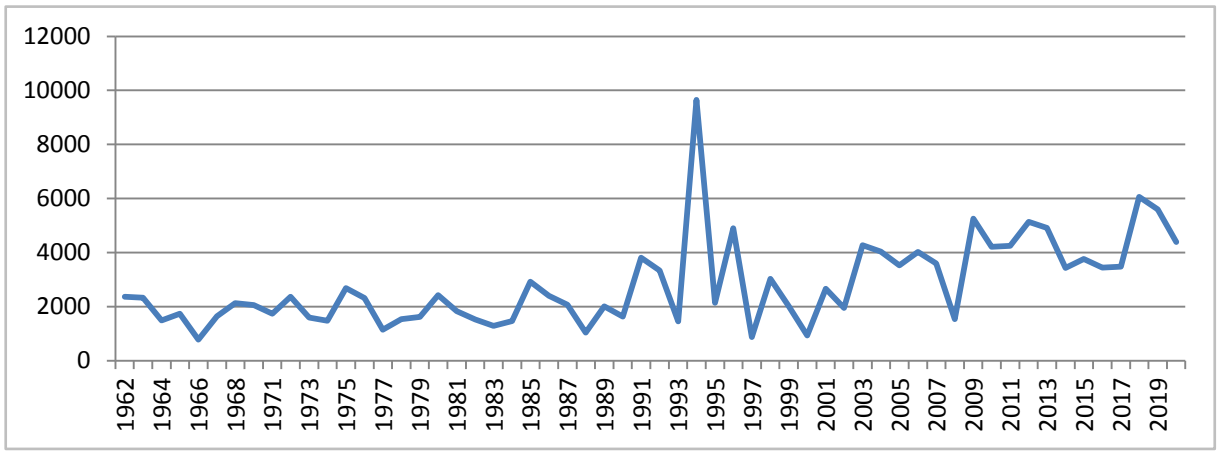

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 01-07-2021.

2- تطور إنتاج مجموعة الفواكه: من خلال تحليل بيانات الشكل رقم (05) الذي يوضح تطور إنتاج مجموعة الفواكه بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، يلاحظ تزايد في كمية الإنتاج خاصة خلال الفترة 2007-2020 لكن مع تسجيل بعض التراجع من سنة إلى أخرى.

الشكل رقم (05): تطور إنتاج مجموعة الفواكه بالجزائر خلال الفترة 1962-2020(ألف طن)

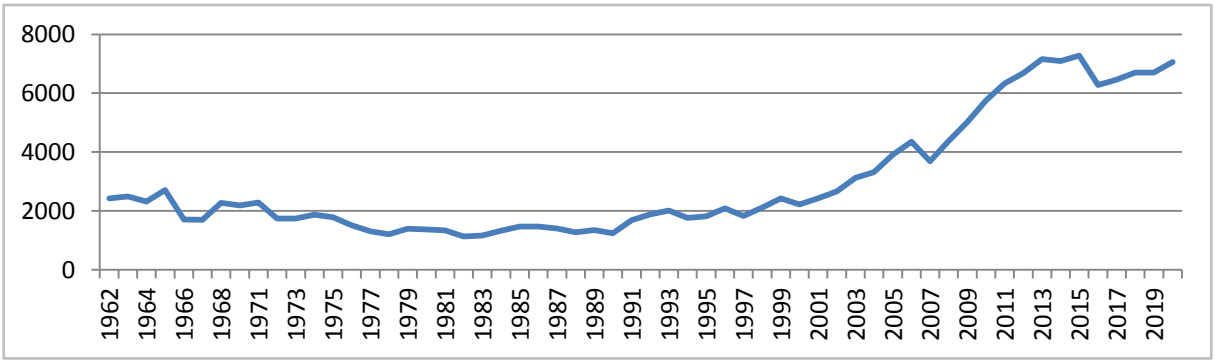

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 01-07-2021.

3- تطـور إنتـاج مجموعـة البقوليـات: مـن خـلال الشـكل رقـم (06) الـذي يوضـح تطـور إنتـاج مجموعـة البقوليـات بـالجزائر خـلال الفتـرة 1962-2020، يلاحـظ تذبـذب كبيـر فـي كميـة إنتـاج هـذه المجموعـة منـذ 1962, حيـث سـجل نحـو: 74,5 ألـف طـن عـام 1975، ثـم نحـو 33,1 ألـف طـن عـام 1982، ثـم نحـو 40,25 ألـف طـن عـام 2008، ثـم 95,9 ألـف طـن عـام 2013 إلى حوالي 115,1 ألف طن عام 2020 وهكذا وفقا لهذا النسق.

الشكل رقم (06): تطور إنتاج مجموعة البقوليات بالجزائر خلال الفترة 1962-2020(ألف طن)

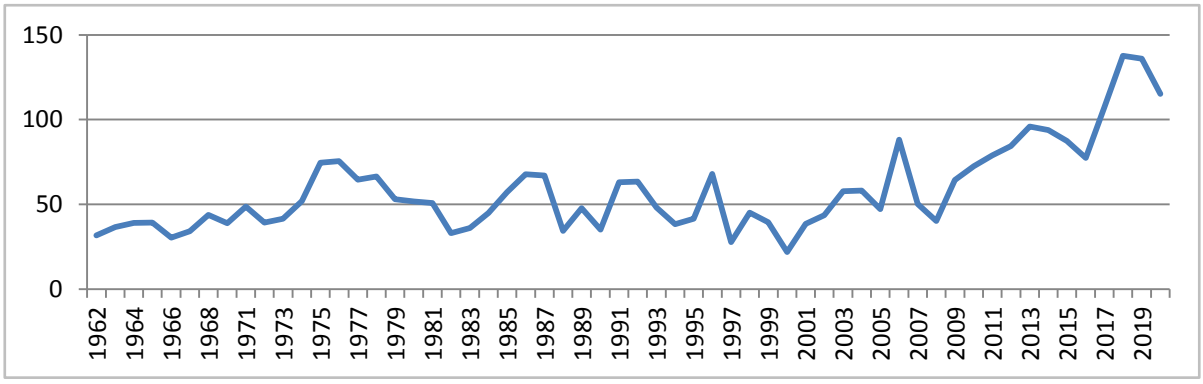

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 01-07-2021.

4- تطـور إنتـاج مجموعـة الخضـر: مـن خـلال اسـتقراء بيانـات الشـكل رقـم (07) الـذي يوضـح تطـور إنتـاج مجموعـة الخضـر بـالجزائر خـلال الفتـرة 1962-2020، يلاحـظ تذبـذب فـي كميـة الإنتـاج خـلال الفتـرة 1981- 2020 مـع تسـجيل ارتفـاع مهـم ومسـتمر منـذ 2008، وهـي نفـس الملاحظـة بالنسـبة لمنتـوج البطاطـا الـذي شـهد تذبـذب فـي الإنتـاج مـن سـنة إلـى أخـرى مـع تسـجيل استقرار نسبي منذ عام 2013.

الشكل رقم (07): تطور إنتاج مجموعة الخضر بالجزائر خلال الفترة 1962-2020(طن)

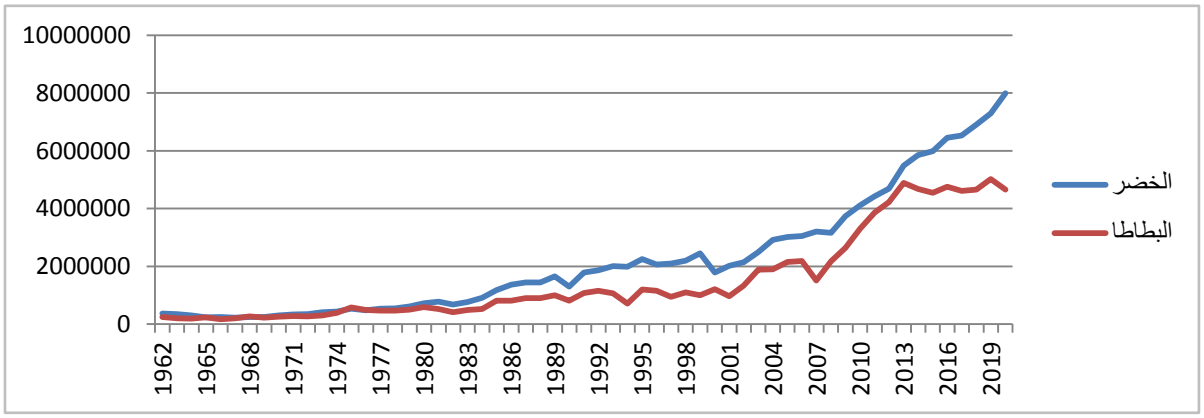

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 01-07-2021.

5- تطور إنتاج المحاصيل الزيتية: من خلال تحليل بيانات الشكل رقم (08) الذي يوضح تطور إنتاج المحاصيل الزيتية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، يلاحظ تذبذب وضعف كبير في الإنتاج من موسم إلى اخر رغم الزيادة المستمرة منذ عام 2014.

الشكل رقم (08): تطور إنتاج المحاصيل الزيتية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020(ألف طن)

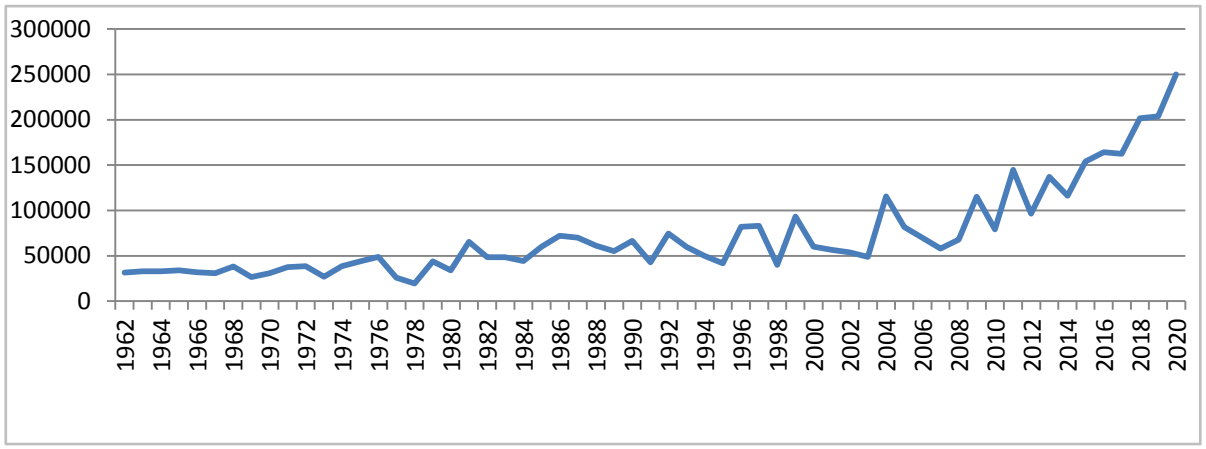

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 01-07-2021.

ثالثا- تطور أوضاع الإنتاج الحيواني والسمكي بالجزائر خلال الفترة 1962-2020:

1- تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء: وفقا لبيانات الشكل رقم (09) الذي يوضح تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 1962-2020 فإن إنتاج الجزائر من اللحوم الحمراء شهد تذبذب خلال بعض السنوات، وأخذ الإنتاج منحى متصاعد منذ عام 1986 (سجل أقصى إنتاج عام 2020 بحوالي 525 ألف طن)، أما فيما يتعلق بإنتاج الجزائر من اللحوم البيضاء فقد شهد مرحلتين مختلفتين الأولى خلال الفترة 1962-1983 مع إنتاج ضعيف، المرحلة الثانية (1984-2020) والتي سجلت تزايد مستمر لكن بمعدل نمو ضعيف (سجل أقصى قيمة له عام2012 بحوالي 289 ألف طن)، رغم هذه الزيادة يبقى مستوى إنتاج

الجزائر من اللحوم الحمراء والبيضاء ضعيف بالمقارنة مع الاحتياجات المحلية من جهة وارتفاع في أسعارها من جهة أخرى.

الشكل رقم(09): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بالجزائر خلال الفترة 1962-2020(طن)

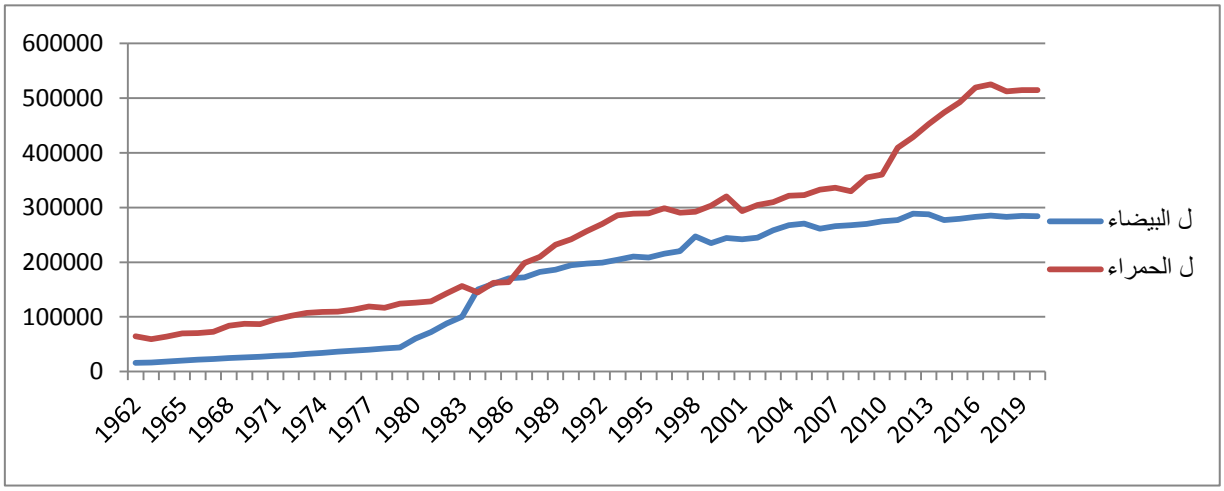

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

-- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 01-07-2021.

2- تطور إنتاج الحليب: حسب بيانات الشكل رقم (10) الذي يبين تطور إنتاج الجزائر من الحليب فانه يمكن تقسيم هذا التطور إلى مرحلتين مختلفتين، المرحلة الأولى 1962-1999 والتي شهد خلالها الإنتاج ضعف كبير لم يتجاوز في أقصى حالاته نحو 1360 ألف طن عام 1999، أما المرحلة الثانية 2000-2020 فقد شهدت تزايد مستمر في الإنتاج رغم التذبذب الحاصل من موسم إلى آخر من نحو 1927 ألف طن عام 2000 إلى نحو 3354 ألف طن عام 2020.

الشكل رقم (10): تطور إنتاج الحليب بالجزائر خلال الفترة 1962-2020(طن)

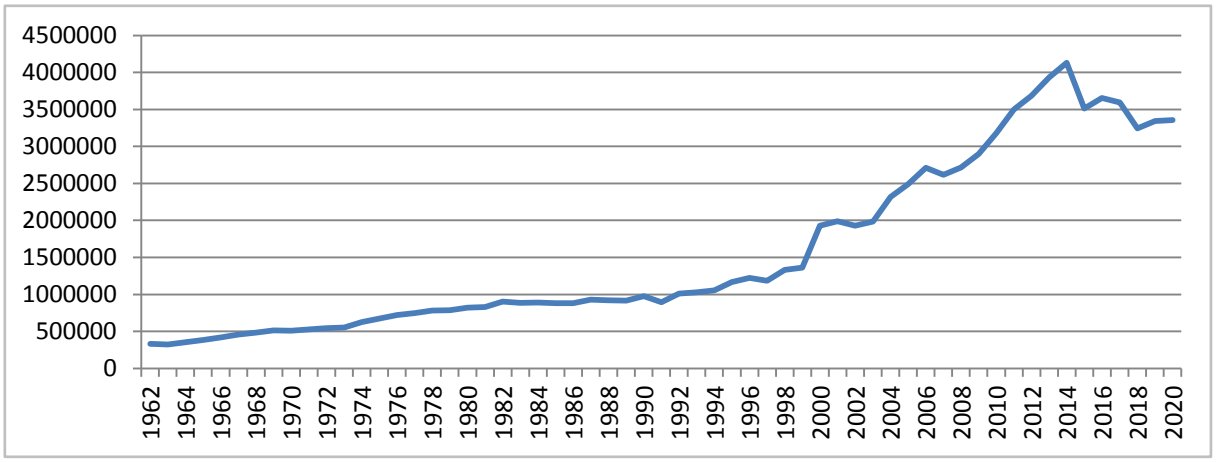

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 01-07-2021.

3- تطور إنتاج البيض والأسماك:

وفقا لبيانات الشكل رقم (11) الذي يوضح تطور إنتاج البيض خلال الفترة 1962-2020، فإن إنتاج الجزائر من البيض يشهد تذبذب مستمر منذ 1962، مع زيادة واضحة منذ عام 2002 ليصل أعلى كمية له عام 2016 بنحو 388 ألف طن.

الشكل رقم (11): تطور إنتاج البيض بالجزائر خلال الفترة 1962-2020(طن)

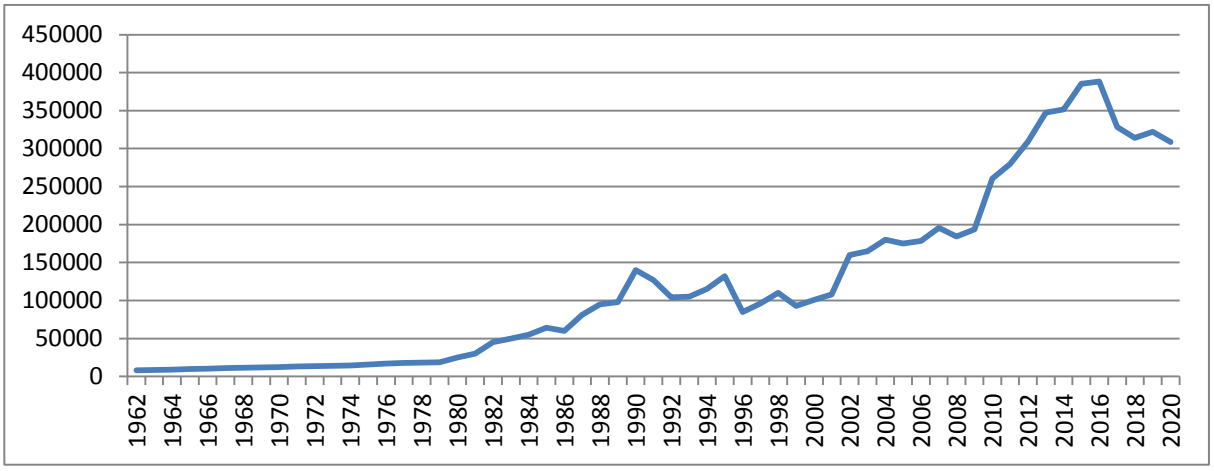

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 01-07-2021.

أما إنتاج الجزائر من الأسماك خلال الفترة 1962-2019، فقد شهد هو الاخر تذبذب لكن بدرجة أقل منه بالمقارنة مع إنتاج البيض ليسجل أعلى قيمة له بنحو 157 ألف طن عام 2003 لينخفض بعد ذلك بشكل كبير (سجل نحو 105 عام 2019)، يبقى مستوى إنتاج الجزائر من الأسماك ضعيف بالمقارنة مع الاحتياجات المحلية من جهة مع ارتفاع في الأسعار من جهة أخرى، وهذا رغم طول الساحل الجزائري والثروة السمكية التي يتوفر عليها[1].

رابعا- اختفاء إنتاج العديد من المنتجات الزراعية الجزائرية:

من خلال دراسة تطور الإنتاج الزراعي الجزائري فقد تم تسجيل اختفاء العديد من المنتجات الزراعية الجزائرية رغم الجودة العالية التي كانت تتمتع بها، ورغم أهميتها الكبيرة للاقتصاد الزراعي الوطني والخسائر الكبيرة التي تتحملها الخزينة العمومية من جراء استيراد هذه المنتجات وبالعملة الصعبة ومنها على سبيل المثال:

1- الشمندر السكري: الذي يدخل في صناعة تكرير السكر.

2- القطن: المادة الأولية لصناعة النسيج.

3- زهرة دوار الشمس: المادة الأولية لصناعة وتكرير زيت المائدة.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

كذلك فقدت الجزائر خلال الفترة الأخيرة (2005-2020) لـ80 منتجا تقليديا بجودة عالية اشتهرت بها القرى الجزائرية، لعدم إدراجها ضمن مستهلكات السوق ولم تؤخذ بعين الاعتبار -لم توفر لها الحماية الكافية-، لأن هذه المنتجات تعد دواء صحيا للمستهلك[1].

انبثق عن حالة الضعف في مؤشرات القطاع الزراعي والإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020 ظاهرة هامة والتي تتمثل في الفجوة الغذائية المتزايدة، وهو ما يتم تناوله بالتفصيل من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تطور الفجوة الغذائية بالجزائر 1962-2020

أولا- الفجوة الغذائية الكلية:

تم تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1962-2020 على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، وتوضح بيانات الشكل رقم (12) تطور قيمة الفجوة الغذائية الكلية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، حيث أن مشكلة العجز الغذائي لم تكن مطروحة خلال الستينات بل شهدت تزيدا مستمرا منذ عام 1970.

الشكل رقم (12): تطور قيمة الفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020 (ألف دولار)

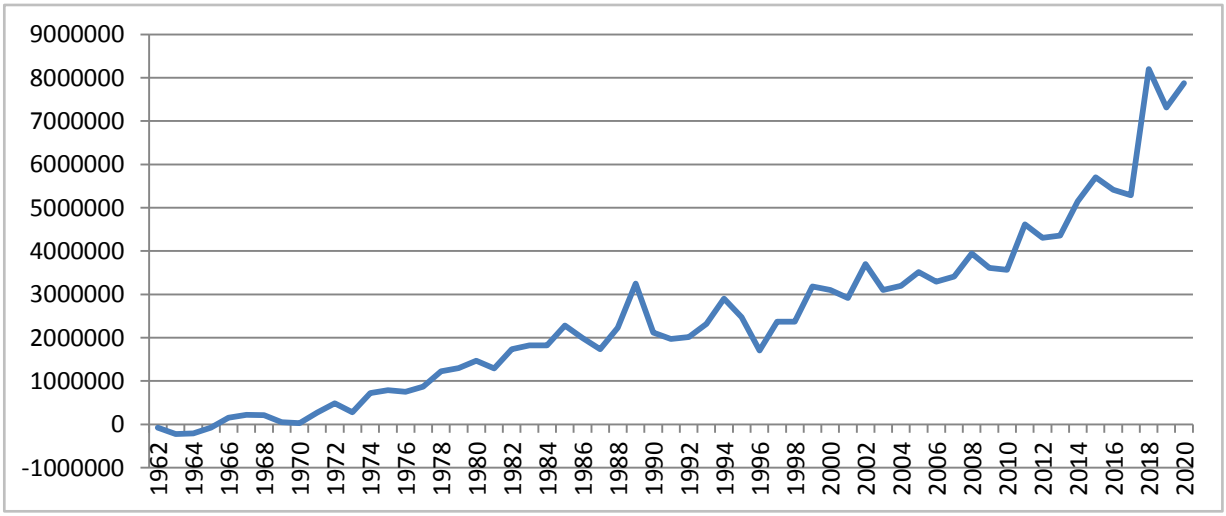

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#compare, consulté le : 17-08-2021.
- Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de L'Algérie 2018,2019.

من خلال الشكل السابق يلاحظ تسجيل زيادة بطيئة في قيمة الفجوة خلال فترة السبعينات، ثم زيادة متوسطة عبر الثمانينات، وزادت زيادة ملموسة خلال فترة التسعينات،

[1]- أكلي موسوني، الزراعة في الجزائر في: 27-01-2015 مقال على الأنترنت: http://www.quran-m.com/quran/article/2259/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 08-17-2020.

لتشهد اتساعا كبيرا خلال الفترة 2000-2020 من نحو 3,1 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 7,9 مليار دولار عام 2020 بمعدل تغير نسبي قدر بـ 154,84%، وسجلت رقما قياسيا خلال عام 2018 بنحو 8,2 مليار دولار، وهو ما يؤكد الضعف الكبير الحاصل في الإنتاج الزراعي، وما ترتب عليه من زيادة تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء.

ثانيا- الفجوة الغذائية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

بالاعتماد على بيانات ميزانيات الأغذية المعدة من طرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) تم حساب كمية ونسبة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية (حسبت كمية المتاح للاستهلاك كما يلي: المتاح للاستهلاك = الإنتاج + الواردات – الصادرات + المخزون) و(حسبت نسبة الفجوة كما يلي: نسبة الفجوة = صافي الاستيراد/ المتاح للاستهلاك)، وقد اتضح من خلال بيانات الجدول رقم (05) الذي يعكس الفجوة الكمية في السلع ونسبتها خلال خمس مراحل أساسية مر بها القطاع الزراعي الجزائري في ظل المخططات والسياسات المطبقة منذ الاستقلال (1962)، أن كمية الفجوة لأغلب السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة السابقة قد شهدت ارتفعا ملموسا ومستمرا.

الجدول رقم (05): تطور الفجوة لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر بين 1970-2020 (ألف طن)

البيان	متوسط الفترة 1980-1970		متوسط الفترة 1990-1981		متوسط الفترة 2001-1991		متوسط الفترة 2010-2002		متوسط الفترة 2018-2011	
	كمية	(%)	كمية	(%)	كمية	(%)	كمية	(%)	كمية	(%)
الحبوب	1810	**51,24**	4638	**71,74**	5889	**70,30**	7815	**71,21**	12183,7	**75,17**
القمح	1577	**56,80**	3499	**78,00**	4361	**71,55**	5443	**72,39**	7141,29	**69,02**
البطاطا	115	**21,74**	216	**22,98**	125	10,61	124	5,53	549,62	11,82
الزيوت النباتية	137	**81,55**	325	**95,03**	399	**77,93**	547	**62,25**	613,87	**58,05**
الخضر	33	4,74	130	8,41	43	4,69	130	2,21	94,93	0,82
الفواكه	-106	-9,25	14	1,30	10	0,78	327	7,53	189,98	2,75
اللحوم الحمراء	07	5,26	27	11,64	22	6,45	74	**18,33**	58,81	10,55
لحوم الدواجن	00	00	00	00	00	00	1,18	0,44	0,82	0,28
الدهون الحيوانية	50	**94,34**	111	**95,69**	74	**90,24**	5,21	**41,40**	3,04	**21,54**
الحليب ومشتقاته	443	**39,87**	1383	**60,55**	1824	**60,04**	2389	**65,23**	3949,91	**58,24**
السكر والمحليات	374	**99,97**	711	**100**	791	**100**	1136	**99,37**	1782,51	**83,74**
البقوليات	37	**42,04**	106	**70,67**	144	**73,84**	180	**75,46**	215,92	**67,86**
البيض	15	**40,54**	32	**30,77**	02	1,81	00	00	0,73	0,28
الأسماك	27	**43,55**	40	**34,19**	07	6,60	-2.53	-2,02	-1,67	-1,64

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (03).

يوضح الجدول السابق الاتي:

1- ارتفاع فجوة الحبوب من نحو 51,24% كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى نحو 71,41% كمتوسط للفترة 1981-1990، ثم إلى نحو 70,30% كمتوسط للفترة 1991-

2001 ثم إلى نحو 71,21% كمتوسط للفترة 2002-2010، لتسجل أعلى نسبة بحوالي75,17% كمتوسط للفترة 2011-2020، ويأتي القمح في مقدمة جملة الحبوب الذي سجل ارتفاع مستمر في كمية الفجوة من حوالي 1577 ألف طن كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى حوالي 7141,29 ألف طن كمتوسط للفترة 2011-2020.

2- زادت كمية الفجوة من الزيوت النباتية من حوالي 137 ألف طن كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى حوالي 613,87 ألف طن كمتوسط للفترة 2011-2020، مسجلة نسبة تقدر بنحو 81,55% كمتوسط للفترة 1970-1980 ثم ارتفعت إلى نحو 95,03% كمتوسط للفترة 1981-1990، ثم انخفضت إلى نحو 77,93% كمتوسط للفترة 1991-2001 ثم إلى نحو62,55% كمتوسط للفترة 2002-2010، لتنخفض بعد ذلك إلى حوالي58,05% كمتوسط للفترة 2011-2020.

3- ارتفعت فجوة الحليب ومشتقاته من نحو 39,87% كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى نحو 60,55% كمتوسط للفترة 1981-1990، ثم إلى نحو 65,23% كمتوسط للفترة 2002-2010، لتسجل انخفاض إلى حوالي 58,24% كمتوسط للفترة 2011-2020.

4- سجلت فجوة البقوليات ارتفعا محسوسا من نحو 42,03% كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى نحو 70,67% كمتوسط للفترة 1981-1990، ثم ترتفع إلى نحو 73,84% كمتوسط للفترة 1991-2001 ثم تواصل الارتفاع لتسجل نحو 75,46% كمتوسط للفترة 2002-2010، لتنخفض إلى حوالي 67,86% كمتوسط للفترة 2011-2020.

5- انتقل متوسط الفجوة لسلعة السكر والمحليات من نحو 99,97% كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى نحو 105% كمتوسط للفترة 1981-1990، ثم إلى نحو 103% كمتوسط للفترة 1991-2001 ثم انخفض بشكل طفيف إلى نحو 99,37% كمتوسط للفترة 2002-2010، إلى حوالي 83,74% كمتوسط للفترة 2011-2020.

من هذا التحليل يلاحظ زيادة ملموسة في كمية الفجوة بصفة خاصة في الحبوب أهمها القمح، الزيوت والزيوت النباتية، البقوليات، الحليب ومشتقاته، السكر والمحليات، وتلك السلع كلها منتجات غذائية أساسية.

ثالثا- مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية بالجزائر عام 2019:

كما هو مبين في الشكل رقم (13) فقد ساهمت كل من مجموعة الحبوب، الحليب ومشتقاتها، السكر والمحليات، البن والشاي ومجموعة الفواكه بحوالي 65% من إجمالي الفجوة الغذائية بالجزائر لعام 2019، تتصدرها مجموعة الحبوب بنحو 2706 مليون دولار بنسبة تقدر بـ 35,31% ، ثم تليها مجموعة الحليب ومشتقاتها بنحو 1245 مليون دولار بنسبة تقدر بـ16,26%، ثم باقي المجموعات السلعية.

الشكل رقم (13): مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في الفجوة الغذائية بالجزائر عام 2019

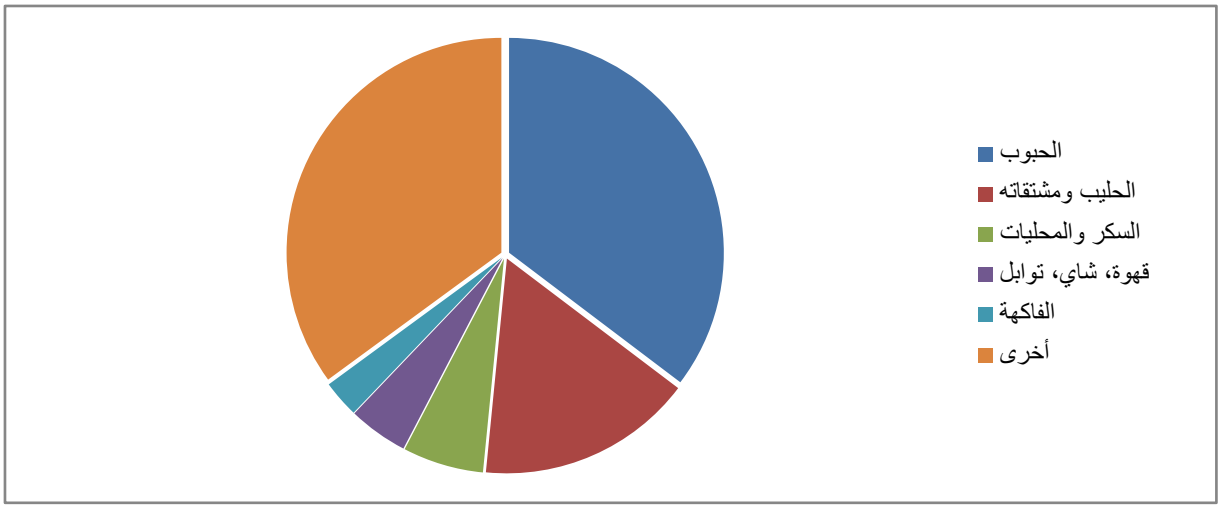

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de L'Algérie, 2019.

رابعا- الجزائر تحتل المرتبة الأولى في نسبة المساهمة في الفجوة الغذائية العربية لعام 2017:

احتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا من حيث المساهمة في الفجوة الغذائية العربية لعام 2017 كما هو واضح في الشكل رقم (14) الذي يبين نصيب الدول العربية المختلفة من الفجوة العربية.

الشكل رقم (14): نصيب الدول العربية من الفجوة العربية للعام 2017

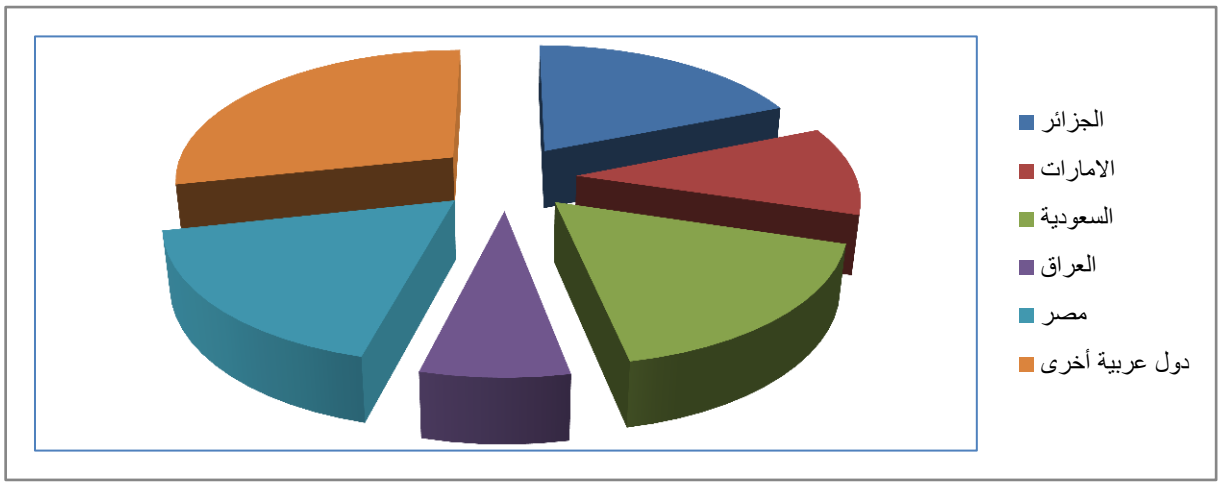

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2018 ص81.

حسب الشكل رقم (14) فإن نسبة مساهمة الجزائر في قيمة اجمالي الفجوة الغذائية العربية قد قدر بنحو 18,99% بحوالي 6342,25 مليون دولار، وتليها كل من مصر، السعودية، الامارات والعراق بنسبة مساهمة تقدر بنحو 17,19%، 10,82%، 7,09% على التوالي، وهو ما يعكس حالة الضعف للقطاع الزراعي الجزائري حتى بالمقارنة مع الدول العربية التي تعتبر أغلبها أقل من الجزائر من ناحية الامكانيات الزراعية.

خامسا- التقديرات المتعلقة بتطور الفجوة الغذائية بالجزائر حتى عام 2027:

من خلال الدراسة القياسية التي قام بها الباحث كمال بن عيسى تم التنبؤ بحجم الفجوة الغذائية بالجزائر لعشر سنوات متوالية من 2017-2027، وقد تم التوصل إلى أن معدل المسار المستقبلي لنمو الفجوة الغذائية قدر بنحو 13,30% كل عام ويأخذ نسق تصاعدي[1]، وهذا ما يعكس خطورة الوضع في المستقبل، وهو ما يعطي إشارة واضحة على عجز الإنتاج المحلي من الغذاء على مواكبة الطلب المحلي على الغذاء مستقبلا، والذي يتأثر بالعديد من المتغيرات منها النمو الديمغرافي المتزايد والتذبذب الحاصل في مستويات الإنتاج المحلي، وهو ما يجعل الأمن الغذائي الجزائري في خطر على المدى الطويل، طالما يتم تغطية العجز بالاعتماد على الواردات، وخاصة في ظل العديد من التحديات والمستجدات التي تواجه الزراعة الجزائرية.

لقد كان من المنطقي أن تؤدي حالة الضعف في الإنتاج الزراعي الجزائري إلى زيادة كبيرة في الواردات الزراعية والغذائية، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي الجزائري وهو ما يتم تناوله من خلال دراسة تطور مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020 في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل.

[1]- كمال بن عيسى، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2018-2019، ص237.

المبحث الثالث: تطور مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية والغذائية الجزائرية 1962-2020

انعكس التزايد المستمر في الفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، على مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية والغذائية الجزائرية، وهوما يتم تناوله بالدراسة في هذا المبحث، والذي قسم إلى ثلاث مطالب، حيث يتناول المطلب الأول الزيادة الكبيرة في الواردات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية، ويتناول المطلب الثاني الضعف الكبير المسجل في الصادرات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية، وأما المطلب الثالث فيتناول العجز الكبير في الميزان التجاري الجزائري وضعف تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية.

المطلب الأول: زيادة كبيرة في الواردات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية

أولا- تطور قيمة الواردات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020:

من خلال الشكل رقم (15) والذي يوضح تطور الواردات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2018، يلاحظ ارتفاع مطرد في قيمة الواردات الزراعية والواردات الغذائية منذ بداية السبعينات وإلى غاية 2020.

الشكل رقم (15): تطور قيمة الواردات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020 (مليون دولار)

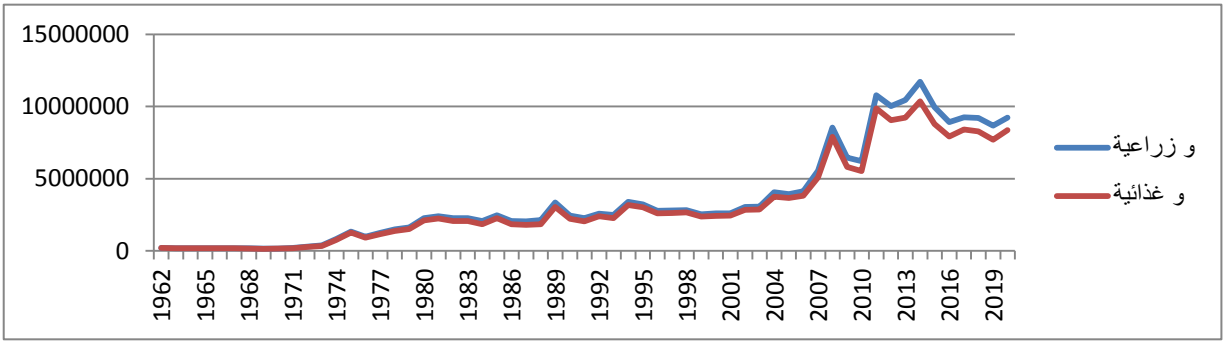

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (04).

باستقراء بيانات الشكل رقم (15) تم تسجيل زيادة بطيئة في قيمة الواردات الزراعية خلال فترة السبعينات، ثم زيادة متوسطة خلال الثمانينات وامتدت عبر التسعينات، لتشهد اتساعا كبيرا خلال الفترة 2000-2020 من نحو 2,6 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 9,23 مليار دولار عام 2020 بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 893% ، وسجلت رقما قياسيا خلال عام 2014 بنحو 11,7 مليار دولار، ويلاحظ ارتفاع في وتيرة قيمة الواردات الزراعية الجزائرية خلال 2006-2014 كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية بسبب أزمة الغذاء العالمية 2006-2007 والتي تواصلت آثارها السلبية فيما بعد، ونفس الأمر تم تسجيله بالنسبة للواردات الغذائية التي تزايدت ببطء خلال فترة السبعينات، ثم شهدت زيادة متوسطة خلال الثمانينات وامتدت عبر التسعينات، لتشهد اتساعا كبيرا خلال الفترة 2000-2020 من نحو 2,5 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 8,3 مليار دولار عام 2020 بمعدل

تغير نسبي قدر بنحو 800% ، وسجلت رقما قياسيا خلال عام 2014 بنحو 10,35 مليار دولار، وهو ما يؤكد تبعية الجزائر الشديدة للخارج في مجال الغذاء والاعتماد الكبير على الواردات لتغطية الاحتياجات المحلية.

ثانيا- نسبة الواردات الزراعية الجزائرية للواردات الكلية:

وفقا لبيانات الملحق رقم (05) الذي يبين نسبة تغطية الواردات الزراعية الجزائرية للواردات الكلية خلال الفترة 1970-2020، فقد شكلت الواردات الزراعية حوالي 26% من إجمالي واردات الجزائر كمتوسط للفترة 1989-2010 وحوالي 22,3% كمتوسط للفترة 2011-2020 وهي نسبة كبيرة أدت إلى استنفاذ احتياطي الجزائر من العملة الصعبة.

ثالثا- تطور كمية واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 1970-2020:

عرفت كمية واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعا كبيرا ومستمرا خلال الفترة 1970-2020، خاصة واردات كل من الحبوب، السكر، الزيوت، الحليب ومشتقاته والبقوليات، وهي نفس الملاحظة المسجلة بالنسبة لتطور قيمة الواردات الغذائية الجزائرية، على النحو المبين في الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06): تطور كمية واردات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر بين 1970-2020 (مليون قنطار)

البيان	متوسط الفترة 1980-1970 (م1)	متوسط الفترة 1990-1981 (م2)	متوسط الفترة 2001-1991 (م3)	متوسط الفترة 2010-2002 (م4)	متوسط الفترة 2020-2011 (م5)	معدل التغير بين (م1) و (م3)	معدل التغير بين (م4) و(م5)
الحبوب	16,76	44,75	55,46	76,66	121,84	230,91	58,94
القمح	14,45	34,36	41,60	53,83	71,41	187,89	32,66
الذرة	0,77	6,37	11,10	19,42	36,56	1341,56	88,26
البقوليات	0,361	1,016	1,365	1,75	2,16	278,12	23,43
البطاطا	1,215	2,170	1,278	1,23	5,51	5,19	347,97
السكر والمحليات	3,523	6,942	7,518	10,85	22,76	113,40	109,77
الفواكه	0,146	0,411	0,185	2,877	2,79	26,71	-3,02
الخضر	0,325	1,309	0,619	1,087	1,02	90,46	-6,16
الزيوت النباتية والحيوانية	1,544	3,600	3,956	5,689	6,17	156,21	8,45
م اللحوم	-	-	0,195	0,655	0,60	-	-8,40
الحليب ومشتقاته	5,845	16,943	18,571	22,933	39,52	217,72	72,33
القهوة، الشاي والتوابل	0,317	0,736	0,803	1,227	1,28	153,31	4,32
الأسماك	0,0002	0,0012	0,0001	0,0002	0,0003	50,00-	50,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (07).

1- تطور واردات الحبوب: زادت واردات الحبوب من نحو 16,76 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى نحو 44,75 مليون قنطار كمتوسط الفترة 8170-1990 ثم إلى

نحو 55,46 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1991-2001 بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 230,91% بين الفترة الأولى والثالثة، ليصل إلى نحو 121,84 مليون قنطار كمتوسط للفترة 2011-2020، وأيضا زادت واردات القمح بأكثر من ستة عشر ضعف بين عام 1962 وعام 2020 من حوالي 411,500 ألف طن إلى حوالي 7053,568 ألف طن (وفقا لبيانات الملحق رقم 12)، وزادت واردات الذرة من حوالي 0,77 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى نحو 11,10 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1991-2001 بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 1341,56% بين الفترة الأولى والثالثة، ليصل إلى نحو 36,56 مليون قنطار كمتوسط للفترة 2011-2020، في الواقع تعد الجزائر من أكبر الدول المستهلكة للحبوب في العالم، وبالتالي فهي من بين أكبر الدول المستوردة للقمح (اللين والصلب)، وهي لاعب رئيسي في التجارة العالمية للحبوب.

2- استيراد الحليب ومشتقاته: زادت واردات من الحليب ومشتقاته نحو 5,845 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى نحو 16,943 مليون قنطار كمتوسط الفترة 8170-1990 ثم إلى نحو 18,571 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1991-2001 بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 217,72% بين الفترة الأولى والثالثة، ليصل إلى نحو 39,52 مليون قنطار كمتوسط للفترة 2011-2020، حوالي 90% من واردات الجزائر من الحليب ومشتقاتها عبارة عن مسحوق الحليب، أكثر من 50% من هذه الكمية يتم استيرادها عن طريق الديوان الوطني المهني للحليب (ONIL) والتي تخصص لتزويد السوق المحلي بالحليب المدعم، وتعتبر الجزائر ثاني أكبر مستورد لمسحوق الحليب كامل الدسم بعد الصين.

3- تطور واردات السكر: زادت واردات السكر من نحو 3,52 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى نحو 7,52 مليون قنطار ثم إلى 10,85 مليون قنطار كمتوسط للمرحلة 2002-2010 ثم إلى 22,76 مليون قنطار كمتوسط للفترة 2011-2018، أغلب الواردات من منتوج السكر عبارة عن سكر قصب خام يتم استيرادها لتلبية احتياجات صناعة تكرير السكر التي تم تطويرها في الجزائر، خاصة مع إنشاء أكبر مصنع في العالم لتكرير السكر من طرف شركة سفيتال عام 2003 وهو ما ساعد على تخفيض استيراد السكر الأبيض تدريجيا.

4- استيراد الزيوت النباتية والحيوانية: زادت واردات الزيوت النباتية والحيوانية من نحو 1,544 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1970-1980 إلى نحو 3,956 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1991-2001 بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 156,21% بين الفترتين السابقتين، ليصل إلى نحو 6,17 مليون قنطار كمتوسط للفترة 2011-2020، وتتكون أساسا من زيت فول الصويا وهو المادة الخام الذي تستورده كبرى الشركات منها سفيتال ويتم تكريره محليا، وهو أحد المنتجات الاستهلاكية المدعمة بالجزائر.

5- استيراد البقوليات: ارتفع متوسط استيراد البقول الجافة بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 278,12% بين الفترة 1970-1980 و الفترة 1991-2001، بحوالي 2,16 مليون قنطار كمتوسط للفترة 2011-2018.

6- الواردات الغذائية الأخرى: نفس الملاحظة يتم تسجيلها بالنسبة لتطور الواردات من القهوة، الشاي والتوابل وكذلك استيراد الفواكه والبطاطا وحتى مجموعة اللحوم والخضر التي زادت بشكل مستمر خلال الفترة 1970-2020، وبالتالي يمكن القول أن الجزائر تستورد أغلب إلا لم نقل كل السلع الغذائية الأساسية.

رابعا- قيمة واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2019:

تعتبر الجزائر أحد أكبر مستوردي الحبوب في العالم، حيث تجاوزت فاتورة الحبوب الجزائرية (القمح والذرة) 2,7 مليار دولار عام 2019 أي ما يعادل نحو 31% من إجمالي وارداتها الغذائية كما هو واضح من الشكل رقم (16) الذي يبين قيمة واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2019، كما أنها مستورد رئيسي للحليب ومشتقاته بحوالي 1,2 مليار دولار بنحو 15% من إجمالي وارداتها الغذائية.

الشكل رقم (16): واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2019 (مليون دولار)

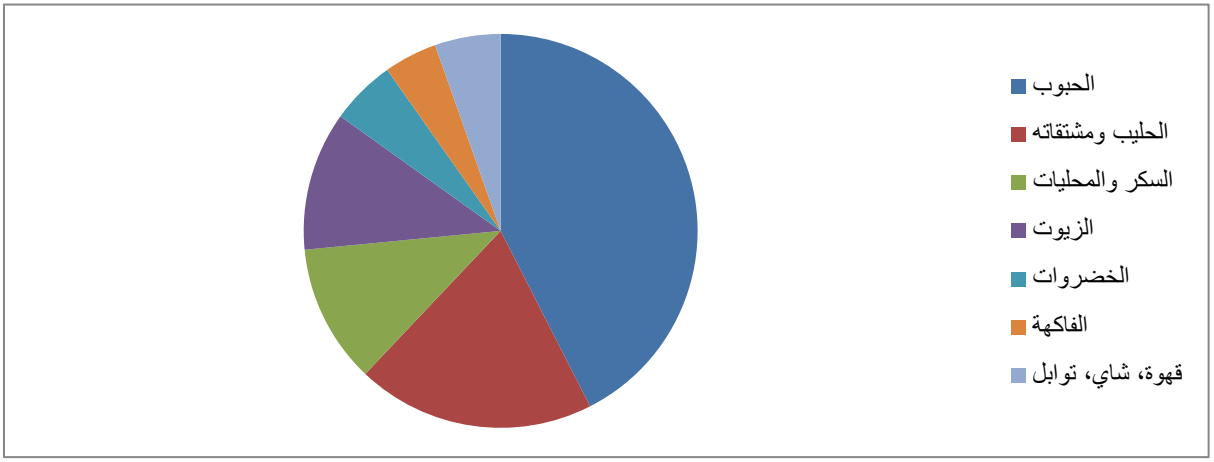

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de L'Algérie, 2019.

حسب الشكل السابق تستورد الجزائر كذلك:

- السكر: 726,61 مليون دولار بنسبة 8,26%.
- الزيوت (زيت الصويا، الدهون الزيوت النباتية والحيوانية): 726,76 مليون دولار بنسبة 8,26%.
- الخضروات والجذور والدرنيات: 340,65 مليون دولار بنسبة 3,87%.
- الفاكهة: 278,30 مليون دولار بنسبة 3,16%.

- قهوة، شاي، توابل: 343,98 مليون دولار بنسبة 3,90%.

تمثل مجموعات السلع الغذائية التسع هذه خلال عام 2019 ما يقارب من 72,37% من الواردات الغذائية الجزائرية، لذلك تظل الجزائر معتمدة بشكل كبير على الأسواق الدولية لتزويد السكان بالسلع الغذائية الأساسية، فاتورة الغذاء لعام 2019 من الحبوب، السكر، الزيت، الحليب ومشتقاته تتجاوز 5,4 مليار دولار.

خامسا- واردات الجزائر من السلع الغذائية من اجمالي الواردات العالمية:

في الغالب تحتل الجزائر المرتبة الأولى في استيراد الحبوب وضمن العشر الأوائل من الدول المستوردة للسكر، الزيوت الغذائية والحليب كما يبلغ استيراد، القهوة، الشاي والتوابل، مستويات عالية وهي بذلك مستوردا صافيا للغذاء وتحتل المراتب الأولى بالمقارنة مع باقي الدول (منذ السبعينيات وحتى نهاية فترة الدراسة 2020)، وقد احتلت الجزائر المرتبة 20 حسب ترتيب الفاو للبلدان المستوردة الكبرى للمنتجات الزراعية لعام 2000 بحصة تقدر بـ: 0.6% من قيمة الواردات العالمية الاجمالية[1].

المطلب الثاني: ضعف كبير في الصادرات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية

أولا- تطور قيمة الصادرات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020:

من خلال الشكل رقم (17) يلاحظ انخفاض كبير في قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة 1962-1986 من نحو 290,39 مليون دولار عام 1962 إلى نحو 25,63 مليون دولار عام 1986 بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 900%، ثم شهدت ارتفاع طفيف خلال الفترة 1987-2010 (بقيمة 69,43 مليون دولار كمتوسط 1987-2010)، وسجلت زيادة منذ عام 2011 بقيمة تقدر بنحو 412,93 مليون دولار كمتوسط للفترة 2011-2018، ونفس الأمر تم تسجيله بالنسبة لقيمة الصادرات الغذائية التي شهدت انخفاضا كبيرا خلال الفترة 1962-1986 من نحو 281,94 مليون دولار عام 1962 إلى نحو 25,82 مليون دولار عام 1986 بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 991%، ثم شهدت ارتفاع طفيف خلال الفترة 1987-2010 (بقيمة 65,28 مليون دولار كمتوسط 1987-2010)، وسجلت زيادة منذ عام 2011 بقيمة تقدر بنحو 354,27 مليون دولار كمتوسط للفترة 2011-2020، ورغم هذه الزيادة تبقى في قيمة الصادرات الزراعية والغذائية ضعيفة جدا وبعيدة كل البعد عن مسعى الجزائر المتعلق بتنويع صادراتها خارج المحروقات ، وتعويض النقص المسجل في قيمة صادرات النفط والغاز الجزائري منذ عام 2014.

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية تجارة السلع الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، 2018، ص5.

الشكل رقم (17): تطور قيمة الصادرات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020 (مليون دولار)

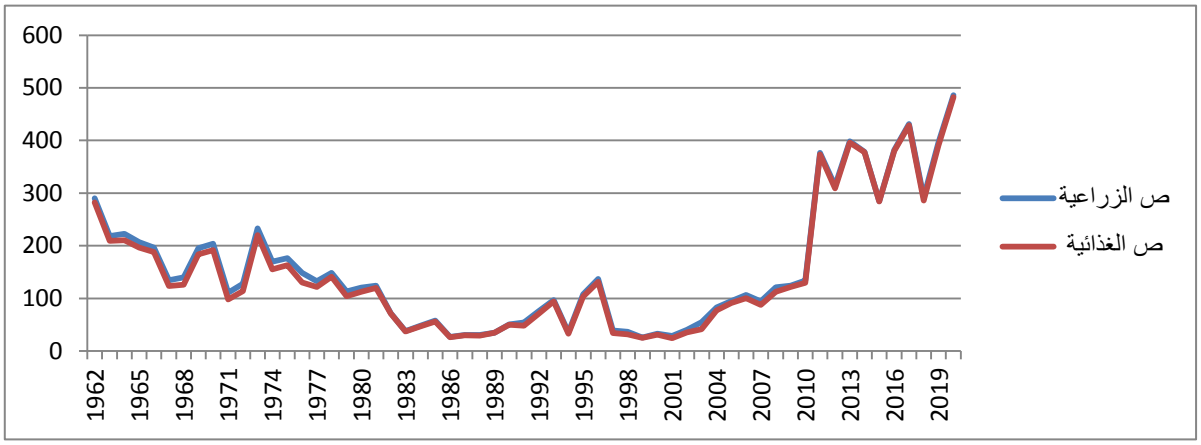

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (04).

ثانيا- نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية للصادرات الكلية:

وفقا لبيانات الملحق رقم (06) الذي يبين نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية للصادرات الكلية خلال الفترة 1970-2020، فقد شكلت الصادرات الزراعية حوالي 59,2% من إجمالي صادرات الجزائر عام 1962 ثم لتنخفض بشكل حاد بعد ذلك، حيث لم تتجاوز نحو 1% في أغلب السنوات خلال الفترة 1979-2020 وهي نسبة ضعيفة جدا.

ثالثا- تطور كمية صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 1970-2020:

عرفت كمية صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية انخفاضا حادا خلال الفترة 1970-2010 بالمقارنة مع الفترة 1962-1969، لتشهدت ارتفاع لصادرات كل من السكر والزيوت، وارتفاع بسيط لباقي السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2011-2020، وهي نفس الملاحظة المسجلة بالنسبة لتطور قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية، على النحو المبين في الجدول رقم (07).

1 - صادرات السكر: ارتفعت صادرات الجزائر من السكر بشكل كبير جدا خلال الفترة 2011-2020 والتي قدرت بنحو 3,8 مليون طن في المتوسط، حيث ومنذ الاستقلال ظلت صادرات الجزائر من السكر تقريبا منعدمة أو هامشية، ومنذ عام 2005 طورت الجزائر صناعة السكر الخاصة بها، وهكذا استبدلت وارداتها من السكر الأبيض بمشتريات ضخمة ومتزايدة من السكر البني بشكل رئيسي من البرازيل، تتم معالجة هذا السكر محليًا للاستهلاك الوطني، ويتم إعادة تصدير جزء متزايد، بما في ذلك إلى أوروبا، وحتى وقت قريب (2018) سيطرت شركة سفيتال على صناعة السكر في الجزائر قبل دخول مجموعة برحال في وهران و Sorasucre في عنابة السوق، وتم افتتاح معمل جديد لتكرير السكر في إطار مشاركة نقل تقنية بين شركة La Belle الجزائرية ومجموعة Union Cristal الفرنسية في عام 2016، تصدر الجزائر السكر إلى كل من موريتانيا، الاتحاد الأوروبي، الأردن وتركيا.

2 – صـــادرات التمـــور: شـهدت صـادرات التمـور انخفاضـا كبيـرا مـن نحـو 23.627 ألـف طـن كمتوسـط للفتـرة 1962-1969 إلـى نحـو 4,122 ألـف طـن كمتوسـط للفتـرة 1981-1990، لتشـهد ارتفاعـا بعـد ذلـك إلـى نحـو 48,395 أف طـن كمتوسـط للفتـرة 2011-2020، وقـد ظـل الاتحـاد الأوروبـي هـو السـوق التقليـدي للتمـور الجزائريـة، وقامـت الجزائـر أيضًـا بتنويـع أسـواقها وكـذلك صـادراتها إلـى كـل مـن روسـيا، المغـرب، الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، فـي عـام 2015 ووفقًـا لمنظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة فقـد مثلـت صـادرات الجزائـر 3% مـن الصـادرات العالمية للتمور، رغم هذه الزيادة هي نسبة أقل بكثير من تونس (28%).

الجدول رقم (07): تطور كمية صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر بين 1962-2020 (ألف طن)

البيان	متوسط الفترة 1969-1962 (م1)	متوسط الفترة 1980-1970 (م2)	متوسط الفترة 1990-1981 (م3)	متوسط الفترة 2001-1991 (م4)	متوسط الفترة 2010-2002 (م5)	متوسط الفترة 2020-2011 (م6)
البقوليات	2,848	2,798	0,00	0,108	0,053	0,075
السكر والمحليات	0,109	0,102	0,00	1,186	3,764	**448,739**
التمور	23,627	11,038	41,22	13,435	10,928	**48,396**
الفواكه	266,366	139,080	7,870	16,712	11,691	**55,117**
الزيوت النباتية	4,660	2,043	139	2,156	44,512	**76,028**
الخضر	51,818	7,342	413	5,222	7,242	7,429
الأسماك	2,943	2,376	140	1,072	2,564	1,810

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (08).

رابعا– قيمة صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2019:

كمـا هـو واضـح مـن الشـكل رقـم (18) الـذي يبـين قيمـة صـادرات الجزائـر مـن السـلع الغذائيـة الرئيسية خلال عام 2019، تصدر الجزائر بشكل أساسي السكر والفواكه وخاصة التمور.

الشكل رقم (18): صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2019 (مليون دولار)

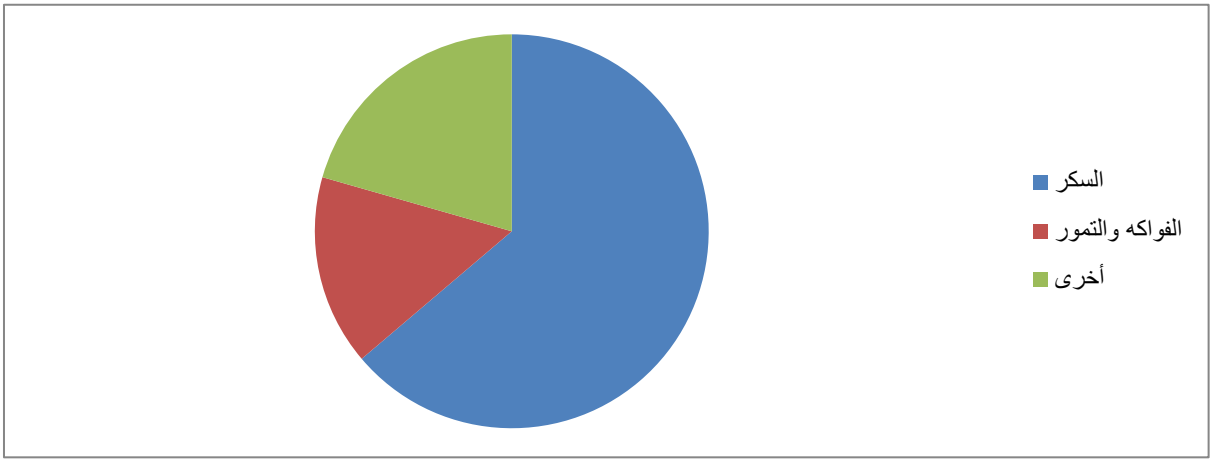

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de L'Algérie, 2019.

من خلال استقراء بيانات الشكل السابق تصدر الجزائر:

- السكر: 260,17 مليون دولار بنسبة 63,78%.
- الفاكهة وخاصة التمور: 63,79 مليون دولار بنسبة 15,64%.
- أخرى (أهمها المشروبات وزيت فول الصويا): 83,90 مليون دولار بنسبة 21%.

تمثل صادرات السكر والفواكه ما يقارب من 80% من قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية خلال عام 2019.

خامسا- مساهمة الجزائر في قيمة الصادرات الغذائية العربية:

من خلال الشكل رقم (19) الذي يبين نسبة مساهمة الدول العربية في قيمة الصادرات الغذائية عام 2017، مثلث مساهمة الجزائر في قيمة الصادرات الغذائية العربية نسبة 2,48%، وهي بعيدة عن كل من تونس، الأردن، عمان والسودان والتي ساهمت بنحو 4,72%، 4,77%، 4,85%، 5,46% على التوالي، وبعيدة جدا عن كل من السعودية، المغرب، مصر والإمارات والتي ساهمت بنحو 11,67%، 12,69%، 19,62%، 20,41% على التوالي، مما سبق يمكن القول أن الصادرات الغذائية الجزائرية ورغم الارتفاع المطرد الذي تم تسجيله منذ بداية عام 2011 تبقى ضعيفة جدا بالمقارنة مع ما حققته الدول العربية.

الشكل رقم (19): مساهمة الدول العربية في قيمة الصادرات الغذائية عام 2017 (%).

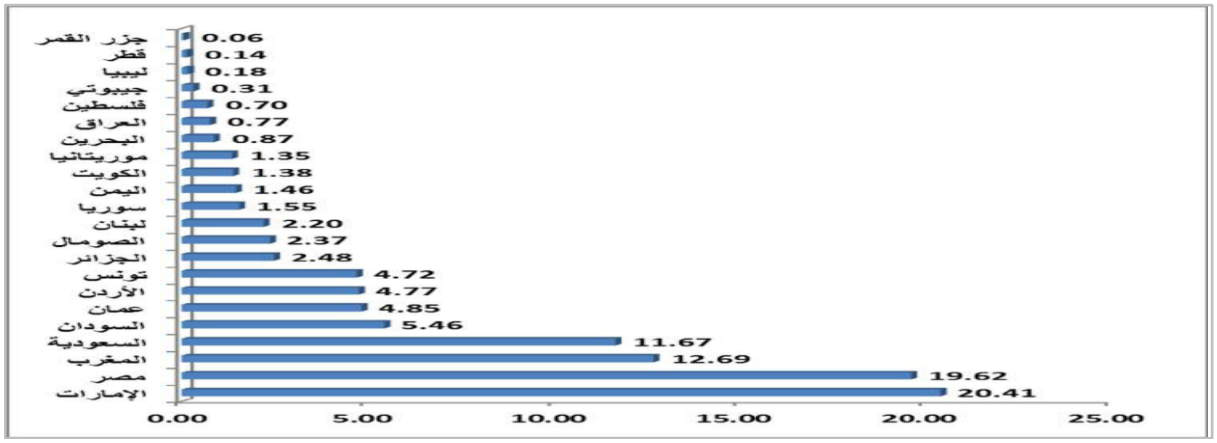

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2018 ص58.

المطلب الثالث: عجز كبير في الميزان التجاري الزراعي الجزائري وضعف في تغطية الصادرات للواردات

أولا- زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي الجزائري:

وفقا لبيانات الشكل رقم (20) الذي يبين تطور الميزان التجاري الكلي والزراعي بالجزائر خلال الفترة 1962-2020، فقد سجلت التجارة الزراعية الجزائرية عجزا متزايد ومستمر بدأ خلال فترة السبعينات ليتواصل خلال الثمانينات والتسعينات وبعدها زاد العجز بشكل كبير

خلال الفترة 2000-2020 ليسجل أعلى قيمة له بنحو 11 مليار دولار عام 2014، وقد انعكس عجز الميزان الزراعي على الميزان التجاري الكلي خلال فترات تراجع أسعار النفط كما هو واضح خلال الفترة 2015-2020 (التراجع الكبير لأسعار النفط نهاية عام 2014)، وهذا ما يخلق تحدي كبير أمام الجزائر مستقبلا في ظل الفشل في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، بمعنى كيف يمكن دفع فاتورة الغذاء مع استنفاذ احتياطات الجزائر من الهيدروكربونات (مستقبل مجهول يتنظر الجزائريين خاصة مع التزايد في عدد السكان).

الشكل رقم (20): تطور الميزان التجاري الكلي والزراعي بالجزائر خلال الفترة 1962-2020(ألف دولار)

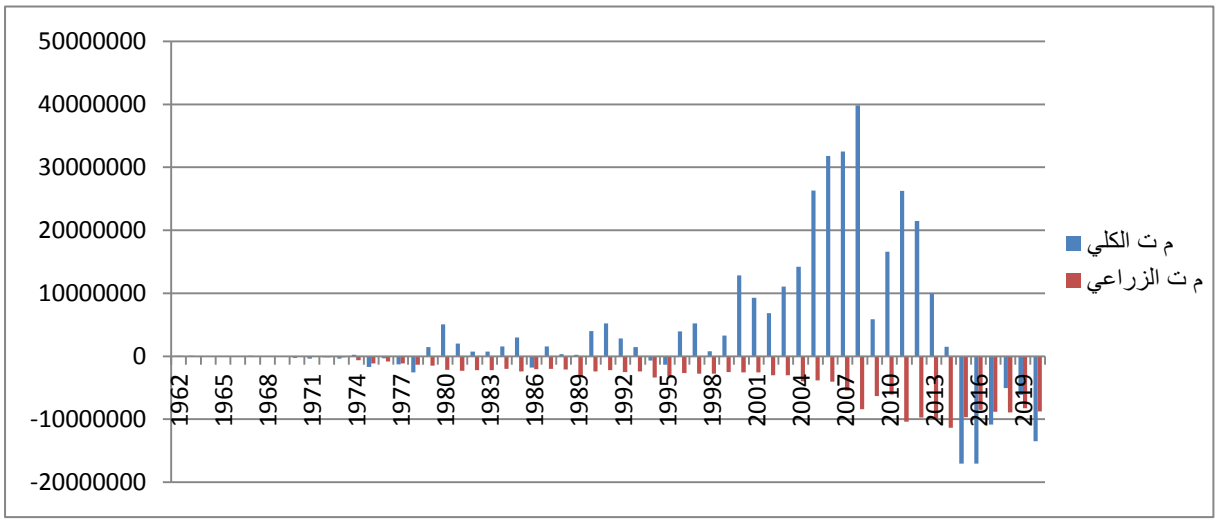

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (04).

ثانيا- ضعف تغطية الصادرات الزراعية والغذائية إلى الواردات الزراعية والغذائية:

حسب بيانات الشكل رقم (21) الذي يبين تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية والغذائية للواردات الزراعية والغذائية بالجزائر منذ 1962، يلاحظ تراجع معتبر لنسبة تغطية الصادرات الزراعية والغذائية للواردات الزراعية والغذائية.

من خلال استقراء بيانات الشكل السابق فقد تراجعت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بالجزائر من نحو 107% خلال فترة الستينات إلى نحو 35% كمتوسط لفترة السبعينات، ثم إلى نحو 2,5% كمتوسط لفترة الثمانينات، لتتبقى بنفس الضعف منذ ذلك الحين (إلى غاية 2020)، ونفس الأمر ينطبق على نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية التي تراجعت بشكل واضح وكبير من نحو 132% عام 1962 إلى نحو 5% عام 1980 ثم إلى نحو 1% عام 1994، لتبقى في مستويات ضعيفة جدا ولم تتجاوز حوالى 5% في أفضل حالاتها خلال الفترة 1995-2020، ويرجع الكثير من الخبراء هذا الانخفاض الكبير في نسبة تغطية الصادرات الزراعية والغذائية للواردات الزراعية والغذائية انطلاقا من فترة السبعينات لتبني الجزائر خيار واضح للغاية، والذي تم تحديده في فترة انخفاض الأسعار الدولية، وهو ضمان الإمدادات الرخيصة للمستهلكين في المناطق الحضرية وتمويلها من خلال

ريع النفط، وتم دمج هذا الخيار مع سياسة تركز فيه الدولة على قطاع التصنيع، لكن هذه الاستراتيجية أدت مع مرور الوقت إلى التأثير السلبي الكبير على التنمية الزراعية بالجزائر وتزايد العجز الغذائي بشكل مستمر وكبير (وهو ما يتم دراسة بشكل مفصل في الفصل الثالث من هذه الدراسة).

الشكل رقم (21): تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية والغذائية للواردات الزراعية والغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020

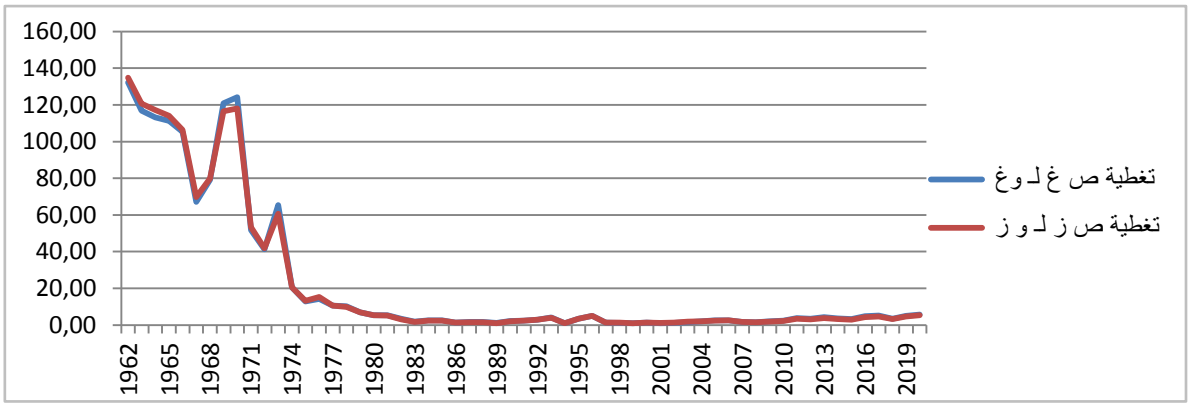

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (04).

ثالثا- مقارنة الميزان التجاري الزراعي الجزائري مع الدول المغاربية:

يلاحظ من الجدول رقم (08) الذي يبين وضعية الميزان التجاري الزراعي والغذائي الجزائري بالمقارنة مع تونس، المغرب لعام 2019، أن الجزائر هي البلد المغاربي الذي يعاني من اختلال كبير في الميزان التجاري الزراعي والغذائي، خاصة بالمقارنة مع المغرب الذي يحقق فائض مهم في الميزان التجاري الزراعي والغذائي، في المقابل هناك عجز منخفض بالنسبة لتونس، حيث تتميز الجزائر عن كل من تونس والمغرب بضعف كبير في الصادرات الزراعية والغذائية وارتفاع كبير في الواردات الزراعية والغذائية.

الجدول رقم (08): وضعية الميزان التجاري الزراعي والغذائي الجزائري بالمقارنة مع تونس والمغرب لعام 2019 (بالمليون دولار)

البلد	الواردات		الصادرات		الميزان التجاري	
	الزراعية	الغذائية	الزراعية	الغذائية	الزراعي	الغذائي
الجزائر	9682,3	6925,9	1299,8	410,6	8382.5-	6515,3-
تونس	2412,9	1531,2	1676,3	939,7	736,6-	591,5-
المغرب	6750,5	4781,4	9415,3	6048,4	2664,8	1267

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 40، 2020.

خلاصة الفصل الأول:

تبين من خلال الدراسة في هذا الفصل أن هناك حالة ضعف كبير في أداء القطاع الزراعي والإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020 والتي يمكن حصرها في ما يلي:

1- هناك ضعف كبير في نسبة مساهمة الناتج الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت أفضل قيمها لها عام 1966 بنحو 16,5%، لتنخفض بعد ذلك بشكل مستمر بعد ذلك، لتسجل أقل نسبة لها عام 2008 بنحو 6,6%، ولم تتجاوز نحو 10% خلال الفترة 1980-2010 إلا نادرا، لتسجل أفضل قيمة لها منذ الثمانينات عام 2020 بنسبة تقدر بنحو 14,1%، بسبب الانخفاض الكبير لمساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي (كنتيجة مباشرة للتراجع الكبير في أسعار النفط نهاية عام 2014).

2- اختلال واضح في التركيب الهيكلي للاقتصاد الجزائري، سمته التضخم في النصيب النسبي لقطاع الخدمات وقطاع المحروقات، مع انخفاض القطاعات السلعية، مما يزيد من الحاجة إلى الاعتماد على الأسواق الدولية لمواجهة الطلب المحلي وبخاصة في مجال المواد الغذائية والسلع الصناعية ويزيد في الوقت نفسه من تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج.

3- انخفاض كبير للعمالة الزراعية من نحو 67,8% عام 1962 إلى نحو 26,1% عام 1990 ثم إلى نحو 16% عام 2005 ليصل إلى أدنى نسبة بنحو 11%عام 2016، ثم إلى نحو 12,8% عام 2019، تؤكد هذه النسب أن القطاع الزراعي بالجزائر أصبح طارد للعمالة بشكل عام، والتي تتسم العمالة الزراعية بالجزائر بتدني مستوى الأجور بالمقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، وانخفاض في الكفاءة الاقتصادية بالمقارنة مع المستويات العالمية والتي تمثل نحو ثلث مستوياتها.

4- انخفضت المساحة الصالحة للزراعة بالجزائر من حوالي 44,5 مليون هكتار عام 1962 إلى حوالي 38,6 مليون هكتار عام 1991 لتستقر عند نحو 41 مليون هكتار خلال الفترة 2004-2020، أيضا لم تتجاوز نسبة المساحة المزروعة من المساحة الجغرافية الاجمالية للجزائر في أفضل حالاتها نحو 3,2% للأعوام 2018 و2019 و2020، وهو ما يضع الجزائر في المرتبة الأخيرة بين دول المغرب العربي للعام 2018 مقابل 28,08% لتونس و12,92% للمغرب، وهي بعيدة من النسبة المسجلة عالميا التي قدرت بنحو 32,55%.

5- أما فيما يخص نسبة المساحة المزروعة من المساحة الصالحة للزراعة فلم تتجاوز في أفضل حالاتها نحو 18,15% عام 2020، وهو ما يضع الجزائر في المرتبة الأخيرة بين دول المغرب العربي للعام 2018 مقابل 92,18% لتونس و70,94% للمغرب، وهي بعيدة بشكل كبير من النسبة المسجلة عالميا التي قدرت بنحو 77,32%.

6- يلاحظ انخفاض كبير في نصيب الفرد الجزائري من مساحة الأراضي المزروعة خلال الفترة 1962-2020، من بنحو 0,54% عام 1962 إلى نحو 0,18% عام 2020، وتعتبر هذه النسبة هي الأدنى في منطقة المغرب العربي، وهي بعيدة بشكل كبير من النسبة المسجلة عالميا والتي قدرت بنحو 0,61% خلال عام 2019.

7- يتصف الإنتاج الزراعي الجزائري بصفتين متلازمتين وهما: التقلب وعدم الاستقرار وفقا لنسق مستمر، خاصة إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية (الحبوب والقمح، الحليب، البطاطس، اللحوم الحمراء، الأسماك)، ويسجل كذلك ضعف كبير في مستوى الإنتاجية رغم التحسن الملحوظ خلال السنوات الأخيرة (حتى 2020)، وهي دون المستويات المتحققة في الدول النامية وبعيدة عن المستويات المتحققة في الدول المتقدمة بالنسبة لأغلب المحاصيل وبالخصوص بالنسبة لجملة الحبوب.

انبثق عن حالة الضعف في مؤشرات القطاع الزراعي والإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020 تطور مستمر للفجوة الغذائية بالجزائر وزيادة كبيرة وقوية في عجز الميزان التجاري الجزائري ويمكن حصر ذلك كما يلي:

1- شهدت قيمة الفجوة الغذائية زيادة بطيئة خلال فترة السبعينات، ثم زيادة متوسطة عبر الثمانينات، وزادت زيادة ملموسة خلال فترة التسعينات، لتشهد اتساعا كبيرا خلال الفترة 2000-2020، من نحو 3.1 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 7,9 مليار دولار عام 2020 بمعدل تغير نسبي قدر بـ 154,84، وسجلت رقما قياسيا خلال عام 2018 بنحو 8,2 مليار دولار، وشهدت كمية الفجوة الغذائية هي الأخرى ارتفعا ملموسا ومستمرا خاصة في الحبوب أهمها القمح، الزيوت الزيوت النباتية، البقوليات، الحليب ومشتقاته، السكر والمحليات، وتلك كلها منتجات غذائية أساسية.

2- ساهمت كل من مجموعة الحبوب، الحليب ومشقاتها، السكر والمحليات، البن والشاي ومجموعة الفواكه بحوالي 65% من إجمالي الفجوة الغذائية بالجزائر لعام 2019، تتصدرها مجموعة الحبوب ، ثم تليها مجموعة الحليب ومشقاتها، ثم باقي المجموعات السلعية.

3- احتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا من حيث المساهمة في الفجوة الغذائية العربية لعام 2017 بنحو 18,99%، إن معدل المسار المستقبلي لنمو الفجوة الغذائية بالجزائر لعشر سنوات متوالية من 2017-2027 قدر بنحو 13,30% كل عام ويأخذ نسق تصاعدي، مع الأخذ بالحسبان تزايد في عدد السكان من عام للأخر، وهذا ما يعكس خطورة الوضع في المستقبل.

4- سجلت قيمة الواردات الزراعية والواردات الغذائية ارتفاع مطرد منذ بداية السبعينات وإلى غاية 2020، حيث تم تسجيل زيادة بطيئة في قيمة الواردات الزراعية خلال فترة السبعينات، ثم

زيادة متوسطة خلال الثمانينات وامتدت عبر التسعينات، لتشهد اتساعا كبيرا خلال الفترة 2000-2020 من نحو 2,6 مليار دولار عام 2000 إلى نحو9,23 مليار دولار عام 2020 بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 893%، وسجلت رقما قياسيا خلال عام 2014 بنحو 11,7 مليار.

5- شكلت الواردات الزراعية الجزائرية حوالي 26% من إجمالي واردات الجزائر كمتوسط للفترة 1989-2010 وحوالي 22,3% كمتوسط للفترة 2011-2020 وهي نسبة كبيرة أدت إلى استنفاذ احتياطي الجزائر من العملة الصعب، حيث تحتل الجزائر المراتب الأولى عالميا في استيراد الحبوب وضمن العشر الأوائل من الدول المستوردة للسكر، الزيوت الغذائية والحليب، كما يبلغ استيراد القهوة، الشاي والتوابل، مستويات كبيرة، وقد احتلت الجزائر المرتبة 20 حسب ترتيب الفاو للبلدان المستوردة الكبرى للمنتجات الزراعية لعام 2000 بحصة تقدر بـ: 0,6% من قيمة الواردات العالمية الاجمالية.

6- شكلت الصادرات الزراعية حوالي 59.2% من إجمالي صادرات الجزائر عام 1962 ثم لتنخفض بشكل حاد بعد ذلك، حيث لم تتجاوز نحو 1% في أغلب السنوات خلال الفترة 1979-2020 وهي نسبة ضعيفة جدا.

7- سجلت التجارة الزراعية الجزائرية عجزا متزايد ومستمر بدأ خلال فترة السبعينات ليتواصل خلال الثمانينات والتسعينات وبعدها زاد العجز بشكل كبير خلال الفترة 2000-2019 ليسجل أعلى قيمة له بنحو 11 مليار دولار عام 2014، وسجلت الجزائر عام 2017 عجز يزيد عن 9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 83% من إجمالي العجز.

8- تراجعت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بالجزائر من نحو 107% خلال فترة الستينات إلى نحو 35% كمتوسط لفترة السبعينات، ثم إلى نحو 5,2% كمتوسط لفترة الثمانينات، لتتبقى بنفس الضعف منذ ذلك الحين (إلى غاية 2020)، ونفس الأمر ينطبق على نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية التي تراجعت بشكل واضح وكبير ولم تتجاوز حوالى 5% في أفضل حالاتها خلال الفترة 1980-2020.

مما سبق تبين أن الحالة العامة للوضع الغذائي والتغذوي بالجزائر في خطر كبير من حيث الاستدامة (نسبة كبيرة من غذاء الجزائريين يعتمد على الواردات التي تمويلها يعتمد على عائدات البترول)، فالجزائر تعاني تبعية غذائية شديدة وترجع هذه الوضعية الخطيرة إلى عدة أسباب تتطلب التشخيص الدقيق، وهو ما يتم تناوله من خلال الفصل الثاني والثالث من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

معوقات ومشكلات الزراعة الجزائرية

للفترة 1962-2020

تمهيد:

بعد دراسة تطور التبعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1962-2020 في الفصل الأول من هذه الدراسة، يتم دراسة أسباب تلك التبعية منذ 1962، وهو أمر غاية في الأهمية من أجل تبني الاستراتيجية المناسبة للقطاع الزراعي الجزائري مستقبلا، وبالتالي وضع الحلول المناسبة لمعالجة هذه الاشكالية.

إن حصر أسباب التبعية الغذائية في الجزائر من أجل الحصر فقط يعتبر دون فائدة إذا لم يتم التركيز على المسببات الهيكلية (الجذرية) مع الاشارة إلى المسببات الدورية، وهو أمر يعتبر غاية في الصعوبة من حيث وضع حدود فاصلة بين مجموعات عديدة من المسببات نظرا للتداخل الكبير بينها، ومن هنا ركز هذا الفصل (الفصل الثاني) على جزء مهم من هذه المسببات، وهذا من خلال تشخيص وتحديد المعوقات الكبرى والمشكلات العويصة التي أدت إلى ضعف أداء القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020، وركز الفصل الثالث من هذه الدراسة على جزء مهم آخر يتعلق بالأسباب التي أدت إلى استمرار وتزايد التبعية الغذائية بالجزائر.

إن تشخيص وتحديد المشكلات والمعوقات التي واجهت القطاع الزراعي الجزائري للفترة 1962-2020 في الجزائر يتم من خلال تقييم عام للسياسات الزراعية المتبعة منذ 1962 لتحديد أسباب عدم نجاحها، وكذلك تحديد المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية (التي تضم المعوقات الطبيعية، التقنية والتاريخية)، وأيضا حصر المشكلات العويصة التي واجهت القطاع الزراعي الجزائري والتي تتعلق بالعقار الفلاحي، وبضعف الاستثمار الزراعي، مشاكل التسويق الزراعي وأسلوب التسعير، ضعف الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى حصر المشاكل المتعلقة بشعبة الحبوب، وإنتاج الحليب، وبعض المشاكل العويصة الأخرى، مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عدم ملائمة السياسات الزراعية المتبعة بالجزائر منذ 1962.

المبحث الثاني: المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية.

المبحث الثالث: مشكلات عويصة واجهت القطاع الزراعي الجزائري.

المبحث الأول: عدم ملائمة السياسات الزراعية المتبعة بالجزائر منذ 1962

تبنت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من السياسات والاجراءات من أجل النهوض بالقطاع الزراعي منها ما هو بتوجه اشتراكي وأخرى بتوجه ليبرالي، لكن النتائج المحققة كانت ضعيفة للغاية مما ساهم في تزايد العجز الغذائي واستمراره، ووصول الجزائر إلى حالة من التبعية الغذائية الشديدة، ومن هنا وجب دراسة وتقييم تلك السياسات، وهو ما يتم تناوله من خلال هذا المبحث، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول السياسات الزراعية للفترة 1962-1979، أما المطلب الثاني فيتناول السياسات الزراعية للفترة 1980-1999، أما المطلب الثالث والأخير فيتناول بالدراسة السياسات الزراعية للفترة 2000-2020.

المطلب الأول: السياسات الزراعية للفترة 1962-1979

تغطي المرحلة الأولى الفترة 1962-1970 المتزامنة والتسيير الذاتي، وتغطي المرحلة الثانية الفترة 1970-1979 التي تزامنت مع تطبيق الاصلاح الزراعي الثاني خلال حكم الرئيس هواري بومدين (1971-1975).

أولا- التسيير الذاتي 1962-1970:

لم يكن بمقدور الزراعة في فترة الاحتلال الفرنسي سوى تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لمجموع السكان، حيث أن تطوير المزروعات ذات المردودية الجيدة (الكروم بصفة خاصة) ساهمت وبشكل كبير في احداث خلل في التوازن الغذائي للسكان الأصليين المعرضين لسوء التغذية، فاللجوء إلى استراد القمح والسكر والحليب والزيوت الغذائية كان وضعا مفروضا في تلك الفترة من أجل تغطية جزء من الحاجيات الغذائية المحلية، ولم تكن ميزانية القطاع الفلاحي مستفيدة إلا من مداخيل صادرات الخمور غير المستهلكة من قبل السكان المحليين[1].

أدى رحيل الكولون من الجزائر بعد الاستقلال إلى ترك الأراضي الفلاحية شاغرة، فقام العاملون أو الأجراء لدى الكولون من الجزائريين إلى احتلالها وفرض شكل مباشر في التسيير عرف فيما بعد بنظام التسيير الذاتي، والذي أصبح واقعا ملموسا بعد صدور المرسوم رقم 62-02 المؤرخ بتاريخ 22 أكتوبر 1962 ، وقد سمح بإقامة لجان الادارة في المشاريع الزراعية الشاغرة، وقد انتظم القطاع العمومي في ظل نظام التسيير الذاتي لاستغلال حوالي 2,5 مليون هكتار من أراضي الكولون الموزعة على 2200 مستفيد عمومي[2]، أي ما يعادل أكثر من

[1]- عمر بسعود، ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبرالية (1962-2000)، مجلة انسانيات، المعهد الفلاحي للبحر الأبيض المتوسط، العدد 07، مونبولي، 1999، ص03.

[2]- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي "دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10،العدد02، الجزائر، 2018، ص100.

1000 هكتار للمستفيد، ومن بين هذه الأراضي حوالي 250000 هكتار سيعاد توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين الذين جمعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج[1].

وفقا لمرسوم 22 مارس 1963 فان الأهداف المسطرة لنظام التسيير الذاتي ركزت على حماية الأملاك الشاغرة، الاصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة والمحافظة على انتاج الأراضي الزراعية.

تم تنفيذ نظام التسيير الذاتي بالاعتماد على العديد من الهياكل تشمل الجمعية العامة كجهاز أعلى يوجه نشاط المزرعة، مجلس العمال الذي يختار من قبل الجمعية العامة وينفذ قراراتها، ويقوم بانتخاب لجنة التسيير الذاتي ويراقب نشاطها، لجنة التسيير الذاتي التي تنتخب من قبل مجلس العمال وتقوم بوضع برنامج لتنمية المزرعة والسهر على تنفيذه (كل ما يتعلق شراء مدخلات الانتاج، التشغيل، الانتاج، التسويق والاقتراض على المدى القصير)، الرئيس وهو ممثل للعمال وينتخب من قبل الجمعية العامة وأخيرا المدير الذي يمثل الدولة وتعينه وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

قامت الدولة بإنشاء العديد من الدواوين، وهي عبارة عن مؤسسات مختصة في التمويل والتموين المستمر للمزارع المسيرة ذاتيا، حيث تم انشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ORNA) والذي يعتبر مؤسسة مركزية تشرف على تسيير القطاع الزراعي من خلال وضع المزارع الفلاحية تحت وصايته، وقد تم تدعيمه بعدة هيئات وطنية ومحلية منها: تعاونيات الاصلاح الزراعي (CORA) مهمتها التسويق والتصدير للمنتجات الزراعية، تعاونيات جهوية للتصريف (CORE) مهمتها الأساسية تصريف المنتجات محليا، والمراكز التعاونية للإصلاح الزراعي (CCRA) مهمتها التمويل والمحاسبة وتقديم القروض للوحدات الانتاجية واتحاد الآلات الزراعية (OMA) مهمتها تموين الوحدات الانتاجية التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالآلات والمعدات الفلاحية والقيام بأعمال الصيانة للعتاد الفلاحي[2].

بعد حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في جوان 1966 بسبب مشاكل التسويق والتسيير والتموين تم انشاء كل من الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية (UNCAD)،الديوان الوطني للمنتجات الزيتية (ONPC)، الديوان الوطني للحلفاء، الديوان الوطني للعتاد الفلاحي، الديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB).

اعتمادا على فكرة –خاطئة– تتمثل في كون القطاع العمومي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الإنتاج، وجد القطاع العمومي الفلاحي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل التسيير، والتموين، والمالية، وتسويق المواد الفلاحية، وأيضا أدى ضعف الاعتمادات

[1]– عمر بسعود، مرجع سابق، ص11.

[2]– فوزية غربي، مرجع سابق، ص129.

المالية المسخرة لتجديد الطاقات المنتجة والإجراءات المتخذة في إطار التكوين، والتأطير التقني، إلى عدم القدرة على التصدي لانهيار الطاقات الإنتاجية القائمة (شيخوخة البساتين، عدم صلاحية العتاد كوسائل الري وآليات الحرث وتهيئة التربة..)، بالإضافة إلى تدني المستوى الثقافي للقوة العاملة، ويجب التذكير بأن هذا القطاع الذي ورث دعما من الصندوق الاستعماري لم يستفد من المساعدات المالية ومن الفوائد التجارية التي كانت تمنحها الدولة الاستعمارية للمعمرين المزارعين منذ 1962، كما أن طلب الإنتاج الفلاحي الجزائري لم يصبح تسويقه مضمونا من قبل الشركاء الفرنسيين (الشريك الأول في استهلاك المحاصيل الزراعية الجزائرية). وإثر ذلك، ظهرت أزمة حقيقية للصادرات، ضربت بقسوة سوق المنتوجات الجزائرية عام 1965. وتسبب ذلك في انهيار الطاقات المالية لمزارع الكروم في المناطق الأكثر ثراء في البلاد، مما أجبر هؤلاء الفلاحين على استبدال زراعة الكروم بزراعات أخرى، واقتلاع الأشجار التي عانوا كثيرا في تربيتها وتهيئتها للإنتاج، وتم التخلي بشكل جماعي عن يد عاملة، غالبا ما كانت من الفئة الأكثر خبرة (قرابة 23000 عاملا دائما بين سنوات 1965- 1968)[1].

في إطار إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي سنة 1969 قامت السلطات باستثمارات مهمة من خلال طرح قواعد جديدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي للبلاد، وهي القواعد التي فضلت الاعتماد على الموارد البترولية أكثر من الزراعة في أعقاب الصدمة البترولية الأولى التي صاحبت ارتفاع أسعار برميل النفط، مما جعل الجزائر سنة 1970 تستورد ما يقارب ثلث حاجتها من الحبوب من الخارج، وجزء مهم من حاجتها من الحبوب الجافة والبيض، و50% من حاجاتها من الحليب، بالمقابل بقي القطاع الفلاحي على طبيعته التقليدية[2].

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فلم توليه السلطة السياسية الاهتمام اللازم، حيث أن مشاريع الإصلاح الزراعي كانت تؤجل كل مرة، ما زاد من معدل البطالة خاصة في الريف[3].

ثانيا- الثورة الزراعية (1971-1979):

أدى ضعف النتائج والمشاكل التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل التسيير الذاتي إلى تبني اصلاح زراعي جديد عرف بالثورة الزراعية بداية عام 1971، والذي يدخل ضمن إطار استراتيجية تساهم الصناعة في تحديث الفلاحة، وذلك عن طريق حقن التغييرات التقنية.

يهدف الاصلاح الجديد إلى إحداث توازن اجتماعي واقتصادي جديد للريف الجزائري من أجل بنائه وتنميته، ويتم ذلك من خلال إلغاء الملكيات الزراعية الواسعة للقضاء على

[1]- عمر بسعود، مرجع سابق، ص11.

[2]- نوال ح، مسار التجديد الفلاحي و الريفي من 1962 إلى 2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي، مقال على موقع الأنترنت: http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_502942_0_1.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 04-08-2016.

[3]- بلقاسم براكتية، الزراعة والتنمية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص169.

الطبقية الاجتماعية، وانشاء تعاونيات وسط الفلاحين المستفيدين من إعادة توزيع الأراضي، والقضاء أيضا على كل أشكال التغيب عن الأرض الذي كان يؤدي إلى إهمال الأراضي أو النقص في استثمارها[1].

مر الاصلاح الزراعي بثلاث مراحل، تم خلال المرحلة الأولى تأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية، وانطلقت المرحلة الثانية في جوان 1973 والتي اهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الخاصة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد، أما المرحلة الثالثة التي انطلقت في نوفمبر 1975 فركزت على السهوب لتحديد عدد رؤوس الماشية، الذي يجب ألا يتعدى 105 رأس للمربي الواحد، والباقي يتم تأميمه وإعادة توزيعه على المربين الصغار[2].

بعد ثلاث سنوات من التطبيق فقط (1972-1975) كانت النتائج مخيبة للآمال المعقودة على الاصلاح، وكانت التغييرات المتعلقة بالهياكل الزراعية محدودة، تم استعادة نحو مليون هكتار من الأراضي العمومية الصالحة للزراعة، مثل أجراء القطاع الفلاحي والمزارعون البروليتاريون أغلبية السكان الذين استفادوا من عملية الاصلاح ، كما أنشئت أكثر من 600 تعاونية من مختلف الأنواع، أخذت التعاونيات التابعة للثورة الزراعية (CAPRA) الجزء الأكبر من الدعم والتشجيع واستفادت من حوالي 80% من الأراضي الصالحة للزراعة، وقرابة الثلثين (65%) من المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للإصلاح، وتولت التعاونيات اللامركزية على مستوى البلديات (أكثر من 750 تعاونية متعددة الخدمات) توزيع الخدمات بأسعار مدعمة، كان هذا الاجراء سببا في انهيار وفساد الظروف الاقتصادية للفلاحين. كما استفاد الريف خلال هذه الفترة من مشاريع هامة في مجال السكن الريفي، والكهرباء الريفية، أدى تأميم تجارة الجملة للفواكه والخضر وإصلاح النظام التجاري عام 1974 إلى اضطرابات كبيرة في التموين الحضري في ظل ارتفاع كبير للطلب الداخلي على المواد الغذائية صاحبها ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية، وعدم رضى سكان المدن الذين تخلوا عن تدعيم الاصلاح الزراعي المسؤول عن الوضعية المزرية التي وصل إليها الوضع في البلاد، ابتداء من عام 1976 أدت مجموعة من الصعوبات إلى انخفاض وتيرة تطبيق الاصلاح إلى أن توقف نهائيا عام 1980[3].

[1]- الجريدة الرسمية، ميثاق الثورة الزراعية، العدد97، 30 نوفمبر 1971، ص ص: 5-6.

[2]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص131.

[3]- عمر بسعود، مرجع سابق، ص13.

إن تقييم عام للإصلاح الزراعي بالجزائر في ظل الثورة الزراعية يظهر مجموعة من المآخذ على هذا الإصلاح أهمها: ضآلة المستفيدين حتى عام 1975 إذ لم يصل إلا إلى 87000 في حين كان يتوقع استفادة مليون، الهيمنة المستمرة لكبار الملاك الزراعيين وقدرتهم على مراوغة الأجهزة الإدارية واستغلال نفوذهم فيها وبيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية، وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة كاللامبالاة، الإهمال، الاختلاس والرشوة[1]، وبالإضافة إلى ذلك عدم قدرة الصناعة المحلية على تموين القطاع الزراعي نظرا لمشكلات في التحكم التكنولوجي التي عانت منها والتي أثرت كثيرا على درجة ووتيرة التحولات الفلاحية التي عرفت قطاعاتها تراجعا كبيرا، وأخيرا الصعوبات الاجتماعية والسياسية التي عانت منها البلاد، وهو ما دفع إلى التفكير في فترة إجراءات التأميم قصد إجراء الاصلاحات اللازمة التي تسعى لتوفير الأدوات الجديدة لتنشيط السوق، مما أدى في النهاية إلى فشل هذا الاصلاح.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية للفترة 1980-1999

تميزت فترة الثمانينات بتطبيق إصلاحات فلاحية بتوجهات ليبرالية، وبدأت الجزائر بداية التسعينات تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

أولا- الاجراءات الزراعية خلال فترة الثمانينات:

اتخذت السلطات العمومية الجزائرية إجراءات لتحرير القطاع الزراعي من قبل توقيف عمليات الإصلاح الزراعي في إطار الثورة الزراعية، وتميزت بالإسراع في ذلك خلال الثمانينيات، وقد تمت الإصلاحات الأولى داخل قطاع التجارة التي كان ينظر إليها في تلك الفترة على أنها الخيط الهش الضعيف للسياسة القديمة في الإصلاح الزراعي.

فقدت الدواوين الفلاحية، والتعاونيات ابتداء من سنة 1976 احتكار تسويق المواد الفلاحية، بالإضافة إلى إجراءات من أجل الحد من توسيع تأميم أراضي الخواص لضمان تشجيع الملكيات الخاصة لتحقيق زيادات في الإنتاج الذي عرف كسادا لا مثيل له في الفترة التي عمم فيها التأميم. ومن جهة أخرى تم إدراج إصلاح القروض الفلاحية من أجل إعادة النظر في كيفيات منحها من جديد، وأخيرا تم تحرير أسعار الخدمات بشكل تدريجي، أما أسعار المعدات الفلاحية فقد تضاعفت خلال الثمانينيات بـ :3,5 مرة، أما بالنسبة لأسعار الأسمدة والأدوية الخاصة بالنبات فقد تضاعفت هي الأخرى 3 مرات، بصورة عامة شهدت أسعار

[1]- عبد القادر بريش، أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد05، الجزائر، 2010، ص66.

المواد المسوقة عبر الوسطاء زيادات معتبرة (البيوت البلاستيكية، بذور، الأسمدة، أدوات فلاحية) وهذا تحت تأثير ارتفاع الأسعار الشامل الذي كانت تعرفه البلاد[1].

ساهمت أزمة انهيار أسعار البترول لسنة 1986 (الطفرة النفطية العكسية) في عدم تحقيق النتائج المسطرة للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي أعطى الأولية للقطاع الزراعي، وعاد التقشف الإجباري وبدأت الأزمة الاجتماعية والسياسية كما زادت حدة أزمة المديونية مما استوجب على الدولة اللجوء إلى الإصلاحات الاقتصادية أكثر تشدد[2].

ثانيا- الاجراءات الزراعية خلال فترة التسعينات:

بعد الصدمة النفطية العكسية في سنة 1986 التي أدت إلى وانخفاض كبير في عائدات الصادرات النفطية للجزائر وتدهور في التوازنات الاقتصادية الكلية، ونتيجة لذلك قامت الجزائر بإبرام اتفاقية "ستاندباي" مع صندوق النقد الدولي عام 1989 والتي التزمت الجزائر بموجبها على ضرورة ترشيد السياسة النقدية، تخفيض تدريجي لقيمة العملة الوطنية، التخلص من عجز الموازنة، إضفاء نوع من المرونة على الأسعار والعمل على تحرير تدريجي للتجارة الخارجية.

جاءت السياسة الزراعية المطبقة بالجزائر خلال الفترة 1990-1999 ضمن سياسة زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي اشترطته عليها المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسة نقدية لتخفيض معدل التضخم، واستقرار أسعار الصرف، وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية، وحاولت الجزائر منذ مطلع التسعينات اعطاء اهتماما متزايدا للقطاع الزراعي بهدف رفع القدرات الإنتاجية للقطاع، من خلال إعادة هيكلة العقار الفلاحي، ارجاع الأراضي الزراعية المؤممة لأصحابها، ربط الأسعار الداخلية بالأسعار الدولية، تحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، إلغاء الدعم على أهم المدخلات الزراعية، تخفيض قيمة العملة الوطنية، ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية، مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية (الخبز والحليب)، العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية وإعادة هيكلة الشركات العمومية وخصخصتها تدريجيا[3].

---

[1]- عمر بسعود، مرجع سابق، ص14.

[2]- جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016-2017، ص137.

[3]- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2007-2008، ص109.

لعل أحد أهم النقاط الأساسية لهذا البرنامج والتي كانت لها آثار سلبية كبيرة على الاستثمار والإنتاج الزراعي المحلي تمثلت في إلغاء الدعم على الأسمدة والبذور وعلف الماشية والآلات الزراعية ولم يبق سوى الدعم على الحليب والذي تم التخلي عنه عام 2001 لتشجيع الفلاحين، ورفعت أسعار المنتجات كالحبوب والبقوليات وبذور البطاطا والحليب، وكذلك الطماطم الصناعية ، وقد أدى ذلك إلى مضاعفة تكاليف الإنتاج الزراعي مرة أخرى بعد الارتفاع المسجل خلال فترة الثمانينات، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر الجرار الذي كان 80 ألف دينار جزائري في عام 1991 إلى 260 ألف دينار جزائري بداية من عام 1995، وانتقل استهلاك الأسمدة في ارتفاع استدلالي من العلامة 100 إلى العلامة 20 خلال عام 1996(مقسمة على 5) أما الأدوية الخاصة بالنبات فقد تحولت من 100 إلى 16 خلال الفترة نفسها، وقد هبطت نسبة شراء الجرارات وآلات الحصاد بشكل كبير مما سبب للفلاحين اضطرابا في عمليات تجديد رأس المال الثابت للقطاع الفلاحي، وأثرت التحولات الناجمة عن إعادة الهيكلة على المستغلين الصغار الذين يشكلون الغالبية العظمى في الريف الجزائري، كما سجلت المنتوجات الفلاحية الاستراتيجية عجزا (الحبوب، الحليب) بينما زادت المضاربة على المنتوجات الفلاحية المعدة للتسويق (فواكه، خضر، لحوم) في حين ظل مردود الأرض منخفضا[1].

الواقع إن سياسة صندوق النقد الدولي المطبقة في القطاع الفلاحي من خلال تطبيق سياسة التعديل الهيكلي لم تراعي الفروق الاقتصادية والاجتماعية في هذا القطاع وخصوصيته بالنسبة للجزائر، حيث إن سياسة تحرير الأسعار لم تعطي ثمارها المرجوة فبقيت نسبة واردات الجزائر من الغذاء مرتفعة[2].

نتيجة لما سبق لم تستطع الاجراءات المتبعة خلال الفترة 1980-1999 تحقيق الأهداف المسطرة، حيث ظهرت عدة سلبيات عند تطبيقها، ما أثر على حجم الإنتاج الزراعي بالسلب وأدى إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية التي تعتمد على النشاط الزراعي في معيشتها، وهو ما أدى بالضرورة إلى استبدال هذه السياسة للتنمية الزراعية بسياسة جديدة عرفت بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بداية 2000، وأعقبها سياسة التجديد للاقتصاد الزراعي والريفي (PRR) عام 2009 واعتماد خطة فلاحة 2019 عام 2015.

[1]- عمر بسعود، مرجع سابق، ص ص: 14-15.

[2]- رشيدة شامي، المنظمة العالمية للتجارة والاثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2006، ص242.

المطلب الثالث: السياسة الزراعية للفترة 2000-2020

لقد عرفت الزراعة الجزائرية خلال الفترة 2000-2020، مجموعة من التدابير التنظيمية والتشريعية في ظل سياسة تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي الوطني، وتطوير قطاعات زراعية معينة ذات أولوية، وتطوير الأراضي، وتم تنفيذ هذه السياسة من خلال خطط وطنية مختلفة تم تبنيها وفقا للتطور الذي شهدته عائدات النفط، حيث تم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDAR) خلال الفترة 2000-2009، وأعقب ذلك سياسة التجديد للاقتصاد الزراعي والريفي (PRR) للفترة 2010-2014، ثم مواصلة العمل وفقا لسياسة التجديد الريفي واعتماد خطة فلاحة 2019 كمرحلة أولى لما يعرف بالنموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2015-2030.

أولا- الاطار النظري للمخططات المتبعة للفترة 2000-2020:

أ- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2009):

هو عبارة عن مشروع يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي والريف الجزائري، مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية (الجودة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي لأنشطة المشاريع المدرجة ضمن المخطط)، ويندرج كذلك ضمن المسعى الخاص لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية والسوق المحلي، وكذا تهيئة الفضاءات الزراعية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي والمحلي، وإنشاء الشركات الزراعية والصناعات الغذائية[1]، وقد جاء هذا المخطط ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) والذي تم تمديده بالبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2010).

تم تحديد عدة أهداف لمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وهي: [2]

1- تحسين مستوى الأمن الغذائي عن طريق تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج الزراعي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة.

2- ترقية المنتجات حسب ملاءمتها للمناطق المستهدفة قصد إدماج المزيد من الصناعات الغذائية وتعزيز شعبها، خاصة بالنسبة لفروع الحليب، البطاطا، اللحوم الحمراء والبيضاء والأشجار المثمرة.

[1]- MADR, plan national de développent agricole, Algérie, 2001, p06.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000، ص ص: 72-74.

3- استخدام أكثر فعالية للمناطق حسب كفاءتها الطبيعية، حيث يتم استبعاد محصول الحبوب أو التبوير من الأراضي الأقل تساقطا وبدلا من ذلك يتم تخصيصها لتربية المواشي أو زراعة الأشجار المثمرة.

4- كما استهدف المخطط توسيع المساحات الزراعية المفيدة، عبر استصلاح حوالي 600 ألف هكتار عن طريق الامتياز.

5- وضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية وتقدم التصحر وحماية البيئة.

تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تسعة برامج تنموية مختلفة[1]، أربعة منها موجهة لتأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية وهي:

1- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة.

2- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية عن طريق استعمال التكنولوجيا الحديثة، والاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

3- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي عن طريق زيادة ورفع مستوى التكييف، التحويل، التخزين، والتسويق للمنتجات الفلاحية.

4- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

تضمن المخطط كذلك خمسة برامج تهدف إلى المحافظة على البيئة وتنمية المجالات الطبيعية وخلق مناصب عمل:

1- البرنامج الوطني للتشجير وحماية التربة من الانجراف والتصحر والمحافظة على الأحواض التجميعية للسدود وإعادة تشكيل الغابات.

2- برنامج التشغيل الريفي.

3- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز أو بالجنوب لتثبيت السكان في مناطق سكنهم.

4- برنامج حماية وتنمية المناطق الاستبسية.

5- برنامج المحافظة على الواحات.

تم تفعيل عدد من الصناديق والهيئات الائتمانية لتمويل المخطط، والتي تشمل الصناديق والهيئات التالية:

1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين، وتمويل الأنشطة ذات الأولوية في المخطط.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سابق، ص ص: 75-77.

2- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، والذي يعمل على تمويل الفروع الفلاحية لضمان زيادة الإنتاج الوطني خاصة من المنتجات التي يمكن أن تخلق ميزة تنافسية دائمة ومستمرة في الأسواق الدولية.

3- الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي والذي أنشئ من خلال الأمر 74/64 الصادر بتاريخ 2 ديسمبر 1972، وفي 30-11-1999 تم إصدار قانون جديد حاولت وزارة الفلاحة أن تجعل من هذا الصندوق وسيلة تدخل لحل مشكل التمويل للقطاع الفلاحي والقروض الممنوحة من طرف البنوك، وقد أوكل للصندوق عدة مهام أهمها: تسهيل وضمان العمليات التمويلية من طرف الشركاء والمتصرفين، تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص، الوساطة المالية بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وشركائه، ينظر في التعديلات الخاصة بالهياكل ووسائل التسيير والأعباء والتأمين واحترام القانون من طرف صناديقه المختلفة.

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي تأسس بموجب المرسوم 206/82 المؤرخ في 2002/05/13 وقد تولد هذا البنك عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت إليه مهمة تمويل القطاع الزراعي وتنويع أنشطته، وبالتالي محاولة إزالته كل العراقيل المالية التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع.

بالإضافة إلى تدابير التأطير المالي تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال ليكون متلائم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي، وتتمثل أسس نظام التأطير التقني في الآتي:

1- اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الزراعي، ولذلك يجب على المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية ومسييرها.

2- أصبح دور رئيس المقاطعة والمندوب البلدي وطاقمهما مهم في إنجاح البرامج الفلاحية، ولذلك يجب أن يدعم هذا التأطير المقرب من الفلاحين بإنشاء خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية تكلف بتحقيق الانسجام ما بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي على مستوى الولاية.

3- من اجل تدعيم برنامج تطوير الفروع، وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية، سيتم تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة أو وزارة التكوين المهني لإطارات مديريات المصالح الفلاحية والمقاطعات والمندوبيات البلدية والفلاحين.

4- في مجال الإرشاد الفلاحي والدعم التقني المقرب، سيتم تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم الذاتي للفلاحين.

بداية العام 2008 قامت الدولة ببناء مصفوفة برامج السياسة الوطنية للتنمية الفلاحية (PNDA) التي تم تبنيها في عام 2000، وإعادة تسميتها "سياسة التجديد للاقتصاد الزراعي

والريفي"، بما يتماشى والنمو الكبير الذي شهدته عائدات النفط من جهة، والتطورات الرئيسية المتعلقة بكل من الإطار القانوني والأدوات المالية من جهة أخرى[1].

ب- سياسة التجديد للاقتصاد الزراعي والريفي خلال الفترة 2010-2014:

شرع في التحضير لسياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية في نهاية عام 2008 بناء على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت من نفس السنة، وهو قانون إطار مستوحى من الليبرالية، والذي حدد معالم والإطار العام للسياسة الجديدة. والذي تم تعزيزه بالقانون رقم 10-03 المؤرخ في 18 أوت 2010 الذي يحدد شروط وكيفية استغلال الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة. والذي فتح الطريق من جهة لمنح الأراضي (40 سنة قابلة للتجديد) لمشغلي القطاع الخاص، ومن جهة أخرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تهدف سياسة التجديد الزراعي والريفي إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

1 - إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

2- تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

3 - زيادة الإنتاج الزراعي المحلي من خلال برامج التكثيف، حيث تعطي الأولوية للمنتجات الغذائية الأساسية(الحبوب والبقول الجافة، البطاطا، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، زيت الزيتون، التمور).

4- التنمية المستدامة للأقاليم لحماية واستغلال الموارد وتنويع الأنشطة الاقتصادية لسكان الريف الذين يشاركون بطريقة مباشرة في إعداد وتطوير المشاريع المجاورة.

5 - تنشيط المساعدات التقنية وتدعيم القدرات البشرية لجميع الفاعلين.

[1]-Omar BESSAOUD, J.-P.Pellissier, J.-P.Rolland, W.Khechimi, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM.2019, p: 26.

[2]- رشيد حويشتي، عمار فوفو، ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي، الملتقى الدولي السادس بعنوان "إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 8-9 نوفمبر 2011، ص8.

تنقسم برامج سياسة التجديد الزراعي والريفي إلى قسمين: قسم يتعلق ببرامج التجديد الزراعي وقسم يتعلق ببرامج التجديد الريفي، ولكل قسم أدوات التنفيذ الخاصة به.

يعتمد المحور الزراعي في سياسة التجديد الزراعي والريفي على ثلاثة برامج رئيسية وهي: [1]

1- برنامج تعزيز إنتاجية رأس المال: والذي بدوره ينقسم إلى عدة برامج فرعية وتشمل: البذور، الشتلات، اقتصاد وحجز المياه، المكننة الفلاحية، التسميد، البيوت البلاستيكية، التحويل والتثمين، ويتم تجزئة هذه البرامج على عدة مستويات وهي: البلدية، المستثمرة، المزرعة النموذجية، التعاونية.

2- برنامج البنية التحتية الفلاحية والريفية: وينقسم إلى برنامجين فرعيين ، يتعلق البرنامج الأول بالبنية التحتية الفلاحية، أما البرنامج الثاني فيتعلق بالبنية التحتية للري، ويتم تجزئة هذين البرنامجين على عدة مستويات وهي: البلدية، المحيط، المستثمرة، المزرعة النموذجية، التعاونية.

3- برنامج التنظيم: وينقسم إلى برنامجين فرعيين، يتعلق البرنامج الأول بتنظيم المنتجات الزراعية، والثاني بإعادة تأهيل وإنشاء البنية التحتية.

يعتمد المحور الريفي في سياسة التجديد الزراعي والريفي على ثمانية برامج رئيسية وهي[2]:

1- **برنامج مكافحة التصحر:** والذي بدوره ينقسم إلى أربعة برامج فرعية وتشمل: السد الأخضر، المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الجلفة، حماية وتثمين المراعي، استصلاح الأراضي المعمورة، ويتم تجزئة هذه البرامج على مستوى البلدية والمحيط.

2- **برنامج حماية التجمعات المائية:** وينقسم بدوره إلى عدة برامج فرعية وتشمل: تدابير مكافحة الانجراف البيولوجي، تدابير مكافحة الانجراف الميكانيكي، حجز الموارد المائية، نزع العزلة، وحدات تربية المواشي، الدراسات، برامج أخرى، ويتم تجزئة هذه البرامج على مستوى البلدية.

3- **برنامج حماية وتعزيز الإرث الغابي:** وينقسم إلى برامج فرعية تضم برامج: المعدات، أعمال الزراعة الغابية، زراعة الغابات، أعمال البنية التحتية، حماية الغابات، ويتم تجزئة هذه البرامج على مستوى البلدية والغابات الحكومية.

4- **برنامج حماية النظم البيئية:** وينقسم إلى أربعة برامج فرعية، وهي: برنامج الحظائر الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات ومراكز الصيد، وبرنامج المناطق الهشة.

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، الجزائر، 2010، ص ص:2-3.

[2]- المرجع نفسه، ص ص:3-4.

5- **برنامج استصلاح المحيط:** ويتم تجزئة هذا البرنامج على مستوى البلدية والمحيط.

6- **برنامج تعزيز الخدمات الزراعية:** ويشمل برنامج تعزيز الخدمات البيطرية، وبرنامج تعزيز وقاية النباتات والتقنيات الفلاحية.

7- **برنامج تعزيز القدرات البشرية:** ويضم هذا البرنامج أربعة برامج فرعية في غاية الأهمية وهي: برنامج تعزيز الخدمات الإحصائية والنظم المعلوماتية، برنامج تعزيز خدمات الاتصالات والإرشاد الزراعي، برنامج تعزيز البحث العلمي الفلاحي والغابي، وأخيرا برنامج تعزيز نظام التدريب.

8- **برنامج تعزيز التمويل الريفي:** ويضم برنامجا لإنشاء الاتحادات الائتمانية الريفية.

يستند تنفيذ البرامج السابقة على الأدوات التالية: [1]

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي والذي يهدف إلى تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات والذي يهدف إلى التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، ويتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، وتوجيه وبرمجة التدخلات، وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة لثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن.

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا، استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

- عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، وتحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المخططة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها، وأيضا تهدف إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج، ولهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الأسس والمقومات الأساسية للتجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص ص:12-13.

خصصت الدولة ما يقارب 15 مليار دولار للاستثمار في إطار تنفيذ البرامج المسطرة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي حتى سنة 2014، من أجل زيادة مردودية القطاع، ولمحاولة فتح آفاق مهمة لتمويل القطاع الزراعي الجزائري[1]، وفي إطار دعم الاستثمار أنشأت الدولة ما يعرف بقرض الرفيق، يستفيد من خلاله المزارعون والمربون من قروض مالية تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية، ويعتبر قرض الرفيق قرضا غير ربوي، أي يقوم الفلاح بإرجاع المبلغ الذي اقترضه وفقط، حدد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الأحكام المتعلقة بالمشاركة، والذي ينص على أنه يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تتحقق في إطار مشاركة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس مال الشركة، ويمكن للمشاريع المختلفة في حال تقديمها فائدة للوطن الحصول على قرض التأجير لاقتناء التجهيزات اللازمة لدى الممولين المحليين والاستفادة من نظام تشجيع الاستثمار المحدد في القانون[2].

ت- خطة فلاحة 2019:

تم وضع الخطة الخماسية 2015-2019 للقطاع الزراعي تحت عنوان "خطة فلاحة" على الرغم من قيود الميزانية الناتجة عن انخفاض عائدات النفط التي سجلتها الجزائر منذ عام 2014، فقد تم تجديد معظم المبادئ التوجيهية الرئيسية التي تم اعتمادها من خلال سياسة التجديد للاقتصاد الزراعي والريفي، وتظل المحاور التي احتفظت بها خطة فلاحة تشمل: مواصلة الجهود لتقوية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، التكثيف المستمر للإنتاج الزراعي والغذائي، تعزيز أدوات حماية موارد الانتاج الوطنية، تكثيف الإجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها، والسعي إلى بناء القدرات البشرية والدعم الفني، وكذلك تعرض "خطة فلاحة 2019" بوضوح هدف إنشاء نماذج زراعية متكاملة تعتمد على نظام إنتاج مكثف بقدرات تخزين ومعالجة وتعزيز للمنتجات الزراعية. وأيضا العمل على إنشاء 350 مزرعة متكاملة كبيرة مع امتيازات الأراضي التي تغطي عشرات الآلاف من الهكتارات.

ثانيا- أهم التدابير التي تم اتخاذها في ظل السياسة الزراعية للفترة 2000-2020:

1- أغلب التدابير المتخذة في ظل السياسة الزراعية خلال الفترة 2000-2020 تتعلق بشكل خاص بدعم أسعار المنتجين، وتدابير لتشجيع التكثيف من خلال زيادة استخدام عوامل الإنتاج (المياه، الأسمدة، الآلات، معدات الري، وما إلى ذلك)، وتمويل خطط التنمية للشعب الرئيسية، وكذلك استصلاح الأراضي.

[1]- www.djazairess.com, consulté le: 14-06-2017.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مرجع سابق، ص 4.

2- تضاعفت تدابير السياسة الزراعية لصالح التسهيل المالي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط الدولية (أكثر من 100 دولار للبرميل حتى منتصف عام 2014) والذي سمح للدولة بالموافقة على إنفاق استثماري مهم لصالح القطاع الزراعي.

3- أتاح مراجعة قوانين التمويل من عام 2000 إلى عام 2015 تحديد صناديق الدعم المتعددة المخصصة لدعم تنمية الأراضي، استخدام المدخلات والمواد الزراعية، الإنتاج الزراعي والمعالجة (لا سيما الحبوب والحليب)، تنظيم المنتجات المستهلكة على نطاق واسع، وأخيراً دعم استهلاك المنتجات الغذائية الأساسية (الخبز والحليب والبقول والزيوت والسكر).

4- تضاعفت مخصصات صندوق الدعم المخصص للتعويضات (أسعار مضمونة للحبوب والحليب الخام والطماطم الصناعية والمنتجات الزراعية المستهلكة على نطاق واسع مثل الخبز المستورد أو الحليب المجفف)، وهكذا فقد قامت الدولة من جهة بتنويع المصادر والمنتجات المالية المخصصة لقطاعي الزراعة والأغذية الزراعية، ومن جهة أخرى منحت مزايا لجعل القطاع الزراعي أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاع الخاص (القروض المدعومة، الضرائب المواتية ودعم المدخلات والمواد).

5- تم اعتماد سياسة السعر المضمون من قبل الدولة، وقد تم تحديد الأسعار المضمونة للحبوب في عام 2009 عند مستويات أعلى من الأسعار العالمية، وبالتالي ثبات أسعار إنتاج القمح الصلب، وهناك أيضًا تدابير دعم أخرى لقطاع الحبوب: دعم أسعار المدخلات والآلات والائتمان والري التكميلي، أيضا تباع منتجات الحبوب للمصنعين (السميد ومطاحن الدقيق) بأسعار أقل من أسعار نقل المنتج.

6- تم اتخاذ تدابير مماثلة لصالح قطاع الألبان، والتي تشمل تشجيع الاستثمار في المزرعة والتلقيح الاصطناعي وإنشاء مصانع ألبان صغيرة، وتم إنشاء نظام الدعم لهذا القطاع في عام 2008، والذي يتضمن أيضًا مكافآت لدمج الحليب الطازج الممنوحة في جميع المراحل (الإنتاج والجمع والمعالجة)، وكذلك يتم منح الإعانات لإنتاج الأعلاف للأبقار الحلوب (البرسيم، الذرة العلفية ، العلف ، ...إلخ) من أجل تشجيع المشغلين على تطوير هذه الحلقة الضعيفة في قطاع علف الحيوانات.

7- تستفيد المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الكبير (البطاطس، الثوم، البصل واللحوم) من نظام تنظيم المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الكبير (SYRPALAC) الذي أنشئ عام 2008 أيضا.

8- في عام 2016 تم تخصيص 350.000 هكتار كجزء من التنمية، منها 200.000 هكتار تم التصديق عليها من قبل الوحدة المركزية لبرنامج تنمية الموارد البشرية لفائدة 1.266 مستثمرًا (الحبوب، الألبان، تربية الأغنام والتشجير)، 650 ألف هكتار قيد الدراسة وتم إنشاء

35 مشروع مزرعة ألبان، يتم تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويتم نقل الأصول من المزارع التجريبية التي تديرها السلطة العامة إلى مستثمرين من القطاع الخاص، وقد تم منح أحد أكبر الامتيازات في البلاد (37000 هكتار) إلى مستثمر خاص جزائري مرتبط بشريك أمريكي[1].

ثالثا- تقييم عام للسياسات والبرامج الزراعية للفترة 2000-2020:

1- على الرغم من المبادرات التي تضمنها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذلك سياسة التجديد للاقتصاد الزراعي والريفي وخطة فلاحة 2019، ظل مسار الزراعة الجزائرية متناقضا، مليئا بالإخفاقات والنجاحات النادرة، ويكشف عن استمرار السمات الرئيسية المميزة للزراعة الجزائرية، وتكرار بعض المعوقات القوية، بالإضافة إلى ذلك يظهر جليا سوء استخدام عوامل الانتاج الرئيسية (المياه، الأرض، المعدات، المدخلات الزراعية والهياكل الداعمة...إلخ)، وهذا يوضح من جهة ضعف السياسات الاقتصادية، وعدم فاعلية السياسات الزراعية المتبعة خلال الفترة 2000-2020[2].

2- جاءت نتائج السياسات والبرامج الزراعية للفترة 2000-2020 أقل بكثير من الأهداف المسطرة، ويرجع ذلك حسب العديد من الخبراء إلى حقيقة أن شروط تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية البشرية لم تتحقق بشكل كافٍ، وأيضا فإن الأسس التي سترتكز عليها استراتيجية التنمية الزراعية هذه (النهج التشاركي، إعادة تأهيل المزارع، توفير التمويل المناسب، الدعم الفني والإداري الصحيح ... إلخ)، لم تترجم فعليًا على أرض الواقع، حيث تشير الفلسفة المتبعة من خلال البرامج الزراعية للفترة 2000-2020 الأكثر وضوحًا في ضخ المزيد من الأموال العامة في القطاع الزراعي، باعتبار أن المشكلة الوحيدة للمزارع هي نقص رأس المال، في حين أن العوائق التي يعاني منها المزارعون متعددة الأبعاد[3].

3- ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري بشكل عام (والذي يظهر جليا في ضعف نسبة استهلاك الأغلفة المالية التي خصصتها الدولة لمختلف الوزارات منها وزارة الفلاحة، وزارة الموارد المائية)، وأيضا نقص قدرات الانجاز لدى المؤسسات الوطنية، ما أدى في النهاية إلى تأخر كبير في تنفيذ مختلف البرامج الاستثمارية المتعلقة بالقطاع الزراعي وما ترتب على ذلك من مشاكل عويصة.

---

[1]- Omar BESSAOUD, J.-P.Pellissier, J.-P.Rolland, W.Khechimi, op cit, p:27.

[2]- Chaouki BOURI, les politiques de développement agricole: le cas de l'Algérie (impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique), Thèse de Doctorat, faculté des sciences économiques et de gestion et des sciences commerciales, université d'ORAN, p: 374.

[3]- Akli Akerkar, étude de la mise en œuvre du plan national de développement agricole et rural (PNDAR): cas de la wilaya de BEJAIA, revue nouvelle économie, N° : 12-vol 01- 2015, p: 27.

4- لم تعطى هذه البرامج والسياسات الأولوية القصوى للمنتجين المباشرين ما أدى للمضاربة، وفي هذا الصدد ساهم الاعتماد على تنظيمات سياسية للفلاحين على تشجيع وزيادة المضاربة عوض التحكم فيها والعمل على القضاء عليها.

5- حسب الخبير الزراعي اكلي موسوني فإن استغلال الفلاحة الصحراوية بالجزائر في ظل السياسة الزراعية للفترة 2000-2020 بعيدة عن الاستغلال العقلاني والمدروس للموارد، حيث ووفقا لنظرة خاطئة يتم تشجيع إنتاج البطاطا على سبيل المثال في الصحراء كونها ليست منتجا استراتيجيا بالنظر إلى قيمتها المالية الزهيدة، كما أنه منتج يستهلك كميات كبيرة من المياه، بالعكس هناك ضرورة لأن يتم التركيز على إنتاج التمور، خصوصاً منها التمور من نوع "دقلة نور" النادرة وذات الجودة العالية، بالإضافة إلى إنتاج الحبوب والأعلاف لتطوير إنتاج الحليب واللحوم الحمراء[1].

من خلال الدراسة في هذا المبحث تم التأكد من أن السياسات الخاصة بالقطاع الزراعي الجزائري منذ 1962 مستمرة في الطريقة التقليدية، ما أدى إلى عجز عن تحقيق الأمن الغذائي الوطني، حيث أصبح القطاع الزراعي في الجزائر عبء على الدولة ويستنزف الكثير من الموارد المالية، في مقابل إنتاج ضعيف ومتذبذب لا يرقى بالقطاع أن يكون اقتصاديا، يستغل الثروات ويخلق فرص عمل.

يرى الخبير بالاقتصاد الزراعي عمر بسعود أن الحقائق تبدو أكثر تعقيدا، لأننا إذا نزعنا عن السياسة الزراعية-التي كثيرا ما هي متناقضة- أسباب الأزمة، ينبغي إثارة عناصر هامة أخرى تفسر الوضعية الحالية للزراعة الجزائرية، ويتعلق الأمر بثلاثة عوائق كبرى، والتي كانت مهملة غالبا عند إنجاز السياسات الزراعية، تتمثل في العائق الطبيعي، التقني والتاريخي.

[1]- محمد أبو عبد الله، الجزائر تبحث الاكتفاء الذاتي في الصحراء، الجديد العربي، 04-أوت-2016، مقال على موقع الأنترنت: www.alaraby.co.uk تم الاطلاع عليه بتاريخ 12-09-2017.

المبحث الثاني: المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية

لتقديم تفسير أكثر عمق لمسببات التبعية الغذائية للجزائر منذ الاستقلال، يتم دراسة ثلاث معوقات كبرى أدت إلى الضعف وعدم استقرار الإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020، خاصة انتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية (الحبوب والقمح، الحليب، البطاطس، اللحوم الحمراء، الأسماك)، وكذلك الضعف الكبير المسجل في مستوى الانتاجية الزراعية وبالخصوص بالنسبة لجملة الحبوب.

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول العائق الطبيعي ويتناول المطلب الثاني العائق التقني، أما المطلب الثالث فيتناول العائق الاجتماعي.

المطلب الأول: العائق الطبيعي

وفقا للعديد من المختصين فإن العائق الطبيعي يتصل بالخصوصية المناخية والجغرافية اللتين تحددان المناطق الفلاحية وتوزيعها حسب طبيعة الإنتاج الزراعي التي توفره مناطق (التل، والسهوب، وواحات الجنوب) بالجزائر، حيث إن عدم القدرة على التلاؤم مع الطبيعة أضفت خصوصية بارزة للفضاء الجزائري، الذي يتميز جزء كبير منه بتأثير مناخ جاف، وجُدْبِ الأرض، ومن خلال الدراسة في هذا المطلب يتم التركيز على نقطتين أساسيتين وهما الأراضي الزراعية والموارد المائية.

أولا- الأراضي الزراعية:

هناك محدودية في الأراضي الزراعية المستغلة فعلا بالجزائر، فحسب بيانات الملحق رقم (01) الذي يوضح تطور المساحة المزروعة ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر خلال الفترة 1962-2020 والنتائج المتوصل إليها في الفصل الأول، قدرت المساحة المزروعة بحوالي 7,5 مليون هكتار خلال سنة 2020 وهذا بمقارنتها مع المتاح من الأراضي الزراعية والتي تقدر بحوالي 41 مليون هكتار لنفس السنة، حيث لم تتجاوز نسبة المساحة المزروعة من المساحة الجغرافية الاجمالية في أفضل حالاتها نحو 3,2% خلال الفترة 1962-2020، وهو ما يضع الجزائر في المرتبة الأخيرة بين دول المغرب العربي، وهي بعيدة من النسبة المسجلة عالميا التي قدرت بنحو32,55%، وكذلك لم تتجاوز نسبة المساحة المزروعة من المساحة الصالحة للزراعة في أفضل حالاتها نحو 18,39% خلال الفترة 1962-2020، وهو ما يضع الجزائر في المرتبة الأخيرة بين دول المغرب العربي (92,18% لتونس و70,94% للمغرب للعام 2018) وهي بعيدة بشكل كبير من النسبة المسجلة عالميا.

كذلك انخفضت المساحة الصالحة للزراعة بالجزائر من حوالي 44,5 مليون هكتار عام 1962 إلى حوالي 38,6 مليون هكتار عام 1991 لتستقر عند نحو 41 مليون هكتار خلال الفترة 2004-2020، يلاحظ أيضا انخفاض كبير في نصيب الفرد الجزائري من مساحة

الأراضي المزروعة من بنحو 0,54% عام 1962 إلى نحو 0,18% عام 2020. وتعتبر هذه النسبة هي الأدنى في منطقة المغرب العربي، وهي بعيدة بشكل كبير من النسبة المسجلة عالميا والتي قدرت بنحو 0,61% خلال عام 2019.

تشكل نسبة المساحة الصالحة للزراعة التي تستقبل كميات أمطار تزيد عن 600 ملمتر سنويا حوالي 24%، بينما تشكل الأراضي الزراعية التي تستقبل كميات أمطار تتراوح ما بين 400-600 ملمتر سنويا نحو 41.6%، وحوالي 34.4% من المساحة الصالحة للزراعة تستقبل كميات أمطار تقل عن 400 ملمتر سنويا[1]، أي نحو ثلاثة أرباع تلك المساحة في المناطق الجافة والشبه الجافة، المناطق التي يقل انحدارها عن 3% وتستفيد من هطول الأمطار التي تزيد عن 600 ملم تمثل 500000 هكتار فقط. أما باقي الأراضي فهي إما شبه قاحلة، وإما أن تكون خاضعًا للزراعة الجبلية غير المربحة التي تتطلب أعمالًا تنموية لم تعد المجتمعات التقليدية قادرة على توفيرها[2].

تمثل مساحة الأراضي المستغلة منها للمحاصيل الموسمية أكثر من 90%، بينما تتراوح نسبة مساحة الأراضي المستغلة للمحاصيل المستديمة أقل من 3% فقط من مساحة الأراضي المزروعة، وتظل مساحة الأراضي المتروكة بدون زراعة تقدر بنحو 3 ملايين هكتار، تغطي الغابات 4 ملايين هكتار وتغطي السهوب 32 مليون هكتار، نسبة الأراضي المروية بالجزائر لم تتجاوز 3% خلال الفترة 1962-2010[3]، لترتفع بعد ذلك لكن تبقى نسبة ضعيفة، وبالتالي تعتبر الزراعة المطرية الأكثر شيوعا في الجزائر وبذلك تبرز أهمية السيطرة على مياه الأمطار خاصة أنه في هذا النوع من الزراعات يتعرض الانتاج الزراعي إلى تقلبات موسمية ودورية، وتنشأ عن انخفاض معدل تساقط الأمطار خسائر قومية كبيرة ومضاعفة تكاليف الانتاج، كما يجعل الانتاج الزراعي بالجزائر إنتاجا يتميز بنسبة عالية من المخاطر.

ما زاد من محدودية الأراضي الصالحة للزراعة رغم تبني الدولة لعدة برامج لاستصلاح الأراضي ما يلي:

1- الفقد في خصائص الأراضي الزراعية سواء كليا أو جزئيا بسبب انتشار وتأثر الأراضي بدرجة عالية من الملوحة، أو خضوع الأراضي الزراعية للتكثيف المحصولي دون تعويض كاف من التسميد المتوازن.

[1]- عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2014، ص233.

[2]- Cherif Omari et Jean-Yves Moisseron, Arlène Alpha, L'agriculture algérienne face aux défis alimentaires. Trajectoire historique et perspectives, Revue Tiers Monde, 2012/2 (n°210), p: 138.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

2- التصحر والتعرية حيث تبلغ المساحات المتأثرة حوالي 14 مليون هكتار في الجزائر[1]، فالتصحر على خط بوابة الصحراء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وهذا رغم بناء السد الأخضر منذ بداية السبعينات والذي أعيد بعثه في إطار سياسة التجديد للاقتصاد الزراعي والريفي بداية من عام 2009.

3- انجاز مناطق عمرانية على حساب الأراضي الزراعية الخصبة مثل: سهل عنابة، سهل بومرداس، الشلف، وقسنطينة، فضلا عن التوسع في انجاز مناطق سكنية ومرافق عمومية وكذلك هياكل الطرق على حساب الأراضي الزراعية منها: سهل متيجة، بومرداس، وتيزي وزو.

4- ضياع الأراضي في المناطق الريفية عبر دعم الدولة للسكن الريفي دون دراسة دقيقة تضبط التعمير في هذه الأراضي.

5- الضغط الحضري على الأراضي الزراعية يحرم القطاع من أفضل أراضيه، في هذا الشأن انتقلت نسبة التعمير من 58,3% إلى 66,3% بين عام 2000 و2010[2].

6- التحضر غير المنضبط والذي ابتلع بالفعل أكثر من 160000 هكتار منذ عام 1962 وفقا لإحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة.

7- يتم استغلال حوالي 65% فقط من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بسبب نظام إنتاج الحبوب (ما يعرف بالأراضي البور)[3].

8- تدهور جودة التربة في المساحات الصالحة للزراعة بسبب النفايات والفضلات الصناعية التي تطرحها بعض المصانع في ظل غياب رقابة الجهات الوصية.

ثانيا- الموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية من العوائق الرئيسية التي تثقل كاهل الزراعة الجزائرية، حيث تعاني الجزائر من ندرة مياه لوقوع أغلب الأراضي في منطقة شحيحة الأمطار، وقد أصبح هذا العائق يشكل تهديدا كبيرا، والذي يمكن توضحه من خلال التدني المستمر في حصة الفرد السنوية من المياه في الجزائر من حوالي 1500 متر مكعب سنويا للفرد عام 1962، إلى حوالي 720 متر مكعب سنويا عام 1990، لتصل إلى نحو 676 متر مكعب سنويا للفرد عام 2000[4]،

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص50.

[2]- نسرين لعراش، الجزائر تعاني هشاشة حقيقية في مجال الأمن الغذائي، دراسة منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر اليوم، 19-جويلية-2016، مقال على موقع الأنترنت: www.aljazairalyoum.com/tag تم الاطلاع عليه بتاريخ 13-09-2017.

[3]- Akli Akerkar, op cet, p: 27.

[4]- محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وافاق التطوير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد1 ، العدد02، الجزائر، ص73.

والتي قدرت بنحو 500 متر مكعب سنويا عام 2020[1]، يتوقع أن يبلغ نصيب الفرد حوالي 397 متر مكعب في عام 2025 و220 متر مكعب عام 2050[2].

وفقا لما تم تناوله في العنصر السابق من هذه الدراسة فنسبة الأراضي المروية بالجزائر تبقى ضعيفة جدا (لم تتجاوز 3% خلال الفترة 1962-2010) رغم التحسن خلال الفترة 2011-2020، بالإضافة إلى أن جزء كبيرا من الأمطار التي تتلقاها الجزائر والتي تقدر بحوالي 12.4 مليار متر مكعب سنويا لا يستغل منها سوى 2 مليار متر[3]، والباقي يذهب هدرا وتسبب في كثير من الأحيان انجراف للتربة، ويتصف الهطول المطري في الجزائر بالتذبذب وعدم الانتظام، وهذا بدوره يؤثر على نوع الزراعة وإنتاجيتها وعلى طبيعة جريان المياه السطحية والجوفية المتجددة، تتفاقم أزمة المياه في الجزائر عام بعد عام نتيجة لعدة عوامل أهمها:

1- تغير أنماط استهلاك الماء والغذاء كنتيجة للنمو الحضري وتحسن مستويات المعيشة.

2- ارتفاع حجم الخسائر المرتبطة بالتسريبات من شبكة التوزيع والتي تصل إلى نحو 30٪[4]، وأيضا حصول تدهور في قنوات صرف المياه على مستوى بعض المساحات المروية ما أدى إلى ظهور طبقات ملحية وتوسع في السبخات مثل ما يحدث في ولاية الطارف كنتيجة لقدم التجهيزات الخاصة بالسقي والتي يتجاوز عمرها في بعض الأحيان 60 سنة ففي عام 2008[5].

3- الاستغلال الجائر للموارد المائية المتوفرة في الجزائر بشكل عام، خاصة الإسراف وهدر في مخزون المياه الجوفية غير قابلة لتجدد، حيث يستغل القطاع الزراعي حوالي 72% من الموارد المائية الكلية الموجهة للري من المياه الجوفية[6]، وقد ساهم في ذلك الحفر المتهور للآبار مما يهدد النظام الارتوازي الذي أصبح إعادة شحنه مشكلة بسبب الجفاف المتكرر.

4- اهتمام الدولة في تنمية الموارد المائية بالجزائر من خلال التركيز على جانب العرض وإهمال جانب الطلب، ويظهر ذلك في عدم الاهتمام الكافي بإدارة الطلب على المياه.

5- مشاكل تلوث المياه الصالحة للاستخدام الفلاحي بفعل نقص الرقابة ورمي الفضلات ومخلفات النشاط الصناعي في المجاري المائية[7].

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص65.

[2]- محمد بلغالي، مرجع سابق، ص73.

[3]- نواري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2008، مرجع سابق، ص10.

[4]- Cherif Omari et Jean-Yves Moisseron, Arlène Alpha, op cit, p: 138.

[5]- نواري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2008، مرجع سابق، ص10.

[6]- عادل كدودة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص202.

[7]- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سابق، ص263.

6- تدني مستوى الوعى بأهمية المياه وندرتها وما يربط به من سوء استخدامها والاسراف فيها[1].

7- تتدهور تربة الواحات بسبب ارتفاع منسوب المياه والملح (حالة بساتين النخيل في المغير، بسكرة، طولقة، تقرت، واد سوف، ورقلة ...إلخ).

8- التوسع في زراعة المحاصيل المروية في المناطق القاحلة في الجنوب الجزائري، بناءً على استخدام موارد المياه الجوفية غير المتجددة، يشكك بشدة في استدامة هذه النظم الزراعية. وبالطبع هذا الاستخدام الجائر للمياه يؤدي إلى تدهور المياه وارتفاع تكلفة ضخها وعدم استدامة المشاريع التي تعتمد عليها مع مرور الوقت، حيث إن استغلال الفلاحة الصحراوية بالجزائر بعيدة عن الاستغلال العقلاني والمدروس للموارد، حيث اعتمدت طرق سقي مبذرة للمياه خصوصا الرش المحوري والغمر فيما يتعلق المساحات المسقية من البطاطا، البطيخ والتبغ وحتى الفول السوداني.

9- ضعف السيطرة على مياه الأمطار التي أغلبها يذهب نحو البحر والأودية في ظل النقص المسجل في عدد السدود.

10- ارتفاع نسبة توحل السدود بالجزائر خاصة القديمة منها وعددها 11 سدا وتفقد حوالي 1000 مليون متر مكعب سنويا من طاقتها التخزينية، وتوحل هذه السدود لها اثار سلبية عديدة منها توحل قنوات الري وتدهور نوعية المياه، عدم عمل أجهزة الصرف السفلية، يؤثر سلبا على أمن وسلامة هذه السدود[2].

11- في الغالب فقد تم تعبئة معظم الموارد المائية السهلة المنال، وما تبقى منها فهو يتطلب في معظم الأحيان استثمارات كبيرة لبناء السدود ونقل المياه إلى مسافات طويلة.

المطلب الثاني: العائق التقني

يرتبط العائق التقني حسب الدكتور عمر بسعود بغياب ثورات زراعية بالجزائر، ويرى أن التكثيف الزراعي موضوع كبير للسياسة الزراعية تعرض لصعوبات تطبيق نموذج تقني ذي مرجعية متصلة بالفلاحة المطبقة حسب طبيعة التربة وظروف المناخ، حيث إن دراسة هذه القضية المتعلقة بالجانب التقني تظهر الحدود المتوصل إليها والعوائق التي تحد من تطوير الفلاحة بالجزائر[3].

[1]- خير الدين معط الله، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)، مجلة الحقيقة، المجلد13، العدد 31، 2014، ص10.

[2]- عادل كدودة، مرجع سابق، ص201.

[3]- عمر بسعود، مرجع سابق، ص3.

في هذا الشأن توصلت الدراسة القياسية التي قام بها الدكتور زهير عماري (والتي عملت على تقديم تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري) إلى أن الزراعة الجزائرية خلال الفترة 1980-2009 تميزت بالتدني النسبي لمعدل التطور التكنولوجي (التقني) للسنوات جميعا مقارنة بمعدلات النمو المحققة لمدخلات الانتاج، بسبب الافراط في استخدام المدخلات، حيث قلل ذلك من الأثر التقني المتحقق في مسار النمو الفلاحي، إذ أن متوسط معدل التطور التكنولوجي للفترة 1981-2009 بلغ 0.8%، بينما بلغت معدلات النمو السنوية المركبة للإنتاج الفلاحي، رأس المال والعمل (4.5)، (1.54)، (2.3) على التوالي لنفس الفترة، فيرى الباحث أن الأداء المنخفض للموارد الزراعية جاء كنتيجة لغياب التوليفة المثلى لتلك الموارد على مستوى المستثمرة الفلاحية[1].

تتحدد المعوقات التقنية للإنتاج الزراعي بالجزائر أساسا في نقص استخدام مستلزمات الانتاج وضعف البحث العلمي والارشاد الزراعي.

أولا- نقص استخدام مستلزمات الانتاج:

أ- تطور استخدام العتاد الفلاحي:

من بين الأهداف الرئيسية للسياسة الزراعية بالجزائر منذ الاستقلال مكننة القطاع الزراعي، ولكن هذا المسعى لم يكلل بالنجاح، لأن هناك دائما فجوة كبيرة بين ما هو مخطط وما يتم تنفيذه على أرض الواقع، وفي أحيان أخرى لم تصل حتى إلى تجديد العتاد المتقادم، فعلى سبيل المثال بالنسبة للاستخدام الجرارات فقد تم اقتناء 2400 جرار سنويا خلال الفترة 1970-1977 في حين أن تجديد الجرارات خلال هذه الفترة كان يتطلب اقتناء 3500 جرار سنويا[2].

من خلال بيانات الشكل رقم (22) الذي يبين تطور استخدام المكننة الزراعية بالجزائر خلال الفترة 1985-2019، فيلاحظ أن حضيرة الجرارات والحاصدات شهدت توسع خلال الثمانينات وحتى عام 1994، لتشهد تباطؤ منذ عام 1995 كنتيجة مباشرة لرفع الدعم على عناصر الانتاج الزراعي ما أدى إلى الارتفاع الكبير في أسعارها منذ ذلك الحين بسبب سياسة التعديل الهيكلي (التي تم تناولها في المبحث الأول من هذا الفصل)، وقد شهد معدل نمو استخدام الجرارات والحاصدات تحسن خلال الفترة 2003-2019.

[1]- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص: 259-260.

[2]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص ص: 234-235.

الشكل رقم (22): تطور استخدام المكننة الزراعية بالجزائر خلال الفترة 1985-2019 (ألف وحدة)

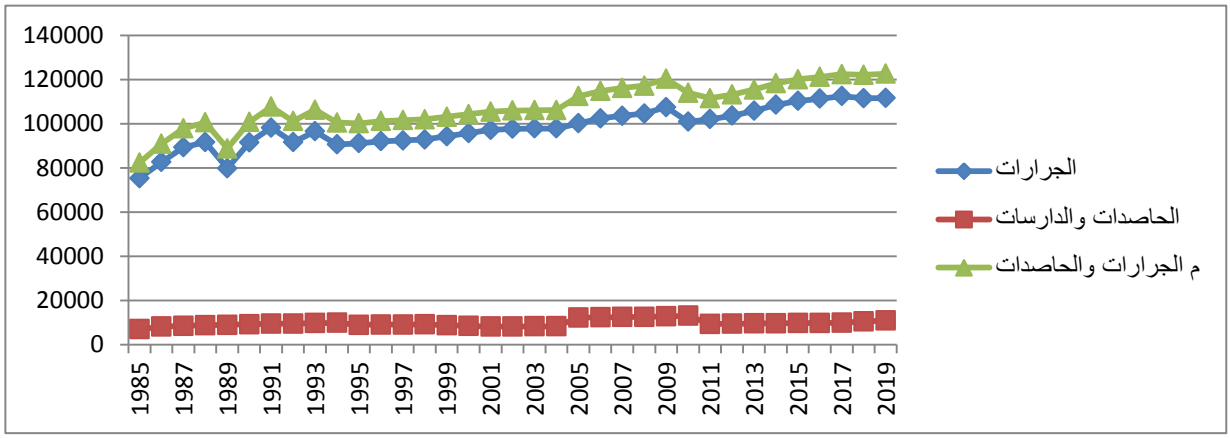

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (09).

رغم التحسن النسبي في استخدام الجرارات والحصادات إلا الجزائر تبقى بعيدة عن المستوى عند مقارنتها مع العديد من دول العالم (خاصة مع الدول المتقدمة) من جهة، وتبقى بعيدة كذلك عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للزراعة الجزائرية من جهة أخرى.

ب- تطور استخدام الأسمدة:

يعتبر استخدام الأسمدة كأحد أهم مؤشرات التطور التقني الزراعي، وحسب بيانات الملحق رقم (10) الذي يبين تطور معدل استهلاك الأسمدة في الزراعة الجزائرية خلال الفترة 1962-2020 لا يزال متوسط استخدام الأسمدة الكيميائية في منخفض جدا وغير مستقر، وهذا رغم الزيادة المحققة خلال فترة السبعينات والثمانينات.

يوضح الملحق رقم (11) التدني والتذبذب الكبير في استهلاك الأسمدة بمختلف أنواعها النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية بالجزائر خلال الفترة 1962-2019 ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر في أسعارها منذ تحرير أسعارها سنة 1994، وضعف الدعم الذي تقدمه الدولة، وباعتبارها منتجات مستوردة نظرا لضعف الانتاج المحلي من الأسمدة رغم الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال.

يوضح الشكل رقم (23) التأخر الكبير للجزائر في استخدام الأسمدة الكيميائية مقارنة بالدول العربية فهي تحتل المرتبة 15 للعام 2020 حيث قدر معدل الاستخدام بنحو 20,74 كغ/للهكتار مقارنة بنحو 141,6 كغ/للهكتار على المستوى العالمي، وهو وضع يعكس الاهمال الكبير لهذا الجانب عند إعداد السياسة الزراعية بالجزائر منذ عقود من الزمن.

الشكل رقم (23): معدل استخدام الأسمدة الكيميائية في الدول العربية عام 2020 (كغ/هكتار)

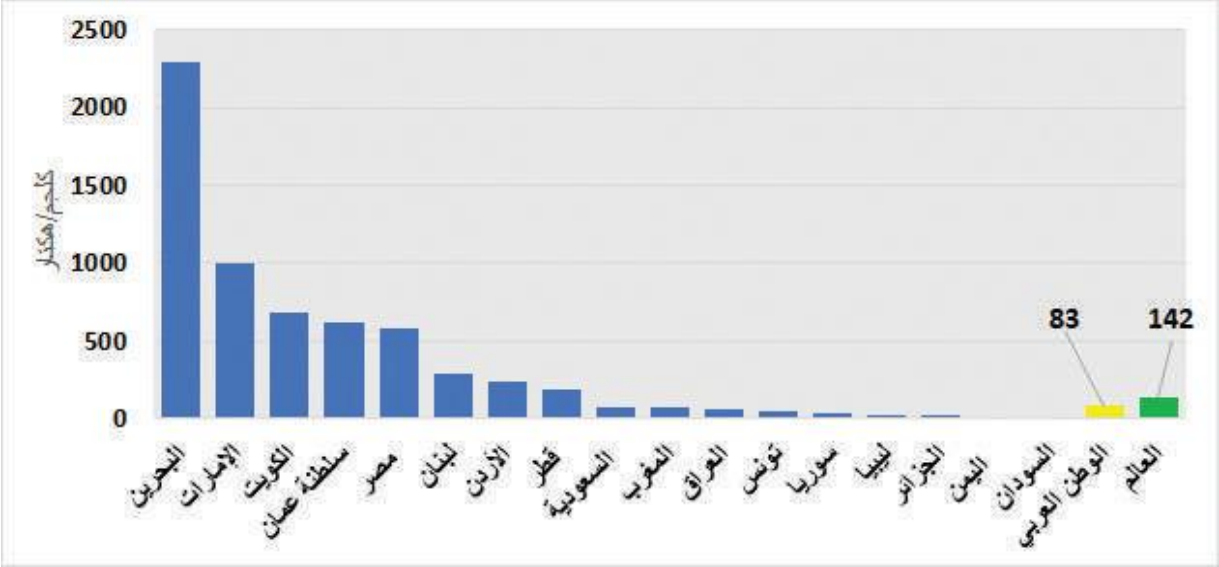

المصـــدر: المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، تقريـر أوضـاع الأمـن الغـذائي العربـي 2020، الخرطـوم، 2021، ص7.

ج- المبيدات الكيميائية:

يعـاني جـزء كبيـر مـن الإنتـاج الزراعـي الجزائـري مـن الآفـات والأمـراض والحشـائش الضـارة ومن أسباب ذلك نقص استخدام المبيدات الكيماوية في الوقت المناسب والكميات اللازمة.

الشكل رقم (24): تطور استخدام المبيدات الكيميائية بالجزائر 1990-2020 (الوحدة: طن)

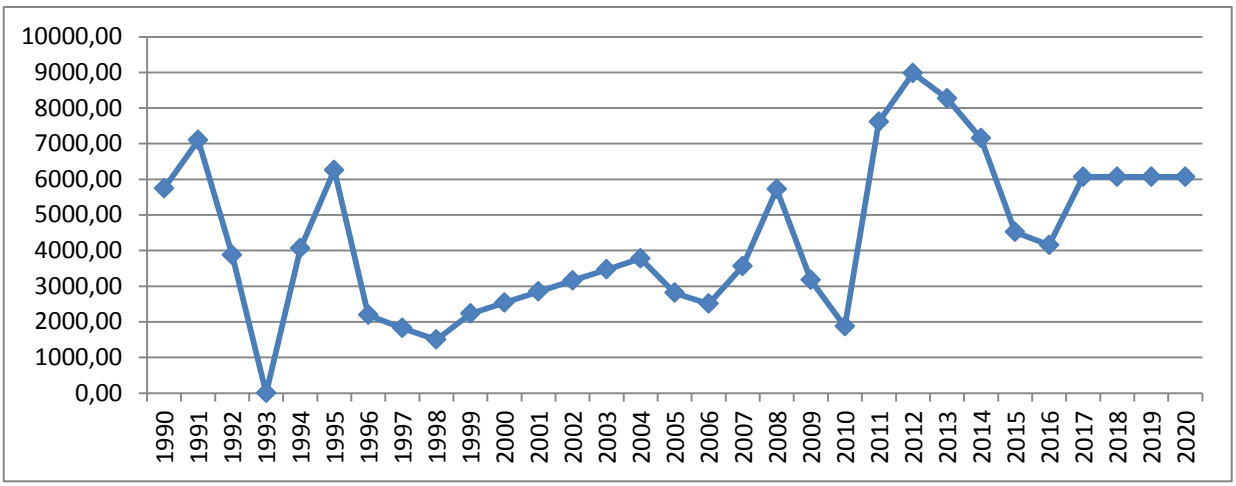

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 18-06-2021.

وفقـا للشـكل رقـم (24) الـذي يبـين تطـور اسـتخدام المبيـدات الكيميائيـة بـالجزائر 1990-2020، يلاحـظ تذبـذب وتـدني فـي اسـتهلاك المبيـدات الكيمائيـة فـي الزراعـة الجزائريـة، وهـذا رغـم الزيـادة المسـجلة خـلال الفتـرة 2010-2014، وكانـت سـنة 1995 بدايـة انخفـاض كبيـر كنتيجـة لرفـع الـدعم عـن مـدخلات الانتـاج والارتفـاع المسـتمر للأسـعار كمـا هـو الحـال مـع العتـاد الفلاحـي والأسمدة الكيميائية.

من التحليل السابق يظهر النقص الكبير في استخدام مستلزمات الانتاج في الزراعة الجزائرية بشكل عام، بالمقابل لهذا التحليل وعند تقييم تجربة التكثيف الزراعي بواد سوف في السنوات الأخيرة (حتى نهاية عام 2020 تاريخ اخر سنة لهذه الدراسة) فقد صاحبتها العديد من الاثار البيئية السلبية بسبب الهدر الكبير للمياه الجوفية المستخدمة في الزراعة، وأيضا فقد أدى الاستخدام المفرط والغير مدروس للمبيدات والمخصبات الزراعية إلى تلوث المياه الجوفية، وكذلك أدى الاستخدام المفرط والغير مدروس للسماد العضوي إلى انتشار بعض الأمراض والفطريات والنباتات الضارة[1]، فالأمر هنا يعكس الضعف في مجال البحث الزراعي والارشاد الزراعي بالجزائر.

ثانيا: ضعف البحوث الزراعية والارشاد الزراعي:

يعاني البحث الزراعي بالجزائر من التهميش على الرغم من أن مسألة توظيف البحوث الزراعية في تطوير الانتاج الزراعي بالجزائر تعتبر ضرورة استراتيجية في ضوء العجز الغذائي المتزايد، وهذا نظرا لأن الانتاج الزراعي بطبيعته ذو طابع تطبيقي محلي من حيث الأساس، وتعتمد زيادة الانتاجية الزراعية إلى حد كبير على التحديث التقني الذي بدوره يتوقف على البحوث العلمية، حيث يعتبر الاستثمار في البحوث الزراعية وتطبيقاتها ذو عائد مرتفع يصل إلى حوالي 40% سنويا[2]، وبالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمار في ميدان البحوث الزراعية في الجزائر من الناتج المحلي الزراعي 0,21% خلال الفترة 2000-2005[3]، مسجلا نفس النسبة كذلك عام 2012 (81,7 مليون دولار) [4] وهو أقل بعشر مرات من المستوى الموصى به عالميا (2%)، لتنخفض هذه النسبة إلى حوالي 0,08% (20,57 مليون دولار عام 2019) [5]، وقد قدر عدد الباحثين المختصين في الفلاحة بنحو 596,4 باحث للعام 2012 (باحثين بدوام كامل)، وبلغ متوسط كثافة الكوادر العاملة في البحث العلمي والتطوير التقني لسنة 2012 حوالي 17,6 باحث فقط لكل 100000 شخص يعملون في الزراعة[6].

أما فيما يخص الإرشاد الزراعي فهو حلقة وصل بين المزارعين ومراكز البحوث الزراعية التي تعمل على نقل التقنيات والابتكارات المختلفة إلى القطاع الزراعي، الأفكار الزراعية

---

[1]- عبد القادر خليل، لطفي مخزومي، التكثيف المحصولي بمنطقة واد سوف كبديل للنمو الاقتصادي في ظل تحديات التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 01، ديسمبر 2016، ص ص: 52-53.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص57.

[3]- https://www.data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS? view=chart&locations=D, consulté le : 18-06-2021.

[4]- Gert-Jan Stads, M'hamed Ait-Oubelli et Raed Badwan, Fiche d'information sur les indicateurs de la R&D agricole : ALGÉRIE, ASTI dirigé par IFPRI et INRRA, Septembre 2014, p: 2.

[5]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 2020، المجلد 40، 2021.

[6]- Gert-Jan Stads, M'hamed Ait-Oubelli et Raed Badwan, op cit, p:2.

الحديثة، المكننة الزراعية، المبيدات الزراعية، الأسمدة، الأنواع الجديدة من البذور والصناعات الغذائية، ورغم هذا الدور المهم لا يزال الإرشاد الزراعي في الجزائر بعيدًا عن التغطية الحقيقية المطلوبة في التنمية الزراعية بفروعها المختلفة، وعدد المرشدين الزراعيين صغير لتلبية التغطية والطلب من قبل الفلاحين، من ناحية أخرى يتم الإرشاد الزراعي في الغالب من خلال العمل المكتبي ويتم جمع المزارعون في قاعات، ثم يتم إملاء التعليمات الزراعية، في الغالب هذه الطريقة ليست لها فاعلية بالنسبة للفلاحين.

حسب الدكتور رابح زبيري فيمكن تقسيم التجربة الجزائرية في الارشاد الزراعي إلى ثلاث مراحل هي[1]:

أ- مرحلة 1962-1971: وهي مرحلة شهدت غياب تام لخدمات الارشاد الزراعي بسبب ندرة الاطارات ذات التكوين التقني، وقلة الامكانيات المادية والمالية، حيث تركز اهتمام الدولة في توفير مستلزمات الانتاج الضرورية، أما القطاع الخاص فقد ظل مهمش ولم يستفد من أي خدمات.

ب- مرحلة 1972-1985: والتي صاحبت تطبيق اجراءات الثورة الزراعية التي أدت إلى تكوين 4203 تعاونية إنتاجية من فلاحين صغار -لم يسبق لهم معرفة ولا ممارسة تقنيات وأساليب الزراعة الحديثة-، والثاني هو إعادة هيكلة مزارع القطاع العام سنة 1981 التي رفعت عدد المزارع إلى 3492 (وهو ما تم تناوله سابقا في المبحث الأول من هذا الفصل)، ونظرا للعدد القليل للإطارات الفلاحية المتخرجة بداية هذه المرحلة (170 مهندسا و325 تقني) وهو عدد لا يسمح بتأطير هذا العدد الكبير من المزارع، وأيضا الغياب شبه التام للفلاحين المؤهلين تقنيا (99% من قوة العمل الزراعية ليس لها تأهيل تقني).

ج- مرحلة بعد 1986:

في أعقاب إنشاء الجهاز الوطني للإرشاد الزراعي عام 1985 (باعتباره هيئة رئيسية تسهر على تسيير العمل الارشادي) تم إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية من خلال القانون 87-19 ليرتفع عدد المستثمرات إلى 91348 مستثمرة عمومية فردية وجماعية، والتي كان لها تأثير سلبي للغاية على التكوين والارشاد الفلاحي كنتيجة مباشرة للإلغاء التعاقد بين وزارة الفلاحة والمتكونين الذي كان يضمن توظيفهم المباشر، ومن جهة أخرى رفض الاطارات الزراعية الاندماج في المستثمرات الجماعية الجديدة لأن القانون 87-19 لم يميز بينهم وبين الفلاحين في الحقوق والواجبات، مما أدى إلى إعادة توجيه أغلبية الاطارات للعمل في وظائف إدارية، وبعد إنشاء الغرفة الفلاحية الوطنية سنة 1991، وفي أفريل 1994 صدر قرار وزير

[1]- رابح زبيري، فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الإنتاج العصرية في الزراعة الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الأول بعنوان أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، الجزائر، جوان 2003، ص ص: 6-9.

الفلاحة يتضمن القانون الداخلي للغرف الفلاحية والذي نص صراحة على أن الارشاد الفلاحي مهمة من مهامها، وانشاء المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي سنة 1995.

رغم أن الارشاد الزراعي مهم للنشاط الزراعي، فإن التجربة الجزائرية في الارشاد الزراعي لم تحقق النتائج المرجوة، وأيضا السياسة الزراعية في الجزائر لم تعطي أهمية كافية لهذا المجال.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أسباب أخرى أدت إلى ضعف دور البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي بالجزائر ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- فشل النظام الوطني للبحوث الزراعية وضعف أدائه والذي يظهر جليا في العجز الهيكلي للإمدادات الغذائية والضعف الكبير في الإنتاجية الزراعية، حيث أن تطوير وتقوية جهاز البحث، على الرغم من ضرورته، لم يكن في البداية مدركًا له من قبل الدوائر المعنية. وهذا ما خلق إحباطات وعلاقات صعبة بين المؤسسات المختلفة وبين المستخدمين[1].

2-غياب الخطط والبرامج البحثية المتكاملة، وضعف التنسيق والتعاون بين برامج البحوث الزراعية في الجزائر ونظيراتها في الدول العربية وبين مراكز البحوث الزراعية الدولية[2].

2- ضعف الإمكانيات البشرية المؤهلة، وضعف فرص التدريب المختص داخليا وخارجيا.

3- ضعف إقبال الطلبة على التكوين الفلاحي لأنه غير مغر ماديا وكنتيجة مباشرة للإلغاء التعاقد بين وزارة الفلاحة والمتكونين الذي كان يضمن توظيفهم المباشر بعد صدور القانون 87-19، ضف إلى ذلك أن الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي غالبا أنهم لا يزاولون نشاطا فلاحيا.

4- الظروف غير المناسبة لعمل الباحثين والمرشدين الزراعيين بالجزائر وضعف الحوافز لدى الباحثين والمرشدين الزراعين والتي ترتبط بشكل أساسي بظروف العمل والرواتب والأجور والتقييم والمسؤولية والإنجاز والإشراف، ونقص المعدات ووسائل النقل والتي تمكنهم من إنجاز عملهم بالشكل الأمثل[3].

5- غياب التحديد الدقيق لمهمة المرشد الزراعي وتحميله في الغالب مهام غير إرشادية، بالإضافة إلى قلة وعدم ملائمة المعلومات الإرشادية المتوفرة[4].

---

[1]-Komi Apédo ATCHEMDI, la recherche agronomique et la situation alimentaire en Algérie, Thèse de Doctorat, institut national agronomique d'El-Harrach, Alger, 2008, p: 350.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص57.

[3]- أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2، الجزائر، 2003، ص113.

[4]- خليل جرن، الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، المنظمة الأفرو آسيوية للتنمية الريفية، تقرير ورشة العمل الإقليمية حول الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية، الأردن، أيام 2-5 جويلية 2007، ص29 .

6- تواضع المستوى التعليمي والمهني لدى صغار المزارعين في مجالات الزراعة المختلفة مما يتطلب تدريب واستعداد خاص من قبل المرشدين الزراعيين، وما ترتب على ذلك من تنامي الصورة السلبية من قبل المزارع الجزائري لقدرات وكفاءة المرشدين الزراعيين.

7- إن التباين في القانون الأساسي للباحثين الدائمين في مراكز البحوث والجامعات (مدرس - باحثون) يمنع المعهد الوطني للبحوث الزراعية (INRAA) والمعهد الوطني للبحوث الغابية (INRF) والوكالات الحكومية الأخرى من تقديم رواتب تنافسية والحوافز اللازمة لجذب الكوادر العلمية والاحتفاظ بهم، حيث إن رحيل العديد من الباحثين الشباب لصالح ظروف عمل أفضل في الجامعات (خاصة الباحثين الحاصلين على شهادة الدكتوراه)، يعني أن INRAA يجد نفسه مع كادر علمي كبير في السن، خاصة الباحثين الحاصلين على درجة الدكتوراه[1].

8- تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الجزائرية الكثير من المعوقات والتحديات والتي من أهمها انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي.

9- ضعف الجهاز الإرشادي كما وكيفا فيما يتعلق بالقوى البشرية والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمات الإرشادية للمزارعين، مع عدم استقرار هذا الجهاز نتيجة عمليات التغيير المستمر لهيكله، ما انعكس سلبا على أدائه، بالإضافة إلى ضعف التعاون بين جهاز الإرشاد الزراعي ومؤسسات البحث العلمي الزراعي، مع غياب الأدوات التي تنظم هذه العلاقة في الاتجاهين[2].

10- ضعف وعدم الاهتمام الكافي بالاتفاقيات والمشاركات العلمية مع المؤسسات العلمية والمنظمات ذات العلاقة على المستوى الإقليمي الدولي لمحاولة أخذ الخبرات المتوفرة ونقلها إلى الجزائر، وخير دليل على ذلك عدم تمكن الطالب الجزائري من الوصول إلى المعلومات الدقيقة المطلوبة لمواصلة دراساته العليا في الخارج من دون مشاكل وهذا من أبسط الأمور التي ينبغي توفرها، في حين أن باقي دول العالم تعمل على وضع كل التسهيلات لطلبتها لمواصلة دراساتهم وبحوثهم في الدول المتقدمة الأخرى.

11- اقتصار الخدمات الإرشادية للقطاع الخاص على الترويج المرتبط بالبعد التجاري وإهمال الأبعاد البيئية والاجتماعية والمحافظة على الموارد.

12- زيادة المتطلبات الفنية والشروط الصحية والبيئية التي تفرضها الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، مثل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية وما يترتب على قطاع البحث والإرشاد الزراعي من عمل لمواكبة هذه المتطلبات والشروط.

---

[1]- Gert-Jan Stads, M'hamed Ait-Oubelli et Raed Badwan, op cit, p: 3.

[2]- خليل جرن، مرجع سابق، ص29.

المطلب الثالث: العائق الاجتماعي

عائق اجتماعي متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذي عرف مضايقات كثيرة مست طبيعة حياته الريفية : احتلال، عدم استقرار سياسي، استعمار زراعي، كانت دوما عائقا في تكوين وإرساء طبقة فلاحين مرتبطة بالأرض، تمتلك حيازة دائمة لعقار فلاحي، وتراكم معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الزراعية (لم تكن قادرة على نقل المعرفة المكتسبة على المدى الطويل، ولا تحديد نفسها وترسيخها في أراضيها) [1].

أولا- الأوضاع الاجتماعية للريف الجزائري قبل 1962:

يتم في هذا الاطار الإشارة فقط إلى النقاط الرئيسية التالية:

1- ماضي الجزائر الفلاحي كان يهيمن عليه النشاط الرعوي، ونمط الحياة القائم على الترحال.

2- تشكل الشمال الافريقي في العصور القديمة من بيئتين ريفية وحضرية ذات علاقة ظلت محدودة بينهما، فالمناطق الحضرية تضم المحتلين من الفنيقين والوندال والبيزنطيين، والمناطق الريفية كانت عرضة للتهجير، العنف، القتل والطرد لغرض الاستلاء على الأراضي مستغلين القوة العسكرية التي يتمتعون بها، وهو ما دفع السكان الأصليين إلى الهروب نحو الجبال والمناطق الصحراوية[2]، فقد ظهرت خلال هذه الفترة يد عاملة مكونة من رقيق الأرض، تشبه كثيرا البروليتاريا الفلاحية في القرنين التاسع عشر والعشرون (لم تحصل هذه الفئة من المزارعين على عقد الملكية الشخصي، ولا على وسائل العمل ولا على التقنية الزراعية)[3].

3- في الصور الوسطى فقد كان المجتمع في الغالب بدائي، ومع دخول العرب المسلمون إلى البلاد المغاربية فقد تم المحافظة على البيئتين الحضرية والريفية، وتحالفوا مع السكان الأصليين وهو ما ساعد على بناء المجتمعات الفلاحية، لاسيما مع تطور الحياة الحضرية، ونظام تمليك الأراضي (الملك الفردي أو العائلي الشائع)، أما خلال الفترة التركية وبفعل الهجمات الأوربية والسياسة الجبائية المتبعة فقد أحدثت خرابا، حيث أرغم المزارعون على التخلي عن الزراعة وحياة الاستقرار والتحول إلى الرعي وحياة الترحال هروبا من الصراعات وظلم بعض الحكام[4].

4- نتيجة لسياسة الاستعمار الفرنسي الاستيطاني فقد تم الاستيلاء على الأراضي الزراعية بشتى الطرق ما أدى إلى زعزعة استقرارهم ، وبذلك تمت السيطرة على ما يزيد عن

---

[1]- عمر بسعود، مرجع سابق، ص2.

[2]- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر الظاهرة القديمة الجديدة، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 06، جوان 2013، ص151.

[3]- عمر بسعود، مرجع سابق، ص7.

[4]- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008 (دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص: 137.

2700.000 هكتار، ومن هنا كانت البداية التاريخية لنشوء ازدواجية زراعية ظلت لصيقة بالقطاع حتى بعد الاستقلال[1]، وهذان القطاعان هما:

أ- القطاع الزراعي التقليدي: وهو خاص بالجزائريين ويضم ما تبقى من الملكيات الفردية وأراضي العرش والأوقاف، وتمارس فيه الزراعة بطرق ووسائل تقليدية.

ب- القطاع الزراعي الحديث: ويشمل المساحات التي استولى عليها المعمرون والواقعة في السهول الخصبة، وتمارس فيه الزراعة بطرق ووسائل متطورة.

5- أدى تطبيق الترسانة القانونية والاجراءات السياسية العسكرية للنظام الاستعماري الفرنسي لخلق بروليتاريا ضخمة ونصف بروليتاريين (خماسين)[2].

ثانيا- الأوضاع الاجتماعية للريف الجزائري خلال الفترة 1962-2020:

يمكن تلخيص الأوضاع الاجتماعية للريف الجزائري خلال الفترة 1962-2020 في نقاط كما يلي:

1- لم تعرف الجزائر منذ الاستقلال تعاقب سياسات تنمية ريفية وزراعية مختلفة، بل عرفت سياسة واحدة، ولهذا فشلت في القضاء على التخلف الريفي، أو على الأقل التقليص من الفجوة بين الريف والحضر، فهذه السياسات كانت عبارة عن مراسيم لم تغير من واقع المجتمع كثيرا، وبالتالي تحمل المجتمع الريفي آثار غياب سياسة تنمية ريفية حقيقية[3].

2- لم ينجح الفلاحون الجزائريون أبدا في تكوين طبقة متماسكة وقوية بما يكفي لتأثير على السياسات الاقتصادية والزراعية.

3- غياب طبقة فلاحين منتمية إلى تاريخ عريق، ومتمسكة بجذور الأرض، كان عائقا كبيرا من أجل الاصلاح الزراعي عام 1971، كما أن الظروف الاجتماعية التي صاحبت إعادة التوزيع الفردي للأراضي لم تكن منطقية أو ذاتية مجحفة[4].

4- تمثل الهجرة من الريف إلى المدن أحد المعوقات الرئيسية التي تعترض نمو النشاط الزراعي في الجزائر، ومن خلال استقراء بيانات الملحق رقم (12) الذي يبين تطور نسبة التوزيع الجغرافي لسكان الريف في الجزائر 1962-2020، يلاحظ تراجع في نسبة سكان الريف بالجزائر وفق منحى تنازلي ومستمر خلال الفترة 1962-2020، من حوالي 66,8% عام 1962 إلى حوالي 26,3% عام 2020، وهو ما يعكس عدم نجاح سياسة التنمية الريفية والزراعية وعجزها عن تحقيق الهدف الرئيسي وهو تثبيت سكان الريف في مواطنهم الأصلية،

[1]- رشيد زوزو، المرجع السابق، ص 144.

[2]- عمر بسعود، مرجع سابق، ص8.

[3]- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص194.

[4]- عمر بسعود، مرجع سابق، ص8.

بمعنى اخر فقد تم تحجيم أعداد السكان في الريف الجزائري رغم الموارد الزراعية المتوفرة، ويرجع تزايد معدل الهجرة إلى ضعف مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية، وضعف فرص العمل الجديدة بسبب تركز معظم مشاريع التنمية في المناطق الحضرية وارتفاع معدلات الفقر، وهذا رغم أن الدولة عملت دون كلل على تحسين الأوضاع الاجتماعية لساكن الريف الجزائري خاصة بداية 2004.

5- تحول بلديات نصف ريفية إلى حضرية، وهو ما أدى إلى انخفاض عدد البلديات الريفية من 954 بلدية عام 1998 إلى 778 بلدية عام 2008 (176 بلدية ريفية تحولت إلى حضرية)، مع وجود 649 تجمع نصف ريفي متجهة للتحضر مستقبلا[1]، بمعنى أدق تم تحويل طبيعة الأراضي الريفية لتصبح أراضي قابلة للبناء، وهو ما تؤكده تعليمة الوزير الأول رقم 003 المؤرخة في 27-05-2018 والتي تعدل وتتمم التعليمتين رقي 01 و02 المتعلقتين باقتطاع الأراضي الفلاحية لتلبية الاحتياجات اللازمة المرتبطة بإنجاز المشاريع العمومية للتنمية السابقة الذكر.

6- من خلال نتائج المتوصل إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة يلاحظ انخفاض كبير للعمالة الزراعية من نحو 67,8% عام 1962 إلى نحو 26,1% عام 1990 ثم إلى نحو 16% عام 2005 ليصل إلى أدنى نسبة بنحو 11%عام 2016، ثم إلى نحو 12,8% عام 2019، تؤكد هذه النسب أن القطاع الزراعي بالجزائر أصبح طارد للعمالة بشكل عام. تتسم العمالة الزراعية بالجزائر بتدني مستوى الأجور بالمقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، وانخفاض في الكفاءة الاقتصادية بالمقارنة مع المستويات العالمية والتي تمثل نحو ثلث مستوياتها، تراوحت بين 0,39، 0,28، 0,82 خلال الأعوام 1995، 2010، 2019 على التوالي.

7- تظهر بيانات الفاو لعام 2017 بالإضافة للتناقص المستمر في عدد المزارعين، فإن أكثر من 34% من العمالة الزراعية يفوق عمرها 55 سنة[2].

8- من خلال استقراء بيانات الملحق رقم (13) الذي يبين تطور نسبة عمالة النساء بالقطاع الزراعي إلى مجموع العمالة النسوية بالجزائر 1991-2019، يلاحظ انخفاض مستمر في نسبة عمالة النساء في القطاع الزراعي من حوالي 14,88% عام 1991 إلى حوالي 3,38% عام 2019، وهو ما يعكس التغير الكبير في نمط حياة سكان الريف الجزائري خلال السنوات الأخيرة (حتى عام 2020).

[1]- هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص360.

[2]- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 18-06-2021.

9- يظهر الوضع في المناطق الريفية بالجزائر وكذلك الوضع المعيشي عن تحسن عام خلال السنوات الأخيرة (حتى نهاية عام 2020) كنتيجة للتدخلات المنفذة في إطار برامج التنمية المحلية أو في إطار السياسات القطاعية، والتي جعلت من الممن تحقيق معدلات مرضية لتغطية الاحتياجات الاجتماعية، لكن هذا ظل غير كاف.

10- توصلت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث الهاشمي الطيب حول برنامج التجديد الريفي في ولاية سعيدة إلى نتائج تؤكد فشل هذا البرنامج في تحيق أهدافه ويرجع السبب حسب الباحث إلى غياب اللامركزية في التسيير، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج في ما يلي[1]:

أ- ارتفاع معدلات الأمية ارتفاع معدلات الأمية بمعدل 50 % نتيجة لنقص مراكز محو الأمية والمؤسسات التعليمية خاصة الثانويات(2%)، وأيضا عدم تنظيم دورات تكوينية من خلال الارشاد الفلاحي، وغياب تام للجمعيات الريفية.

ب- ربع العينة فقط يمارسون نشاطا زراعيا، و40% يعملون في وظائف مختلفة، 18% بطلون، وعزوف معظم سكان المنطقة بسب نقص التمويل20% وصعوبة الحصول عليه 97%، وعدم امتلاك أرض 40%.

ج- هناك تباين واضح في توفر البنية التحتية من منطقة إلى أخرى، ونقص في الخدمات الادارية، ونسبة 95% لا يحصلون على الخدمات الصحية بسبب النقص الفادح في الهياكل الصحية، وكذلك معظم السكنات الريفية تقليدية، حيث أن أغلب سكان العينة لم يستفيدوا من المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لبناء سكن ريفي.

11- من خلال الدراسة الميدانية لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل التي قام بها الباحث توفيق بوخدوني تبين أن الوسط الريفي لا زال يعاني من مظاهر التخلف والنقص، وما زال يتخبط في الكثير من المشاكل، وهذا رغم المشاريع التنموية التي قامت بها الدولة في ظل برنامج التجديد الريفي، وبالتالي أصبح الريف الجيجلي طارد للسكان، ويرجع السبب حسب الباحث إلى أن عملية تنمية المجتمع بعيدة عن الواقع وليست نابعة من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع الريفي[2].

---

[1]- هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص ص: 361-362.

[2]- توفيق بوخدوني، معيقات ومشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري -دراسة ميدانية لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل، مجلة أفاق للعلوم ، العدد 05، الجزائر، 2016، ص282.

المبحث الثالث: مشكلات عويصة واجهت القطاع الزراعي الجزائري

بعد دراسة المعوقات الكبرى للزرعة الجزائرية في المبحث السابق (المبحث الثاني)، يتم دراسة المشكلات العويصة التي أدت إلى ضعف أداء القطاع الزراعي والتذبذب الذي طبع الإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020، خاصة انتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية.

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول المشكلة العقارية، أما المطلب الثاني فيتناول مشكلة ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، أما المطلب الثالث والأخير فيتناول مشكلات عويصة أخرى.

المطلب الأول: المشكلة العقارية

تعتبر أغلب الدراسات أن المشكلة العقارية تأتي في مقدمة المشاكل العويصة التي أثرت سلبا على أداء القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020، لأن عملية الاصلاحات العقارية التي تم القيام بها خلقت غموض وعدم استقرار فيما يخص العلاقة القانونية بين الأرض ومن يخدمها، وجاءت بعيدة عن الشروط الموضوعية لإعادة بناء هيكل حيازي جديد يؤدي إلى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، خاصة بالنسبة لسكان الريف.

أولا- الاصلاحات العقارية في الجزائر خلال الفترة 1962-2020:

شهد العقار الفلاحي بالجزائر تبني العديد من الاصلاحات ومن الأطر القانونية في ظل المخططات والسياسات الزراعية المتبعة منذ الاستقلال والتي يمكن تلخيص أهمها كما يلي:

أ- الاصلاحات العقارية في ظل التوجه الاشتراكي:

كما تم الاشارة إليه في المبحث الأول من هذا الفصل فبعد صدور المرسوم رقم 62-02 المؤرخ بتاريخ 22 أكتوبر 1962 انتظم القطاع العمومي في ظل نظام التسيير الذاتي لاستغلال حوالي 2,5 مليون هكتار من أراضي الكولون الموزعة على 2200 مستفيد عمومي، أي ما يعادل أكثر من 1000 هكتار للمستفيد، ثم تم تبني اصلاح زراعي في إطار الثورة الزراعية بداية عام 1971، وتم خلاله تأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وتأميم أراضي الملاك الخاصة الذين لا يستغلون ممتلكاتهم بشكل مباشر وشخصي، وإعادة توزيعها على المستفيدين الجدد، حيث أنشئت أكثر من 600 تعاونية من مختلف الأنواع، استفادت التعاونيات التابعة للثورة الزراعية (CAPRA) من حوالي 80% من الأراضي الصالحة للزراعة، وقرابة الثلثين (65%) من المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للإصلاح، إجمالا قامت الدولة بتأميم نحو 40% من المساحة الصالحة للزراعة بعد عام 1971[1]، لكن هذه الاصلاحات واجهت مقاومة شديدة من أصحاب المزارع الكبيرة.

[1]- Cherif Omari et Jean-Yves Moisseron, Arlène Alpha, op cit, p: 131.

ب- الاصلاحات العقارية في ظل التوجه الرأسمالي:

1- إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية وفقا للقانون 19/87:

عمل القانون 87-19 المؤرخ في 08-12-1987 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم على إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية الاشتراكية.

حدد القانون 87-19 قواعد استغلال الأراضي الفلاحية وأهمها ما يلي: [1]

- انشاء المستثمرات الجماعية والفردية.
- يمنح حق الانتفاع الدائم مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين.
- منح المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الاستقلالية في الادارة والتسيير.
- دفع تعويضات لأصحاب الأراضي التي تم إنشاؤها في إطار الثورة الزراعية.

أدى إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية وفق أدوات القانون 87-19 إلى تكوين 19108 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC)، بمساحة قدرها 1.813.964 هكتار (قدر عدد المستفيدين 136670 فلاح)، و1462 مستثمرة فلاحية فردية (EAI) وهذا إلى غاية 30 أفريل 1988، ليرتفع العدد بعد ذلك نهاية عام 1993 ليصل إلى 51762 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية بمساحة قدرها 2059348 هكتار[2].

تبع تطبيق القانون 87-19 صدور عدة مراسيم تنفيذية لم يطبق منها على أرض الواقع إلا ثلاثة مراسيم فقط، وذلك إلى غاية إلغائه عام 2010.

2- قانون التوجيه العقاري 90-25:

جاء القانون رقم 90-25 بتوجيه كامل للوعاء العقاري الوطني الفلاحي وغير الفلاحي، وقد عمل على:

- تحديد الأراضي الفلاحية بدقة لوقف هدر العقار الفلاحي من خلال منع إعادة تصنيفها أو الاقتطاع منها إلا بقانون.
- حماية المستثمرات الفلاحية الواقعة على الأراضي الخصبة جدا أو الخصبة من الزحف العمراني.
- ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية والتحفيز على الاستثمار.
- ايجاد حلول للنزاعات المتعلقة بالعقارات الفلاحية، ومنها الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي يطالب ملاكها الأصليين باسترجاعها.

---

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 50، ديسمبر 1987، ص ص: 6-8.

[2]- كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص145.

- تدارك الثغرات القانونية التي ظهرت في الاصلاحات العقارية السابقة وتتمة للقانون 87-19.

جاءت نتائج تطبيق قانون التوجيه الفلاحي 90-25 ضعيفة للغاية، حيث أن أغلب الاجراءات التي جاء بها بقيت حبرا على ورق باستثناء الإجراء المتعلق بالأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية[1].

3- منح الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة:

حدد القانون 10-03 المؤرخ في 15-08-2010 والمرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23-12-2010 شروط وكيفيات وكذا إجراءات تحويل حق الانتفاع الدائم الممنوح لفائدة المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الممنوح في إطار القانون 87-19 الملغى، إلى امتياز طويل المدى.

حدد القانون 10-03 مبادئ جديدة تتعلق بتسيير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ، لا سيما[2]:

- تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز.
- لا يمنح حق الامتياز إلا لفائدة المنتجين الذين وفوا بالتزاماتهم بمفهوم القانون 87-19، والحائزون على عقود مشهرة أو قرارات ولائية.
- يمنح حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد على الأوعية العقارية المعنية وكذا الأملاك السطحية التابعة لها.
- يمنح حق الامتياز مقابل دفع إتاوة سنوية، مع الاعفاء من كل رسوم تحرير وتسجيل وإشهار العقد.
- عملية تأطير تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز من صلاحيات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA).
- كذلك يسهر الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على مراقبة تطبيق المستثمر صاحب الامتياز لالتزاماته.

4- محاولة تطهير العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة وفق للمنشور الوزاري المشترك رقم 750/18:

حاول المنشور الوزاري المشترك رقم 750 المؤرخ في 18 جويلية 2018 المتعلق بتطهير العقار الفلاحي إيجاد حلول للمشاكل الميدانية، وذلك من خلال العمل على تأمين الفلاحين الحقيقين وترسيم الصفة الشرعية والدائمة لهم من أجل توسيع القاعدة الانتاجية، وهذا

[1]- كمال حوشين، المرجع السابق، ص169.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 46، أوت 2010، ص ص: 5-8.

بالإسراع في منحهم السندات القانونية والاحصاء الدقيق لهم بإعادة تفعيل اللجان التقنية للدوائر المكلفة بمعاينة أشغال استصلاح الأراضي بالنسبة للفلاحين بدون سند لتسوية وضعتهم، وكذلك الاسراع في تطهير الملفات المؤجلة في اطار القانون رقم 10-03 مع اشارته إلى الزامية استغلال الأراضي التي سيتم استرجاعها وتوزيعها من جديد.

حدد المنشور المشترك رقم 750 موعد لإنهاء عملية تطهير العقار الفلاحي (ديسمبر 2018) وقد تم إخلافه كما كان منتظرا من طرف المراقبين.

ثانيا- القيود والعراقيل والمشاكل التي اعترضت العقار الفلاحي بالجزائر:

واجه تسيير العقار الفلاحي بالجزائر العديد من القيود والعراقيل والنقائص التي أدت إلى التأخر الكبير في معالجة المشكلة العقارية، وهو أثر سلبا على الاستثمار الزراعي وأداء القطاع الزراعي ككل، ويمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

1- غياب دراسات معمقة للمشاكل التي يعاني منها تسيير العقار الفلاحي بالجزائر منذ الاستقلال، وهو ما لم يسمح برسم سياسة واضحة تحدد مكانة العقار في القطاع الزراعي وأدوات الاستثمار فيه[1].

2- الجذور التاريخية للمشكلة العقارية في الجزائر التي تعود لسياسة الاستعمار الفرنسي الاستيطاني ما أدى إلى خلق ازدواجية زراعية ظلت لصيقة بالقطاع الزراعي الجزائري والتي أدت مبكرا لفشل نظام التسيير الذاتي، وزادت من صعوبة وتعقد المشكلة العقارية.

3- عملية توزيع الأراضي في إطار الثورة الزراعية تمت دون المعاينة الفعلية لهذه الأراضي، والتي بعضها لم يكن جاهز للزراعة، وقد أدى غياب التحديد الدقيق لحدود المستثمرات الفلاحية إلى نزاعات كثيرة، في حين لم تستكمل عملية توزيع الأراضي المؤممة على الفلاحين دون أرض، وكنتيجة لفارق الأجور الممنوحة في قطاع الثورة الزراعية وأجور العمال في القطاعات الأخرى قام العديد من المستفيدين بالتنازل عن عضويتهم في التعاونيات الزراعية.

4- صاحب إعادة هيكلة القطاع الزراعي من خلال القانون 87-19 وقانون التوجيه الفلاحي 90-25 العديد من السلبيات من أهمها:

- ✓ تكوين مستثمرات فلاحية جماعية غير متجانسة أو فردية بمساحات مبالغ فيها.
- ✓ توزيع أراضي زراعية خصبة على أناس خارج القطاع ولم يستغلوها ولم تنزع منهم، وأراضي تم تحويل وجهتها إلى أنشطة أخرى غير فلاحية.
- ✓ أدى الغياب الشبه التام للدولة ممثلة في مصالح الفلاحة، وأملاك الدولة عن الميدان، إلى تراكم المنازعات المتعلقة بالعقار الفلاحي أمام الجهات القضائية.

[1]- كمال حوشين، مرجع سابق، ص322.

- ✓ إحصاء 128.000 هكتار من الأراضي الموزعة بقيت دون استغلال بسبب نقص الامكانيات[1].

5- يطرح القانون 10-03 العديد من الاشكاليات والسلبيات وأهمها:

- ✓ تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز يتطلب عقدا جديدا، ما يتطلب أولا دفع الضرائب والاتاوات غير المسددة، بالإضافة إلى حل المشاكل والمنازعات العقارية التي لا تزال مطروحة أمام العدالة، كما أن كثير من المستثمرات تم تغيير نشاطها وتحويل طبيعتها، أو الاقتطاع منها، وبالتالي وجب حسب القانون الجديد تسويتها وضبط الحجم الحقيقي للعقارات الفلاحية المعنية، وعليه لم يصحح القانون 10-03 مشكل عدم انسجام أصحاب المستثمرات الجماعية بل أقره.
- ✓ يعتبر هذا القانون تأميم مستتر للمستثمرات الفلاحية من خلال تحديد مدة الامتياز بمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد، في حين كانت 99 سنة في ظل القانون 87-19.
- ✓ التأخر في تسليم عقود الامتياز من قبل مديريات أملاك الدولة، كنتيجة لتأخر عمليات مسح الأراضي (خاصة أراضي العرش).
- ✓ تسليم عدد كبير من عقود الامتياز الخاص بعدد من المستثمرات الجماعية والفردية دون التأكد من الوضعية الحقيقة لهذه المستثمرات كنتيجة مباشرة لتنفيذ القانون من الناحية الشكلية والادارية فقط وعدم النزول إلى الميدان (المهم نجاح عملية تسليم عقود الامتياز للمستفيدين دون التدقيق في وضعيتهم).
- ✓ غياب رقابة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على مستوى الميدان نظرا للمهام العديدة الملقاة على عاتقه، لا سيما في ظل نقص كبير في الوسائل المادية والكادر البشري المؤهل نتيجة لنقص التكوين المستمر، وهو ما ينطبق على مديريات أملاك الدولة والمفتشيات التابعة لها.

7- يتم استغلال 65٪ فقط من مساحة الأراضي الفلاحية والباقي يبقى معطل بسبب نظام إنتاج الحبوب البور كما تم تناوله سابقا في المبحث السابق من هذا الفصل.

8- حدوث تجاوزات كبيرة متعلقة باقتطاع أراضي زراعية خصبة جدا وأخرى خصبة لتلبية احتياجات انجاز المشاريع العمومية، حيث وفقا للملحق رقم (14) توضح تعليمة الوزير الأول رقم 003 المؤرخة في 27-05-2018 والتي تعدل وتتمم التعليمتين رقي 01 و02 المتعلقتين باقتطاع الأراضي الفلاحية لتلبية الاحتياجات اللازمة المرتبطة بإنجاز المشاريع العمومية للتنمية أنه رغم كل التأكيدات لحماية الأراضي الفلاحية فحسب الوزير الأول: " فقد سجلت

[1]- إسماعيل شعباني، اثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص75.

تجاوزات في الميدان، ولا أدل على ذلك من أن مستثمرات فلاحية قيد النشاط قد كانت محل اقتطاعات بغير وجه حق، وحتى اللجوء إلى تسخير القوة العمومية لحيازتها. كما لوحظ تضاعف اقتطاعات الأراضي الفلاحية وحيازتها بقرارات إدارية محلية، ثم الشروع في أشغال إنجاز هياكل وإدارات عمومية، حتى قبل أن تفصل اللجنة الوزارية المشتركة في هذه الملفات والأكثر من ذلك دون أن يتخذ مجلس الوزراء مراسيم تجسد هذه الإجراءات".

9- تفتت البنية الهيكلية للمستثمرات الفلاحية وبالتالي هيمنة المزارع الصغيرة التي لا يمكن الاستفادة من مواردها بشكل كامل ولا يسمح حجمها بالمكننة واستعمال التقنيات الحديثة، حيث تشكل الأراضي الزراعية التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات نحو 52%، والمزارع الصغيرة من 5 إلى 20 هكتارًا نحو 31,7%، بصيغة أخرى فإن نسبة المزارع الصغيرة تقترب من 84% من إجمالي الحيازات الزراعية[1].

10- لا يزال التشريع الخاص بالعقار الفلاحي بالجزائر معقدا للغاية، كنتيجة لكثرة النصوص القانونية وعدم استقرارها والتعديلات المتكررة خلال السنوات الأخيرة (حتى عام 2020)[2]، وبالتالي أدى إلى سن تشريعات وأنظمة ثقيلة يصعب التحكم فيها، مما يجعل من الصعب إتقان مجال تدخله، وبالتالي تطبيقه وتدريسه.

11- لم تعتبر المضاربة حول العقار الفلاحي أبدا كعنصر رئيسي لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، ما أدى إلى تجزئة الأراضي الفلاحية، حيث وفي ظل غياب رقابة مختلف الهيئات (مصالح الفلاحة ومديريات أملاك الدولة والديوان الوطني للأراضي الفلاحية والسلطات المحلية) التي كان يجب عليها متابعة عمل تلك المستثمرات الفلاحية، فقد أصبحت الطرق غير الرسمية إلى حد ما أساس نقل الأراضي وتقاسمها بحكم الأمر الواقع، والتي أصبحت أمور ومعاملات شائعة، فأصبحت الجرائد تتكلم يوميا عن عمليات سطو على العقارات واستخدامها لأغراض غير فلاحية كتشييد المصانع، المتاجر، العمارات، شق الطرق ...إلخ، على أراضي زراعية. وهذه العملية تعتبر جريمة في حق الأجيال القادمة[3].

12- عملية تطهير العقار الفلاحي لا تتم عن طريق منشور أو تعليمة أو حتى قانون بل هي عملية شاملة، حيث إن الإشكال ليس قانوني بقدر ما هو إداري يتعلق بنقص فادح في الامكانيات المادية والتقنية والبشرية اللازمة لدى الهيئات المتدخلة في عملية التطهير، فغالبا ما

---

[1]- Akli Akerkar, op cet, p: 27.

[2]- محمد بن عمارة، أزمة العقار وتنمية الاستثمار في الجزائر -دراسة من خلال التطور التشريعي للنصوص وعراقيل التمية، الملتقى المغاربي الأول حول العقار الفلاحي في المغرب العربي بين الحماية والاستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 12-13-مارس2018، ص16.

[3]- كمال حوشين، مرجع سابق، ص ص: 324-325.

يضيع الفلاح بين مختلف الادارات دون أن يلقى ردا مناسبا عن ملفه، مع تسجيل نقص في عملية مسح الأراضي ما خلق مشكل انعدام المخططات[1].

ثالثا- القيود والعراقيل والمشاكل التي اعترضت العقار الفلاحي التابع للخواص بالجزائر:

1- لم تولي السلطة السياسية الاهتمام اللازم للقطاع الخاص في ظل نظام التسيير الذاتي (مشاريع الإصلاح الزراعي كانت تؤجل كل مرة) على الرغم من المساحة الكبيرة التي يمثلها (حوالي ثلثي إجمالي الأراضي الفلاحية).

2- عملت الثورة الزراعية على إعادة هيكلة الملكيات الخاصة نظرا للاختلال الحاصل في نظامها الانتاجي، ولأن الكثير منها تزيد عن الطاقة الفعلية لأصحابها، لكن مقاومة القطاع الخاص كانت عقبة أمام إجراءات التأميم وتحديد الملكيات. ما أدى إلى إحصاء 12.312 طعن وتظلم قدمها أصحاب الملكيات الخاصة إلى غاية 30 جوان 1978[2].

3- حوالي 40% من مساحة الأراضي الخاصة لا تمتلك سندات ملكية ما يصعب الحصول على تمويل من البنوك، كما أن حوالي 40% منها خاضعة لقانون الميراث وهو مبني على الشيوع، وكنتيجة لتضارب المصالح بين الورثة تترك هذه الأراضي دون استغلال، وأحيانا يتم تقسيمها وتغيير طبيعتها الفلاحية[3].

المطلب الثاني: مشكلة ضعف الاهتمام بالاستثمار الزراعي

من المشكلات العويصة التي أدت إلى عجز القطاع الزراعي الجزائري عن تقديم مستويات مقبولة من الانتاج الزراعي تلبي الحاجات الأساسية من الغذاء، مشكلة عدم الاهتمام الكافي بالاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي منذ الاستقلال وهو ما زاد من حدة وتفاقم مشكلة تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء.

أولا- الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي خلال الفترة 1962-2020:

على الرغم من أهمية الاستثمار الزراعي كأداة محركة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، إلا أن الاستثمار في القطاع الزراعي بالجزائر يعتبر منخفضا مقارنة بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ووفقا لبيانات الملحق رقم (15) وبيانات الشكل رقم (25) فقد سجلت نسبة الاعتمادات المخصصة للزراعة والري تذبذب خلال الفترة 1967-2020، حيث انخفضت هذه النسبة من نحو 16,87 % خلال الفترة 1967-1969 إلى نحو 5,3 %

[1]- شارف بن يحي، تطهير العقار الفلاحي التابع للدولة في الجزائر -قراءة في مضمون المناشير الوزارية المشتركة المنظمة له، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، جوان 2021، ص ص: 846-847.

[2]- كمال حوشين، مرجع سابق، ص101.

[3]- زهير عماري، إشكالية العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطويره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد13، جوان2013، ص156.

خلال الفترة 1978-1979، لترتفع بعد ذلك إلى نحو 14.36% خلال الفترة 1989-1985، وهكذا، ورغم الزيادة في نسبة الاستثمار الزراعي خاصة خلال الفترة 2000-2020 إلا أن نسبة الاعتمادات الزراعية إلى الاعتمادات الكلية تبقى ضعيفة وسجلت أدنى قيمة لها عام 2018 بحوالي 3.9%.

الشكل رقم (25): تطور نسبة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي والري من الاعتمادات الكلية 1967-2020

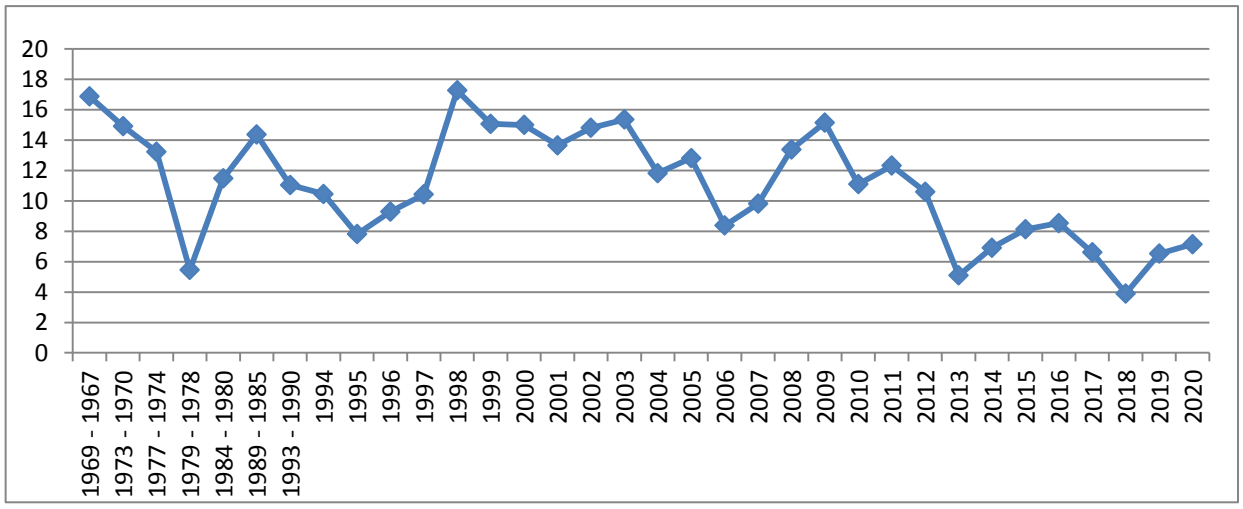

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: الجريدة الرسمية، قانون المالية، أعداد مختلفة.

ثانيا- ضعف الانجاز المالي للاستثمارات الزراعية خلال الفترة 1967-2020:

مع انخفاض الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار الزراعي بالمقارنة مع الاعتمادات الكلية، كذلك تبقى نسبة استخدام هذه الاعتمادات أو المخصصات ضعيفة، والتي بلغت نحو 39.75% للفترة 1974-1977، ونحو 55.40% عام 1991[1]، وسجلت نسبة استخدام مجموع الدعم الزراعي حوالي 12.87% عام 2008 و22.02% عام 2009[2].

ثالثا- الجزائر حسب مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الزراعية:

وفقاً لمؤشر التوجّه الزراعي الذي يقيس نصيب الزراعة من النفقات الحكومية مقسوماً على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر الجزائر ذات معدل متدن، إذ بلغت قيمة المؤشر فيها نحو 0,24 مقارنة بنحو 0,54 على المستوى العالمي عام 2018[3].

[1]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص208.

[2]- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص169.

[3]- https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB. Consulté le : 19-06-2021.

رابعا- العوامل التي أدت إلى ضعف الاستثمار الزراعي بالجزائر للفترة 1962-2020:

1- عرفت خطط التنمية الاقتصادية بالجزائر تحيزا لصالح قطاع الصناعة خاصة بعد الصدمة النفطية الأولى (1972-1974) والصدمة الثانية (1971-1981)[1].

2- القطاع الزراعي الجزائري ليس جذابا لاستثمار بل طارد للعمالة، بسبب نقص العائد منه، خاصة مع تبني الجزائر برنامج التعديل الهيكلي في التسعينيات ما أدى إلى ارتفاع أسعار المدخلات بشكل كبير، خاصة الأسمدة والآلات الزراعية والبذور، مما أدى إلى انخفاض حاد في الاستثمارات، بالاقتران مع انخفاض قوي لقيمة الدينار في عام 1991 (وهو ما تم تناوله في المبحث الأول من هذا الفصل).

3- الدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع الاستثمار الزراعي بالجزائر كانت تقوم بها مكاتب دراسات غير معتمدة وغير متخصصة منها مكاتب دراسات معمارية، طبوغرافية، محاسبة... إلخ، حيث يلجا المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية إلى المناولة لإنجاز الدراسات التقنية، وفي حالات يتم التعاقد مع مكاتب دراسات غير مؤهلة ولا تملك الكفاءة اللازمة لذلك وهو ما أثر على العوائد من الاستثمارات.

5- غياب دراسات تحدد الاحتياجات الحقيقية، مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي.

6- قاعدة 49/51 في قطاع الزراعية عملت ضد الاقتصاد الزراعي الوطني خاصة مع محدودية مصادر التمويل المحلية بسبب أزمة النفط نهاية سنة 2014.

7- ضعف الرقابة على الدعم الفلاحي لضمان السير الحسن للاستثمارات في القطاع الزراعي والذي أدى إلى[2]:

أ- انتشار ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف الكثير من المتطفلين على القطاع الزراعي والذين أضرو بالفلاحيين الحقيقين وأساؤوا الى سمعة القطاع الزراعي، فغالبا ما يستحوذ هؤلاء على نسبة كبيرة من القروض والأراضي والتسهيلات دون تنفيذ أي استثمار وهو ما تؤكده التقارير الاعلامية اليومية عن الفساد في الجزائر.

ب- الاهمال واللامبالاة وانتشار الرشوة والاختلاسات على مختلف المستويات، اذ أن الكثير من الأموال الموجهة أساسا للقطاع الزراعي يتم صرفها بطريقة غامضة وغير شفافة عبر عقود وصفقات في بعض الأحيان تكون وهمية وتمويلات افتراضية لمشاريع أو توريدات لا وجود لها على أرض الواقع (انحراف للدعم)، وهذا بمباركة لبعض التنظيمات المحسوبة على القطاع الزراعي والتي أصبح دورها سياسي وبعيد عن الجانب الاقتصادي.

---

[1]- نواري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2008، مرجع سابق، ص10.

[2]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص: 362-363.

7- الاغراق الذي تقوم به الدول المتقدمة في السوق المحلي الجزائري ما أدى إلى المنافسة الشديدة للمنتجات الزراعية والغذائية المستوردة للمنتجات المحلية ما أثر على أداء الاستثمارات المحلية في القطاع الزراعي، كنتيجة لحجم الدعم الكبير والمفرط الذي تقدمه هذه الدول لفلاحيها، وكمثال على ذلك تكرس دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي لا يتجاوز عدد سكانها الريفيين 4% من إجمالي السكان، ما يقرب من 300 مليار دولار كل عام لأشكال مختلفة من الدعم لقطاع الزراعة[1]، وهو ما يتم تناوله بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

8- نقص وسوء توزيع القروض الموجهة للقطاع الزراعي في اطار أجهزة دعم الشباب، فقد تم منح قروض دون أن يكون الشاب على علم بمشروعه والشعبة التي سيستثمر فيها، إضافة إلى عدم توفير القطاع النصح التقني والمتابعة التي تمثل شروط أساسية للنجاح في قطاع يتميز الاستثمار فيه بالصعوبة ونقص العائد منه.

9- إهمال الاستثمار في عدد من الصناعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، وكمثال على ذلك الصناعات المتعلقة بإنتاج المبيدات، البذور، الآلات ومستلزمات الصحة الحيوانية، عدم الاهتمام بإنتاج الأسمدة الكيميائية رغم أن الأراضي الزراعية فقيرة وتحتاج إلى الأسمدة، لا سيما وأن الجزائر لديها إمكانيات كبيرة لإنتاج الأسمدة، وفي المقابل تستورد الجزائر الأسمدة من الخارج بالعملة الصعبة، ونسبة كبيرة من الأسمدة المستوردة عبارة نفايات وفي الجزائر يتم رميها أو ردمها تقنيا بتكاليف كبيرة سنويا عن طريق مؤسسات الردم التقني الولائية.

المطلب الثالث: مشكلات عويصة أخرى

بالإضافة إلى المشكلة العقارية ومشكلة ضعف الاهتمام بالاستثمار الزراعي، هناك مشاكل عويصة أخرى أثرت سلبا على أداء القطاع الزراعي الجزائري، والتي يتم تناولها من خلال هذا المطلب وتشمل: ضعف التكامل بين الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي، المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي وتحيز سياسة الأسعار، ضعف الخدمات المساندة، مشاكل الهدر في الانتاج والمشاكل الخاصة بشعبتي الحبوب وتربية الحيوانات باعتبار أن حوالي نصف الفجوة الغذائية بالجزائر تساهم فيها كل من القمح والحليب.

أولا- ضعف التكامل بين الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي:

ضعف علاقة التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث أن استمرار عملية التصنيع وتطويرها يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية بالأسعار والجودة المناسبة كالصناعات الغذائية على سبيل المثال والعكس، فتطور القطاع الصناعي يساعد على تطوير

[1]- Chaouki BOURI, op cit, p: 578.

وزيادة الإنتاج الزراعي، ما يخلق تشابكا قويا بين القطاعين، ووفقا للتقرير السنوي لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي لعام 2020 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية احتلت الجزائر المرتبة 12 عربيا و98 عالميا من بين 152 دولة التي تم دراستها بقيمة مؤشر قدرت بنحو 0.0139 ويدل هذا على الضعف الكبير المسجل للصناعة الجزائرية ومحدودية القدرات الانتاجية لديها بالمقارنة بالدول الصناعية والدول النامية الأخرى[1].

من خلال الشكل (26) يلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في إجمالي الناتج المحلي ضعيفة وتتسم بالتذبذب، حيث سجلت 5.28% في المتوسط خلال الفترة 2004-2018، وسجلت أدنى قيمة لها عام 2018 بنحو 3.7%.

الشكل رقم (26): نسبة مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في إجمالي الناتج المحلي 2004-2018

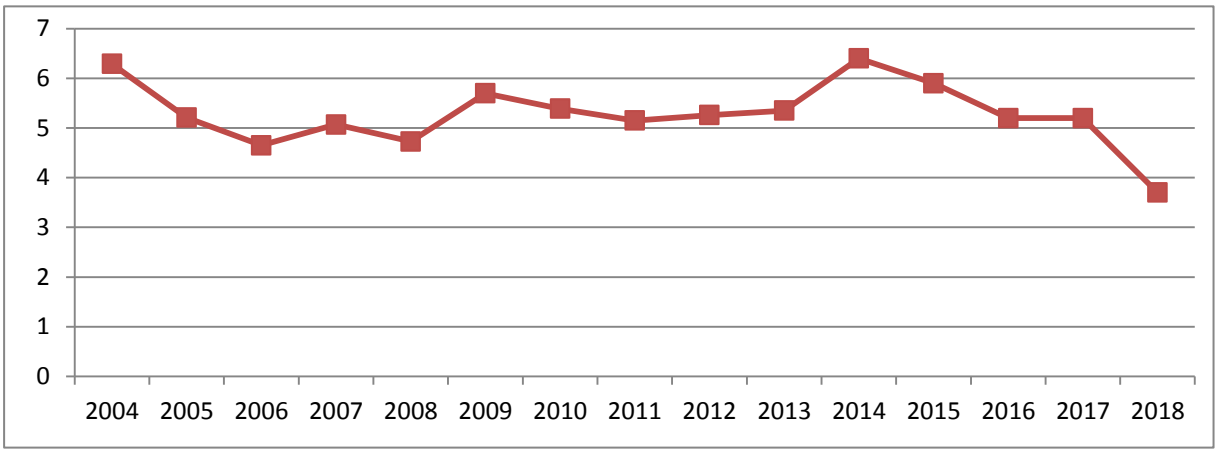

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية.

من بيانات الجدول (09) يلاحظ كذلك أن نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة ضئيلة جدا والتي لم تتجاوز في أفضل حالاتها 3,16% خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (09): مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في القيمة المضافة 2000-2014 (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة	2,76	3,16	3,15	3,05	2,5	2,15	1,99	1,95	1,76	2,34	2,22	2,04	2,13	2,22	2,5

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية.

تبقى الصناعة الغذائية بالجزائر بعيدة جدا بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي تقوم بتحويل نسبة كبيرة جدا من الانتاج الزراعي المحلي في المقابل تسجل الجزائر نسب ضعيفة جدا ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها كما يلي:

1- إغفال السياسة الزراعية لأهمية التشابك بين القطاع الزراعي وقطاع الصناعة.

2- تذبذب الانتاج الزراعي الجزائري، وتذبذب التموين بالمياه.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص105.

3- ضعف جاذبية بعض فروع الصناعات الغذائية للاستثمار، وأيضا ضعف الاهتمام بالمعايير المتعلقة بالجودة والنوعية، التغليف والتعبئة وإهمال إدارة التسويق بشكل عام[1].

4- التأخر في عمليات تجديد النسيج الصناعي لشركات القطاع العام.

5- عدم توفر اليد العاملة المؤهلة والمدربة بالشكل الكافي[2].

6- أغلب الشركات تعتمد بشكل كلي أو بشكل كبير على الاستيراد في التموين بالمواد الأولية، وكمثال على ذلك صناعة الزيت والسكر 100% من المواد الأولية مستوردة من الخارج[3].

7- نظام التموين بالحصص أسهم في ضعف ونجاعة صناعة الحبوب خاصة في مجال التحكم في التكاليف[4].

8- الشركات الجزائرية في قطاع الصناعات الغذائية تعمل بأساليب الإدارة التقليدية، ولا تولي اهتمامًا كبيرًا لأنشطة الابتكار والتطوير، واستخدام التقنيات الحديثة في مجال الانتاج[5].

10- المنافسة الكبيرة للمنتجات المستوردة، خاصة مع دخول اتفاقية المشاركة الجزائرية – الأوربية حيز التنفيذ عام 2005 (يتم تناول الاثار السلبية للاتفاق في الفصل الثالث).

ثانيا – المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي وتحيز سياسة الأسعار:

أ- المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي:

كما تم تناوله سابقا في المبحث الأول من هذا الفصل قامت الدولة في ظل نظام التسيير الذاتي بإنشاء تعاونيات الاصلاح الزراعي (CORA) مهمتها التسويق والتصدير للمنتجات الزراعية، تعاونيات جهوية للتصريف (CORE) مهمتها الأساسية تصريف المنتجات محليا، وقد أدى تأميم تجارة الجملة للفواكه والخضر من خلال إنشاء الديوان الوطني للخضر والفواكه (OFLA)، وإصلاح النظام التجاري عام 1974 إلى اضطرابات كبيرة في التموين الحضري في ظل ارتفاع كبير للطلب الداخلي على المواد الغذائية صاحبها ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية، بعد حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في جوان 1966 بسبب مشاكل التسويق والتسيير تم انشاء الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية (UNCAD)، إلا أن

---

[1]- ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد15، 2015، ص219.

[2]- مريم بن الشيخ، حمزة جعفر، تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا، مجلة أبحاث اقتصادية ، المجلد 05، العدد1، 2022، ص439.

[3]- رابح زيبري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد5، ديسمبر2010، ص93.

[4]- وليد زقادي، أثر الدعم الحكومي على تنافسية فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بالجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد 03، العدد1، 2013، ص136.

[5]- TRAKI Dalila et BOUKRIF Moussa, Innovation et développement managériale : Le cas des entreprises agroalimentaires dans la wilaya de Béjaia, Annales de l'Université de Guelma, N° 11, Juin 2015, p:28.

التسويق الزراعي في الجزائر بقي محصور بين تغطية طلب المستهلكين من السلع الفلاحية واستعماله كوسيلة للمضاربة على الأسعار.

تعتبر المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي من المشاكل العويصة التي واجهت القطاع الزراعي الجزائري، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- فشل النظام التعاوني والحكومي للتسويق بسبب تعدد المهام التسويقية التي يقوم بها، وعدم وجود هياكل تسويقية فرعية بالصورة الكافية، نقص وسائل النقل والتخزين والتبريد، وقلة الموارد البشرية المؤهلة، وتغليب المصلحة الشخصية للمدراء والرؤساء والمشرفون على التعاونيات ببيع السلع ذات النوعية الجيدة لمعارفهم والسلع الرديئة لباقي التجار، وتدني الأسعار التي تعرضها التعاونيات بالمقارنة مع الأسعار التي يعرضها الوسطاء الخواص[1].

2- ضعف تنظيم ومراقبة الأسواق والأسعار ونوعية السلع المعروضة، وانتشار الغش في المعاملات (غش في الوزن، عدم فرز المنتجات...إلخ)، والاستمرار في ممارسة بعض الأساليب التقليدية الخاطئة في مجال التسويق.

3- التنظيم السيئ لدوائر التسويق والذي وضع المزارعين الجزائريين تحت رحمة الوسطاء غير الشرعيين، في ظل الضعف العام في القنوات التسويقية من حيث البنية التحتية وإدارة وتبادل المعلومات التسويقية، وعدم وجود قواعد معلومات تسويقية متطورة

4- تدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية والصحية والبيئية وشروط الجودة، حيث لا تزال الجزائر بعيدة فيما يتعلق بهذه الشروط، ما انعكس على ضعف القدرة التنافسية لمنتجاتها الزراعية والغذائية في الأسواق الدولية

5- غياب نظام معلومات تسويقية يعمل على جمع وتحليل البيانات التسويقية وتوصيلها للفلاحين في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تقوية موقف الفلاحيين في مواجهة الوسطاء[2].

6- ضعف كفاءة القطاع الخاص العامل في مجال التخزين والتبريد والتسويق، وعدم توفير الدعم والمساندة الكافية لهذا القطاع، كنتيجة لنقص الخبراء المحليين والاختصاصيين في تقنيات ما بعد البيع، بالإضافة إلى عدم وجود أجهزة إرشاد متخصصة في التسويق الزراعي.

[1]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص ص: 220-226.

[2]- إسماعيل دحماني، أسماء دريسي، اشكالية تسويق المنتج الفلاحي في الجزائر ودور الوسطاء في ارتفاع أسعار المواد الفلاحية، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر -الواقع والافاق-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، 14 مارس 2021، ص490.

ب- تحيز سياسة الأسعار:

انطوت سياسات التسعير لبعض المنتجات الزراعية الأساسية على مظاهر التحيز لصالح المستهلكين في الحضر ولقطاع التصنيع على حساب المنتجين الزراعيين، حيث حددت أسعار بض المنتجات عند مستويات منخفضة، وبذلك كانت عامل مثبط للتوسع في إنتاج تلك المحاصيل[1]، فقد كانت أسعار الخضر والفواكه الأساسية (البطاطا – البصل- الحوامض) تحدد بمراسيم، أما باقي الخضر والفواكه فتحدد أسعارها بناء على اقتراح من وزارة الفلاحة بمشاورة ممثلي التنظيمات الرسمية للفلاحين، وهو ما جعل الأسعار لا تكاد تغطي تكاليف الانتاج المرتفعة[2]، نظريا كانت الدولة تقوم بمراقبة وتأطير الأسعار لكن في الواقع لم تستطع القيام بهذا الدور مما أدى إلى نوع من الفوضى في الأسعار[3].

ثالثا- ضعف الخدمات المساندة:

أثر ضعف الخدمات المساندة على أداء القطاع الزراعي، ويتضح ذلك في الضعف والقصور الواضح في كفاءة الخدمات البنكية وصعوبة شمولها لكل الفلاحين، حيث يمنح بنك الفلاحة التنمية الريفية قروضا قصيرة أو متوسطة الأجل دون الحرص على توفير التمويل اللازم لمرحلة سابقة أو لاحقة في سلسلة القيمة وهو ما لا يتماشى مع حاجيات أغلب الفلاحين، وكذلك فبمجرد الحصول على قرض تتوقف عملية المراقبة والاشراف وهو ما يؤدي إلى تماطل الفلاحين ثم تراكم الدين مع حساب نسب الفائدة يتحول الوضع مع مرور الوقت إلى حالة عجز دائم عن السداد[4]، وأيضا ضعف كبير لحجم القروض الموجهة للقطاع الزراعي الموجهة في اطار أجهزة دعم الشباب، بالإضافة لذلك لا يحوز أغلب الفلاحين على حسابات بنكية، ونحو 13% فقط يلجؤون إلى القروض البنكية إلا في حالة الضرورة[5].

[1]- نواري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2008، مرجع سابق، ص10.

[2]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص ص: 222-226.

[3]- عبد الله خبابة، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد16، العدد2، 2006، ص67.

[4]- مجدولين دهينة، استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص438.

[5]- Akli Akerkar, op cet, p: 27.

قطاع التأمين في الجزائر هو الآخر يعاني من التخلف (لم تتعدى مساهمته 0.68% من الناتج المحلي للفترة 2001-2015 مقابل 6.36% عالميا) [1]، كذلك نحو 8% فقط من المزارعين يحصلون على تأمين زراعي[2]، ولم يتعد نصيب سوق التأمينات الفلاحية 10/1 من رقم الأعمال الاجمالي لسوق التأمينات لكل الأنشطة خلال عام 2015 وهذا نظرا لصعوبة تقبل تأمين المخاطر في ظل فلاحة تعمل في ظروف مناخي متقلب[3].

رابعا - مشاكل الهدر في الانتاج:

تعتبر مشاكل الهدر في الانتاج من العقبات التي تواجه القطاع الزراعي الجزائري، فالخسائر أثناء الحصاد وأثناء التخزين والنقل تعتبر كبيرة نوعا ما، وكمثال على ذلك تقدر الخسائر بالنسبة للحبوب بمتوسط 4% أي حوالي 173000 طن من الحبوب سنويًا خلال الفترة 2009-2013[4]، كنتيجة لضعف اهتمام الفلاحين، وعدم وجود برامج البحث العلمي والتطوير في مجالات ما بعد الحصاد.

خامسا- ضعف التنسيق بين مختلف الادارات المعنية بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي:

حسب الخبير الزراعي أكلي موسوني فإن الاقتصاد الزراعي يتطلب تدخل العديد من القطاعات الوزارية منها: الموارد المائية (وزارة الموارد المائية)، الطاقة (وزارة الطاقة)، البيئة (وزارة البيئة)، مراقبة وضبط السوق (وزارة التجارة)...إلخ، فعلى سبيل المثال مادة الحليب لازم تدخل أكثر من 16 وزارة، مادة زيت الزيتون لازم تدخل أكثر من 13 وزارة، الحبوب لازم تدخل أكثر من 08 وزارات.

إن غياب التنسيق يخلق فوضى في التسيير فعلى سبيل مثال : ملبنات منشئة في اطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب متوقفة عن العمل بسبب عدم اعطائها بودرة الحليب من طرف وزارة الفلاحة وعدم توفر حليب البقر وبالتالي هنا يظهر مشكل عدم التنسيق بين وزارة الفلاحة ووزارة الاستثمار، حيث كيف يمكن تخصيص ميزانية لشراء وتركيب ملبنة دون التفكير بطريقة تموينها بالمادة الأساسية، ونفس الأمر ينطبق على بعض الاستثمارات المتعلقة بصناعة تحويل الحبوب.

---

[1]- توفيق غفصي، مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي (تونس والمغرب) خلال الفترة 2011-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، الجزائر، 2017، ص377.

[2]- Akli Akerkar, op cet, p: 27.

[3]- محمد لمين أقناروس، محمد سفير، مساهمة التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي -حالة الجزائر-، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر -الواقع والافاق-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، 14 مارس 2021، ص365.

[4]-O. Bessaoud, J.-P.Pellissier, J.-P.Rolland, W.Khechimi, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM., 2019, p: 38.

سادسا- مشاكل خاصة بشعبتي الحبوب وتربية الأبقار الحلوب:

يتم الإشارة إلى المشاكل الخاصة بشعبتي الحبوب وتربية الحيوانات باعتبار أن حوالي نصف الفجوة الغذائية بالجزائر تساهم فيها كل من منتجات القمح والحليب.

أ- مشاكل خاصة بشعبة الحبوب:

حالة زراعة الحبوب صعبة للغاية، وقد زاد إنتاجها بشكل طفيف فقط في السنوات الخمسين الماضية، وهي اليوم لا تلبي سوى ثلث الاحتياجات المحلية، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والتي تتمثل في:

1- اعتماد الدولة على الحلول السهلة والتي تتمثل في تفضيل استيراد حاجات السوق المحلي بشكل مستمر ومتزايد كنتيجة لتوفر العملة الصعبة التي يوفرها عائدات البترول والغاز، ما أدى إلى ضعف ربحية شعبة الحبوب بشكل عام (ما يتم تناوله بالتفصيل في الفصل الثالث).

2- يمثل نظام الأسعار الإدارية حاجزا خطيرا يثبط عزيمة المستثمرين في تنمية الفرع[1].

3- ارتفاع متزايد في أسعار مدخلات عملية الانتاج خاصة بعد رفع الدعم في عام 1994[2].

4- ضعف استخدام التقنيات الزراعية وخدمات الإرشاد في زيادة قدرة إنتاج القمح لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ما أدى إلى تدني وتذبذب كبير في مستوى الانتاجية الزراعية، ويظهر ذلك فيما يلي[3]:

- يقتصر التسميد على استخدام الأسمدة الفوسفورية والبوتاسيوم، ولا يزال الاستخدام غير الفعال سواء مبيدات الآفات والأسمدة، سائدًا بين صغار المزارعين في الجزائر، وغياب معظم تقنيات إعداد الأرض والبذر إلى الحصاد وتحسين المحاصيل الزراعية والجودة بسبب عدم وجود ثقافة المزارع المناسبة، وعادة ما يلجأ الفلاحون إلى أساليبهم وخبراتهم.

- غالبية المزارعين لا يقومون بتجهيز التربة خلال الفترة المناسبة في شهري سبتمبر وأكتوبر، لكنهم يقومون بذلك خلال موعد البذر وهذا ينعكس سلباً على إنتاج محاصيل الحبوب، كذلك إتباع طريقة البذر اليدوي، وغالبية أولئك الذين يستخدمون مبيدات الحشائش هم من المزارعين الذين لديهم مستوى تعليمي ضعيف، وليس لهم علم بحجم الاثار السلبية على البيئة خاصة الأرض والمياه.

---

[1]- مصطفى قريد، استخدام التحليل الكمي الاقتصادي لدراسة انتاج القمح في الجزائر 1987-2012، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، 2015-2016، ص237.

[2]- سمير بوعافية، دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016، ص152.

[3]-Christopher Robin Bryant, Azzedine Bellout, Guebli Abdullah, The Role of Delivery of the Use of Agricultural Techniques and Extension Services in Increasing the Capacity of Wheat Production to Achieve Food Security in Algeria, Journal of Agriculture and Horticulture Research, Volume 3- Issue 1, J Agri Horti Res, 2020, p p: 01-09.

5- تنتشر زراعة القمح الصلب في الجزائر في المناطق الداخلية شبه جافة وسيئة توزيع الهطول المطري السنوي، تعرضت للجفاف وبرودة وارتفاع درجات الحرارة كل هذه العوامل تحد من القدرة الانتاجية لهذا المحصول.

ب- مشاكل خاصة بشعبة تربية الأبقار الحلوب:

1- اعتماد الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة على الحلول السهلة لتلبية الطلب المحلي على مادة الحليب من خلال تشجيع الاستيراد باستمرار، ومتزايد كنتيجة لتوفر العملة الصعبة التي يوفرها عائدات البترول والغاز، ما أدى إلى ضعف ربحية شعبة تربية الأبقار الحلوب. وهو ما أدى في النهاية إلى فصل صناعة الألبان عن مجال الإنتاج المحلي الجزائري[1].

2- انخفاض إنتاجية رأس الماشية والرأس من الأبقار في الجزائر من الحليب بالمقارنة مع المستوى العالمي، والمستويات المتحققة في الدول المتقدمة.

3- لا يوجد تنظيم خاص للحماية البيطرية والصحية لشعبة تربية.

4- سوء تنظيم للشعبة، كنتيجة لسيطرة الوسطاء غير الشرعيين على تجارة التبن، الأعلاف، النخالة، الذرة، أبقار عجول، أغنام، تسيير مزارع تربية الأبقار بالطرق التقليدية.

5- سوء تغذية الأبقار ما يؤثر على انتاجيتها من خلا الاعتماد على الأعلاف المركزة لوحدها بدل الاعتماد على الأعلاف الخضراء ويتم إضافة الأعلاف المركزة بنسب مضبوطة.

6- خسارة اليد العاملة المؤهلة التي أفلست وغيرت نشاطها نتيجة للفوضى الكبيرة التي تميز الشعبة خاصة غلاء الأعلاف.

7- انتشار أساليب التلاعب والغش والفساد في نوعية وكمية الحليب الذي يقوم بجمعه أصحاب المصانع من الوسطاء من أجل الحصول على دعم الدولة، في ظل غياب رقابة صارمة من الدولة، وهو ما يؤثر على جودة الاحصائيات عن الشعبة ككل.

8- سياسة الدعم التي تتبعها الدولة فيه عيوب واختلالات عديدة منها: وجود ثغرات قانونية وتقنية تزيد من احتمالية التلاعب والغش، كذلك تعمل هذه السياسة على توجيه غير سليم وغير فعال للدعم على مستحقيه، وأيضا الضبابية في عملية الاستيراد وحجم الدعم المقدم للملبنات[2].

---

[1]- Fouad Chehat, Abdelkader Djermoun, Le développement de la filière lait en Algérie: de l'autosuffisance à la dépendance, Livestock Research for Rural Development 24 (1), 2012.

[2]- وليد زقادي، أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد13، العدد1، 2020، ص ص:27-28.

خلاصة الفصل الثاني:

تبين من الدراسة في هذا الفصل أن الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-1999 أدت إلى سلسلة من الإصلاحات المتناقضة التي أنتجت مع مرور الوقت تشكيلات مؤسسية معقدة ومتضاربة، كما تبين أن تجربة التسيير الذاتي لم تشتغل فعليا لأنها كانت ضحية التدخل المستمر للدولة، وأن عدم نجاح الثورة الزراعية اقترن بغياب استراتيجية شاملة للتنمية والتصنيع، وتطبيق الجزائر إصلاحات فلاحية بتوجهات ليبرالية خلال الفترة 1980-1999 نتج عنها اثار سلبية كبيرة على الاستثمار والإنتاج الزراعي المحلي كنتيجة لإلغاء الدعم على الأسمدة والبذور وعلف الماشية والآلات الزراعية وتضاعف أسعارها.

تبين كذلك أن نتائج السياسات والبرامج الزراعية للفترة 2000-2020 جاءت أقل بكثير من الأهداف المسطرة، ويرجع ذلك إلى أن الأسس التي ترتكز عليها استراتيجية التنمية الزراعية لم تترجم فعليًا على أرض الواقع، ونتج عن عدم تفعيل الصيغ الاقتصادية والاجتماعية غياب أهداف مستدامة لأغلب السياسات المتبعة منذ 1962، فالسياسة الزراعية بالجزائر مستمرة في الطريقة التقليدية، حتى أصبح القطاع الزراعي عبء على الدولة ويستنزف الكثير من الموارد المالية مقابل نتائج ضعيفة.

واجه القطاع الزراعي الجزائري ثلاث معوقات كبرى أدت إلى ضعف وعدم استقرار الانتاج الزراعي، ويأتي في مقدمتها العائق الطبيعي، حيث أن هناك محدودية للأراضي الزراعية المستغلة التي لم تتجاوز 3,2% من المساحة الجغرافية الاجمالية بينما تمثل مساحة الأراضي المستغلة للمحاصيل المستديمة أقل من 3% فقط وتظل مساحة الأراضي المتروكة بدون زراعة تقدر بنحو 3 ملايين هكتار، هذا بالإضافة إلى محدودية الموارد المائية التي تشكل تهديدا كبيرا يمكن توضحه من خلال التدني المستمر في حصة الفرد السنوية من المياه في الجزائر، من حوالي 1500 متر مكعب سنويا للفرد عام 1962، نحو 500 متر مكعب سنويا عام 2020 ويتوقع أن يبلغ 220 متر مكعب عام 2050.

أما العائق الثاني فيتمثل في تدني معدل التطور التكنولوجي للزراعة الجزائرية، والذي يتضح في نقص استخدام مستلزمات الانتاج وضعف البحث العلمي والارشاد الزراعي (لم يتجاوز حجم الاستثمار في ميدان البحوث الزراعية في الجزائر من الناتج المحلي الزراعي 0,21% خلال عام 2012 وهو أقل بعشر مرات من المستوى الموصى به عالميا 2%).

أخيرا عائق اجتماعي متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذي ما زال يتخبط في الكثير من المشاكل، وهذا رغم المشاريع التنموية التي قامت بها الدولة منذ عام

2000، وبالتالي أصبح الريف الجزائري طارد للسكان لأن عملية تنمية المجتمع بعيدة عن الواقع وليست نابعة من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع الريفي.

واجه القطاع الزراعي الجزائري كذلك العديد من المشكلات العويصة، والتي في مقدمتها المشكلة العقارية ما خلق غموض وعدم استقرار فيما يخص العلاقة القانونية بين الأرض ومن يخدمها، ولم تعطى الأولوية للمنتجين المباشرين ما أدى للمضاربة وتفتت الحيازات العقارية (نسبة المزارع الصغيرة تقترب من 84% من إجمالي الحيازات الزراعية)، كذلك من المشكلات العويصة ضعف الاستثمار الزراعي (مثلت الاعتمادات الزراعية نحو 3,9% عام 2018 من إجمالي الاعتمادات)، كذلك تبقى نسبة استخدام هذه الاعتمادات ضعيفة (بلغت نحو 12,87% عام 2008 و22,02% عام 2009)، ووفقاً لمؤشر التوجّه الزراعي تعتبر الجزائر ذات معدل متدن (نحو 0,24 مقارنة بنحو 0,54 على المستوى العالمي عام 2018).

من المشاكل العويصة الأخرى التي أثرت سلبا على أداء القطاع الزراعي الجزائري كذلك، ضعف علاقة التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث تبين أن نسبة مساهمة الصناعة الغذائية ضعيفة وتتسم بالتذبذب (سجلت نحو 3,7% عام 2018)، وأيضا المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي وتحيز سياسة الأسعار لصالح المستهلكين في الحضر ولقطاع التصنيع على حساب المنتجين الزراعيين، وضعف الخدمات المساندة، وكذلك مشاكل الهدر في الانتاج...إلخ، وأخيرا تبين أنه على الرغم من أن منتجات القمح والحليب تمثل حوالي نصف الفجوة الغذائية بالجزائر، إلا أن شعبة الحبوب وشعبة تربية الأبقار والمواشي تتخبط في العديد من المشاكل العويصة التي لم تجد طريقها إلى الحل إلى يومنا هذا (نهاية عام 2020).

الفصل الثالث

أسباب تزايد واستمرار التبعية الغذائية في الجزائر

تمهيد:

بعد دراسة وتشخيص المشكلات العويصة والمعوقات الكبرى التي أدت إلى ضعف وتذبذب الانتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020، وبغرض الالمام بكل جوانب مشكلة العجز الغذائي بالجزائر خلال الفترة السابقة وتقديم تفسيرات أكثر عمق، يركز هذا الفصل على مجموعة أخرى من مسببات التبعية الغذائية، والتي يأتي في مقدمتها تفشي نمط غذائي سيء ومكلف لدى الجزائريين كنتيجة لإتباع الدولة الجزائرية لسياسة تغذوية تهدف إلى الحفاظ ودعم القدرة الشرائية للموطنين، ويتم ذلك من خلال دراسة جانب الطلب على الغذاء خلال فترة الدراسة.

كذلك يتم التركيز على دور السياسات الدولية للدعم الزراعي في زيادة التبعية الغذائية في الجزائر، حيث كان خيار الدولة الجزائرية واضحا للغاية، والذي تم تحديده في فترة انخفاض الأسعار الدولية من خلال ضمان الإمدادات الرخيصة للمستهلكين في المناطق الحضرية وتمويلها من خلال ريع النفط، لكن مع إهمال الآثار السلبية المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي على أداء القطاع الزراعي الجزائري.

يتم التركيز أيضا على الاثار السلبية لتحرير تجارة السلع الزراعية مع دول الاتحاد الأوربي بداية عام 2005 على أداء القطاع الزراعي الجزائري، كذلك فإن غياب سوق معياري وضعف الأداء اللوجستيكي ساهم في زيادة التبعية الغذائية، بالإضافة إلى أسباب أخرى زادت في تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء ويتم الاشارة إليها فقط.

مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أسباب تتعلق بجانب الطلب على الغذاء.

المبحث الثاني: السياسات الدولية للدعم الزراعي وزيادة التبعية الغذائية في الجزائر.

المبحث الثالث: أسباب أخرى لتزايد واستمرار التبعية الغذائية في الجزائر.

المبحث الأول: أسباب تتعلق بجانب الطلب على الغذاء

إن تفسير التبعية الغذائية بالجزائر يتطلب التركيز على دراسة جانب الطلب على الغذاء، حيث أن تفشي نمط غذائي سيء ومكلف لدى الجزائريين زاد بشكل كبير في واردات الجزائر من المنتجات الغذائية والزراعية لا سيما مع ضعف وتذبذب الانتاج الزراعي بالجزائر، واتباع الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لسياسة غذائية غير مدروسة، تهدف إلى الحفاظ ودعم القدرة الشرائية للموطنين دون إعطاء اهتمام للسلبيات التي تنجر عنها.

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناول المطلب الأول المؤشرات الرئيسية المتعلقة بحالة الاستهلاك الغذائي في الجزائر، أما المطلب الثاني فتناول تحليل النمط التغذوي الجزائري للفترة 1962-2019، وتناول المطلب الثالث والأخير أسباب تفشي نمط غذائي وتغذوي سيئ ومكلف لدى الجزائريين.

المطلب الأول: المؤشرات الرئيسية المتعلقة بحالة الاستهلاك الغذائي في الجزائر

تستدعي دراسة المؤشرات الرئيسية المتعلقة بحالة الاستهلاك الغذائي للأسر في الجزائر التذكير بأهمية الإنفاق على الغذاء في الدخل، الاستهلاك حسب مناطق السكن، الاستهلاك من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة، وأخيرا دراسة تطور حجم استهلاك أغذية الأسرة خلال الفترة 1962-2019.

أولا- أهمية الانفاق على الغذاء في الدخل:

منذ عام 1962 كان الطعام هو البند الرئيسي من إنفاق الأسر الجزائرية، وحسب التحقيق الأول الذي قامت به الجمعية الجزائرية للأبحاث الديمغرافية والاقتصادية فقد تم تخصيص 45,6% من إنفاق الأسر الجزائية لتلبية احتياجاتها الغذائية بين 1967-1968، ونحو 55,7% بين 1979-1980، ونحو 55% عام 1989، ليرتفع إلى نحو 58,5 في عام 1995[1]، وحسب أحدث تحقيق للديوان الوطني للإحصائيات حول استهلاك الأسر يشير إلى أن الإنفاق على الغذاء يُقدر بـ 1875 مليار دينار جزائري في عام 2011، وبالتالي فقد تضاعفت النفقات الغذائية للجزائريين بحوالي 270% بين 2000-2011 (أي في عقد واحد من الزمن)، وتم تخصيص ما يقرب من 42% من إنفاق الأسر الجزائرية لتلبية احتياجاتها الغذائية، بينما خصص نحو 44,6% من ميزانيتها لهذا في عام 2000[2].

[1]- Saïd Frahi, L'évolution de la consommation alimentaire en Algérie de 1962 aux années 90, Horizons Maghrébins - Le droit à la mémoire, N°37-38, 2007, p156.

[2]-ONS, Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011. Collections Statistiques N° 195, Série S, 2011.

ثانيا- الاستهلاك حسب مناطق السكن:

تشير جميع تحقيقات المستهلكين التي أجريت منذ الاستقلال إلى وجود فجوة بين سكان الحضر والريف، ففي عام 1988 كان الاستهلاك في المناطق الحضرية أعلى منه في المناطق الريفية للخضروات الطازجة (121,4 كغ/للفرد/السنة مقابل 94,6 كغ/للفرد/السنة) والفواكه الطازجة والمجففة (30,1 كغ/للفرد/سنة مقابل 19,9 كغ/للفرد/السنة)، اللحوم (26,3 كغ/ للفرد/السنة مقابل 18,2 كغ/للفرد/السنة)، من ناحية أخرى استهلك الناس في المناطق الريفية المزيد من الحبوب، وكان استهلاكهم من الدقيق والسميد (138,44 كغ/للفرد/السنة مقابل 73,61 كغ) لسكان الحضر، وتضاعفت مشترياتهم من حبوب الحبوب عمليًا مقارنة بعام 1980 (35,55 كغ و73,20 كغ)، بينما لم تكن موجودة في المدن في عام 1988، تم استهلاك خبز المخابز فقط بشكل أكبر في المدن (76,84 كغ/للفرد/ سنة مقابل 13,67 كغ/للفرد/السنة).

حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات لعام 2011 فإن حصة الإنفاق في الميزانية المخصصة للغذاء تختلف باختلاف المنطقة (الريفية أو الحضرية) كذلك بفارق 5,9 نقاط بين المناطق الريفية والحضرية، حيث خصصت الأسر الريفية ما يقرب من 46% من ميزانيتها بالنسبة لاستهلاك الغذاء، وتبلغ هذه الحصة في المناطق الحضرية 40,1% فقط، كما كانت الزيادة في الإنفاق على الغذاء أكبر في المناطق الحضرية، فقد زاد هذا الإنفاق على الغذاء ثلاث مرات خلال الفترة 2000-2011 بينما كان 2,5 مرة فقط في المناطق الريفية، ويوضح هيكل الإنفاق على الغذاء حسب المنتج بين 2000 و2011 أن منتجات الحبوب (الخبز والدقيق والسميد والمعكرونة والأرز) احتلت المرتبة الأولى بنسبة 17,5% من الإنفاق، تليها الخضروات الطازجة (14,4%) واللحوم الحمراء (13,3%).

ثالثا- الاستهلاك من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة:

يقترن التفاوت المكاني للاستهلاك بعدم المساواة بين الفئات الاجتماعية، حيث أظهر التحقيق حول الاستهلاك للديوان الوطني للإحصائيات عام 1988 بوضوح أن مشتريات اللحوم من قبل الشريحة الأكثر ثراء (تم تقسم المجتمع إلى خمس شرائح بالتدرج حسب التحقيقات التي يقوم بها الدوان الوطني للإحصائيات دوريا) هي 12 مرة أعلى من مشتريات المجموعة الأشد فقراً مقابل مرتين في عام 1980، الإنفاق على الحليب أعلى بـ 8,5 مرات مقابل أقل من مرتين في عام 1980، حقيقة أخرى أن الأغنياء (العشر الأغنى) يستهلكون أيضًا خبزًا أكثر 3,5 مرة من العشر الأفقر ويشترون كسكس صناعي أكثر 2,6 مرة ، و4,3 مرات أكثر من الأرز، فقط السميد والمعكرونة لا يزالان يظهران مستويات مماثلة من الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية والمهنية. كل المجموعات زادت من استهلاكها من منتجات الحبوب أسباب هذه

الزيادة ونتيجتها طبيعية ومع ذلك هناك اختلاف بالنسبة للفئات الفقيرة والمتوسطة ويرجع ذلك جزئيًا إلى استبدال الحبوب بالمنتجات الطازجة التي أصبحت باهظة الثمن أو حتى لا يمكن تحملها، وهذا نظرًا لحجم الأسر والبطالة التي تؤثر على المزيد والمزيد من العمال، ولا يوجد بديل مع الفئات الفقيرة والمتوسطة إلا التوجه إلى المنتجات التي سعرها منخفض والتي تحظى بأفضل دعم من طرف الدولة (منتجات الحبوب والحليب)، وبالنسبة للمجموعات الغنية ترتبط الزيادة في استهلاك الحبوب بغرض الحفاظ على نموذج الغذاء التقليدي، حيث تحتل الحبوب مكانة مركزية.

في عام 2011 وحسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات كانت نسبة 10% من الأسر الأكثر حرمانًا تمثل 3,5% فقط من إجمالي الإنفاق على الغذاء، في حين أن أغنى 10% يمثل أكثر من ربع الإنفاق (26%)، وبعبارة أخرى ينفق السكان الأغنى على الغذاء 7,4 مرات أكثر من السكان الأكثر حرمانًا، ويوضح تحليل هيكل هذه النفقات حسب المنتجات الغذائية وفقًا للشرائح المختلفة أن أكثر من نصف النفقات (52%) المخصصة لمنتجات الحبوب يتم إجراؤها من قبل الفئات المحرومة وذوي الدخل المنخفض، وتحتل حصة الحبوب المرتبة الأولى في جميع الشرائح الخمسية باستثناء الأخيرة، وهي تبلغ 22,5% في الشريحة الخمسية الأولى، وتمثل 14,3% فقط في الخُمس الأخير، من ناحية أخرى أظهر مسح 2011 أن أكثر من نصف النفقات المخصصة لشراء الفواكه والخضروات الطازجة تقع على الشرائح ذات الدخل المرتفع.

رابعا- تطور حجم استهلاك أغذية الأسرة:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (10) الذي يعكس تطور الكميات المستهلكة من طرف الفرد الجزائري من الأغذية خلال ست مراحل للفترة 1962-2019، أن حجم الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال المراحل السابقة قد شهد ارتفعا ملموسا ومستمرا لكل المنتجات الغذائية باستثناء استهلاك الشحوم الذي شهد انخفاضا.

أ- ارتفع حجم الاستهلاك الفردي السنوي من الحبوب من نحو 133,07 كغ كمتوسط للفترة 1962-1969 إلى نحو 215,70 كغ كمتوسط للفترة 2010-2019، بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 62,09% بين الفترتين، ونفس الأمر بالنسبة لحجم استهلاك القمح ومشتقاته الذي ارتفع من نحو 109,25 كغ كمتوسط للفترة 1962-1969 إلى نحو 182,65 كغ كمتوسط للفترة 2010-2019، بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 67,18% بين هاتين الفترتين.

ب- زادت كمية استهلاك الفرد من منتوج البطاطا من حوالي 15,29 كغ في السنة كمتوسط للفترة 1962-1969 إلى نحو 66,54 كغ في السنة كمتوسط للفترة 2010-2019، بمعدل

تغير نسبي يقدر بأكثر من 335% بين الفترتين السابقتين، مما يجعل هذا المنتوج عنصرا هيكليا للحصة الغذائية الجزائرية.

ت- ارتفع استهلاك الفرد من الحليب ومشتقاته من نحو 42,70 لتر في السنة كمتوسط للفترة 1962-1969 إلى نحو 97,08 لتر كمتوسط للفترة 2010-2019، بمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 218% بين هاتين الفترتين، وهو ما يجعل المستهلك الجزائري أكبر مستهلك للحليب ومشتقاته في المغرب العربي.

ث- سجل استهلاك الفواكه والخضر كذلك زيادة مهمة من نحو 32,36 كغ، 28,43 كغ على التوالي كمتوسط للفترة 1962-1969 إلى نحو 104,84 كغ،188,68 كغ كمتوسط للفترة 2010-2019.

ج- يمكن ملاحظة نفس الاتجاهات لاستهلاك البقول، السكر، مجموع اللحوم، الأسماك والبيض، حيث ارتفعت من نحو 2,37 كغ، 16,83 كغ، 7,78 كغ، 1,46 كغ، 0,74 كغ على التوالي كمتوسط للفترة 1962-1969 إلى نحو 7,26 كغ، 30,09 كغ، 19,52 كغ، 4,01 كغ، 7,73 كغ كمتوسط للفترة 2010-2019.

الجدول رقم (10): تطور الكميات المستهلكة من طرف الفرد الجزائري من الأغذية خلال ست مراحل للفترة 1962-2019 (كغ/السنة)

السنوات	1969-1962	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2009-2000	2019-2010
الحبوب	133,07	160,04	190,26	211,74	216,59	215,70
القمح ومشتقاته	109,25	137,67	171,68	187,02	185,22	182,65
البقوليات	2,37	3,88	5,34	5,88	5,87	7,26
البطاطا	15,29	21,78	31,18	32,40	48,03	66,54
الخضر	28,43	36,17	59,58	76,73	102,01	188,68
الفواكه	32,36	41,53	38,88	37,39	64,36	104,84
الزيوت النباتية	5,20	8,00	12,93	15,59	13,63	19,51
م اللحوم	7,78	8,90	14,38	17,91	19,03	19,52
اللحوم البيضاء	1,67	2,10	5,83	7,37	7,69	6,83
الدهون الحيوانية	1,15	1,55	2,83	1,29	0,68	0,68
السكر والمحليات	16,83	21,02	29,23	25,66	29,48	30,09
الحليب ومشتقاته	42,70	60,68	94,44	99,04	116,74	97,08
البيض	0,74	1,35	3,79	3,31	4,21	7,03
الأسماك	1,46	1,86	3,48	3,51	4,62	4,01

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (16).

كذلك يلاحظ ارتفاع مستمر في استهلاك الفرد الجزائري ليتجاوز مرتين الانتاج الزراعي الجزائري خلال سنة 2018[1].

[1]- BOUZID Amel, Analyse de la situation alimentaire et nutritionnelle en Algérie, CREAD, 2018.

المطلب الثاني: تحليل النمط التغذوي الجزائري للفترة 1962-2019

وفقا للشكل رقم (27) الذي يبين تطور كمية السعرات الحريرية المستهلة من طرف الفرد الجزائري خلال الفترة 1962-2019، يلاحظ أن هناك تزايد واضح ومستمر في كمية السعرات الحرارية التي يتم تناولها من طرف الفرد في الجزائر، وأن كمية السعرات الحرارية كانت أقل من 2500 كيلو حريرة خلال الفترة 1962-1979 (أقل من الكمية المنصوح بها)، ثم بين 2500 وأقل من 3000 كيلو حريرة خلال الفترة 1980-2005، لتتجاوز أكثر من 3000 كيلو حريرية خلال الفترة 2006-2019، وتسجل أعلى كمية لها عام 2019 بنحو 3493 كيلو حريرة للفرد (كمية تصل إلى حد الافراط)، وهذا يعني أن الفرد في الجزائر بعد أن كان عرضة لنقص التغذية خلال الفترة 1962-1979 أصبح عرضة لسوء التغذية بتجاوره الحد المسموح به وفقا للمعايير الصحية العالمية، وهنا يتم النظر إلى هذه الزيادة على أساس أن أكثر من 75% من 3000 كيلو حريرة الموصى بها يتم استيرادها من الخارج وبالعملة الصعبة وهنا المشكلة التي تعكس حقيقة التبعية الغذائية للجزائر في مجال الغذاء.

الشكل رقم (27): تطور كمية السعرات الحريرية المستهلة من طرف الفرد الجزائري خلال الفترة 1962-2019 (كيلو حريرة/للفرد)

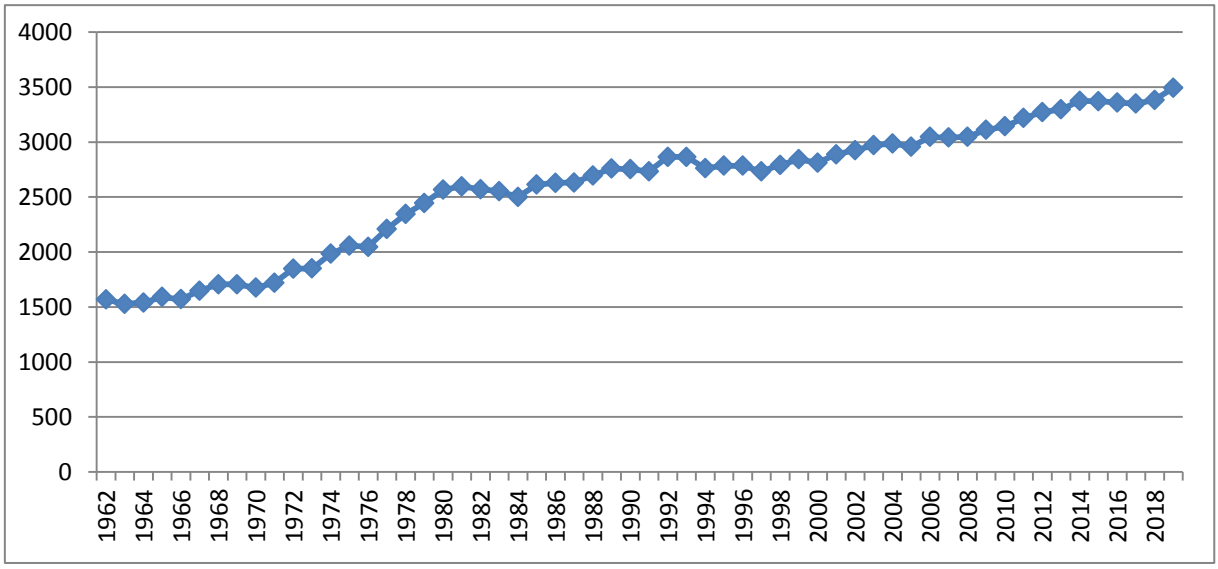

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#compare. Consulté le: 13-07-2021.

كما هو واضح في الشكل رقم (28) يلاحظ وزنا كبيرا للمنتجات النباتية في تكوين النمط الزراعي التغذوي الخاص بالجزائر، هذه المنتجات الأخيرة ساهمت بنسبة تقدر بنحو 91% من السعرات الحرارية كمتوسط للفترة 1963-1967، ولاتزال تساهم بنحو 89% كمتوسط للفترة 2009-2019، على الرغم من الزيادة في وزن المنتجات الحيوانية بالمقارنة مع ستينيات القرن الماضي.

الشكل رقم (28): تطور النمط الزراعي التغذوي الخاص بالجزائر خلال الفترة 1962-2019

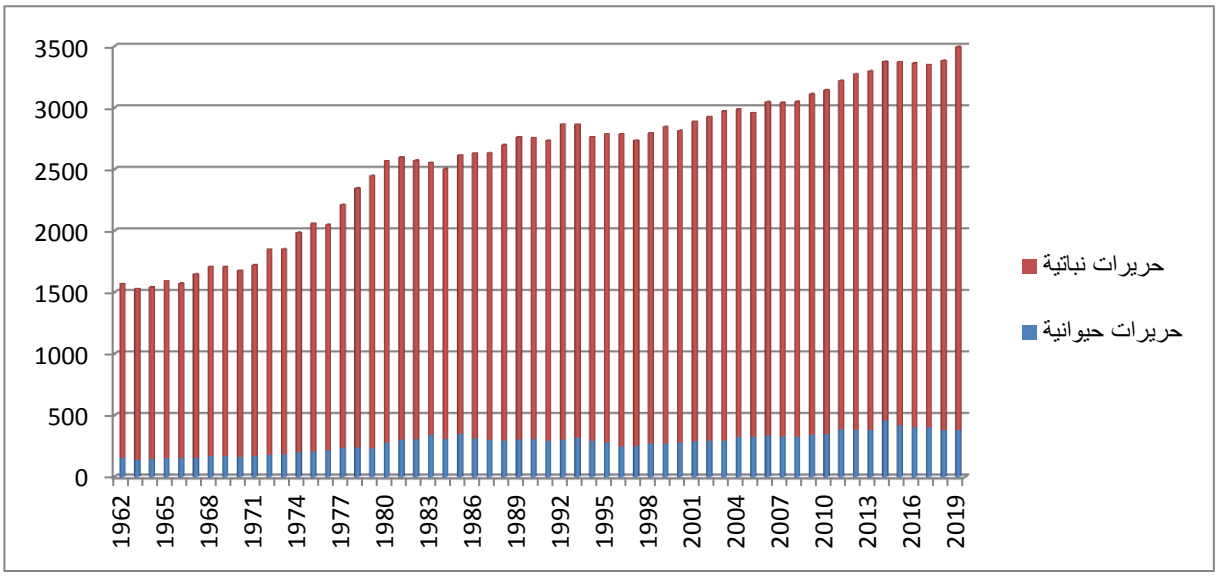

ممثلا بالطاقة المحصلة من الغذاء المستهلك (كيلو حريرة/للفرد/اليوم)

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#compare. Consulté le: 13-07-2021.

بغرض التعرف أكثر على النمط الزراعي والغذائي وتطوره، تم الاستعانة بالشكل رقم (29) الذي يبين تطور النمط الزراعي التغذوي الخاص بالجزائر خلال الفترة 1962-1966، 1982-1986 و2002-2006 (هذا هو النمط الزراعي التغذوي الجزائري المتوصل إليه من الدراسة التي قام بها الباحثين أحمد بوسهمين، زهير طافر).

الشكل رقم (29): تطور النمط الزراعي التغذوي الخاص بالجزائر خلال الفترة 1962-1966، 1982-1986 و2002-2006

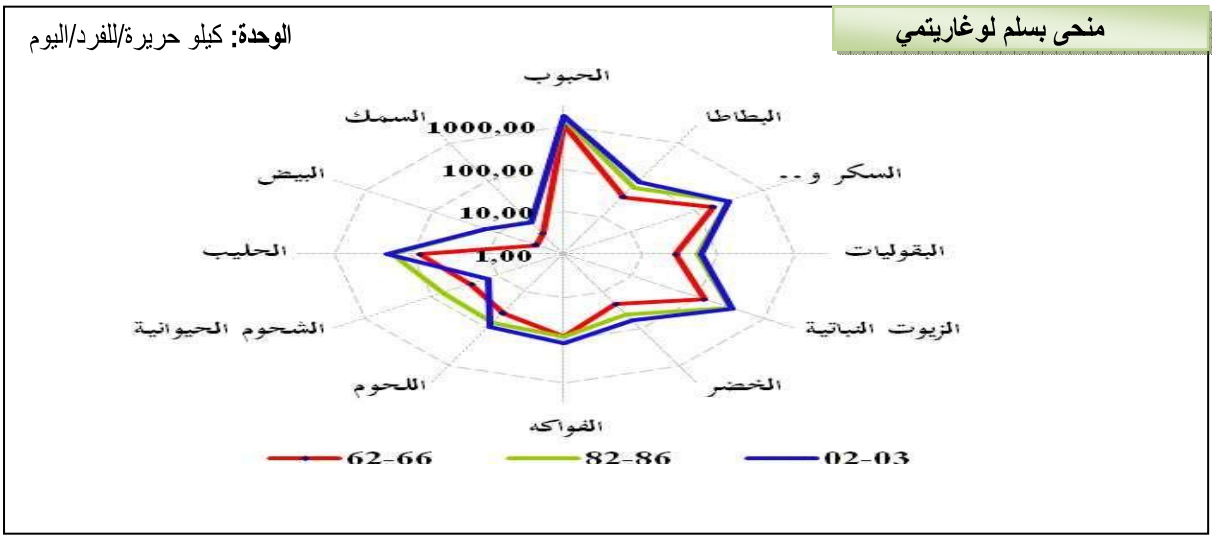

المصدر: أحمد بوسهمين، زهير طافر، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، العدد01، الجزائر، 2013، ص76.

أول ما يلاحظ من هذا الشكل ثبات النمط الزراعي التغذوي خلال المراحل الثلاث، وهو ما يعني بقاء النمط التغذوي نفسه دون حدوث تغييرات كبيرة في هيكله مدة أربعة وأربعون سنة، وأما تزايد المساحة فيدل على تزايد الطاقة المحصلة يوميا من طرف الفرد من استهلاك الغذاء كما تم ملاحظته سابقا، ووفقا الشكل السابق كذلك يتضح الدور الكبير للحبوب في النمط التغذوي الجزائري خلال الفترة 1962-2006، وكذلك دور مهم للسكر والحليب والزيوت النباتية، وهناك دور متوسط للفواكه والخضر، في حين أن هناك دور ضعيف جدا بالنسبة للأسماك في النمط التغذوي للفرد الجزائري، وتقريبا يمكن القول أن الأمر بقي على حاله خلال الفترة 2007-2019.

على المستوى النوعي فقد شكلت البروتينات الحيوانية حوالي 27% من إجمالي البروتينات خلال الفترة 2009-2013، مقابل 17% خلال الفترة 1963-1967، مع زيادة 3,1 أضعاف في استهلاك البروتين من أصل حيواني، كما زاد تناول الدهون بين الفترتين مع استمرار احتلال الدهون ذات الأصل النباتي مكانة سائدة خلال الفترة 2009-2013 (أكثر من 70٪ من تناول الدهون)، وهناك زيادة واضحة في تناول السكريات خاصة خلال الفترة 1975-2017، وهو ما نتج عنه حالة من عدم التوازن في الحصة الغذائية وتكريس نمط تغذوي غير صحي يتميز بإفراط في استهلاك السكريات ونقص في تناول البروتينات والدسم، ما أدى إلى تعرض نسبة من الجزائريين إلى الأمراض السارية بما فيها مرض السكري، أمراض القلب، السكتة الدماغية والسرطان ما خلق فجوة بين التغذية والزراعة والصحة في الجزائر (على سبيل المثال تضاعف عدد الاصابات بمرض السرطان في الجزائر مرتين في أقل من عشرين سنة مسجلا 50000 إصابة عام 2016، حيث أكد البرفسور كمال بوزيد رئيس المركز الوطني لأمراض السرطان أن النظام الغذائي غير الصحي من أهم المسببات لهذا المرض) [1].

بمقارنة النمط التغذوي الجزائري بالدول المتقدمة يلاحظ أن النمط التغذوي الجزائري يختلف كثيرا عن النمط التغذوي في الدول المتقدمة كما هو واضح في الشكل رقم (30) الذي يبين مقارنة النمط الزراعي التغذوي الخاص بالجزائر والخاص بالدول المتقدمة 2000-2002، فالنمط الزراعي التغذوي الخاص بالدول المتقدمة يتميز باعتماده الكبير على المنتجات الحيوانية عكس النمط الغذائي الجزائري الذي يعتمد بشكل أساسي على المنتجات الغذائية النباتية.

[1]- كمال بوزيد، حجم الإصابات بمرض السرطان تضاعف مرتين في الجزائر في أقل من 20 سنة ، 03-10-2017، مقال على الأنترنت: https://www.djazairess.com/annasr/180853، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28-10-2019.

الشكل رقم (30): مقارنة النمط الزراعي التغذوي الخاص بالجزائر والخاص بالدول المتقدمة 2000-2002

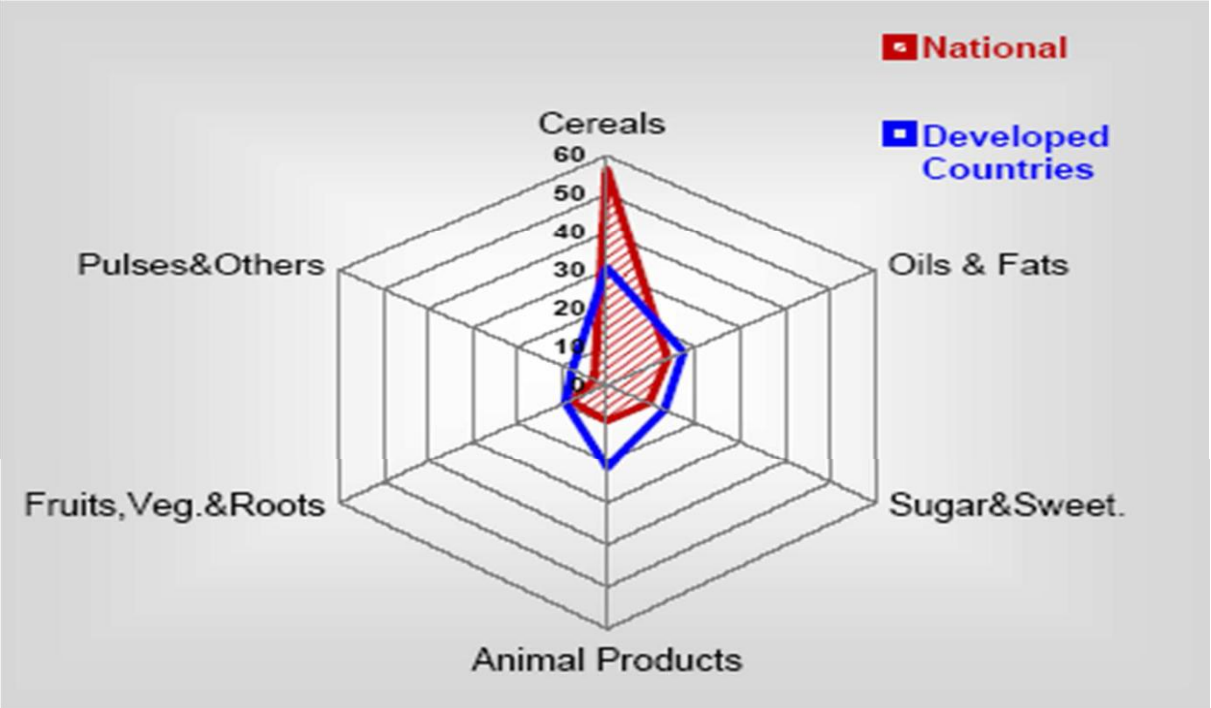

المصدر: - www.fao.org/docrep/fao/008/a0205m/Algeria.pdf

النمط الغذائي الجزائري أقرب إلى أنماط الشعوب الفقيرة التي تعتمد بشكل كبير على الحبوب، البقوليات، والجذور النشوية، ولكنه يختلف معها فيما يخص استهلاك المنتجات ذات المصدر الحيواني[1].

أدى إتباع هذا النمط التغذوي إلى حالات نقص في التغذية كما هو واضح من خلال الجدول رقم (11) الذي يبين حالة التغذية بالجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية والعالم عام 2017، حيث يظهر أن نحو 1,8 مليون شخص بالجزائر يعانون من نقص التغذية، أي حوالي 4,6% من السكان، وهي نسبة أعلى من الكويت، المغرب والأردن التي سجلت نحو 2,5%، 3,5%، 4,2% على التوالي (وهي نسبة أقل من عام 2007 التي كانت نحو 8% من السكان وأقل من عام 1997 التي كانت نحو 10,7%)[2]، حوالي 11,7% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، وهي نسبة أكبر كل من الكويت، الأردن وتونس التي سجلت نحو 4,9%، 7,8%، 10,2% على التوالي، ونحو 21,6% من السكان البالغين يعاني من السمنة (الوزن الزائد) وهي نسبة كبيرة جدا.

[1]- زهير طافر، تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديمغرافي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص:251.

[2]- http://faostat.fao.org/static/syb/syb_5000.pdf.

الجدول رقم (11): الحالة الراهنة للتغذية بالجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية عام 2017 (%)

الدولة	انتشار قصور التغذية (% من اجمالي السكان)	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد	البدانة لدى البالغين	عدد النساء في سن الانجاب اللاتي يعنين من فقر الدم	الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر
الجزائر	4,6	4,1	11,7	12,4	21,6	35,7	25,7
تونس	5	2,8	10,2	14,3	24,2	31,2	8,5
المغرب	3,5	2,3	14,9	10,7	20,6	36,9	27,8
الأردن	4,2	2,4	7,8	4,7	29	34,7	22,7
الكويت	2,5	3,1	4,9	6	34,9	23,8	-

المصـــدر: تقريـر حالـة الأمـن الغـذائي فـي العـالم لعـام 2017، منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة، روما،2018.

المطلب الثالث: أسباب تفشي نمط غذائي وتغذوي سيئ ومكلف لدى الجزائريين

هنـاك العديـد مـن الأسـباب التـي أدت إلـى تفشـي نمـط غـذائي وتغـذوي سـيئ ومكلـف لـدى الجزائـريين، ويـتم تنـاول أهمهـا مـن خـلال هـذا المطلـب ومنهـا سـلبيات السياسـة الغذائيـة المتبعـة، زيـادة الاسـتهلاك كنتيجـة للزيـادة فـي دخـل الأجـراء، الفاقـد وهـدر الطعـام، تغيـر سـلوك المسـتهلك الجزائري، وهذا بعد الإشارة للعلاقة التي تربط النمو السكاني بالتبعية الغذائية بالجزائر.

أولا- علاقة النمو السكاني بالتبعية الغذائية بالجزائر:

العديـد مـن الدراسـات تـرى أن النمـو الـديمغرافي للسـكان كأحـد أهـم الأسـباب التـي تفسـر التبعيـة الغذائيـة بـالجزائر وهـي المسـؤولة عـن الفجـوة بـين الانتـاج والاسـتهلاك وهـذا الـرأي خـاطئ، فحسـب الجـدول رقـم (12) فـإن معـدل نمـو السـكان بـالجزائر انخفـض بشـكل كبيـر مـن نحـو 3,16 عـام 1981 إلـى نحـو 1,3% عـام 2001، ثـم إلـى نحـو 1,8% عـام 2020 ، وبـالرغم مـن هـذا الانخفاض الكبير فإن كمية الواردات ازدادت بمعدلات أكبر.

الجدول رقم (12): تطور معدل النمو السنوي للسكان بالجزائر من 1981 إلى 2020

السنوات	1981	1990	2001	2010	2020
النسبة %	3,1	2,6	1,3	1,8	1,8

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات البنك الدولي.

ثانيا- السياسة الغذائية:

أ- السياسة الغذائية 1962- 2000:

للمحافظـة علـى القـدرة الشـرائية للمـوطنين مـن خـلال العمـل علـى ضـبط الأسـعار، أنشـئت الدولـة الصـندوق الجزائـري للتـدخل الاقتصـادي كـأداة لـدعم أسـعار المنتجـات الغذائيـة واسـعة الاسـتهلاك وتضـم: السـميد، الفرينـة، العجـائن الغذائيـة، الكسـكس، السـكر، الزيـوت الغذائيـة، مركـز الطمـاطم، الخميـرة الجافـة، حليـب الأكيـاس، حليـب الخبـرة، العـدس، الفاصـولياء، الحمـص، الجلبانـة والأرز، وهـو مـا سـمح بتحسـين كمـي ونـوعي للوجبـة الغذائيـة للمسـتهلك الجزائـري مـن

جهة، ومن جهة أخرى ترتب عن سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك بعض الاثار السلبية، حيث أدى انخفاض أسعار المواد الغذائية المدعمة إلى التبذير والاسراف، وكذلك تحويل منتجات كالقمح كعلف للحيوانات، وتقديم الحليب إلى الخرفان والعجول، وأدى تسقيف أسعار الحبوب، الحليب والبقول الجافة إلى ضعف كبير في مستوى الانتاج، وزيادة في الواردات نتيجة غياب الحافز للإنتاج (توفر إيرادات النفط بالعملة الصعبة للشراء من الأسواق الدولية).

مع بداية الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر والتحرير التدريجي للسوق الوطنية نتيجة انخفاض أسعار النفط وتطبيق برنامج التكييف والتعديل الهيكلي تلاشى تدريجيا هذا الهيكل المؤسساتي، وقامت الدولة بإلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم السلع الغذائية (استثناء الخبز، السميد، الحليب)، ما سبب ارتفاع قوى في الأسعار، وهو ما دفع الدولة لمحاولة إيجاد حل للفئات الهشة والمحرومة في المجتمع من خلال تقديم تعويض بسيط لكل فرد يعيل أسرة وبدون دخل عام 1992، وإقرار منحة التضامن الجزافية، والتعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة، ولدعم مداخيل هذه الفئة، تم عام 2000 تقديم منحة التضامن المدرسي بمبلغ 2000 دج والتي تم رفع قيمتها فيما بعد وتعميمها على فئات أخرى[1].

ب- السياسة الغذائية 2001- 2020:

عرفت هذه الفترة اعتماد العديد من التدابير لحماية القوة الشرائية للمواطنين، والتي تتعلق أساسا بتقديم الدعم للمنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك، المساعدة في إنتاج السلع الغذائية الأساسية، اتباع نظام خاص يتعلق بتنظيم أسعار المنتجات الزراعية واسعة ذات الاستهلاك الواسع، وأخيرا المعونة الغذائية للفئات الهشة والضعيفة بالمجتمع.

1- دعم للمنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك:

بهدف الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد، قامت الدولة بوضع أدوات دعم في ميزانية الدولة تقارب 130 مليار دينار لكل من الديوان المهني للحبوب والديوان المهني للحليب المسؤولة عن تنظيم هذه المنتجات، ووضع أداة مشتركة بين وزارة التجارة ووزارة المالية والمنتجين بالنسبة للسكر والزيت، حيث دفع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية إلى وضع أدوات دعم للخبز والسميد خلال الفترة 2000-2010، وأخرى للسكر والزيت عام 2011[2].

[1]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص ص: 201-202.

[2]- Omar BESSAOUD, J.-P.Pellissier, J.-P.Rolland, W.Khechimi, op cit, p:39.

2- المساعدة في إنتاج السلع الغذائية الأساسية:

يخضع إنتاج الحبوب لسياسة أسعار الشراء من قبل الديوان المهني للحبوب (OAIC)، حيث يتم شراء القمح الصلب من الفلاحين بسعر 45000 دينار جزائري للطن و35000 دينار جزائري للقمح اللين، وتباع بأسعار أقل من أسعار الشراء لأصحاب المطاحن، ومساعدة ممنوحة لإنتاج الحليب الخام، الجمع، التوزيع، مصانع الحليب ودمجها في إنتاج الحليب المبستر ويؤطرها الديوان الوطني للحليب (ONIL)، ويعتمد تحديد المبالغ المخصصة لهذه التعويضات على التغيرات في الأسعار في الأسواق الدولية، وبالتالي فقد سجلت زيادات كبيرة منذ عام 2016.

3- نظام تنظيم أسعار المنتجات الزراعية المستهلكة على نطاق واسع (SYRPALAC):

أنشئ هذا النظام عام 2008 بهدف تنظيم سعر منتج البطاطا وتخزين فائض الانتاج، مما يساعد على ضمان سعر عادل للفلاحيين من جهة، ويسمح بتزويد السوق بالمنتج أثناء فترات الركود حماية للقوة الشرائية للمستهلكين، وقد تم توسيع استخدام هذا النظام عام 2009 ليشمل منتجات أخرى على غرار البصل، الثوم، اللحوم البيضاء والحمراء.

4- المعونة الغذائية للفئات الهشة والضعيفة:

تضم المعونة الغذائية للفئات الهشة والضعيفة أربعة أنواع، فالمعونة الأولى تتمثل في قفة رمضان (رفع في قيمتها من 2500 دج عام 2014 إلى 5000 دج عام 2017) ووجبات الافطار المجانية، والمعونة الثانية تتمثل في الوجبات التي تقدمها المطاعم المدرسية (نحو 14640 مطعم خلال الموسم الدراسي 2014-2015)[1]، أما الثالثة فتتعلق بالوجبات التي تقدمها المطاعم الجامعية، أما المعونة الرابعة فتتعلق بالوجبات التي تقدمها المستشفيات للمرضى أثناء إقامتهم.

ساهمت السياسة الغذائية غير المدروسة إلى تبذير كبير، فعلى سبيل المثال تقدر الشركة الجزائرية المسؤولة عن جمع النفايات المنزلية الهدر من الخبز من قبل سكان العاصمة بنحو 90 طنا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 (ما يعادل 12 ألف طن من القمح)، هناك أيضًا تقارير تفيد بإلقاء 12 مليون خبزة كل شهر في البلاد (ما يعادل 320 إلى 400 ألف طن من القمح)، وحسب تقديرات المؤسسة الوطنية لتعزيز الصحة وتطوير الأبحاث (FOREM) في عام 2015 أنه يتم التخلص من الخبز سنويًا بأكثر من 40 مليون دولار[2].

كما تم تناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد أدى استخدام دعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع إلى حدوث تلاعبات كبيرة وغش للحصول على دعم الدولة، وهو ما زاد من

[1]- BOUZID Amel, Analyse de la situation alimentaire et nutritionnelle en Algérie, CREAD, 2018, pp : 39-40.

[2]- Omar BESSAOUD, J.-P.Pellissier, J.-P.Rolland, W.Khechimi, op cité, p p:38-39.

حجم الأعباء على خزينة الدولة من جهة، والتأثير سلبا على الاحصائيات المتعلقة بمختلف الشعب من جهة أخرى.

رابعا- زيادة الاستهلاك كنتيجة للزيادة في دخل الأجراء:

أدت وفرة الموارد المالية لدى نسبة مهمة من الجزائريين إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (13) الذي يبين تطور الأجور خلال الفترة 2002-2011، حيث يسجل نمو مطرد في مرتبات الأجراء من نحو 559774,1 مليون دينار عام 2002 إلى نحو 14035496 مليون دينار عام 2011، بمعدل تغير يقدر بنحو 60,11%.

الجدول رقم (13): تطور الأجور بالجزائر خلال الفترة 2002-2011 **(الوحدة: مليون دينار)**

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مرتبات الأجراء	559.774,1	594.785,7	680.523,4	729.855,7	816.070,3	911.184,3	1.040.012,3	1.130.973,2	1.290.138,4	1.403.549.6

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص239.

خامسا- تقليد الثقافة الاستهلاكية الغربية:

مظاهر التقليد واكتساب الثقافة الاستهلاكية للغرب لفئة كبيرة من الجزائريين ويظهر ذلك جليا فيما يلي:

أ- الإسراف في المأكل والمشرب، حتى أن الفرد عند الأكل يضع أمامه من المأكولات والمشروبات ما يكفيه أياما كثيرة، كما أن نسبة كبيرة مما يوضع في المائدة تلقى في سلة المهملات في الوقت الذي يوجد فيه البعض الآخر من الناس لا يصل إلى الحد الأدنى للعيش، وكذلك الإسراف والتبذير في المأكولات التي تقدم في الولائم وخلال المناسبات الدينية والاحتفالات المختلفة[1].

ب- أشكال كثيرة من التباهي والتفاخر تدخل في باب الإسراف والتبذير.

ج- الثقافة الاستهلاكية القهرية نتيجة العولمة وتحرير وسائل الاتصال والإعلام المختلفة والتي تدفع الناس دفعا إلى الاستهلاك والجري وراء طموحاتهم، بصرف النظر عن الفوائد الفعلية المحققة من ذلك، وهي قهرية لأنها تعتمد على التقليد للآخرين من جهة والتقاليد والعادات السائدة في المجتمع من جهة أخرى.

[1]- زوليخة بن حناشي، مرجع سابق، ص12.

المبحث الثاني: السياسات الدولية للدعم الزراعي وزيادة التبعية الغذائية في الجزائر

تعتبر قضية الدعم الزراعي من بين القضايا المهمة المثارة على الساحة الدولية لاسيما في ظل ما يعانيه العالم من وطأة التأثيرات السلبية للارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية منذ أزمة الغذاء 2007-2008، وأيضا في ظل ما أسفرت عنه ممارسات ونتائج التوجهات لتحرير التجارة الزراعية العالمية في اطار منظمة التجارة العالمية، وما ترتب عنها من آثار هامة على أوضاع التنمية الزراعية وبالتالي على الوضع الغذائي على مختلف دول العالم.

كان خيار الجزائر واضح للغاية، والذي تم تحديده في فترة انخفاض الأسعار الدولية وهو ضمان الإمدادات الرخيصة للمستهلكين في المناطق الحضرية وتمويلها من خلال ريع النفط، لكن مع إهمال الآثار السلبية المترتبة على الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية على أداء القطاع الزراعي الجزائري، خصوصا وأن الجزائر تعتبر من الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والتي كانت تستفيد ماليا من الانخفاض في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية كنتيجة لحجم الدعم الكبير الذي يحصل عليه المنتجون الزراعيون والمصدرون في الدول المتقدمة(أغلب واردات الجزائر من السلع الزراعية والغذائية من الدول المتقدمة التي تعتمد سياسات دعم قوية لقطاعها الزراعي).

مما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول الجوانب النظرية للدعم الزراعي، أما المطلب الثاني فيتناول تطورات هيكل الدعم الزراعي خلال الفترة 1986-2019، ويتناول المطلب الثالث الاثار المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي على أداء القطاع الزراعي والوضع الغذائي بالجزائر.

المطلب الأول: الجوانب النظرية للدعم الزراعي

أولا- الاطار الموضوعي لدراسة قضية الدعم الزراعي:

إن دراسة موضوع الدعم الزراعي (الدعم المحلي ودعم التصدير) انما يعني التعرض لاتفاقية الزراعة بمنظمة التجارة العالمية برمتها، والتي دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1995، حيث إن القضايا المتعلقة بالدعم الزراعي لا تتطلب الدراسات التقويمية لم تمَ أو لم يتم الالتزام به من استحقاقاتها من جانب كل دولة من الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، بقدر ما تتطلب الدراسة والتحليل الموضوعي والتي تتطلب الدراسة والتحليل الموضوعي لآثارها من منظور تنموي اقتصادي واجتماعي شامل على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى القطاع الزراعي لكل دولة من دول العالم. بما يساعد في المدى الطويل على تحديد وتحليل طبيعة وأسباب الاثار والانعكاسات التي تترتب على سياسات الدعم الزراعي واتفاقية الزراعة على الاقتصاد الوطني العام والزراعي، ومن ثم العمل على تعزيز الاثار الايجابية ان وجدت والحد من الاثار السلبية باتباع السياسات والاجراءات الملائمة.

ثانيا- مفهوم الدعم المحلي:

يشير الدعم المحلي إلى كل أنواع الدعم التي تعمل على جعل مستويات الأسعار المحلية للمنتجين أعلى من تلك السائدة في السوق الدولية[1]، وفي هذا الصدد ميز اتفاق الزراعة بين تدابير الدعم المحلي المستثنى من قواعد التخفيض، وذلك استنادا إلى درجة الآثار التشويهية للدعم على هيكل التجارة والإنتاج الزراعي[2].

1- الآثار الاقتصادية للدعم المحلي:

يولد الدعم المحلي بشكل ضمني آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة في الزراعة، فالتأثير المباشر يشمل النمو والاستثمار الزراعي والتجارة، حيث تتنبأ النظرية الاقتصادية أن الدعم الزراعي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض السعر العالمي وإحداث فوضى في الأسواق العالمية، وكذلك تخفيض الكفاءة الاقتصادية، من جهة أخرى يؤدي الدعم المحلي إلى تأثير غير مباشر في الاتجاهين الصاعد والنازل من وإلى القطاع الصناعي، مثل دعم مدخلات الإنتاج (الأسمدة والمبيدات) ودعم الصناعات الزراعية والغذائية، وبشكل مماثل يؤثر الدعم المباشر للاتجاهين الصاعد والنازل من وإلى الصناعات على الإنتاج الزراعي والتجارة، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن دعم المواصلات على سبيل المثال سوف يصب بشكل غير مباشر في دعم التجارة الزراعية، إن الأشكال المختلفة من الدعم يمكن أن تخلق تأثيرات اقتصادية متباينة وذلك اعتمادا على نقطة تأثيرها وديناميكيتها[3].

2- أنواع الدعم المحلي:

ميز اتفاق الزراعة بين تدابير الدعم المحلي المستثنى من قواعد التخفيض والتدابير الخاضعة لالتزامات التخفيض، وذلك استنادا إلى درجة الآثار التشويهية للدعم على هيكل التجارة والإنتاج الزراعي، والتي يتم شرحها كما يلي:

النوع الأول: تدابير الدعم المحلي المستثناة

تم تصنيف تدابير الدعم المحلي المستثناة إلى الفئات التالية:

دعم الصندوق الأخضر (الدعم المسموح به) Green Box: يشتمل الصندوق الأخضر على برامج الدعم التي لا ينشأ عليها آثار تشويهية على التجارة الخارجية أو الداخلية، حيث أنها لا تتضمن أسعارا معينة للمنتجين الزراعيين ويتم تمويلها من ميزانية الدولة وليس على حساب

[1]- Robert s, I, Domestic Agricultural Support policies Through the WTO, Abare Report 01.07, Canberra, 2001, p: 09.

[2]- CRS, Report for Congress Agriculture in WTO, limits on domestic spending n: 208400, 2004.

[3]- ياسر العبسي، سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي (سلع مختارة)، المركز السوري للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات رقم 15، 2006، ص 01.

رفاهية المستهلكين[1]، وتتمثل برامج دعم المنتجين الزراعيين التي يشتملها الصندوق الأخضر على الخدمات العامة، مشتريات الحكومة لأغراض الأمن الغذائي، التأمين وتأمين المحاصيل بغرض الإغاثة من الكوارث الطبيعية، مساعدات الغذاء، بعض المدفوعات النقدية للمنتجين الزراعيين طالما لم ينشأ عن هذه المدفوعات آثار تشويهية على التجارة أو الإنتاج، التعويضات الناشئة عن حماية البيئة، والمساعدات الإقليمية.

دعم الصندوق الأزرق (الدعم المسموح به بشروط) Blue Box: يتضمن دعم الصندوق الأزرق كل المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد من الإنتاج والتي تكون جزء من السياسات الزراعية للدولة، ويجب أن تكون تلك المدفوعات مرتبطة بمساحة معينة للإنتاج الزراعي أو عدد ثابت من رؤوس الماشية، كما يجب أن لا تزيد عن 85% من مستوى الإنتاج في سنة الأساس، ونظرا لأن هذا النوع من الدعم لا يرتبط بالمستوى الجاري للأسعار أو الإنتاج فهو لا يخضع للالتزامات الخفض.

يشمل الصندوق الأزرق الدعم المقدم لتنحية الأراضي جانبا، وكذلك تقديم الدعم للتكنولوجيا ومهارات رأس المال البشري الزراعي والحوافز التي تشجع على إبقاء الأراضي المنحات جانبا جاهزة للإنتاج وفي حالة قابلة للاستدامة بيئيا، وبالتالي من الممكن أن يكون هذا الدعم بديلا عن الاحتياطات السلعية المادية، ومن الممكن إدخال الأراضي المنحات جانبا في الدول المتقدمة المرتفعة الدخل في الإنتاج الفعلي في غضون فترة تتراوح من ستة إلى عشرة أشهر بحيث توفر احتياطا قويا لأي حالات نقص في الأغذية بينما لا تشوه في الوقت نفسه الأسواق العالمية بواسطة الإنتاج المفرط[2].

دعم الحد الأدنى المستثنى De Minimis: يقصد بدعم الحد الأدنى المستثنى أي دعم لأية سلعة لا تزيد قيمته عن 5% من القيمة الكلية للإنتاج بالنسبة للدول المتقدمة، وألا يزيد عن 10% بالنسبة للدول النامية.

الدعم الإنمائي: في سياق المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية اهتم اتفاق الزراعة باحتياجات تلك الدول في مجال الدعم المحلي، لذا فقد استثنت المادة "6" من اتفاق الزراعة بعض تدابير الدعم المحلي من التزامات الخفض، وهو الدعم ذو الطابع الإنمائي والذي يكون موجها للتنمية الزراعية، ودعم المدخلات الزراعية للمنتجين محدودي الدخل، والذي يكون بهدف تنويع الإنتاج الزراعي والكف عن زراعة محاصيل غير مشروعة مثل زراعة المخدرات.

[1]– www. wto. org. English / tratrop - e/agric -e.htm, consulted:12-06-2015 .

[2]– منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الدعم الزراعي غير التشويهي للأسواق، الوثيقة العينية رقم 00153، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، إيطاليا، نوفمبر 2009، ص2.

النوع الثاني– تدابير الدعم المحلي غير المستثناة (الدعم الممنوع):

تشمل تدابير الدعم المحلي غير المستثناة كل أنواع الدعم التي تكون مشوهة للتجارة والتي يجب أن تخضع لالتزامات الخفض، ويطلق على الدعم المشوه للتجارة بدعم الصندوق الأصفر Amber Box[1]، والذي يشير إلى كل سياسات الدعم التي تعمل على تحويل الموارد بعيدا أو إلى إنتاج سلعة معينة وهو ما يؤثر على هيكل ونمط الإنتاج والعرض الزراعي وعلى الأسعار العالمية[2].

يتضمن الصندوق الأصفر الدعم السعري الذي يمكن تقديمه للمنتجين الزراعيين وينطوي على تحويلات من جانب المستهلكين، كما يتضمن الدعم النوعي والمباشر المرتبط بحجم الإنتاج الجاري، ويتضمن مدخلات الإنتاج أو دعم القروض الزراعية، كذلك الدعم النوعي أو السعري المرتبط بمنتج معين[3]، وأي دعم يرتبط بالسعر أو الإنتاج طالما تزيد قيمته عن 5% بالنسبة للدول المتقدمة و10% بالنسبة للدول النامية من الإنتاج الزراعي[4].

يطلق على الدعم الأصفر سواء كان دعم سعري أو غير سعري (مخصص أو غير مخصص) أو دعم مدخلات بالمقياس الإجمالي للدعم Support Measur Aggregate (AMS)، أما في حالة تضمين كل أنواع الدعم الأخرى (دعم الصندوق الأخضر، دعم الصندوق الأزرق، ودعم الحد الأدنى) إلى (AMS) فسيكون المقياس هو الدعم الكلي (TS)[5].

تعتمد منظمة التجارة العالمية في تقدير الدعم الزراعي على مقياس الدعم الكلي (AMS)، ويعتبر مقياس الدعم الكلي (AMS) قريب من مقياس دعم المنتجين(PSE) الذي تعتمد عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لكن توجد فروقات هامة بين الاثنين معرفتها تساعد على التحليل في الأجزاء اللاحقة من هذا المبحث، ووفقا للملحق رقم: (17) يختلف AMS عن PSE بكونه يستثني المنافع أو التكاليف لسياسات غير سلعية محددة مثل البحث، البرامج البيئية وخدمات المعاينة، وباستخدام معايير خاصة معرفة ضمن منظمة التجارة العالمية للدفعات المباشرة ودعم سعر السوق، أما تقديرات دعم المنتجين فيتضمن التكاليف والإنفاق لتلك البرامج والتي يفترض أنها تقدم منافع للزراعة.

---

[1]– Chad E. Hard and John C. Beghin, Rethinking Agricultur Domestic Support Under the World Trade Organization, Briefing paper 04-BP 43, November 2004, p5.

[2]– OECD. Agricultur and Support, how is it measured and what does it mean. 2004.

[3]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة التجارة العالمية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الثاني، الخرطوم، 1999، ص31.

[4]– نفين محمد طريح، آثار تخفيض الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي على الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، 2007، ص ص: 84–85.

[5]– محمود محمد عبد الفتاح، أثر قيام منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والزراعة المصرية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 469–470، 2003، ص146.

ثالثا- مفهوم دعم الصادرات:

يشير دعم الصادرات إلى كل أنواع الدعم التي تقدمها الحكومة للجهات المصدرة للسلع الزراعية ما يساعدها على خفض الأسعار العالمية للسلع المصدرة، وتضمن اتفاق الزراعة تعريف لمختلف أشكال دعم الصادرات الخاضعة لالتزامات الخفض[1].

1- الآثار الاقتصادية لدعم الصادرات:

تؤدي إعانة التصدير إلى زيادة الصادرات مع ارتفاع في السعر المحلي للسلعة المصدرة كما تتحمل الخزينة العمومية مقدار الإعانة المقدمة للصادرات، وعلى الرغم من أن إعانة التصدير قد تساعد في علاج خلل ميزان المدفوعات، إلا أنه يترتب عليها سوء تخصيص الموارد العالمية حيث تشجع الإعانة المنتجين المحليين على التوسع في الإنتاج من أجل التصدير إلى المستويات التي تزيد فيها التكاليف الحدية الاجتماعية عن الأسعار العالمية للسلعة المصدرة ومن ثم ينخفض الدخل الحقيقي الممكن للاقتصاد العالمي كما تمكن إعانات التصدير المنتجين المحليين في المنافسة الخارجية وذلك بعرض منتجاتهم بأقل من تكلفتها الاجتماعية فإنها تؤدي إلى زيادة أنصبتهم من السوق العالمي[2].

من الملاحظ أن معظم الدول المتقدمة تقدم إعانات لعمليات تمويل الصادرات وتأخذ هذه الإعانات شكل إنشاء تمويل خاص أو منح تسهيلات ائتمانية أو إعفاء أولوية تفضيل في تعاقدات الضمان والتأمين خلال الائتمان الممنوح من المؤسسات الخاصة ومن ثم يتمكن المصدرون المحليون والمستوردون الأجانب من الحصول على معدلات فائدة منخفضة بالمقارنة مع مثيلاتها في المعاملات المحلية، وقد يتم استخدام ذلك كوسيلة للتدخل في التجارة الدولية وذلك عندما تشترط الدول المانحة للمعونات والقروض الميسرة ضرورة إنفاق هذه المعونات والقروض في شراء سلع وخدمات من الفائض السلعي لديها، وهذا يؤثر على المنتجين المحليين في الدول النامية وعلى صادرات الدول الأخرى[3].

2- أحكام الحد من دعم الصادرات:

وردت أحكام الحد من دعم الصادرات في المواد من (8) إلى (11) من اتفاق الزراعة، والفقرتان (1)، (3) من المادة (3) منه الخاصة بتضمين التنازلات والتعهدات، وهناك ستة أحكام في هذا الخصوص، أولها تحديد أنواع دعم الصادرات الزراعية التي تخضع للتعهدات بالخفض، تخفيض دعم الصادرات الزراعية بالنسبة لمبالغ الدعم، أو الكميات المدعومة،

[1]-Robert s, I.2003,three pillars of Agricultural Support and their impact on wto Reforms, Abare Report 03.5. Canberra.

[2]- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، 2000، ص142.

[3]- رضا محمد أحمد محمدين، أثر صور المنافسة غير العادلة (الدعم- الإغراق) على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص99.

تسجيل تعهدات الدول في هذا الشأن في جداولها لاتفاقية جات 1994، عدم السماح بتقديم دعم للصادرات الزراعية من الأنواع المذكورة لم تكن الدول تقدمه في فترة الأساس، منع التحايل على التعهدات بالحد من دعم الصادرات الزراعية وتوضيح معاملة المنتجات الزراعية المتضمنة في منتجات مجهزة مصدرة.

رابعا- قضايا ومفاوضات الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية:

كافة المفاوضات المتعلقة بالدعم الزراعي بموجب اتفاقات ومؤتمرات منظمة التجارة العالمية قد انطلقت من ضرورة إقامة نظام تجاري عادل وموجه نحو السوق، ومقيد للتشوهات التي تواجه الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية، وفي هذا الإطار تعددت المفاوضات حول اتفاقية الزراعة ومن ثم الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، وفي كل مرة لا يحسم الأمر، وهذا نظرا للتعارض الكبير في المصالح بين مختلف الدول الأعضاء، حيث عادة ما يدور الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة، وبين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة أخرى وهو ما ظهر في المؤتمر الوزاري الأخير بالأرجنتين عام 2017.

جاء المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية بنيروبي (ديسمبر2015) ليؤكد التزام الأطراف المتفاوضة على الغاء دعم الصادرات الزراعية فورا بالنسبة للدول المتقدمة، ومع نهاية سنة 2018 للبلدان النامية، والغاء الدعم المخول بصفة استثنائية للبلدان النامية لتخفيض تكلفة التسويق مع نهاية سنة 2023، وإلغائه بصفة استثنائية للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والدول الأقل نموا لتخفيض مع نهاية سنة 2030، وعرف القرار ولأول مرة تفصيلا لبرامج ائتمان وضمان الصادرات.

المطلب الثاني: تطورات هيكل الدعم الزراعي خلال الفترة 1986-2019

أولا- حقائق حول الدعم الزراعي:

1- يقدم الشكل رقم (31) مؤشرات بالغة الدلالة حول حقيقة الدعم الكلي المقدم للزراعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بداية من عام 1986 إلى غاية قيام منظمة التجارة العالمية 1995 (تم اتخاذ الفترة 1986-1988 كفترة أساس لاحتساب نسب خفض الدعم الزراعي وفقا لاتفاق الزراعة)، فقد بلغ حجم الدعم الكلي المقدم لقطاع الزراعة من طرف دول المنظمة سنة 1995 أقصاها بأكثر من 341 مليار دولار منها أكثر من 181 مليار دولار قدمها كل من الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس السياق استحوذت كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية على حوالي 58% من حجم الدعم المقدم لسنة 1987.

الشكل رقم (31): تقدير الدعم الكلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1986-1995(بالمليون دولار)

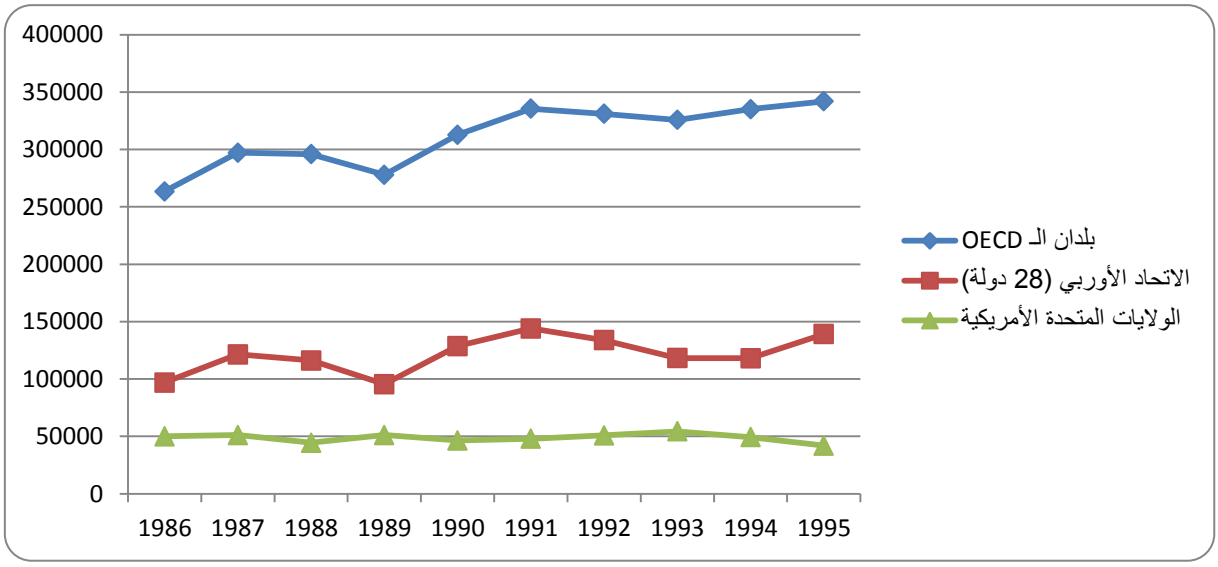

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- www. STATS.OECD.org, Data extracted on 20 May 2019.

2- كذلك تقدم وثيقة "جولة تنمية الدوحة للمفاوضات التجارية" فهما للقضايا المقدمة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حقائق واضحة حول الدعم الزراعي يتم ايجازها فيما يلي[1]:

أ- يساهم قطاع الزراعة بحوالي 2% من الناتج الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين، ويتلقى المزارعون في هذه الدول الدعم بطرق متنوعة يقارب 1.1 من نواتجها الإجمالية القومية.

ب- تقدر تكلفة الدعم الحكومي للمزارعين في بلدان المنظمة لكل عائلة من أربعة أشخاص في المتوسط حوالي 1000 دولار أمريكي سنويا بسبب الأسعار الأعلى والضرائب.

ت- يتم تقديم أكثر من 70% من الدعم الزراعي في بلدان المنظمة على شكل أسعار سوق مشوهة للتجارة، ودفعات مرتبطة بالإنتاج لا تتمتع بالكفاءة في دعم دخول المزارعين، حيث أنه من كل 1 دولار كدعم للسعر يصل 0.25 دولار لجيب المزارع كدخل اضافي، ويتم امتصاص الباقي من خلال أسعار أعلى للأرض، الأسمدة، تكاليف العلف وعوامل أخرى.

ث- تطبق معظم الدول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفات على منتجات زراعية معينة تتجاوز قيمة هذه المنتجات.

ج- تخفيض جميع التعريفات الزراعية والدعم بنسبة 50% سوف يؤدي حسب خبراء المنظمة إلى زيادة تبلغ 26 مليار دولار أمريكي للدخل العالمي السنوي ما يعادل أكثر من 4 دولار/السنة لكل شخص في العالم.

[1]- تقرير التجارة الزراعية السورية 2006، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز السوري للسياسات الزراعية، 2007، ص101.

ح- نحو 90% من إجمالي قيمة الدعم عالميا تقدمها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يخص الاتحاد الأوربي منها نحو 50%، والذي يقدر بحوالي 250 مليار دولار سنويا خلال الفترة 2003-2005 ما يعادل إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول الأقل نموا(49 دولة)، كما يعادل ما يزيد على ثلاثة أمثال الناتج المحلي الزراعي للدول العربية مجتمعة، قيمة الدعم الزراعي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان تقدر بحوالي 200 مليار دولار ما يقارب حجم التجارة الزراعية عالميا.

3- شكلت السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي دائما جزءا هاما من الميزانية العامة للاتحاد الأوربي وصلت نسبتها إلى 80% من الميزانية العامة في الثمانينيات من القرن الماضي، بينما وصلت هذه النسبة إلى حوالي 50% في 2003، وتناقصت هذه النسبة على مدى السنوات ضمن إطار عمليات الإصلاح المستمرة لهذه السياسات لكنها لا تزال كبيرة، حيث أنها تمثل 44% من الميزانية العامة للاتحاد الأوربي ما قيمته 43 بليون دولار في عام 2005[1].

4- وصل حجم الدعم المحلي لإنتاج محصولي الذرى والصويا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الثمانينيات بما يقدر 28 مليار دولار أمريكي[2].

5- نتيجة للدعم الزراعي يرتفع متوسط دخل المزارع في معظم الدول الصناعية عن المتوسط العام للدخل في القطاعات الأخرى، ويصل إلى نحو 250% في هولندا، ونحو 175% في الدنمارك، ونحو 160% في فرنسا، ونحو 110% في كل من الولايات المتحدة واليابان ، وفي بعض الدول مثل سويسرا والنرويج وكوريا الجنوبية تبلغ قيمة الدعم الزراعي ما يعادل قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول أو يتجاوزه[3].

6- يدعم الاتحاد الأوربي قطاع السكر من خلال سياسة خاصة وذلك بدعم أسعار الإنتاج إلى مستويات أعلى من السعر العالمي من خلال طيف واسع من السياسات المختلفة مثل حصص الإنتاج، وتنظيم الاستيراد وإعادة تمويل الصادرات، ويحصل مزارعو الأرز على دفعات مباشرة تصل إلى حوالي 216 دولار للطن الواحد[4]، يدعم قطاع الألبان في فرنسا بما يعادل 2 دولار لكل بقرة في اليوم في حين يعيش مليارين من سكان الأرض تحت خط الفقر العالمي بأقل من 2 دولار في اليوم منهم مليار يعيش بـ1 دولار يوميا[1].

---

[1]- محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي، المركز السوري للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات رقم 18، 2006، ص2.

[2]- www.ictsd.oeg.weekly.2515.story2.htm, consulted: 02-02-2016

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص68.

[4]- ياسر العبسي، لمحة عن القطن في سوريا، مرجع سابق، ص ص:1-2.

[1]- محمد علي محمد، مرجع سابق، ص9.

7- الولايات المتحدة التي تنتج نحو 20% من الإنتاج العالمي للقطن وتصدر نحو 40% من إجمالي الصادرات العالمية، تقدم إعانات لمزارعي القطن تقدر بنحو 3 مليار دولار تمثل ما يقرب من ثلاثي القيمة السوقية للإنتاج منه، وتحمي هذه السياسة جماعات قوية للضغط يتقدمها مجلس القطن الأمريكي بالإضافة إلى مصدري القطن وموردية، ويعتبر هذا المجلس واحدا من أقوى جماعات الضغط الأميركي لسلعة من السلع حيث تحصل على أعلى دعم على الإطلاق والذي قدر في عام 1996 بحوالي 120 ألف دولار للمزارع، وهناك العديد من النماذج الأخرى للدعم المفرط وقوى الضغط التي تدافع عنه، من أبرزها حالة السكر في الاتحاد الأوربي، وحالة الأرز في اليابان[1].

8- تشير بيانات الجدول رقم (14) والذي يوضح الأهمية النسبية لدعم الاتحاد الأوربي والدعم الأمريكي للمنتجات الزراعية مقارنة مع الدعم المقدم على المستوى العالمي، حيث تشمل المنتجات الزراعية التي تحصل على أغلب الدعم الزراعي العالمي كل من: اللحوم بمختلف أنواعها، منتجات الألبان، الحبوب والذرة والقمح، القطن، السكر، الخضروات والفواكه والأرز.

إن أكثر المنتجات خضوعا للدعم المحلي الأمريكي تتمثل في الحبوب، الذرة، القطن، السكر، ومنتجات الألبان بنسبة 88% من إجمالي الدعم الأمريكي، أما الـ12% الأخرى فمن نصيب الأرز، الدقيق، الدخان، الخضروات والفواكه، وفيما يتعلق بدعم التصدير فإن حوالي 90% من الدعم يوجه إلى منتجات الألبان، الحبوب الخشنة ولحوم الدواجن، وفيما يتعلق بالاتحاد الأوربي فحوالي 85% من إجمالي الدعم المحلي ينصرف إلى اللحوم، السكر، الزيوت النباتية، الحبوب، الخضروات والفواكه، بينما تستحوذ منتجات الألبان، اللحوم، الدقيق، الخضروات، الفواكه والحبوب الخشنة على 98% من قيمة الدعم التصديري للاتحاد الأوربي.

الجدول رقم (14): الأهمية النسبية لدعم الاتحاد الأوربي والدعم الأمريكي للمنتجات الزراعية (%) للعالمي 1995-2005

البيان	دعم الاتحاد الأوربي والأمريكي% الدعم العالمي	دعم الاتحاد الأوربي والأمريكي% دعم التصدير العالمي
اللحوم بمختلف أنواعها	%77	%33
منتجات الألبان	%80	%60
الحبوب والذرة والقمح	%64	%61
القطن	%95	%10
السكر	%80	%28
الخضروات والفواكه	%49	%23
الأرز	%40	%4

Source: WTO, Secretariat documents, 2000-2006.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، مرجع سابق، ص69.

تبين الحقائق أعلاه أن الدعم الزراعي في الدول المتقدمة أكثر بكثير مقارنة مع الدعم في الدول المتقدمة بالرغم أن حصة الزراعة في الناتج الاجمالي القومي والقوة الزراعية هي أقل بكثير، حيث يشجع هذا الدعم الكبير الدول المتقدمة على الانتاج الزائد ويؤدي لتشوهات في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى اثار هامة على مختلف دول العالم خاصة في الدول النامية.

ثانيا- تحليل هيكل الدعم الزراعي خلال الفترة 1995-2019:

في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية الخاصة بخفض الدعم الزراعي المشوه للتاجرة وأنواعه المختلفة وفقا لما تضمنته اتفاقية الزراعة، تشير العديد من الدراسات والتقارير أن ما تحقق من تقدم على هذا الصعيد يبدو ايجابيا نوعا ما، وهذا ما توضحه المؤشرات التالية:

أ- ما يتعلق بالدعم المحلي:

1- انخفض معدل الدعم للإجراءات الزراعية من 37% من القيمة الإجمالية لمدفوعات المزارع فيما بين 1986-1988 (فترة الأساس المتفق عليها في اتفاقية الزراعة) لتصبح 30% فقط فيما بين 2003-2005، وبينما يعتبر الانخفاض في الدعم بنسبة 7% نوعا من التقدم[1].

2- عند مقارنة دعم المنتجين في العامين 1986 و2005 نجد أن دولا مثل كندا ونيوزيلندا خفضت من قيمة دعم المنتجين بشكل كبير بنسبة 17%، كما انخفض دعم المنتجين في سويسرا والاتحاد الأوربي والولايات بشكل مهم، وبلغ إجمالي الدعم لقطاع الزراعة ما يعادل 1,1% من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 2004-2005 وهذا كان أقل من النصف في الفترة 1986-1988 والذي شكل 2.5%[2].

3- أدخلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ بداية عام 2006 العديد من الإصلاحات في سياساتها الزراعية ماساهم في تخفيض الدعم الزراعي المشوه للتجارة في دول المنظمة، حيث قام الاتحاد الأوربي بتوسيع سياسات إصلاح قطاع السكر، أما بالنسبة لأيسلندا فقد تم بشكل تدريجي استبدال الدفعات المخصصة للحليب والمعتمدة على الإنتاج بالدفعات المقدمة لعمر الرأس حتى 2012، وفي اليابان فقد تم اعتماد خطة جديدة للأغذية والزراعة والمناطق الريفية عام 2006 ومن أهم سماتها تقديم الدفعات المباشرة للمنتجين اعتبارا من عام 2007، ما أدى إلى تخفيض الدعم الزراعي المتعلق بأسعار السوق، وكان الإجراء المتخذ من قبل الحكومة هو تقديم ثلاث دفعات مباشرة جديدة في عام 2007 كجزء من تركيز الدعم على المزارع الأكثر فعالية[1].

[1]- تقرير التنمية الدولية لعام 2008، الزراعة من أجل التنمية، ترجمة الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ص125.

[2]- قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2006.

[1]- تقرير التجارة الزراعية السورية 2007، المركز السوري للسياسات الزراعية، 2008، ص ص: 99-101.

4- إن الإصلاح الرئيسي في مجال الزراعة في الاتحاد الأوربي عام 2007 كان إصلاح سوق جمعيات الخضار والفواكه والذي يركز بشكل أساسي على تخفيض إجراءات دعم السوق والإنتاج ضمنا، وتبنى الاتحاد الأوربي في عام 2008 خطة إصلاح دعم القطن والتي بموجبها سيحافظ الإصلاح على بقاء 65% من المساعدات غير المرتبطة بالإنتاج و35% مرتبطة بإنتاج القطن على شكل دفعات للمساحة، وأظهرت خطة إصلاح السكر انخفاض في الإنتاج عام 2007 بحوالي 1,1 مليون طن، وهو ما يعتبر خطوة مهمة نحو تخفيض التشوهات في التجارة العالمية لهذه المادة[1].

5- في الولايات المتحدة اقترحت ميزانية 2008 تخفيض الدعم المقدم للزراعة وخصوصا التشديد على الدفعات المحددة وشروط الأهلية للحصول على أعلى دخل للمزارعين، أما في النرويج فقد تم اقتراح تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية بالإضافة إلى تخفيض الدعم العام على الإنتاج المحلى من أجل تخفيض تشوهات التجارة، ولجعل السياسات أكثر شفافية اقترحت سويسرا سياسة زراعية جديدة في الفترة 2007-2012 تنطوي على مزيد من الابتعاد عن إجراءات دعم أسعار السلع[2].

6- قدر دعم المنتج في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو18% في عام 2010 وهي نسبة أقل بـ11% بالمقارنة مع عام 2003، وقد انخفض مقدار هذا الدعم في الولايات المتحدة بأكثر من النصف حتى 2010، وبنسبة أقل في الاتحاد الأوربي حيث انخفض دعم المنتج من نحو 34% في عام 2003 إلى 20% في عام 2010، ونفس الأمر تم ملاحظته في أغلب دول منظمة (OECD) بنسب متفاوتة[3].

7- يوضح الملحق رقم (18) تطور الدعم الزراعي للاتحاد الأوربي والدعم الأمريكي خلال الفترة 1995-2016 وفقا للتبليغات التي تصل منظمة التجارة العالمية من طرف الدول الأعضاء ، وهي الفترة التي تشمل فترة تنفيذ الدول المتقدمة لالتزامات تخفيض الدعم في إطار اتفاقية الزراعة، وفترة 2001-2011 وهي فترة إعادة إحياء مفاوضات الدعم الزراعي مع مؤتمر الدوحة، وكذلك الفترة 2012-2016 التي تلتها حتى بعد المؤتمر الوزاري العاشر بنيروبي والتي شهدت تقديم مقترحات عديدة بشأن معدلات استخدام وتخفيض الدعم الزراعي.

[1]- تقرير التجارة الزراعية السورية 2008، المركز السوري للسياسات الزراعية، 2009، ص ص: 99-101.

[2]- تقرير التجارة الزراعية السورية 2008، المرجع السابق، ص101.

[3]- OECD Statistics, Producer and Consumer Support Estimates: Producer support estimate and related indicators by country OECD Agriculture Statistics, December 2011.

من خلال تحليل بيانات الملحق الملحق السابق يلاحظ ما يلي:

- نجح اتفاق الزراعة بتخفيض والنزول بالمستوى الالزامي (الحد الأقصى المربوط) لإجمالي مقياس الدعم الكلي خلال الفترة 1995-2016، حتى وصل إلى نحو 67,2 مليار يورو، و19,2 مليار دولار على التوالي لكل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

- اتجاه مؤشر المقياس الإجمالي للدعم الأوربي والأمريكي (الذي يشير إلى مدفوعات الصندوق الأصفر المشوه للتجارة) إلى التناقص خلال الفترة 1995-2016، حيث قام الاتحاد الأوربي بتخفيض معتبر للدعم للمقياس الاجمالي للدعم، من حوالي 50 مليار يورو عام 1995 إلى حوالي 7 مليار يورو عام 2016 ، وقامت الولايات المتحدة بتخفيض أقل من حوالي 6 مليار يورو عام 1995 إلى أقل من 3 مليار دولار عام 2014، وأهم تخفيض لكل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية كان خلال الفترة 2006-2010 التي صاحبت أزمة ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولي.

- اتجهت مدفوعات الصندوق الأخضر إلى التزايد في الاتحاد الأوربي بأكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 1995-2016، إلا أنها تزايدت في الولايات المتحدة بشكل كبير من حوالي 20 مليار دولار عام 1995 إلى أكثر من 124 مليار دولار للعام 2014 أي بأكثر من 6 مرات، حيث انطوت الاصلاحات الزراعية على أدوات تسمح بعملية التحول بين الصناديق زعما بأن ذلك يتوافق مع ضوابط منظمة التجارة العالمية بتخفيض الدعم المشوه لصالح الدعم الأخضر المسموح به، إلا أن مكونات تلك الحزمة من الدعم الأخضر تنطوي على 40 بالمئة مدفوعات غير مباشرة تساهم في تعزيز الانتاج الزرعي وخفض سعره العالمي، ويعتبر قضية التحول بين الصناديق من بين النقاط الخلافية بين الدول المختلفة في اطار المفاوضات حول الدعم الزراعي.

- تناقصت مدفوعات الصندوق الأزرق بشكل كبير في الاتحاد الأوربي من حوالي 20 مليار يورو عام 1995 إلى حوالي 4 مليار يورو عام 2016، ومعظم هذه المدفوعات تنتمي إلى الاتحاد الأوربي والتي كانت تستحوذ على حصة كبيرة من إجمالي الدعم الزراعي، وعلى الجانب الآخر لا تمثل مدفوعات الصندوق الأزرق أي أهمية للولايات المتحدة الأمريكية حيث توقفت عن استعمال هذا النوع من الدعم منذ عام 1995، وترجع أهمية هذه المدفوعات بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي بسبب انتهاجها لعدد من السياسات الزراعية المشتركة المتبعة لقطاعها الزراعي.

- اتجهت حصة دعم الحد الأدنى في الاتحاد الأوربي إلى الزيادة ، على الجانب الآخر زاد استخدام هذا النوع من الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل كبير، حيث قامت الولايات المتحدة بتحويل كثير من بنود الدعم الأصفر المشوه للتجارة إلى دعم الحد الأدنى.

– تشير البيانات الخاصة بمدفوعات الدعم المحلي الإجمالي إلى التناقص بالنسبة للاتحاد الأوربي من حوالي 88 مليار يورو عام 1995 إلى حوالي 80 مليار يورو عام 2012، وتزايدت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 3 مرات خلال نفس الفترة.

8– يوضح الجدول رقم (15) تقديرات الدعم الكلي (TSE) في دول الـ (OECD) للفترة 2013–2019 وهي الفترة التي تشمل فترة تنفيذ الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية لالتزامات تخفيض الدعم وفقا للمؤتمر الوزاري العاشر بنيروبي 2015، والمؤتمر الأخير بالأرجنتين 2017.

الجدول رقم (15): تقديرات الدعم الكلي (TSE) الـ (OECD) للفترة 2013–2019 (بالمليون دولار)

السنوات	دول لـ OECD	الاتحاد الأوربي (28 دولة)	الولايات المتحدة الأمريكية
2013	355 939,58	140 092,97	87 465,76
2014	336 822,58	121 685,25	94 946,86
2015	312 269,61	107 266,63	93 646,66
2016	323 102,86	111 591,48	92 440,19
2017	315 466,01	104 500,90	96 160,90
2018	335 178,66	123 365,05	99 160,90
2019	337 314,84	113 321,99	100 083,65

Source: stats.OECD.org, Data extracted on 15 April 2020.

حسب هذا الجدول فقد اتجهت معدلات الدعم للانخفاض النسبي بدول الـ: (OECD) من أقل من 336 مليار دولار عام 2013 إلى أكثر من 315 مليار دولار عام 2017، لترتفع بعدها إلى نحو 337 مليار دولار عام 2019، وهي نفس الملاحظة بالنسبة للاتحاد الأوربي، والعكس بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي ارتفع بها الدعم الكلي بأكثر من 9 مليارات دولار.

ب– ما يتعلق بدعم الصادرات:

1– اتجهت مدفوعات دعم التصدير إلى التناقص خلال الفترة 1995–2005، من 5.6 مليار دولار في متوسط الفترة 1995–2000 إلى 2.6 مليار دولار في متوسط الفترة 2001–2005 وذلك بمعدل 53% و34% في كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة على التوالي[1].

[1]– OECD database, Economic Research Service calculations from World Trade Organization subsidy notification, European Commission, statistics, pocketbooks 2007.

2- تتحدد سياسات الدعم الزراعي الاتحادي الأمريكي (المساعدات الغذائية، التجارة الزراعية، التسويق، سياسات التنمية الريفية) من خلال مجموعة من القوانين يتم تقييم وتعديل وتجديد العديد من هذه القوانين من خلال القانون المزرعي الأمريكي الذي يصدر بشكل دوري لعدة سنوات والذي تم تعريفه للمرة الأولى في عام 1949، وقد جاء القانون المزعي لعام 2008 والذي يمتد العمل به حتى عام 2014 ليعمل على إزالة برنامج ضمان التصدير المتوسط (GSM-103)، وكذلك إزالة برنامج ضمان المورد، وإزالة برنامج تعزيز التصدير[1].

3- كما يوضح الملحق رقم (19) نجح اتفاق الزراعة في النزول بدعم التصدير وربطه منذ عام 2000 عند سقف 7,4 مليار يورو للاتحاد الأوربي، و585 مليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية، وانخفض دعم التصدير الفعلي من 4,91 مليار يورو و25,6 مليار دولار عام 1995 للاتحاد الأوربي وأمريكا على التوالي إلى 420 مليون يورو و1,96 مليار دولار عام 2012، حيث شهدت الفترة 2006-2009 أكبر تخفيض لكل من الاتحاد الأوربي وأمريكا وهي الفترة التي صاحت أزمة ارتفاع أسعار الغذاء.

4- خفض الاتحاد الأوربي دعم الصادرات كجزء من اصلاح السياسة الزراعية المشتركة لعام 2013، وقد تم تحديد مجموع المبالغ المستردة المتاحة لجميع المنتجات الزراعية بقيمة 0 يورو، حيث يتم استرداد مبالغ دعم التصدير في حالات استثنائية للتغلب على الأزمات الخطيرة التي تؤثر على السوق، وكنتيجة لهذا الاصلاح انخفضت حصة المبالغ المستردة من الصادرات في الميزانية الزراعية للاتحاد إلى 0% سنة 2017، وحسب الاخطار المقدم لمنظمة التجارة العالمية للفترة 2016-2019 كانت التخفيضات على بعض المنتجات الزراعية كبيرة والتي تشمل: الزبدة، الجبن، الفواكه والخضروات، البيض، النبيذ واللحوم[2].

5- رغم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بخفض مبالغ الدعم التصديري بشكل كبير منذ عام 1995 وازلته نهائيا عام 2017 الا أنها مازالت تستخدم أنواع الدعم المماثل كالائتمان التصديري، مؤسسات الدولة التجارية والمساعدات الغذائية المحلية، هذه الأخيرة تمثل أكثر من 80% من مدفوعات الصندوق الأخضر خلال الفترة 2010-2014[3]، والتي ليست خاضعة لقواعد منظمة التجارة العالمية ودائما ما تعتبر نقطة خلاف مع باقي الدول في اطار المفاوضات حول الملف الزراعي.

[1]- www. Ers. Usda. org, consulted : 05-02-2015.

[2]- Albert Massot /François Négre, WTO Agreement on Agriculture, Européen Parlement, April 2018, p04.

[3]- WTO, Committee on Agriculture, domestic support in the WTO Agreement on Agriculture (AOA), 11 July 2018, p15.

مما سبق تبين أن الدعم الزراعي في الدول المتقدمة أكبر بكثير مقارنة بالدعم الزراعي في الدول النامية، حيث يصل إلى حد الإفراط خاصة في بعض دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، وهذا بالرغم من أن حصة الزراعة في الناتج الإجمالي والقوة العاملة في الزراعة في الدول المتقدمة هي أقل بكثير منها في الدول النامية.

المطلب الثالث: انعكاسات السياسات الدولية للدعم الزراعي على أداء القطاع الزراعي الجزائري

من خلال هذا المطلب يتم دراسة اثار السياسات الدولية للدعم الزراعي على الأوضاع العامة للقطاع الزراعي، وهذا بعد الإشارة إلى أهم الترتيبات والاصلاحات التي قامت بها الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

أولا- أهم تطورات وترتيبات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية:

قدمت الجزائر إلى الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية طلب الانضمام عام 1996 بعد أن ظلت الجزائر عضوا مراقبا في الجات منذ 1964 وتم قبوله لتبدأ مسارها التفاوضي منذ ذلك الحين وحتى الآن (بداية عام 2020)، وقد صاحب تقديم طلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تقديم مذكرة سياسات الدولة التجارية والمالية التي تحتوي على العناصر الأساسية التالية[1]:

1- مقدمة تحتوى على الأهداف العامة والنظام الذي تتبعه الدولة في سياساتها الاقتصادية والتجارية والعلاقة بين هذه الأهداف وأهداف منظمة التجارة العالمية.

2- شرح الخطوط العريضة للسياسة التجارية والاقتصادية وما تم تحقيقه حول التحول من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، وكذا أهم الاصلاحات الاقتصادية والقانونية والتشريعية التي تبنتها الجزائر في اطار تعهداتها مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1994-1995.

3- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بالمؤسسات الجزائرية وتنظيمها، بالإضافة إلى تقديم التفصيلي لجميع القوانين التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

4- تقديم السياسة التجارية الخارجية للسلع والخدمات مع شرح وتوضيح السياسة الخاصة بتجارة السلع من حيث تنظيم الصادرات والواردات والتعريفة الجمركية الوطنية وتطبيق معدلات الحقوق التعريفية التفضيلية والحصص التعريفية، والاعفاءات من الحقوق والقيود الكمية على الواردات، وكذا السياسات المتعلقة بالنوعية والتقييس والتنظيم التقني.

[1]- نادية لوزاري، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص80.

5- شرح تفصيلي للسياسة الصناعية والقوانين المتعلقة بالاستثمار المحلي وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، وكذلك كل ما يتعلق بالقطاع الزراعي ومستوى الدعم والاعانات المقدمة.

6- تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية والهيئات المسؤولة عنها والاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن.

7- شرح القواعد التأسيسية للعلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى، وما تعلق باتفاقيات التكامل الاقتصادي والجمركي التي أبرمتها الجزائر مع الدول العربية والدول الأوربية.

حتى بداية عام 2019 شاركت الجزائر في 10 جولات من المفاوضات كانت آخرها في 2008، وقدمت أجوبة لحوالي 1600 سؤال لأعضاء المنظمة تمحورت حول المجالات التالية:

1- المنظومة التجارية للجزائر وما اتصل بها من مسائل رخص الاستيراد والعوائق الفنية للتجارة والرسوم الإدارية والتعريفة الجمركية.

2- خصخصة المؤسسة، وكذلك ما يتعلق بإجراءات حماية الصحة والصحة الحيوانية.

3- قوانين حماية الملكية الفكرية، والصراع ضد التزييف الذي مازال حاصلا في الأشياء المخترعة، والقوانين الخاصة بالاستثمارات، سوق الخدمات في مجال الطاقة، ومسألة تحرير قطاع الخدمات.

أما ما يتعلق بالنقاط العالقة في مفاوضات الجزائر مع أعضاء منظمة التجارة العالمية منذ 2008 وإلى غاية الاجتماع غير الرسمي الثاني في نهاية 2012، هناك اختلافات حول المسائل الحساسة وأهمها ما يتعلق بالتطبيق التدريجي لسعر الغاز الطبيعي ليوافق السعر المطبق بالسوق الدولية والإصلاحات في الجزائر، حيث يرى المفاوض الأجنبي أن أسعار الطاقة في الجزائر مدعمة ومن بينها الغاز وأن المستهلك الجزائري يدفع أسعارا أقل من الأسعار الدولية[1].

أما الزراعة فقد شملتها ثلاث لقاءات في إطار المفاوضات متعددة الأطراف، وكانت محل اهتمام كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، كندا، زلندا الجديدة وأستراليا ممثلة في مجموعة كرينز[2]، حيث ركزت كل من الولايات المتحدة وأستراليا على الإعانات الممنوحة لبعض المنتجات الجزائرية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ومستوى الدعم المقدم لها.

عقد في نهاية عام 2012 اجتماع غير رسمي لمجموعة التفاوض في جنيف لتقييم التقدم الذي أنجزته الجزائر في مجال الإصلاحات، حيث يرى رئيس مجموعة التفاوض في المنظمة

[1]- Mahdi Abbas. L'accession de l'Algérie al OMC enter ouverture contrainte et ouverture maitrise, laboratoire d'économie de la production et de l'intégration International, France, 2009, p11.

[2]- عزالدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية – أي سياسة الزراعية للجزائر-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2006، ص263.

وسفير بلجيكا في جنيف "فرانسوا رو" بأن الجزائر أحرزت تقدّم مهم في ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وخلال هذا الاجتماع تدخل 12 بلدا ومعظمها من الدول العربية والتي شددت على ضرورة اعتبار الجزائر بلدا في طور التنمية وعدم المبالغة في المطالب إزاءه[1].

عقدت الجزائر منذ قبول طلب الانضمام إلى المنظمة (عام 1996) 93 اجتماعا ثنائيا مع 21 بلدا انتهت بإبرام خمسة اتفاقات ثنائية حتى الآن (2020)، أما فيما يخص المفاوضات الثنائية المتعلقة بالجانب الزراعي فقد تم التوقيع إلى اتفاقيات ثنائية مع كل من البرازيل، الأوروغواي، كوبا، فنزويلا، سويسرا والأرجنتين، والمفاوضات متواصلة مع ثلاثة عشر دولة أخرى، وعن أسباب تعثر مفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة منذ 30 مارس 2012 يرى وزير التجارة السابق محمد بن مرادي أن جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية يريدون الاستفادة من المزايا التي تمنحها الجزائر لدول الاتحاد الأوربي في اطار اتفاق المشاركة [2].

ثانيا- الاصلاحات التي قامت بها الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

استجابة للشروط التي فرضتها المنظمات الدولية منها منظمة التجارة العالمية قامت الجزائر بعدة اصلاحات في المجال الاقتصادي يمكن تلخيصها كما يلي[3]:

أ- الاصلاحات قبل الدخول في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية:

1- اصلاح في المنظومة المالية الجزائرية من خلال ادخال نظام الرسم على القيمة المضافة (تضمن أربع معدلات 7%، 13%،21%، 40%)، وادخال الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل قيمته 40% ثم تخفيضه إلى 33% عام 1995، وتطبيق معدل منخفض على الأرباح المعاد استثمارها (5%) ليرتفع فيما بعد إلى 15% من خلال قانون المالية 1999، والغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام وتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا من 60% إلى 45% عام 1997 ليتوافق مع الاتفاقيات الدولية.

2- اصلاح المنظومة النقدية بإصلاح القطاع البنكي وانشاء بنوك جديدة حيث كان لصدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الرغبة الواضحة في تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة[1]، تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 7,3% في مارس 1994 ثم 40,7% في

[1]- www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce OMC, consulté le :07-06-2019.

[2]- www.aps.dz/ar/economie/52926-2018-02-05-14-11-46, consulted: 10-06-2019.

[3]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص ص: 238-246.

[1]- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الاصلاح، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، ص: 240.

شهر أفريل من نفس السنة والعمل على الحد من تمويل الشركات العمومية من الخزينة العمومية، والعمل على تحرير أسعار الفائدة.

3- تحرير الأسعار من خلال التخلي على الدعم المباشر وغير المباشر (حررت أكثر من 84% من اجمالي السلع المدرجة في فواتير المستهلك نهاية عام 1996)، وتبني قانون للمنافسة والغاء الهوامش المراقبة لكل المنتجات باستثناء 8 مواد أساسية أفريل 1994، والغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والبترولية نهاية 1997 لتتماشى مع الأسعار العالمية ماعدا الحليب والقمح الصلب واللين.

4- اصلاح التجارة الخارجية من خلال الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية بداية 2004 ليتم التحرير الكلي عام 1997 بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 97-37، والغاء كل أشكال منع التصدير للمواد.

5- اصلاح الشركات العمومية وتنمية القطاع الخاص من خلال عدة اجراءات صاحبت برنامج التعديل الهيكلي والتي من أهمها اعطاء الاستقلالية المالية لـ 5 شركات عمومية من أصل 23 شركة، وحل 88 شركة أخرى أفري 1994، كما تصفية شركات عمومية أخرى عام 1995، كما تم اعادة هيكلة وتأهيل 23 شركة، والترخيص ببيع الشركات للخواص فيما عرف فيما بعد "بالخصخصة" بعد صدور القانون الخاص عام 1995.

6- الاصلاحات الجذرية للقطاع الزراعي (تم تناولها بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الرسالة) والتي كان من أكثرها تأثيرا على القطاع الغاء دعم أسعار مدخلات الانتاج الفلاحي، والغاء كل أشكال الدعم عن المنتجات الغذائية وتحرير أسعارها.

ب- الاصلاحات في ظل المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية:

1- فيما يخص مواصلة الاصلاحات المالية تم اصدار العديد من النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالصرف وحركة رؤوس الأموال للخارج، وبورصة القيم المنقولة، والقانون الجديد للنقد والقرض في 26-08-2003 الذي منح الاستقلالية الكاملة للبنوك اتجاه الخزينة العمومية والذي تم تعديله عدة مرات اخرها أكتوبر 2017 من خلال القانون 17-10.

2- صدور العديد من النصوص القانونية والتشريعية منها القانون المتعلق بالمنافسة من خلال الأمر 03-03، والقوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، واصدار القوانين المتعلقة بتنظيم وضبط التجارة منها القانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية والذي تم تعديله بالقانون 13-06، والقانون 04-02 المتعلق بتحديد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، تعديل القانون التجاري، وقوانين أخرى تخص حرية الاستثمارات وتطويرها منها الأمر 01-03 والتي تعطى الكثير من الامتيازات والاعفاءات الجبائية للمستثمرين.

3- مواصلة الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بصدور قانون الجمارك الذي تضمن الكثير من التعديلات خاصة ما يخص الاجراءات المضادة للإغراق والاجراءات التعويضية، والدعم، وتحديد الصادرات والاستيراد، كما تم في هذا الشأن المصادقة على القانون المتعلق بالتجارة الخارجية لعام 2004، وكذلك أعيد هيكلة معدلات التعريفات الجمركية بموجب قوانين المالية المتعاقبة، حيث جاء قانون المالية لعام 1997 بأربع معدلات أقلها 5% وأعلاها 45%، ليتم تعديل النسبة المنخفضة من 5% إلى 3% في قانون المالية لعام 1998، لتعدل مرة أخرى في قانون المالية لعام 1999 لتصبح 5%، ومن خلال قانون المالية لعام 2002 تم تعديل معظم النسب واستبدالها بالنسب 0%، 5%، 15%، 30، ليصبح عدد التعريفات الجمركية أربع كل واحدة منها تخص مجموعة محددة من السلع.

4- مواصلة للإصلاحات في القطاع الزراعي واستجابة لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية قامت الجزائر بما يلي:

فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق: بتفكيك جميع القيود غير الجمركية المرتبطة بالمنتجات الزراعية وتحرير استيرادها وتصديرها، وتخفيض التعريفات الجمركية المطبقة على السلع (التي تم ذكرها في النقطة السابقة) مع تصنيف السلع الزراعية إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: تضم المنتجات التي تتسم بحساسية خاصة والتي تشمل المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع وتكون ضرورية لتوفير الامدادات للسوق المحلي، وتخضع للمعدل المنخفض 0%، 5%.

الفئة الثانية: وتضم المنتجات التنافسية والتي تضم كل منتجات الخضر والفواكه والمنتجات الغذائية الجافة وتخضع للمعدل المرتفع بنسبة 30%.

الفئة الثالثة: وتضم المنتجات غير التنافسية والتي تشمل كل المنتجات التي تدخل في الانتاج المحلي وذات انتاج غير كاف أو غير موجود أساسا (مثل الأدوية والبذور...الخ)، وتطبق عليها رسوم جمركية بين 5% و15% ، وبعض السلع كاملة الصنع تخضع للمعدل المرتفع 30% أهها القهوة، الشاي والفواكه الاستوائية.

فيما يتعلق بالدعم الزراعي: أغلب الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي موجه نحو زيادة الاستثمارات الخاصة، البنية التحتية، المحافظة على الصحة الحيوانية والنباتية، تنمية المناطق الصحراوية والسهوب والهضاب العليا والتنمية الريفية والبيئة، وهي أشكال من الدعم تتوافق مع الدعم غير مشوه للتجارة حسب اتفاقية الزراعة، يبقى جزء من هذا الدعم الموجه لدعم الأسعار والدعم المباشر للفلاحين والذي يدخل ضمن الدعم المشوه للتجارة الزراعية والذي لا تتجاوز قيمته 2% من قيمة الانتاج الزراعي، والذي يدخل ضمن دعم الحد الأدنى المسموح به (لا يتجاوز نسبة 10% وفقا لاتفاقية الزراعة) مع العلم أن هذه النسب في كل من الاتحاد الأوربي

ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والولايات المتحدة الأمريكية تقدر بنحو 32%، 28%، 16% على التوالي[1]، وهو أمر غريب جدا أن تلتزم دولة غير عضو بمنظمة التجارة العالمية باتفاقية هي في حل من التزاماتها، في الوقت الذي تعمل أغلب الدول الأعضاء بالمنظمة على التحايل على هذه الالتزامات.

ثالثا- آثار السياسات الدولية للدعم الزراعي على الوضع الغذائي بالجزائر:

قبل دراسة اثار السياسات الدولية للدعم الزراعي على الوضع الغذائي بالجزائر ينبغي الاشارة إلى أن أغلب الدراسات التجريبية في هذا الشأن تفترض أن انعكاسات السياسات الدولية للدعم الزراعي على القطاع الزراعي الجزائري متوقعة الحدوث ومرتبطة بانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، وهذا الرأي أو الافتراض يقابله رأي اخر يؤكد على أن الجزائر تأثرت فعلا بسبب السياسات الدولية للدعم الزراعي وحتى قبل قيام منظمة التجارة وهذا نظرا إلى العديد من المبررات.

أ- بدأت الجزائر بإصلاحات جذرية في الثمانينات وتعمقت في التسعينات تحت ضغط وبمعية الصندوق الدولي والبنك الدولي خاصة في مجال التجارة الخارجية وما ترتب عنها من انعكاسات على الاقتصاد الوطني، ثم القيام بالإصلاحات في ظل استفاء شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والمفاوضات في هذا الشأن، والتطبيق التام للجزائر فيما يتعلق بالتزامات اتفاقية الزراعية بمنظمة التجارة سوآءا ما تعلق بتفيك وتخفيض التعريفة الجمركية واستفاء شروط النفاذ للأسواق أو ما تعلق بتخفيض الدعم المشوه للتجارة والتي قيمته ضعيفة جدا أقل منها بكثير بالمقارنة مع باقي الدول أعضاء منظمة التجارة (تم دراسته بالتفصيل من قبل)، وهو أمر غريب جدا أن تلتزم دولة غير عضو باتفاقية هي في حل من التزاماتها.

ب- تنفيذ اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوربي بداية 2005 وتحرير التجارة في السلع الزراعية والغذائية مع الدول الأوربية والتي تعتبر أهم المناطق التجارية للجزائر من حيث تصدير النفط واستيراد الغذاء، حيث حددت حصة الاتحاد الأوربي في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر في عام الامضاء على اتفاقية المشاركة عام 2004 بنحو 62% من الصادرات (أغلبها من المحروقات) وأكثر من 60% من الواردات (تبعية الجزائر للدل الأوربية في المواد الغذائية والتجهيز) مما يجعل الاتحاد الأوربي يحتل موقع هام جدا ضمن الساحة الاقتصادية والتجارية الجزائرية[2]، ثم من خلال تنفيذ التزامات الجزائر بمنطقة التجارة العربية الكبرى منذ 2009 وتحرير تجارة السلع الزراعية والغذائية مع الدول العربية، أي أن الضرر الذي تتحمله الجزائر تقريبا كله يأتي من اتفاقية المشاركة الأوربية ثم جزء قليل من الاتفاقية الحرة مع الدول

[1]- غردي محمد، مرجع سابق. ص: 171.

[2] - Direction Générale des Douanes, Les conséquences budgétaires du démantèlement tarifaire, accord d'association Algérie- Union Européenne, 2004.

العربية، وبالتالي يبقي جزء بسيط من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (وهو ما يتم تناوله بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل).

ت- باعتبار أن الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي وتابع، تعتمد على تصدير البترول ونسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بعد نزع صادرات مشتقات النفط منها نسبتها ضعيفة جدا، والصادرات الزراعية منها كذلك ضعيفة جدا (لأنه أصلا لا يوجد فائض مستقر من الانتاج الفلاحي وبموصفات عالمية)، وبالتالي السؤال المطروح ماذا تستفيد الجزائر من تجارتها مع باقي دول العالم وهي دولة ليس لها ما تصدره خارج المحروقات، بمعنى اخر ما هي السلع المحلية التي سيزداد تصديرها عند فتح الأبواب اليها للخروج بدون عوائق جمركية، وهل تستطيع هذه السلع المحلية المنافسة والبقاء في الأسواق الدولية شديدة التنافسية، والجواب من خلال التجربة هو: لا توجد هذه السلع المحلية، والشاهد ما تتمتع به السلع الزراعية الجزائرية من امتيازات في اطار اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوربي منذ أكثر من 18 سنة من دون تحقيق زيادة ملموسة في صادرات الجزائر اتجاه الدول الأوربية.

ث- تزايدت درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري مع مرور الوقت، والتي انتقلت نسبتها من حوالي 40% عام 1998 لتصل إلى نحو 54% عام 2002 ثم إلى نحو 70% عام 2008 ثم نحو 61% عام 2010[1]، وهي نسب كبيرة تكشف عن الاندماج الفعلي للاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية، ومنذ عقود من الزمن وجزء مهم من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة يخصص إلى استيراد ما تحتاجه من الغذاء كحل سهلة للعجز الغذائي.

مما سبق يمكن تلخيص الاثار المختلفة للسياسات الدولية للدعم الزراعي على الأوضاع العامة للقطاع الزراعي الجزائري والوضع الغذائي بالجزائر وفقا للمؤشرات التالية:

1- اتباع الجزائر لسياسات منظمة التجارة العالمية منذ 1995 أدى إلى تجميد أسعار الحبوب، ومنذ هذا العام لم تتغير أسعار القمح والشعير الصلبة واللينة التي تم شراؤها من الفلاحين (زيادة صغيرة قدرها 5% عام 2006 وأخرى 2,5% عام 2007)، أي أن السعر الحقيقي في انكماش وانخفاض للقوة الشرائية للحبوب بنسبة تزيد عن 60%، وفي نفس الوقت تم إلغاء الدعم على الأسمدة والبذور والأدوية والآلات الزراعية ما أدى ذلك إلى مضاعفة تكاليف الإنتاج الزراعي عدة مرات، ونتيجة لذلك ذاب هامش الربح الاجمالي (قيمة المنتج ناقص مدخلات الانتاج) وانخفضت ربحية صناعة الحبوب إلى النصف[1]، وهذا الأمر ينطبق على

[1]- تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وفقا للقاعدة التالية: درجة انفتاح اقتصاد ما تساوي مجموع تجارته الخارجية مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة.

[1] - Hamid Aït Amara, Nous avons un avenir alimentaire des plus sombres, Interviewé par Mahmoud Mamart, Publié le: 10-05-2008, https://www.djazairess.com/fr/elwatan/93761, consulté le: 13-06-2019.

أغلب الشعب ما أدى في النهاية إلى تدمير كامل لنظام الانتاج الجزائري وجعلها بلد مستورد صافي للغذاء وفي تبعية غذائية على درجة عالية من الخطورة.

2- أدى كذلك اتباع سياسات منظمة التجارة منذ 1995 إلى تقييد للسياسات الزراعية الجزائرية كنتيجة لضعف الدعم المقدم للقطاع الزراعي والذي لا يمثل سوى 0.7 في أحسن الحالات من حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات من (1994 إلى 1999)[1]، وضعف الدعم المباشر للمنتجين وأسعار السلع والذي لا تتجاوز قيمته 2% من قيمة الناتج الزراعي للفترة 2000-2007 في حين أن منظمة التجارة تسمح بنسبة 10%، مع العلم أن هذه النسب في كل من الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والولايات المتحدة تتجاوز 32%، 28%، 16% على التوالي.

3- إغراق السوق الجزائري بمنتجات زراعية وغذائية ذات أسعار منخفضة وجودة عالية، ما أدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية المحلية، وهو ما أدى بدوره إلى تقلص الإنتاج الزراعي المحلي ومنه زيادة التبعية الغذائية.

4- الاثار السلبية على الصناعات الغذائية كنتيجة لحجم المنافسة الشديدة للمنتجات المستوردة من الدول المتقدمة ما أفقدها حصص مهمة في السوق المحلي، لأن اتفاقية حماية الملكية الفكرية أدت إلى ارتفاع قيمة التكنولوجيا وأسعار آلات الإنتاج الحديثة، وكذلك ما يتعلق بمعايير الجودة والمواصفات الفنية المطلوبة، كل هذا أدى إلى ارتفاع تكلفة إنتاج الصناعات الناشئة.

5- من خلال تحليل تطور نسبة الاستثمارات الزراعية العمومية إلى الاستثمارات الكلية العمومية خلال السنوات من 1991 إلى 2007 فهي نسب ضعيفة جدا تتراوح بين 0,9% و2,7% على الرغم من الحساسية والأهمية الكبيرة للقطاع الزراعي[2]. كما أن نسبة الاستثمارات الزراعية الخاصة إلى الاستثمارات الكلية الخاصة خلال السنوات من 1994 إلى 2006 فهي نسب ضعيفة تتراوح بين 1,65% و10,53% بالنسبة لحجم المبالغ المالية المصرح بها، وبين 1,29% و14,45% بالنسبة لعدد المشاريع المصرح بها[3]، مما يعني عدم اهتمام الخواص بالاستثمار الزراعي نظرا لضعف ربحيته بالدرجة الأولى وفقا للسياسات الزراعية المتبعة.

6- يقدم الملحق رقم (20) بيانات غاية في الدلالة لتطور الأسعار العالمية للغذاء خلال الفترة 2000-2020، فإن مؤشر السلع الغذائية العالمي شهد ارتفاعا إلى حوالي 200% في عام 2008 وإلى حوالي 233,5% في بدايات عام 2011، ليبدأ بالانخفاض نسبيا منذ عام 2012

[1]- غردي محمد، مرجع سابق. ص: 134.

[2]- قانون المالية، الجريدة الرسمية، أعداد مختلفة.

[3]- غردي محمد، مرجع سابق. ص: 102.

وفقا لنسق فيه الكثير من التقلبات، كما شهدت أيضا مؤشرات السلع الغذائية الرئيسية تقلبات كبيرة خلال الفترة 2006-2020، وقد ارتفعت مؤشرات أسعار كل من منتجات الألبان، الحبوب، الزيوت والدهون بحوالي ضعفين بين عام 2000 وعام 2018، وشهد مؤشر كل من اللحوم والسكر ارتفاعا مهما بمعدل تغير 72,33%، 52,36% على التوالي بين عام 2000 و2018.

7- على الرغم من الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لمحاولة ضبط أسعار المنتجات الغذائية يلاحظ مسايرة الأسعار المحلية لارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية بشكل عام كما هو واضح من الملحق رقم (21)، حيث ارتفع مؤشر الأسعار بشكل كبير من حوالي 100 عام 2002 إلى حوالي 223,6 عام 2020، وهو ما أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

5- يوضح الملحق رقم (22) أهم مؤشرات الانتاج الزراعي والتطورات التصديرية والاستيرادية الغذائية الجزائرية خلال ثلاث فترات مهمة للتحليل تبدأ من عام 1995 إلى غاية عام 2019، ومن خلال هذا الملحق يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من حوالي 2513 مليون دولار كمتوسط للفترة 1995-2000 إلى حوالي 4372 مليون دولار كمتوسط للفترة 2001-2011 لتصل إلى نحو 8276 مليون دولار كمتوسط للفترة 2012-2019 بمعدل تغير يقدر بـ 229,3% بين المرحلة الثانية والثالثة وهي زيادة كبيرة جدا والتي تعكس حجم التبعية الغذائية للجزائر وتطورها المستمر منذ 1995، كنتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية.

ب- على الرغم من الزيادة في قيمة الصادرات الغذائية من حوالي 81 مليون دولار كمتوسط للمرحلة الأولى إلى حوالي 353,83 مليون دولار كمتوسط للمرحلة الثالثة، فتبقى قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية ضعيفة جدا وهامشية بالمقارنة مع القيمة الكبيرة للواردات الغذائية، وهو ما انعكس على النسبة الضعيفة جدا لتغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية والتي لم تتجاوز 3,22%، كنتيجة لضعف تنافسية الصادرات الزراعية الجزائرية في الأسواق الدولية، وكذلك الحواجز غير الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على حدودها (يتم تناولها بتفصيل أكثر في المبحث اللاحق من هذا الفصل).

ت- اقترنت الزيادة في قيمة الواردات الغذائية الجزائرية بانخفاض في نسبة مساهمة الناتج الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي من نحو 9,66% كمتوسط للمرحلة الأولى إلى نحو 8,18% كمتوسط للمرحلة الثانية، وزيادة طفيفة بالمقارنة مع المرحلة الثالثة.

المبحث الثالث: أسباب أخرى لتزايد واستمرار التبعية الغذائية في الجزائر

هناك أسباب أخرى ساهمت في زيادة واستمرار التبعية الغذائية بالجزائر للفترة 1962-2020، ويأتي في المقام الأول الاثار السلبية لتحرير تجارة السلع الزراعية مع دول الاتحاد الأوربي بداية عام 2005، وفي المقام الثاني غياب سوق معياري وضعف الأداء اللوجستيكي بالجزائر، وأخيرا يتم الاشارة إلى أسباب أخرى متنوعة زادت في تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء منها: انتشار الفساد مع ضعف أجهزة الرقابة، كذلك عدم اشراك مؤسسات التفكير والبحث الوطنية في دراسة التدابير المتخذة على مستوى الاصلاحات والخيارات الاقتصادية، ضعف تنظيم قواعد المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاقتصاد الجزائري...إلخ.

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول الاثار السلبية لاتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية على التنمية الزراعية بالجزائر، ويتناول المطلب الثاني غياب سوق معياري وضعف الأداء اللوجستيكي بالجزائر، أما المطلب الثالث فيتناول أسباب متنوعة أخرى.

المطلب الأول: الاثار السلبية لاتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية على التنمية الزراعية بالجزائر

أولا- الجوانب النظرية لاتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية:

بهدف توقيع اتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية بدأت الجزائر مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي عام 1996، وتوصل الطرفان إلى المصادقة على اتفاقية المشاركة بإسبانيا في 22 أفريل 2002، لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

تعد الجزائر سوقا مهما بالنسبة لاقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، حيث مثلت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة بين 1997-2003، أما صادرات الجزائر من البترول والغاز إلى الاتحاد الأوروبي كذلك تمثل نسبة كبيرة تصل إلى نحو 60% خلال نفس الفترة[1].

وافقت الجزائر على الخطوط العريضة التي اقترحها الاتحاد الأوروبي في المفاوضات التي تهدف إلى التحرير الشامل للمبادلات التجارية الثنائية بطريقة تدريجية عبر مرحلة انتقالية مدتها 5 سنوات انتهت عام 2011، وشملت هذه الخطوط العريضة ما يلي:

1- التدابير المطبقة على الصادرات والواردات الجزائرية في اتفاق التعاون عام 1976 سوف تدرج كما هي ضمن الاتفاق الجديد.

2- بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر تضمن الاتفاق بندا ينص على أنه ابتداء من السنة الخامسة للمرحلة الانتقالية تقدم الجزائر والاتحاد الأوروبي على دراسة تقييميه

[1]- عبد الوهاب عبدات، انعكاسات الشراكة الأورو- متوسطية على المنتجات الزراعية في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، العدد الأول 2009، ص155.

للوضعية بهدف تحديد إجراءات التحرير المتبادلة لتطبق من طرف الجزائر والاتحاد الأوروبي ابتداء من السنة السادسة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

3- بالنسبة لمنتجات الصيد البحري تم الاحتفاظ بالنظام المعمول به بموجب اتفاق 1976 حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج، من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم ما بين 25% إلى 100% لمعظم المنتجات السمكية الطازجة والمجمدة[1].

4- نظرا لخصوصية وهشاشة القطاع الزراعي الجزائري فان هدف الطرف الجزائري من الاتفاق هو وضع برنامج تعاوني يهدف إلى عصرنة وإعادة هيكلة قطاع الزراعة والصيد البحري، وبالتالي فالمفاوضات تمحورت حول النقاط التالية[2]:

أ- حماية السوق الجزائري بالنظر للتفاوت في الإنتاجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

ب- فتح السوق الجزائري للسلع الغذائية للاتحاد الأوروبي مشروط بالاستثمار المباشر في الجزائر.

ج – تنمية التعاون التكنولوجي والاستثمار المشترك في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

د – تطوير التعاون المالي والتكنولوجي بين الجزائر ودول الاتحاد.

هـ – تطوير القدرات التحويلية للصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية.

بعد خمس سنوات من التنفيذ وبطلب من الجزائر تم مراجعة عدة نقاط في إطار المفاوضات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي نهاية عام 2011، وهي:

أ – تمديد آجال إنشاء منطقة التبادل الحر والمحدد تاريخها عام 2017 إلى عام 2020.

ب – مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي وتأجيلها إلى عام 2020.

ج – إدراج قائمة منتجات خارج رزنامة التفكيك الجمركي بطلب من الجزائر.

تستورد الجزائر بشكل أساسي من الاتحاد الأوروبي الحبوب ومنتجات الألبان والمستحضرات الغذائية المختلفة والزيوت، ويعتبر الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مورد للجزائر لمنتوج زيت فول الصويا الخام، تاريخيا يعتبر الاتحاد الأوروبي المورد الرئيسي للجزائر لمنتجات الألبان، وفيما يلي تفاصيل تخص الاعفاءات الممنوحة لهذه المنتجات بموجب الاتفاقية الموقعة[1]:

1- مسحوق الحليب: 40000 طن معفاة من الرسوم الجمركية.

---

[1]- عزالدين بن تركي، مرجع سابق، ص267.

[2]- أعمر غراوي، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص194.

[1]-Omar BESSAOUD, op cit, p p: 60-66.

2- الجبن المعالج: 2500 طن مع تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50%.

3- أنواع أخرى من الجبن: 800 طن معفاة من الرسوم الجمركية.

4- تمنح الجزائر، في إطار اتفاقية المشاركة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي (البروتوكول2)، حق الوصول التفضيلي للحبوب الأوروبية في شكل حصص جمركية:

أ- القمح الصلب: 100000 طن بدون رسوم.

ب-القمح اللين: ارتفع 300000 طن في عام 2012 إلى 403000 طن بدون رسوم جمركية.

ت- الشعير: 250000 طن مخفضة بنسبة 50%.

ث- الذرة: 500 طن بدون رسوم.

ج-زيت فول الصويا الخام حصص تعريفية صفر أو رسوم مخفضة، لحجم إجمالي يبلغ حوالي 47000 طن.

ثانيا- تأثير المشاركة الأورو-جزائرية على أداء القطاع الزراعي الجزائري:

1- حسب الشكل رقم (32) الذي يبين تطور قيمة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوربي 2002-2020، يلاحظ ارتفاع كبير في قيمة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي من نحو 8 مليار يورو عام 2002 إلى نحو 23 مليار يورو عام 2014 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 187%، لتنخفض بعد ذلك تدريجيا إلى نحو 13,5% عام 2020، وهو ما يعكس التزايد الكبير لتبعية الاقتصاد الجزائري خاصة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بداية عام 2005 من جهة، وحجم المنفعة التي عادت على اقتصادات دول الاتحاد الأوربي من جهة أخرى.

2- فيما يخص قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لدول الاتحاد الأوربي، فقد انتقلت من نحو 344 مليون دولار عام 2003 إلى نحو 889 مليون دولار عام 2018 (فترة 14 سنة كاملة منذ بداية تطبيق اتفاقية الشراكة زادت الصادرات خارج المحروقات بنحو 500 مليون دولار)، وهي زيادة هامشية[1].

الشكل رقم (32): تطور قيمة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوربي 2002-2020 (باليورو)

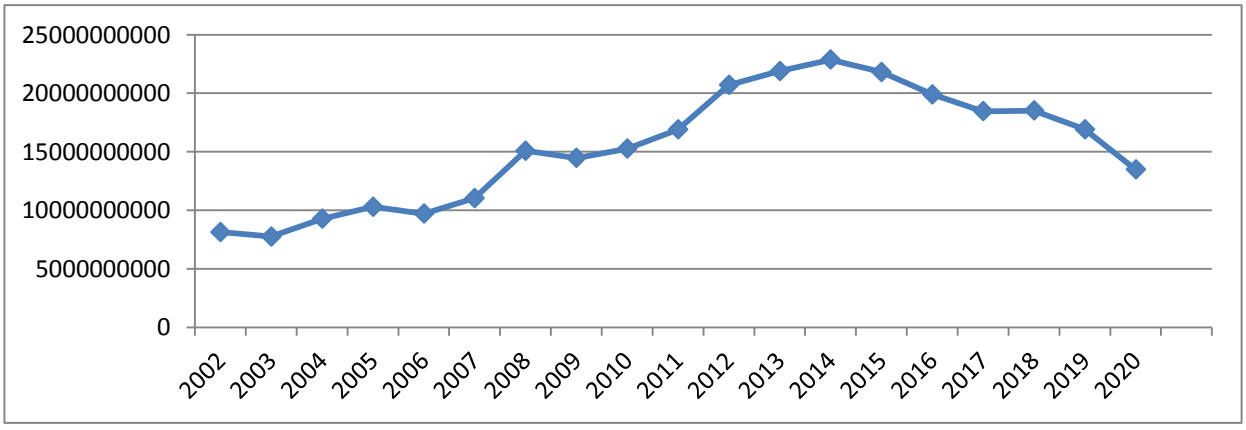

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم (23).

[1] www.aps.dz/ar/economie/84231-2020-02-24-17-14-12, consulté le: 09-10-2020.

3- مجموع الاستثمارات الأوربية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 لا تمثل إلا نحو 0.46% من مجموع عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة بنسبة 4,86% من القيمة الاجمالية للمشاريع الاستثمارية، منها 8 مشاريع بالقطاع الزراعي بقيمة 1811 مليون دينار، وهي نسبة ضئيلة جدا[1].

4- وفقا لأرقام غير رسمية، فقد تكبدت الجزائر خسائر بنحو 30 مليار دولار خلال الفترة 2005-2020، جراء عمليات التفكيك الجمركي وبقاء حركة السلع والبضائع في اتجاه واحد من دول الاتحاد الأوربي نحو الجزائر[2]، في المقابل ووفقا لرئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين علي باي ناصري، فقد استوردت الجزائر منتجات بقيمة 320 مليار دولار خلال الفترة 2005-2019 من الاتحاد الأوروبي، بينما لم تصدّر إلى دول الاتحاد الأوربي خارج المحروقات إلا منتجات قيمتها تقدر بنحو 15 مليار دولار[3] (تحولت الجزائر إلى سوق لمنتجات دول الاتحاد الأوروبي الذي كان الرابح الوحيد في هذا الاتفاق).

5- ارتفعت قيمة الواردات الزراعية الجزائرية من دول الاتحاد الأوربي ارتفاعا كبيرا من نحو 1,3 مليار يورو عام 2002 إلى نحو 3,59 مليار يورو عام 2014[4] بنسبة زيادة تقدر بحوالي 176%، لتنخفض إلى نحو 3,2 مليار يورو عام 2020[5]، في مقابل معدلات نمو سلبية في الغالب للصادرات الزراعية الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوربي، ما انعكس على نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية التي لم تتجاوز 4,28% عام 2006 في أفضل أحوالها (خلال الفترة 2002-2014) [6].

6- اتفاق المشاركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يساعد في رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، ولم يساهم في التشغيل ولا في النمو الاقتصادي، وبالتالي لم يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني كما كان مأمولا، بل كانت له نتائج عكسية وخيمة جدا على الاقتصاد والقطاع الزراعي الجزائري.

---

[1]- عمار سعد الله، كمال روابنية، أثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية -حالة الجزائر-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2016، ص440.

[2]- حسان جبريل، الجزائر تبحث عن اتفاق شراكة عادل مع الاتحاد الأوروبي، 2021، مقال على الأنترنت: https://www.aa.com.tr/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 09-12-2021.

[3]- www.france24.com/ar/2020082, consulté le: 04-07-2021.

[4]- عمار سعد الله، كمل روابنية، مرجع سابق، ص443.

[5]- policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/algeria_en, consulted le: 04-07-2021.

[6]- عمار سعد الله، كمال روابنية، مرجع سابق، ص443.

ثالثا- أسباب ضعف أداء القطاع الزراعي الجزائري ضمن اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوربي:

لقد تضررت الجزائر وقطاعها الزراعي كثيرا من جراء تنفيذ اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها:

1- غلب البعد السياسي على البعد الاقتصادي من ناحية، وأيضا السرعة الكبيرة التي تمت به المفاوضات من ناحية أخرى، ولا سيما أن الطرف الجزائري كانت تنقصه الخبرة، بينما الطرف الأوروبي لديهم مفاوضين متمرسين وأبرموا اتفاقات مماثلة مع المغرب وتونس وعدة دول أخرى، وكذلك الخبرة المكتسبة في ظل مفاوضات تحرير المنتجات الزراعية بمنظمة التجارة العالمية، باعتبار أن دول الاتحاد الأوربي من اللاعبين الكبار في قضية الملف الزراعي (تحكم تقني عالي بكل جوانب الملف الزراعي المعقدة).

2- إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الزراعية الأوروبية المدعمة بشكل كبير (كما تم تأكيده عند دراسة الاثار السلبية للدعم الزراعي المشوه للتجارة في الدول المتقدمة ومنها دول الاتحاد الأوربي على أداء القطاع الزراعي الجزائري)، ما أدى إلى منافسة غير مشروعة مع المنتجات الزراعية المحلية التي انخفضت ربحيتها مع الوقت في ظل إتباع الجزائر سياسة تخفيض الأسعار من خلال الدعم غير المباشر للمنتوج الأجنبي، ما أضعف جاذبية مختلف الشعب الفلاحية للاستثمار، وبالتالي أثر سلبا على التنمية الزراعية بالجزائر.

3- تلخص بيانات الملحق رقم (24) الذي يبين التدابير غير التعريفية التي تعرقل الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية أهم المشاكل التي تواجه نفاذ الصادرات الزراعية الجزائرية، ومنها مشكل التعرف على أذواق ورغبات وحاجات المستهلكين في الأسواق الدولية، صعوبة التكيف مع المتطلبات الفنية والمعايير الدولية، خاصة منها المعايير البيئية، معايير الصحة والصحة النباتية.

4- تعتبر دول الاتحاد الأوربي من أكثر الدول تطبيقا لآثار الحدود (تتضمن تكاليف التكيف مع المعايير الأوربية في مجال تطبيق المعايير الصحة والصحة النباتية، والمعايير الفنية) المعيقة للتجارة كما هو واضح من الملحق رقم (25) الذي يبين تأثير مؤشر اثار الحدود المطبق في دول الاتحاد الأوربي على الصادرات الجزائرية من الخضر والفواكه.

5- حسب الدراسة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا فإن حوالي نصف الواردات الزراعية من دول الاتحاد الأوربي لا تتمتع بالتخفيض أو المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية[1].

[1]- عمار سعد الله، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوربية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، الجزائر، 2016، ص ص: 106-107

6- تطبق دول الاتحاد الأوربي بصرامة نظام يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة، وبالتالي تجد الكثير من الشركات الجزائرية صعوبات في الامتثال لهذه الممارسات أمام قلة الدعم المالي والفني في هذا الجانب، وأيضا الصارمة في تطبيق قواعد المنشأ والتي غالبا ما تكون معقدة تقنيا ومكلفة ماليا.

7- مسألة استفادة الجزائر من معاملة الدولة الأولى بالرعاية في ظل اتفاق المشاركة الأورو- جزائرية تم إلغاؤها بسبب تآكل الأفضليات المعمم الذي تقدمه دول الاتحاد عند التوقيع على أي اتفاقية حرة جديدة، ومنها التزاماتها الجديدة بمنظمة التجارة العالمية، ومما يعرف عن دول الاتحاد الأوربي اتساع استخدامه للمعاملة التفضيلية في إطار الحصص الكمية التي تعادل في بعض الحالات إنتاج مزرعة وليس إنتاج دولة، وبالتالي فالنفاذ إلى الأسواق الأوربية كم تروج لها المفوضية الأوربية ما هي إلا أوهام[1].

8- غياب جهاز خاص بمكافحة الإغراق بالجزائر، حيث أن قانون مكافحة الإغراق المطبق حاليا (حتى عام 2020) يبقى غير فعال لتحديد حالات الإغراق الفعلية والمحتملة، وتحديد المنتجات والقطاعات التي تتعرض للإغراق، لأن المواجهة الفعالة تتطلب خبرة وكوادر فنية ذات تكوين عال للعمل في الأسواق الدولية وهذه الكوادر والخبرة غير متوفرة بالجزائر.

المطلب الثاني: غياب سوق معياري وضعف الأداء اللوجستيكي بالجزائر

أولا- غياب سوق معياري بالجزائر:

يرى الخبير الزراعي أكلي موسوني أن غياب سوق معياري أثر بشكل سلبي على التنمية الزراعية بالجزائر، بحيث أن المشكلة التي تواجه السوق الجزائري والمنتوج الجزائري هي أن جزء كبير من المنتجين غير ملتزمين بالمعايير الدولية المتعلقة بالجودة والنوعية، معايير الصحة والصحة النباتية، المواصفات المتعلقة بالبيئة، الطرق الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة، قواعد المنشأ، حقوق الملكية الفكرية (تم الاشارة إليه في المطلب الأول من هذا الفصل)، فالسوق المعياري يحتم أن يتحصل كل منتج على شهادات الجودة والنوعية، ويلتزم بالموصفات العالمية، وبالتالي تحديد كل المعلومات الضرورية بصاحب المنتج وعنوانه، خصائصه،...إلخ، وبالتالي تسهل عملية المتابعة والمراقبة، الضرائب، التخطيط، الفاتورة ...إلخ، ومنه يمكن التحكم بالمدخلات والمخرجات المتعلقة بالشعب والقطاع الزراعي ككل.

في الجزائر أي شخص ينتج ماذا يحب ويبيعه كما يشاء، بمعنى آخر عدم احترام المعايير الخاصة بالإنتاج، معايير النقل، التخزين، التبريد، التسويق، ...إلخ، فإن عدم القدرة على التحكم في مدخلات الانتاج الزراعي يصعب أو يستحيل معه وضع تخطيط دقيق للقطاع،

[1]- عمار سعد الله، المرجع السابق، ص106.

وأيضا يصعب معه التحكم في المخرجات، وهو ما يفسر التذبذب الكبير الحاصل في الانتاج الزراعي الجزائري بشكل مستمر، ومن الأمثلة على ذلك: مشكل الانتاج الكبير للبطاطا عام 2016 وصل الكيلوغرام الواحد لـ 05 دج، أدى نقص الانتاج في العام الموالي إلى ارتفاع كبير في الأسعار سجلت في بعض الولايات سعر 150 دج، وكمثال آخر مشكل الانتاج الكبير لمنتوج الثوم لعام 2018 وعام 2019 وصل السعر بالجملة إلى 10 دج للكيلوغرام الواحد ما أدى إلى حرق المنتوج في بعض الولايات منها الوادي.

كذلك عدم احترام الشركات العاملة في مجال تصدير المنتجات الزراعية للمعايير والموصفات العالمية أدت في حالات كثيرة إلى إرجاع المنتجات الجزائرية المصدرة، ومن الأمثلة على ذلك: إرجاع منتج البطاطا، التمور الجزائرية من بعض الأسواق العالمية، ويواجه قطاع التجارة بالجزائر صعوبات كبيرة ومتنوعة تعيق التنظيم والضبط الدائم للسوق والتي ترجع إلى عدة عوامل أهمها:

1- الاقتصاد الخفي في الجزائر:

تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر بشكل ملحوظ خلال التسعينات، حيث قدر بنحو 24% عام 1990 ونحو 30% عام 1998 ثم زاد حجمه ليصل إلى أقصى حد بحوالي 46,42% عام 2011، وما ترتب عنه من اثار سلبية منها: يؤثر على نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة من خلال تشوه المعلومات والبيانات الاحصائية، ويقلل من الكفاءة في تخصيص الموارد في المجتمع[1]، غش كبير في مدخلات الانتاج كنتيجة لضعف وصعوبة الرقابة خاصة مع حجم الجزائر الكبير، مثلا المواد البيطرية تباع بدون فاتورة ما أدى إلى تعفن أضاحي العيد عام 2017، استراد نوعية رديئة للبذور أو صلاحيتها منتهية...إلخ، صعوبة تأطير ومراقبة مسارات التسويق، تنامي الممارسات التجارية غير المشروعة والتهرب والغش الضريبي وكذلك غياب النظافة والنظافة الصحية.

2- غياب الشفافية في مسار توزيع وتسويق المنتجات:

الناتجة عن النقص الكبير في الهياكل التجارية الضرورية لضبط وتنظيم مسار توزيع المنتجات (أسواق الجملة والتجزئة، والمساحات الكبرى...إلخ)، وكذلك تعدد الوسطاء وغياب التعامل بالوثائق والفواتير (وصل الطلب، وصل الاستلام، الفاتورة النهائية) على طول سلسلة البيع والشراء أي من الفلاح إلى المشتري مرورا ببائع الجملة وبائع التجزئة يفتح المجال أمام المضاربة، وهو ما يساهم في ارتفاع الأسعار، فغياب الفواتير على مستوى الفلاحين يؤدي إلى عدم معرفة كميات التموين المتاحة في أسواق الجملة، وبالتالي لا يمكن التحكم في الأسعار.

[1]- محمد رضا توهامي، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص ص: 214-220.

3- الاحتكار في السوق المحلي كنتيجة لنقص ضبط السوق وغياب جهاز خاص بالمكافحة:

من الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار المواد الغذائية الاحتكار الذي يمارسه التجار الكبار والمستوردون وهو ما يظهر جليا في انخفاض الأسعار في السوق الدولي وارتفاعها في السوق المحلي، وكأمثلة لذلك مادة السكر وزيت المائدة التي تحتكرها شركة واحدة منذ عدة سنوات هو ما يعكس فشل السياسات الاقتصادية في الحفاظ على الأسعار، فترك الأسعار ترتفع لصالح التجار دون مبرر ليس من حرية التجارة في شيء، ومسألة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية مسألة حساسة للغاية فارتفاع مادة واحدة يؤدي في الغالب إلى ارتفاع في المواد الغذائية الأخرى (الارتفاع كحزمة) وهو ما يؤدي في النهاية إلى ما يعرف بالجوع الخفي والذي هو أسوء من الجوع العدي حيث أن السلعة موجودة أو متوفرة لكن سعرها أكبر من قدرة المواطن البسيط.

4- الضعف الكبير الوسائل البشرية والمادية للرقابة:

تعاني مصالح الرقابة التابعة لوزارة التجارة من نقص كبير في عدد الأعوان المكلفين، والذي بلغ عددهم حوالي 4300 عون عام 2011 في حين يقدر عدد التجار المقيدين في السجل التجاري نحو 1400000 تاجر بنسبة تغطية تقدر بنحو 0,3% (عون واحد لكل 235 تاجر على المستوى الوطني)، وهو عدد ضئيل جدا، وبعيد جدا عن المعايير العالمية، وحتى بالمقارنة مع تونس والمغرب 6700 عون، 1200 عون على التوالي[1].

بالإضافة إلى النقص العددي، هناك نقص كبير في الوسائل والتحفيزات لأعوان الرقابة لا سيما مع القدرة على المناورة التي أصبح يتمتع بها التجار بالجزائر، خاصة التجار الأثرياء منهم، وتمردهم على قوانين الدولة في بعض الأحيان.

ثانيا- ضعف الاداء اللوجستي بالجزائر:

صنف مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي البلدان وفقًا لأبعاد التجارة الستة: أداء الجمارك، وجودة البنية التحتية للنقل، وسهولة تنظيم الشحنات بأسعار تنافسية، وكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، تتبع الشحنات وسرعة الشحن والوفاء بالمواعيد النهائية، وانتقلت الجزائر من المرتبة 140 في عام 2007 إلى المرتبة 125 في عام 2012 والمرتبة 117 في عام 2018، الأداء اللوجستي للبلاد ضعيف نسبيًا وقد تدهور منذ عام 2016 (المركز 75) مما يشكل قيدًا قويًا على تنمية صادرات البلاد، لقد تحسنت من حيث البنية التحتية والخدمات اللوجستية وتدهورت بشكل خاص بالنسبة للجمارك[2].

[1]- عبد الحميد بوكحنون، ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، يوم دراسي حول إشكالية أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، وزارة التجارة، الجزائر، يوم الأحد 27 فيفري 2011، ص5.

[2]- Omar BESSAOUD, J.-P.Pellissier, J.-P.Rolland, W.Khechimi, op cit, p:56.

يتضح من الملحق رقم (26) أن مؤشر تكلفة التصدير (الامتثال لقوانين الحدود) للجزائر بلغ 118 دولار مقابل 54 عالميا، وأقل منه في بعض الدول العربية حيث بلغ 25 دولار بالنسبة لقطر و38 دولار بالنسبة للأردن، أما بالنسبة لمؤشر تكلفة التصدير (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية) فقد بلغ نحو 149 دولار مقارنة بنحو 56 دولار عالميا، وعلى مستوى بعض الدول العربية فقد حققت تونس 3 دولار، قطر 10 دولار والأردن 6 دولار وبالتالي فالجزائر بعيدة كل البعد بالمقارنة حتى مع الدول العربية.

أما بالنسبة لمؤشر سهولة التجارة عبر الحدود فيلزم لإجراء العملية اللوجستية لتصدير السلع في الجزائر نحو 25 يوم مقابل نحو 16 يوم عالميا، بينما تبلغ في الأردن5 أيام فقط وفي قطر 16 يوم، وبالنسبة لعدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير فبلغ بالجزائر نحو 400 مستند مقابل نحو 180 مستند عالميا، أما على مستوى بعض الدول العربية فبلغ نحو 30 مستند بالأردن ونحو 144 مستند بتونس، وبلغ نحو 286 عربيا.

المطلب الثالث: أسباب أخرى متنوعة

تضم مجموعة الأسباب الأخرى المتنوعة التي زادت من تبعية الجزائر في مجال الغذاء بالإضافة إلى انتشار الفساد مع ضعف أجهزة الرقابة، كذلك عدم اشراك مؤسسات التفكير والبحث الوطنية في دراسة التدابير المتخذة على مستوى الاصلاحات والخيارات الاقتصادية، ضعف تنظيم قواعد المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاقتصاد الجزائري، غياب جهاز مستقل معني بسلامة الغذاء وضعف قدرات التخزين.

أولا- ارتفاع معدل الفساد بالجزائر:

يتضح من الجدول رقم (16) الذي يبين تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2020 أن الجزائر سجلت مستويات مرتفعة في انتشار الفساد داخل القطاع العام، ويظهر ذلك في حصول الجزائر على نقاط مدنية محصورة بين (2,6 من 10-3,6 من 10) خلال الفترة السابقة، بصيغة أخرى سجلت الجزائر درجات متدنية في الحكم الراشد.

الجدول رقم (16): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2003-2020

السنة	النقطة	الرتبة	السنة	النقطة	الرتبة
2003	2,6	88	2012	3,4	105
2004	2,7	97	2013	3,6	94
2005	2,8	97	2014	3,6	100
2006	3,1	84	2015	3,6	88
2007	3	99	2016	3,4	88
2008	3,2	92	2017	3,3	112
2009	2,8	111	2018	3,5	105
2010	2,9	105	2019	3,5	106
2011	2,9	112	2020	3,6	104

Source: www.transparency.org/en/cpi/2020, consulted: 11-07-2021.

يمثل الفساد في الجزائر عائقا كبيرا أمام الاستثمارات والشركات، حيث ووفقا لنتائج الدراسة التي قام به البنك الدولي سنة 2003 والتي شملت 1400 شركة ومستثمر، فإن 75% من مجمع الشركات تتعرض لمساومات خلال نشاطها، وأن 6% من عائداتها تقدم كرشاوى، وقدرت الخسائر التي تسببت فيها البيروقراطية في الجزائر نحو 43 مليار دولار خلال الفترة 1993-2001، وقدر حجم الاختلاسات في الجزائر بنحو 26 مليار دولار في بداية التسعينيات[1]، أما خلال الفترة 2000-2020 ومع الارتفاع الكبير في حجم الانفاق العام، والواردات الجزائرية كنتيجة للنمو الكبير في عائدات قطاع المحروقات، فقد سجلت البلاد العديد من قضايا الفساد الكبرى منها على سبيل المثال: قضية بنك الخليفة، قضية سوناطراك 1و2، قضية الطريق السريع شرق-غرب، قضية تركيب السيارات، قضايا تضخيم الفواتير، وقضايا فساد تورط فيها العديد من المسؤولين السامين في الدولة، قضايا التهرب والغش الضريبي ...إلخ.

أما فيما يخص القطاع الزراعي فقد تم صرف الملايير بهدف دعم التنمية الزراعية بالجزائر، لكن النتائج كانت ضعيفة جدا، فهناك تقارير تتحدث عن دعم فلاحين مزيفين في شعبة الحبوب، دعم شعبة تربية الحيوانات عن طريق أخذ مبالغ مالية أكبر (غش في عدد رؤوس الأبقار الحلوب أو المواشي التي يمتلكها المربي)...إلخ، الفساد الذي صاحب برامج استصلاح الأراضي، الصفقات العمومية المتعلقة باستيراد القمح، غبرة الحليب، غش أصحاب الملبنات وأصحاب مطاحن تحويل الحبوب ...إلخ.

[1]- محمد رضا توهامي، مرجع سابق، ص ص: 248-249.

ثانيا- عدم اشراك مؤسسات البحث الوطنية في دراسة التدابير المتخذة على مستوى الاصلاحات الاقتصادية:

عدم إشراك مؤسسات التفكير والبحث الوطنية، من جامعات ومعاهد ومراكز بحث، في اعداد ودراسة التدابير المتخذة وأخذ رأيها في رصد النتائج المترتبة عن ذلك هذا من ناحية، من ناحية أخرى ضعف توجيه برامج البحث الوطنية نحو الاهتمام بقضايا الإصلاح نتيجة ضعف الحوافز المستخدمة في ذلك، وعدم جدية مراكز القرار في التعامل مع نتائج البحث العلمي وعدم إدراك المؤسسات الاقتصادية بعد أهمية البحث والتطوير في حياتها.

ثالثا- ضعف تنظيم قواعد المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاقتصاد الوطني:

يعد اعتماد نظام إحصاءات زراعية ذات كفاءة سبيل لتقديم بيانات ذات صلة وموثوقية، وشأنا أساسيا من أجل إعداد سياسات زراعيّة ناجعة وتحليلها ورصدها وتقييمها والحرص على نجاحها، وتعد الإحصاءات الزراعيّة مهمة في تحديد الفرص المتاحة أمام القطاع والقيود التي يصطدم بها ناهيك عن تطبيق خطط التنمية الزراعية في الدولة، وتعد جميع الإحصاءات المتوفرة ذات صلة، ولكن الأنظمة الحالية (حتى نهاية عام 2020) المتبعة في مجال الإحصاءات الزراعية لا تستوفي حاجات واضعي السياسات، المنظمات المهنيّة، الجامعات، المصارف، المستثمرين والحسابات الوطنية، وهي قاصرة عن إعداد حسابات زراعية فرعية ذات موثوقية.

أصبحت عناصر التحليل والتشخيص صعبة بسبب الأخطاء الإحصائية الواضحة التي لوحظت في الأدبيات الزراعية بالجزائر، ويتوافق هذا مع نفس البيانات الواردة في التعداد العام للزراعة لعام 2000 عندما يُزعم أنه طور مئات الآلاف من الهكتارات، وكمثال اخر زيادة كبيرة في انتاج بعض السلع الزراعية مع زيادة أكبر منها في الواردات لنفس العام، مما يوضح كيف أن جودة البيانات الإحصائية أصبحت مشكلة حقيقية، وبالتالي أثرت سلبا على أداء القطاع الزراعي[1].

عدم الاهتمام بتحسين أداء منظومة الإعلام الاقتصادي الوطني سواء من حيث فعاليتها أو تكاليفها مما أدى إلى عدم مصداقية المعلومات، والتي تعتبر ضرورية لاتخاذ أي قرار سليم، ولهذا هناك تضارب بين أرقام الهيئات المختلفة بخصوص الموضوع الواحد، يضاف إلى ذلك تأخرها وبطؤها بالمقارنة مع متطلبات القرار الاقتصادي، الذي يسعى إلى التعامل مع الفرص المتاحة وتحولات المحيط بأقصى سرعة ممكنة[2].

[1]- Cherif Omari et Jean-Yves Moisseron, Arlène Alpha, op cit, p: 125.

[2]- عبد المجيد قدي، الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر محاولة تقييمية، مجلة Cahiers du CREAD ، العدد 61، الجزائر، 2002، ص13.

رابعا- غياب تنظيم خاص بالأمن الغذائي:

لا يوجد تنظيم خاص بالأمن الغذائي بالجزائر يضم الخبراء، الباحثين، السياسيين، الفلاحين، الاقتصاديين، المحاسبين، الأطباء، البياطرة، المهندسين ورجال الأعمال وكل من له علاقة بتنمية القطاع الزراعي، لأنه من المفروض هم من يضع السياسة الفلاحية التي يتبعها وزير الفلاحة، بعبارة أخرى غياب سياسة فلاحية تتماشى مع أهداف الأمن الغذائي في ظل سوء تنظيم الشعب، أي لا توجد سياسة أمن غذائي حول مشكل الصادرات – الواردات لأنه من المفروض أن الواردات الغذائية والزراعية محور انعكاس لحالة التنمية الزراعية في البلد.

خامسا-غياب جهاز مستقل معني بسلامة الغذاء:

تعاني الجزائر من غياب جهاز واحد مستقل معني بسلامة الغذاء، ويرجع ذلك إلى عدم كفاية الكوادر المتخصصة في مجال سلامة الغذاء، صعوبة الرقابة على الأسواق المحلية، غياب نظام لتقييم وتحليل المخاطر في الأغذية، قلة أو ضعف بيانات سلامة الغذاء، قلة ومحدودية نشاط جمعيات حماية المستهلك، عدم وجود استراتيجية واضحة لسلامة الغذاء في الجزائر[1].

سادسا- ضعف قدرات التخزين:

ضعف حجم المخزون من السلع الغذائية بالجزائر والذي تستخدمه الدول لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض حيث تقوم بطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند انخفاض الأسعار تقوم بشراء كميات من المخزون، في حين يستخدم مخزون الطوارئ بصفة أساسية في مواجهة حالات النقص الطارئة، وقد جاء هذا الضعف كنتيجة لضعف قدرات التخزين الجزائرية بشكل عام، حيث قدرت السعات التخزينية بالجزائر في عام 2011 بنحو أربعة شهور بالمقارنة مع سعة تخزين أكبر في بعض الدول العربي مثل السعودية وسوريا والتي تقدر سعة التخزين فيهما بنحو 13، 14 شهر على التوالي[2].

[1]- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2017، ص36.

[2]- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2012، ص40.

خلاصة الفصل الثالث:

تبين من خلال الدراسة في هذا الفصل أن هناك عوامل أخرى مفسرة للمشكلة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962-2020 زيادة على المعوقات الكبرى والمشكلات العويصة التي واجهت القطاع الزراعي، ويأتي في مقدمتها تفشي نمط غذائي سيء ومكلف لدى الجزائريين كنتيجة لاتباع الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لسياسة غذائية غير مدروسة، تهدف إلى الحفاظ ودعم القدرة الشرائية للموطنين دون إعطاء اهتمام للسلبيات التي تنجر عنها(من أهمها تقديم الدعم للمنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك، المساعدة في إنتاج السلع الغذائية الأساسية، اتباع نظام خاص يتعلق بتنظيم أسعار المنتجات الزراعية واسعة ذات الاستهلاك الواسع، المعونة الغذائية للفئات الهشة والضعيفة)، وأيضا التغير الكبير الحاصل في سلوك المستهلك الجزائري (مظاهر التقليد واكتساب الثقافة الاستهلاكية للغرب لفئة كبيرة من الجزائريين)، وهذا ما أدى إلى تضاعفت النفقات الغذائية للجزائريين بحوالي 270% بين 2000-2011، والافراط الكبير في كمية السعرات الحرارية التي يتم تناولها من طرف الفرد في الجزائر (أكثر من 3000 كيلو حريرة 2006-2019، منها نحو 91% مصدرها نباتي).

تبين كذلك أن خيار الدولة الجزائرية كان واضحا للغاية، والذي تم تحديده في فترة انخفاض الأسعار الدولية من خلال ضمان الإمدادات الرخيصة للجزائريين وتمويلها من خلال ريع النفط، لكن مع إهمال الآثار السلبية المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي على أداء القطاع الزراعي الجزائري، فالدعم الزراعي في الدول المتقدمة يصل إلى حد الإفراط خاصة في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة (يقدر معدل الدعم الكلي في دول (OECD) نحو 315 مليار دولار عام 2017).

أدى إتباع الجزائر لسياسات منظمة التجارة العالمية منذ 1995 إلى تقييد السياسات الزراعية الوطنية ما أدى بدوره الى انعكاسات خطيرة على الزراعة الجزائرية منها تجميد أسعار الحبوب منذ 1995 ما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للحبوب بنسبة تزيد عن 60%، وفي نفس الوقت تم إلغاء الدعم على الأسمدة والبذور والأدوية والآلات الزراعية ما أدى ذلك إلى مضاعفة تكاليف الإنتاج الزراعي عدة مرات، ونتيجة لذلك ذاب هامش الربح الاجمالي وانخفضت ربحية شعبة الحبوب إلى النصف، كذلك ضعف الدعم المقدم للقطاع الزراعي والذي لا يمثل سوى 0,7 في أحسن الحالات من حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات من 1994 الى 1999، وضعف الدعم المباشر للمنتجين وأسعار السلع والذي لا تتجاوز قيمته 2% من قيمة الناتج الزراعي للفترة 2000-2007، وضعف نسبة الاستثمارات الزراعية العمومية إلى الاستثمارات الكلية العمومية خلال السنوات من 1991 الى 2007 التي تتراوح بين 0,9% و2,7%، وكذلك ضعف نسبة الاستثمارات الزراعية الخاصة.

تحرير تجارة السلع الزراعية مع دول الاتحاد الأوربي بداية عام 2005 كانت لها اثار سلبية على الوضع الغذائي بالجزائر، حيث أدى إلى ارتفاع كبير في قيمة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي من نحو 8 مليار يورو عام 2002 إلى نحو 23 مليار يورو عام 2014 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 187%، وزيادة هامشية في قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لدول الاتحاد الأوربي (14 سنة كاملة منذ بداية تطبيق اتفاقية الشراكة زادت بنحو 500 مليون دولار)، ولم تساعد اتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية في رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، ولم تساهم في التشغيل ولا في النمو الاقتصادي، ومن أسباب ذلك غلبة البعد السياسي على البعد الاقتصادي، والسرعة الكبيرة التي تمت به المفاوضات ولا سيما أن الطرف الجزائري كانت تنقصه الخبرة، أيضا نصف الواردات الزراعية من دول الاتحاد الأوربي لا تتمتع بالمعاملة التفضيلية، وأخيرا استخدام المتطلبات الفنية كحاجز لدخول الصادرات الجزائرية (منها المعايير البيئية، معايير الصحة والصحة النباتية، قواعد المنشأ، نظام الممارسات الزراعية الجيدة...إلخ).

كذلك فإن غياب سوق معياري (جزء كبير من المنتجين غير ملتزمين بالمعايير الدولية المتعلقة بالجودة والنوعية، المعايير الخاصة بالإنتاج، معايير النقل، التخزين، التبريد، التسويق...إلخ) أدى إلى صعوبة عملية التخطيط، المتابعة والمراقبة، ومنه يصعب التحكم بالمدخلات والمخرجات المتعلقة بالشعب والقطاع الزراعي ككل، وهو ما يفسر التذبذب الكبير الحاصل في الانتاج الزراعي بشكل مستمر، ويواجه قطاع التجارة بالجزائر صعوبات كبيرة ومتنوعة تعيق التنظيم والضبط الدائم للسوق منها الارتفاع الكبير في حجم الاقتصاد الخفي (بحوالي 46,42% عام 2011)، غياب الشفافية في مسار توزيع وتسويق المنتجات، الاحتكار في السوق المحلي كنتيجة لغياب جهاز مكافحة الاحتكار، والنقص الكبير في عدد الأعوان المكلفين بالرقابة بنسبة تغطية تقدر بنحو 0,3% أي عون واحد لكل 235 تاجر.

أيضا ساهمت عوامل أخرى متنوعة في زيادة التبعية الغذائية بالجزائر، منها ضعف الأداء اللوجستيكي بالجزائر (تدهور ترتيب الجزائر عالميا وفق مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي 2016 من المركز 75 إلى المركز 117 في عام 2018)، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفساد بالجزائر (حصول الجزائر على نقاط مدنية لمدركات الفساد محصورة بين 2,6-3,6 من عشرة خلال الفترة 2003-2020)، وكذلك عدم اشراك مؤسسات التفكير والبحث الوطنية في دراسة التدابير المتخذة على مستوى الاصلاحات والخيارات الاقتصادية، ضعف تنظيم قواعد المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي، غياب تنظيم خاص بالأمن الغذائي وجهاز مستقل معني بسلامة الغذاء، وأخيرا ضعف قدرات التخزين (بنحو أربعة شهور بالمقارنة مع السعودية وسوريا بنحو 13، 14 شهر على التوالي عام 2011).

الفصل الرابع

مقاربة استراتيجية لمعالجة اشكالية التبعية الغذائية في الجزائر

تمهيد:

إن تقديم مقاربة استراتيجية للتخفيف من حدة التبعية الغذائية بالجزائر تتأتى من خلال دراسة الإمكانيات ونقاط القوة التي يمتلكها الاقتصاد الزراعي الجزائري، وكذلك تحديد التهديدات والتحديات التي تواجهه، مع الأخذ بالحسبان المعوقات الكبرى والمشكلات العويصة التي تتخبط فيها الزراعة الجزائرية والمسببات العامة الأخرى التي ساهمت وزادت من حدة تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء، وهذا في ظل نظرة مغايرة للقطاع الزراعي تهدف لإعادة تنظيمه وفقا لنظرة اقتصادية، لأن هذا القطاع الزراعي عبارة عن سلسلة للقيمة المضافة مترابطة فلا يوجد حل للشعبة الواحدة بل هناك حل لجميع الشعب، فضعف القطاع الزراعي الجزائري يغطّى بالاستيراد وهذه الحالة لا تسمح للجزائر بأن تكمل بها طويلا، لأن هذا الوضع خطر جدا ولا يوجد حل آني له.

بناءا على ما سبق يتناول هذا الفصل بالدراسة مقاربة لمعالجة إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الامكانيات المتاحة للتخفيف من حدة التبعية الغذائية في الجزائر.

المبحث الثاني: تحديات ومستجدات تهدد بتزايد التبعية الغذائية في الجزائر.

المبحث الثالث: حلول مقترحة لمواجهة التبعية الغذائية في الجزائر.

المبحث الأول: الامكانيات المتاحة للتخفيف من حدة التبعية الغذائية في الجزائر

يرى الكثير من المتبعين للتنمية الاقتصادية بالجزائر وخصوصا التنمية الزراعية أن الجزائر تمتلك إمكانيات هامة يمكن أن تشكل ميزة تساعد في تنمية القطاع الزراعي ما يساهم في التخفيف من حدة التبعية الغذائية للخارج، وذهب البعض إلى حد القول إن الزراعة بالجزائر يمكن أن تجلب نفس القدر من العملات الأجنبية التي تتأتى من قطاع المحروقات، وفي هذا الاطار يركز هذا المبحث على تقديم تقييم للإمكانيات المتاحة من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول الإمكانيات الطبيعية المتوفرة، ويتناول المطلب الثاني الإمكانيات البشرية والتموينية والتمويلية، أما المطلب الثالث والأخير فيتناول نقاط قوة للاقتصاد الزراعي الجزائري.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية

الامكانيات الطبيعية وتشمل الموارد الأرضية، الموارد المائية، الثروة الغابية، الثروة السمكية، الثروة الحيوانية امكانات الطاقة والطاقات المتجددة بالجزائر.

أولا- الموارد الأرضية:

بحكم مساحة الجزائر الكبيرة والتي تقدر بحوالي2,4 مليون متر مربع (تعد الأولى إفريقيا والعاشرة عالميا بعد تقسيم السودان وانفصال جنوبه في 9 جويلية 2011) فإن المتاح من الأراضي الزراعية حسب إحصائيات الفاو لعام 2020 يقدر بحوالي 41 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، وتتمركز أغلبها في الهضاب العليا والأطلس الصحراوي، تقسم المساحة القابلة للزراعة في الجزائر إلى مروج ومراعي بمساحة تقدر بـ32,9 مليون هكتار، وغابات والتي تقدر مساحتها بـ1,95 مليون هكتار، وأراضي متروكة بمساحة تقدر بـ3 مليون هكتار، والمساحة المتبقية والمقدرة بحوالي 7,5 مليون هكتار تمثل المساحة المستغلة[1]، وبإيجاد حلول لمشكلة الأراضي البور (المستريحة) والمشاكل الكثيرة المتعلقة بهدر الموارد الأرضية يمكن رفع المساحة الزراعية المستغلة فعلا.

ثانيا- الموارد المائية:

كما تم تناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة تتلقى الجزائر كمية من الأمطار تقدر بـ12,4 مليار متر مكعب سنويا، يستغل منها 2 مليار متر مكعب فقط أي 10,4 مليار متر مكعب، إن رفع من عدد السدود بالجزائر (يوجد بالجزائر 75 سدا بسعة تخزين إجمالية تقدر بـ8 مليارات م3 ويوجد 9 سدود في طور الإنجاز، 6 دراسات جدوى لسدود قيد الدراسة، 11 دراسة جدوى لسدود قيد الانطلاق) [2]، مع حل مشكلة توحل هذه السدود ودخول السدود الأخرى

[1]- www.fao.org/faostat/ar/#compare, consulted: 15-06-2021.

[2]- عادل كدودة، مرجع سابق، ص209.

حيز الخدمة يمكن من إضافة موارد مائية جديدة تمكن، وأيضا الاهتمام باقتصاديات الري يمكن من رفع نسبة المياه الخاصة للسقي من خلال زيادة نسبة الاستثمار في هذا المجال والذي يتطلب موارد وتقنيات ومجهودات كبيرة.

تتواجد في الجزائر عدة مجاري مائية تسمى بالأودية لعدم انتظام مجاريها، وتتركز معظمها في الوسط والشمال الشرقي للجزائر منها: وادي الصومام، وادي مزفران، وادي الرمل، وادي المقطع، وادي الحميز، وادي عين الحمام، ويعتبر وادي الشلف أكبرها وأطولها، والذي يتواجد في الشمال الغربي مع طول يبلغ 725 كم، ويصل تدفق مياهه إلى 1500م^3/ثا، فالأودية الشمالية تصب في البحر الأبيض المتوسط، والأودية الجنوبية تنبع من الأطلس الصحراوي وتشكل أكبر احتياطي للمياه العذبة في العالم (المخزون الهائل من المياه الجوفية والمقدر بـ 20 مليار متر مكعب)، وهي مدفونة تحت رمال الصحراء الجزائرية مع مساحة إجمالية تقدر بـ: 900000 كم^2، في منطقة أدرار وتمنراست[1]، يبقى أغلبها غير مستغل لأنه يتطلب استثمارات كبيرة.

ثالثا- الثروة الحيوانية:

تتسم الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع إلى حد ما، كما أنها تمثل عامل استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمع الريفي الجزائري حيث تعد حيازة وتربية المواشي فيه نمطا معيشيا أساسيا، وينتشر نظام الرعي المتنقل خاصة في الجنوب الجزائري، في حين ينتشر نظام تربية المواشي والدواجن في حيازات عائلية صغيرة[2]، وتقوم تربية المواشي في الجزائر على خمسة أنواع رئيسية هي: الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول والجمال، تتصدر تربية الأغنام الإنتاج الحيواني بطريقة الرعي الواسع في الهضاب العليا بصفة خاصة.

حسب بيانات الجدول رقم (17) الذي يوضح حجم الثروة الحيوانية في الجزائر لعام 2019 لكل من الأبقار، الأغنام، الماعز، الجمال والخيول، حيث بلغ إجمالي أعداد الثروة الحيوانية34831,56 ألف رأس، منها عدد الأغنام بحوالي 29428,93 ألف رأس، تسود تربية الأبقار في المنطقة التلية وخاصة في الإقليم الشرقي منه، ويبلغ العدد الإجمالي للأبقار حوالي1780,59 ألف رأس.

[1]- www.African-Muslm. Com/Multimedia/Algeria/ about.Algeria, consulted: 20-01-2016.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص27.

الجدول رقم (17): الثروة الحيوانية في الجزائر لعام 2019

البيان	إ الثروة الحيوانية	الماعز	الأغنام	الأبقار	الجمال	الخيول
العدد: ألف رأس	34831,56	4986,12	29428,93	1780,59	416,52	48,63

المصـــدر: مـن إعـداد الطالـب بالاسـتعانة بـ: المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، الكتـاب السـنوي للإحصـائيات الزراعية، المجلد 40، 2020.

رابعا– الثروة السمكية:

تتميـز مصـادر الإنتـاج السـمكي فـي الجزائـر بـالتنوع مـن حيـث المـوارد البحريـة والميـاه الداخليـة فضـلا عـن الاسـتزراع السـمكي، حيـث يقـدر طـول السـاحل البحـري الجزائـري بحـوالي 1660كـم، ويتواجـد بالشـمال مـن تـونس شـرقا إلـى المغـرب غربـا بالاتجـاه البحـر الأبـيض المتوسـط، كمـا تقـدر الحـدود البحريـة الجزائريـة بـ12 مـيلا غربـا شـمال السـاحل كميـاه إقليميـة ومـا بين 32إلى52 ميلا بحريا كناطق للصيد البحري[1].

حسـب إحصـائيات عـام 2009 يوجـد بـالجزائر 126 موقـع إنزال(مرفئـي) ومينـاء صـيد، حيث تقدر مواقـع الإنـزال بـ93 موقـع، أمـا مـوانئ الصـيد فتقـدر بـ33 مينـاء، وهـذه البنيـة الأساسـية مسـاعدة علـى تطـوير هـذا القطـاع الحيـوي، يقـدر الإنتـاج السـمكي فـي عـام 2019 بحـوالي 104.88 ألـف طـن[2]، وتعتبـر هـذه الكميـة مـن الإنتـاج ضـعيفة بالمقارنـة مـع المخـزون المتـوفر بـالجزائر، ويرجـع ذلـك إلـى عـدة معوقـات ومشـكلات تواجـه الاسـتغلال الجيـد للثـروة السـمكية فـي الجزائر.

خامسا– امكانات الطاقة التقليدية والطاقات المتجددة بالجزائر:

وفقـا لإحصـائيات منظمـة الأقطـار العربيـة المصـدرة للـنفط تبلـغ الاحتياطـات المؤكـدة للجزائـر مـن الـنفط الخـام 12.20 مليـار برميـل مليـار لعـام 2020، وتبلـغ احتياطيـات الغـاز المؤكـدة لـنفس العـام حـوالي 4504 مليـار متـر مكعـب (احتياطـات مهمـة، حيـث تحتـل المرتبـة الرابعة عربيا في احتياطي الغاز المؤكد)[3].

[1]– www.African-Muslm. Com/Multimedia/Algeria/ about.Algeria, consulted: 20-01-2016.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية، العدد 2011 والعدد 2020.

[3]- M, Attar et M, Hammat, « Le Potentiel en Hydrocarbures de L'Algérie », Contribution de SONATRACH Division Exploration, Algérie Evaluation Conférence, Algérie, 2007, P IV-2.

تملك الجزائر أكبر إمكانات الطاقة المتجددة على المستوى الإقليمي، فضلاً عن قدرات مهمة لتطوير واستغلال هذه الإمكانيات، خاصة وهي تمثل أنواع عديدة من المصادر وأهمها:

1- إمكانات الطاقة الشمسية: نظرا لموقعها الجغرافي، تملك الجزائر واحد من أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم، مدة إطلالة الشمس على جل التراب الجزائري تتجاوز 2000 ساعة سنويا، وتصل إلى 3900 ساعة (الهضاب العليا والصحراء)[1]، والتي تمكنها من تموين الدول الأوربية بنحو ربع استهلاكها من الكهرباء[2].

2- فيما يخص الطاقة النووية فتمتلك الجزائر احتياطات معتبرة من اليورانيوم تصل إلى نحو 29 ألف طن، ما يغطي حاجتها من الطاقة لمدة 60 عاما[3]، إلى جانب احتوائها على واحد من أكثر مجمعات البحوث النووية تطورا في منطقة البحر الأبيض المتوسط[4].

3- تمتلك الجزائر كذلك إمكانيات مهمة يمكن توليدها من خلال طاقة الرياح لأن هناك تنوع في التضاريس والمناخ، تقدر سرعة الرياح من 2-6 متر في الثانية والتي تسمح بتدوير التوربينات المعدة لهذا الغرض، ويتميز الجنوب الجزائري بسرعة رياح أكبر، وتصنف مناطق أدرار، المشرية، تلمسان، كمواقع امتياز لاستغلال طاقة الرياح، كذلك تمتلك الجزائر إمكانيات مهمة من الطاقة الحيوية (غابات، النفايات الحضرية والزراعية لا يتم تدويرها)، أيضا من الطاقة الكهرومائية يمكن استخدامها لتوليد الكهرباء، وأخيرا الطاقة الحرارية الباطنية (200 من الينابيع الحارة 3/1 منها بدرجة حرارة تفوق 45 درجة مئوية)[5].

المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية والتموينية والتمويلية

أولا- الإمكانيات البشرية:

من خلال الدراسة في الفصل الأول من هذه الدراسة تم تسجيل انخفاض كبير في نسبة العمالة الزراعية من العمالة الإجمالية خلال الفترة 1962-2020 لتصل إلى أدنى نسبة بنحو 11%عام 2016، ليتأكد أن القطاع الزراعي بالجزائر أصبح طارد للعمالة بشكل عام، وعلى الرغم من ذلك فإن إصلاح جذري للقطاع يتنج عنه رفع المردود من الاستثمار الزراعي، والذي

[1]- www.energy.gov.dz/francais/index.phppage=potentiels-national-des-energies-renouvelables, consulté le: 15-06-2021.

[2]- سمير بن محاد، محمد شيخي، السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 01، 2016، ص35.

[3]- فتيحة فرطاس، الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة لتحقيق الاستقلال الطاقوي وبعث ديناميكية تنموية اقتصادية، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2019، ص9.

[4]- حمزة عبد الرزاق، استراتيجية الجزائر في تطوير الطاقات المتجددة كبديل للطاقة النفطية دراسة مقارنة مع إيران والسعودية ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018/2017، ص217.

[5]- فتيحة فرطاس، مرجع سابق، ص ص: 7-8.

يحفز على المشاركة في التنمية الزراعية، خاصة وأن عدد الجزائريين يقدر بنحو 43,85 عام 2020 وأغلبهم شباب متعلم، جزء منهم مستعد للعمل في الميدان الفلاحي إذا توفرت الامكانيات الضرورية لذلك، ويسهل تأهيله بشكل أرقى للتعامل مع تكنولوجيا زراعية أحدث (الآلات الحديثة وأساليب الزراعة ومقاومة الآفات والبذور والسلالات المحسنة)، ومنه تحقيق ناتج أعلى بكثير عن ناتجها الحالي (عام 2020).

ثانيا- إمكانيات التموين:

من التحليل في الفصل الثاني ظهر نقص في استخدام مستلزمات الانتاج في الزراعة الجزائرية بشكل عام، وعل الرغم من هذا توجد بعض إمكانيات التموين للقطاع الزراعي بالجزائر، والتي يتم تناولها من خلال مؤشر المكننة الزراعية وإمكانيات إنتاج الأسمدة:

1- إعادة تشغيل مركب صناعة المحركات و الجرارات في الجزائر، والذي يعتبر من بين أضخم المصانع في الصناعة الثقيلة اسمه CMT أو مركب صناعة المحركات و الجرارات وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية EPE/SPA نشأت سنة 1998 كنتيجة لإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد، وهو ما يساهم في تموين القطاع الزراعي الجزائري بالجرارات التي تحتاجها وكذلك قطع الغيار الضرورية.

2- نتاج الأسمدة بالجزائر:

فيما يخص التموين بالأسمدة، وحسب إحصائيات الجدول رقم(18) والذي تطور يوضح إنتاج الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية في الجزائر خلال الفترة 2003-2013، فقد قدر الإنتاج الوطني فيما يتعلق بالأسمدة الآزوتية بنحو 900 ألف طن كمتوسط للفترة 2003-2013، في حين وفي نفس الفترة السابقة نلاحظ ارتفاعا ملحوظ لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية من 563,8 ألف طن في متوسط الفترة 2003-2007 إلى 800 ألف طن للسنوات من 2008 إلى 2013.

الجدول رقم(18): تطور إنتاج الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية في الجزائر خلال الفترة 2003-2013

البيان / الفترة	2007-2003	2010-2008	2013-2011
إنتاج الأسمدة الآزوتية	893,6	900	900
إنتاج الأسمدة الفوسفاتية	563,8	800	800

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة من المواد الأولية التي تدخل في إنتاج الأسمدة الكيميائية، وهي غير مستغلة من أهمها النفايات المنزلية وما شابهها وتقدر الكمية الاجمالية لعام 2020 بحوالي 13,5 مليون طن منها (أكثر من 54% منها مادة عضوية قابلة للتحلل ومكون أساسي

لصناعة الأسمدة) [1]، فيتم إنفاق مبالغ كبيرة للردم التقني للنفايات المنزلية (للتخلص من هذه النفايات)، والتي تسمح للجزائر بتوطين صناعة متكاملة ذات قدرات إنتاجية معتبرة تسمح بتغطية حاجيات القطاع الزراعي الجزائري، ولكن تحتاج إلى اهتمام أكبر وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.

ثالثا-إمكانيات التمويل:

تعتبر سياسة التمويل والدعم الموجهة للقطاع الزراعي من بين أهم محفزات الإنتاج واستمراره، يمكن للجزائر تعبئة موارد مالية مهمة في اطار استراتيجية اقتصادية محكمة، وكذلك حجم المديونية الخارجية المتدني، فيمكن الحصول على التمويل الخارجي بشروط جيدة لدعم الاستثمارات الزراعية باعتبار أن الجزائر عضو مساهم في منظمات مالية إقليمية منها البنك الافريقي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي...إلخ.

عقود التمويل الإسلامي توفر مجموعة متنوعة من العقود والأدوات التمويلية التي يُتوقع أن يؤدي وضعها حيز التطبيق إلى الإسهام في حل جزء من تحديات نقص التمويل للقطاع الزراعي، خاصة وأن بعض عقود التمويل الإسلامي وُجدت خصيصاً لتمويل القطاع الزراعي، من ذلك: عقد السلم، عقد المُزارعة وعقد المُساقاة، حيث تستهدف هذه العقود تمويل دورة الإنتاج الزراعي بشكل مباشر، في حين يمكن تطبيق صيغ تمويل أخرى كالمرابحة والإجارة والتوريق في تمويل رأس المال العامل المستخدم في القطاع الزراعي، إضافة إلى توفر التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: نقاط قوة للاقتصاد الزراعي الجزائري

أولا- تنوع البيئات الزراعية بالجزائر:

تتميز الجزائر بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة، حيث يمثل المناخ المعتدل مع الحار، والممطر مع الجاف، والممطر الشتوي مع الممطر الصيفي المداري، وهذا التنوع المناخي الفريد يساعد في تنوع بيولوجي في البيئة بشقيها النباتي والحيواني، حيث توجد على امتداد القطر الجزائري أقاليم البساتين والغابات وأقاليم الزراعات الكثيفة والواسعة والهامشية، وأقاليم للمراعي الطبيعية بدرجاتها المتفاوتة، ويساهم التنوع المناخي أيضا في توفر كمية الموارد الوراثية النباتية التي تمثل موردا كبيرا لثروة تكنولوجية حيوية.

يتلقى إقليم الشرق الجزائري (14 ولاية) موارد حرارية معتبرة إذ يتراوح مجموع متوسط الحرارة اليومي فوق+10 درجة مئوية ما بين 3000 و7000 درجة مئوية، وبذلك تستمر الفترة

[1]- الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر 2020، ص ص: 30-42.

الإنمائية النباتية ذات الحرارة+10 درجة على مدار السنة في المناطق الشمالية والجنوبية وبالتالي تساعد وتشجع على زراعة أنواع متعددة من المنتجات الزراعية[1].

حسب الخبير الزراعي أكلي موسوني فإن الموقع الجغرافي للجزائر هو نفسه ثروة لتواجدها في البحر المتوسط والسهوب الصحراوية، وأنه من الممكن تطوير ثقافات مختلفة طيلة السنة، هذه الميزة تظهر من خلال الاختلافات في تضاريس المناخ وبنية التربة، وهو ما يكفل للإنتاج الزراعي الجزائري الذوق والرائحة القوية، كذلك فإن 50% من الميزانية الزراعية في الاتحاد الأوربي تذهب إلى إنشاء البيوت البلاستكية لحماية المنتجات من الجليد في المقابل بالجزائر المناخ يوفر هذه الميزة، أيضا هناك قسم معتبر من الإنتاج المحلي ضاع ويمكن استرجاعه (حوالي 80 اختفت أو في طريق الانقراض)، والتي يمكن أن يستخدم كمادة أولية في الصناعة التحويلية مثل قطن بمعسكر، قمح بليوني بميلة، الخيار المخلل بسيدي مزغيش، رومان بومغو وحلزون غليزان، ونبتة الأراغان بتندوف...إلخ، وهناك العشرات من المنتجات يجب استردادها وتطويرها والتي لها ميزة نسبية بالمقارنة مع المنتجات الأوروبية (من حيث النوعية والتسويق).

يرى كذلك أن الزراعة الصناعية والتي تضم زراعة الطماطم الصناعية، الشمندر السكري، القطن، التبغ، عباد الشمس...إلخ، يمكن توزيعها في مناطق عديدة أين يتم تكييفها مع ثقافتها، وأن الزراعة البيولوجية المتعلقة اقتصاديا بمنتجات الغابات، الزيت بشكل خاص وأيضا المنتجات الثانوية مثل الفطريات، الأعشاب الصالحة للأكل...إلخ، التي يجب تطويرها وحمايتها، في هذه الحالة من الضروري تطوير الزراعة البيولوجية (جزء مهم من الأراضي الزراعية بالجزائر فقيرة من المواد العضوية، في ظل مناخ شبه جاف)، وكذلك ما تعلق بالزراعة الجبلية وشبه الحضرية هي ثروة كبيرة للأسواق الجوارية، وبعض المدن الكبرى في العالم تمارس البستنة فوق سطوح العمارات.

ثانيا- إمكانيات التوسع الأفقي والرأسي المتاحة إلى حدود بعيدة المدى:

في مجال التوسع الرأسي أي زيادة غلة المساحة أو الوحدة الحيوانية، فيمكن للجزائر تحقيق زيادة كبيرة فيها عن طريق تحسين أساليب الانتاج الزراعي وتحديثها، وهذا نظرا للضعف الكبير المسجل في الانتاجية لأغلب المنتجات الزراعية بالجزائر والتي هي بعيدة عن نظيرتها في الدول العربية وبعيدة جدا عن الدول المتقدمة كما تم الاشارة إليه في الفصل الأول والثاني من هذه الدراسة.

[1]- نواري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2008، مرجع سابق، ص2.

ثالثا- الخصائص المميزة للمناطق الصحراوية:

للمناطق الصحراوية بالجزائر خصائص فلاحية متميزة تجعل من منتجاتها ذات قيمة غذائية عالية وتنافسية في الأسواق العالمية، نظراً إلى درجة الحرارة المرتفعة بها وكمية الضوء الكبيرة، حيث يمكن ان تحقق مداخيل إضافية مهمة، كما يمكنها تلبية حاجيات السكان من الإنتاج الفلاحي، هذه الميزة لا تمنع وجود سلبيات في استغلال الفلاحة الصحراوية، ومن بينها عدم تجدّد مياه المناطق، ممّا يستدعي الحفاظ عليها وعدم استهلاكها بإفراط.

رابعا- إمكانيات زراعية تسمح للقطاع الزراعي الجزائري بأخذ مكانة قطاع المحروقات في توفير العملة الصعبة:

تواجه الزراعة الجزائرية ثلاث معوقات كبرى تم تناولها بالدراسة في الفصل الثاني منها العائق الطبيعي، والذي أكد على أن البيئة المادية بالجزائر متناقضة للغاية من حيث المناظر الطبيعية والظروف المناخية والمائية وكذلك إمكانات التنمية الاقتصادية والدخل، فيرى الدكتور عوماري شريف فكرة أن "الجزائر لديها إمكانات زراعية كبيرة جدًا غير مستغلة بالكامل – ذهب البعض إلى حد القول إن الزراعة يمكن أن تجلب نفس القدر من العملات الأجنبية من الهيدروكربونات – ذلك ينبع من رؤية أسطورية، ربما مستوحاة من إفريقيا الرومانية، الإمكانات موجودة ولكنها تتطلب جهودًا كبيرة في الاستثمار البشري والمادي"[1].

من خلال الدراسة في هذا المبحث يتبين أن الجزائر لديها من الإمكانيات الطبيعية والموارد المائية، والإمكانيات البشرية والمادية والتي تساعد على تحقيق على الأقل الحد الأدنى في مجالات التنمية زراعية لتتمكن الجزائر من تجاوز التبعية الشديدة للخارج في مجال الغذاء، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها، ومواجهة التحديات التي تواجه الجزائر في مجال التنمية الزراعية وفي ضمان الغذاء للجزائريين.

[1]- Cherif Omari et Jean-Yves Moisseron, Arlène Alpha, op cit, p: 138.

المبحث الثاني: تحديات ومستجدات تهدد بتزايد التبعية الغذائية في الجزائر

تواجه الجزائر تحديات هائلة فيما يتعلق بضمان الأمن الغذائي من جهة ومواجهة تهديد تزايد الانكشاف الغذائي من جهة أخرى، وهو ما يتناوله هذا المبحث والذي قسم إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول تحدي تمويل الواردات الغذائية كنتيجة للاعتماد على ايرادات النفط، ويتناول المطلب الثاني التغير المناخي وزيادة احترار الكوكب، أما المطلب الثالث والأخير فيتناول الصعوبات المتزايدة للتعامل مع الأسواق الزراعية الدولية.

المطلب الأول: تحدي الاعتماد الكلي على عائدات قطاع المحروقات لتمويل الواردات الغذائية

تعتمد الجزائر الآن (حتى نهاية عام 2020) بشكل كبير على وسائل الدفع الخارجية لضمان إمداداتها الغذائية، فإذا استمر التراجع في هذه الموارد على مدى السنوات القليلة المقبلة مع تساوي جميع العوامل الأخرى، فإن المخاطرة السياسية ستكون كبيرة في رؤية البلاد غير قادرة على الوفاء بفواتير الغذاء، وهو ما يفرض التحدي الاقتصادي الذي يتمثل في تنمية قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية في سياق يتسم بانخفاض الموارد المالية كنتيجة للتراجع الكبير في أسعار النفط للدول.

إن تمويل الواردات الغذائية تحدي كبير يواجه الجزائريين في ظل تراجع الانتاج الجزائري من النفط واستنزاف الموارد الهيدروكربونية، وتزايد الطلب المحلي من الطاقة، وتراجع أسعار النفط نهاية عام 2014، والتزايد السكاني مستقبلا، وبالتالي لا يمكن للجزائر الاستغناء عن الاستيراد في المدى 20 سنة القادمة، ومنه يطرح السؤال التالي: كيف يمكن تغطية فاتورة الاستيراد خلال السنوات القادمة؟.

تحدي الاعتماد الكلي على عائدات البترول لتمويل الواردات الغذائية يتضح في المؤشرات التالية:

أولا- تراجع الانتاج الجزائري من النفط:

تراجع إنتاج النفط الجزائري من نحو 1,97 مليون برميل سنة 2008 إلى نحو 1,51 مليون برميل يوميا خلال كمتوسط للفترة 2009-2020، كما هو واضح من الشكل رقم (33) أي لمدة 11 سنة لم يستطع انتاج النفط الجزائري أن يسترجع بعض من الكميات المهمة التي فقدها، وهو مؤشر مقلق لمستقبل صناعة النفط بالجزائر خاصة في ظل الارتفاع الكبير في الاستهلاك الداخلي من الطاقة، وبقاء الاحتياطات النفطية الجزائرية ثابتة.

الشكل رقم(33): تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020 (مليون برميل يومي)

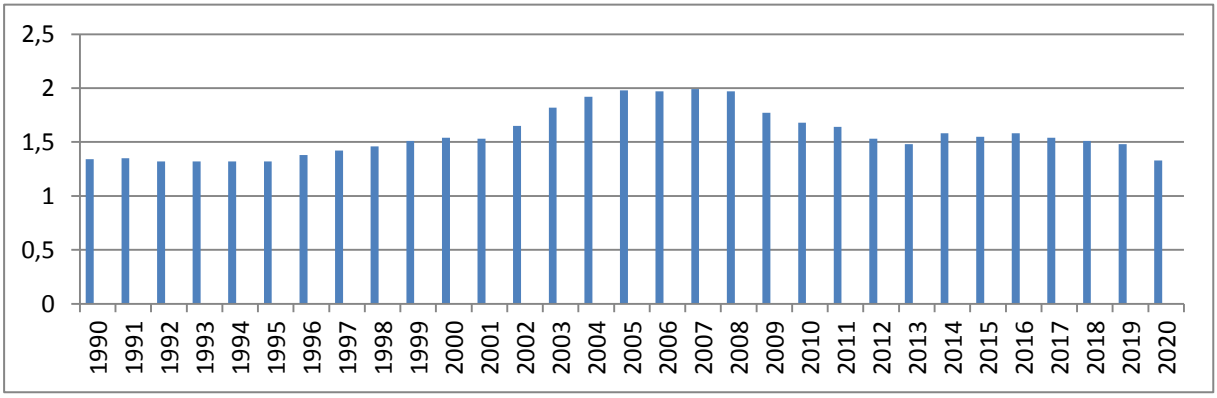

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ :

www.bp.com/statisticalreview- BP Statistical Review of World Energy consulted: 17-16-2021.

ثانيا- ثبات في الاحتياطات النفطية الجزائرية منذ عام 2000:

كما هو واضح من خلال الشكل رقم (34) الذي يبين تطور حجم الاحتياطات النفطية الجزائرية خلال الفترة 1990-2020، فمنذ عام 2000 إلى غاية عام 2020 فقد تميزت الاحتياطيات النفطية الجزائرية بنوع من الثبات النسبي ولم تعرف الكثير من التطور فقد بقيت محصورة بين11,8 مليار برميل و12,2 مليار برميل.

الشكل رقم (34): تطور حجم الاحتياطات النفطية الجزائرية خلال الفترة 1990-2020 (مليار برميل)

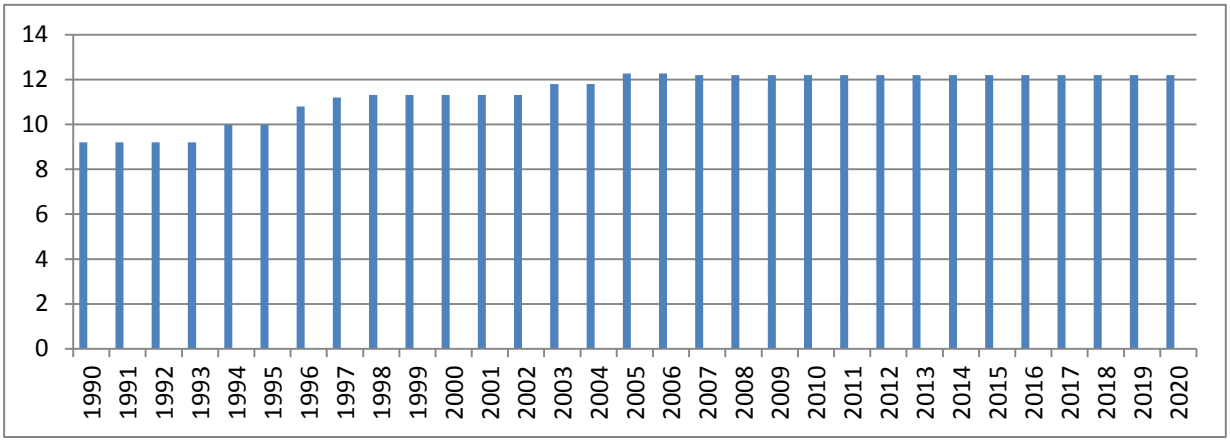

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ :

www.bp.com/statisticalreview- BP Statistical Review of World Energy consulted: 17-16-2021.

ثالثا- تزايد الطلب المحلي من الطاقة:

تعتبر الجزائر واحدة من أكثر النماذج استهلاكا للطاقة في المنطقة، حيث تنتهج نظام دعم واسع النطاق وسيء الاستهداف، أثر بشكل كبير على معدلات نمو الاستهلاك سنويا، والتي بلغت: "الكهرباء 14%، المحروقات 5,4%، و7% للغاز الطبيعي، فمواصلة الاتجاهات

الحالية لاستهلاك الطاقة يعرض الاقتصاد الجزائري لخطر فقدان التوازن بين العرض والطلب على المدى الطويل، بل وللمفاضلة بين السوق المحلية والصادرات على المدى المتوسط"[1].

رابعا- الأزمات الدورية في أسعار النفط:

إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يسبب ضغطا كبيرا على الميزان التجاري، ومع اعتماد الجزائر بشكل كلي على إيرادات البترول لتمويل الواردات الغذائية، فان أي انخفاض كبير ومفاجئ في أسعار النفط قد يضطر الدولة إلى اللجوء إلى تقليص من الواردات مما قد يشكل تهديدا للأمن القومي[2].

خامسا- مميزات البترول الجزائري:

يتميز البترول الجزائري بصعوبة وصوله إلى الأسواق الأمريكية والأسواق الأسيوية، ما يجعله في وضع أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا، وتبقى السوق الأفضل للبترول الجزائري هي أوربا بالرغم من إن البعد الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلى أنها من أسباب ارتفاع التكاليف وانخفاض الريع المحصل[3].

سادسا- التزايد السكاني:

سيشكل تطور عدد السكان الجزائريين تحديًا حقيقيًا لضمان الأمن الغذائي في القرن الحادي والعشرين، تتوقع دراسة للأمم المتحدة أن ينمو هذا العدد السكاني بنسبة 52٪ أي بنحو 63 مليون نسمة بحلول عام 2050، ليتضاعف إلى 90 مليون نسمة بحلول عام 2100، حيث أن كل تزايد في عدد السكان بنحو 500 ألف نسمة يزيد من التبعية الغذائية بنحو 1%[4].

الكثير من الدراسات تؤكد على أن النفط والغاز بالجزائر لهما نهاية في غضون 30 أو 40 عامًا، أي يتم استنفاذ الاحتياطات بشكل تام وهنا الاشكال والتحدي من ناحية الطريقة التي يتم بها تأمين الغذاء لعدد السكان حينها، خاصة إذا تم ربط هذا التحدي مع التحدي المتعلق بالتغير المناخي وزيادة احترار الكوكب.

---

[1]- حمزة عبد الرزاق، مرجع سابق، ص216.

[2]- علي بوخالفة، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص234.

[3]- شعبان قصابي، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020/2019، ص175.

[4]- طافر زهير، مرجع سابق، ص413.

المطلب الثاني: التغير المناخي وزيادة احترار الكوكب

تعتبر قضية التغير المناخي من التحديات الرئيسية التي تواجه دول العالم دون استثناء لما لها من تأثيرات سلبية على التنمية الزراعية وبالتالي على الوضع الغذائي العالمي، وتزداد التهديدات خصوصا بالنسبة للدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها الجزائر، ستكون هناك ظواهر أخرى بالغة الأهمية ستعطل السوق، وتغير المناخ على وجه الخصوص.

أولا- الجوانب النظرية حول آثار تغير المناخ على القطاع الزراعي والأمن الغذائي:

أ- تعريف التغير المناخي:

عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي (IPCC)، التغير المناخي بأنه "تغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغيرات في المعدل أو المتغيرات في خصائصها، والتي تدوم لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، ويشير إلى أي تغير في المناخ على مر الزمن سواء كان ذلك نتيجة التغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري".

يعرف التغير المناخي وفقا لتقرير البيئة في مصر لعام 2008 بأنه " اختلال التوازن السائد في الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيع الأمطار المميزة للمنطقة، مما يؤثر على المدى الطويل على الأنظمة الحيوية القائمة "[1].

ب- آثار التغير المناخي على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي:

للتغيرات المناخية آثار متعددة في جوانبها البيئية والاقتصادية، وتنطوي على مجموعة من المخاطر التي تواجه الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وتضم[2]:

1- انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وزيادة احتياجاتها للمياه.

2- تدهور خصوبة التربة، وانتشار الحشائش والحشرات والأمراض النباتية.

3- التأثير السلبي الانتاج الحيواني والسمكي بسبب انخفض إنتاجية الثروة الحيوانية كنتيجة للأمراض، تدهور المياه وقاعدة الموارد العلفية.

4- زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، ومنه التعرض لارتفاع والتقلب الدوري في أسعار الغذاء.

5- تدني جودة المحاصيل الزراعية كنتيجة لزيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون، وتلوث المياه وتدهور التربة.

[1]- وزارة الدولة لشؤون البيئة ، تقرير حالة البيئة في مصر 2008، جهاز شؤون البيئة، ، القاهرة، مصر، ص89.

[2]- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2022، ص ص: 4-5.

ثانيا- تغير المناخ على مستوى العالم:

يشير تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2021 بأن موجات الحر الشديدة التي تحدث عادة مرة كل 50 سنة، تحدث حاليا بالفعل مرة كل عشر سنوات، وإذا نجح العالم في الحفاظ على معدل ارتفاع الحرارة عند 1,5 درجة مئوية، فسوف تتكرر تلك الظواهر كل خمس سنوات، وكذلك فإن مواصلة نفس حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، سيرفع درجات الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية على الأقل فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية خلال العقدين المقبلين، أيضا لوحظ الزيادة الكبيرة أنماط هطول الأمطار الغزيرة، مع نقص مساحة الأنهار الجليدية والغطاء الثلجي، بالإضافة إلى تزايد في ارتفاع سطح البحر وتحمضه، وهو ما يحدث آثارا جد خطيرة لا يمكن اجتنابها[1].

حسب دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 2007 فإنه يتوقع أن يؤدي تغير المناخ بحلول عام2080 إلى الآثار التالية[2]:

1- أن يكون 75% من سكان قارة إفريقيا عرضة لخطر الجوع.

2- أن يكون خمس وسبعون مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة المطرية حاليا في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى قد فقدت.

3- أن ينخفض الناتج الزراعي المحلي الإجمالي بنسبة قد تصل إلى 8% في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، و4% في آسيا.

4- معظم أنحاء إقليم الشرق الأدنى سوف يعاني من نقص في كمية المياه المتاحة بحلول 2050 بمعدل 40 مليمترا في السنة، ويمكن أن تزيد المياه المتاحة حتى 40 مليمترا في السنة في جنوب مصر، أنحاء السودان وجنوب الجزائر.

5- آثار التغيرات المناخية ستكون أشد في إفريقيا والشرق الأوسط، ورجحت أن يعرض ارتفاع الحرارة 3 درجات مئوية بين 250 إلى 550 مليون نسمة إضافية للخطر في العالم، خاصة المناطق التي تنخفض فيها المحاصيل، ويكون الاعتماد فيها أعلى مستوياته وتكون القدرة الشرائية في أدناها.

6- انخفاض غلة المحاصيل الزراعية الرئيسية في إفريقيا وغرب آسيا ما بين 15 و35 % أو 5 إلى 20% على التوالي.

7- قدر تناقص المياه الجوفية بأكثر من 70% عام 2050 على امتداد الضفة الجنوبية للبحر المتوسط

[1]- وزارة الدولة لشؤون البيئة ، تقرير حالة البيئة في مصر 2021، جهاز شؤون البيئة، القاهرة، مصر، ص ص:10-26.

[2]- www.fao.org/food climate, consulted: 11-03-2015.

8- إن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتعرضان لنقص في المياه، وقد يعاني منه 155 مليون إلى 600 مليون نسمة، مع ارتفاع 3 درجات مئوية.

9- انخفاض الإنتاجية الزراعية في إقليم الشرق الأدنى بسبب ارتفاع درجة الحرارة، الجفاف، الفيضانات وتدهور التربة ما يهدد الأمن الغذائي في بلدان كثيرة.

10- متوسط تكلفة تغير المناخ إلى أدنى مستوياته في الشرق الأوسط بحلول عام 2100 سيعادل خسارة 1,9% في الناتج المحلي الإجمالي.

بشكل عام يتغير المناخ العالمي نتيجة لآثار الضغوط البشرية الناجمة عن الغازات الدفيئة والدقائق الغبارية والمتغيرات في سطح الأرض، وأظهرت دلائل كثيرة على درجة عالية من الدقة أن النشاطات البشرية أحدثت تأثيرات إحترارية صافية جوهرية منذ عام 1750، وهناك زيادة في عدد موجات البحر وزيادة في تكرار الأحداث المتطرفة وشدتها في أجزاء كثيرة من العالم[1].

ثالثا- تغير المناخ في المنطقة المتوسطية -حقائق رئيسية:

وفقا للتقييم الأولي الذي قامت به شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2019 حول المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية بالمنطقة، فيمكن تلخيص الحقائق الرئيسية التالية[2]:

1- سوف تزيد درجات الحرارة بالمنطقة المتوسطية لتصل إلى نحو 2,2 درجة مئوية في عام 2020، وتتجاوز 3,8 درجة مئوية في بعض المناطق في عام 2100.

2- انخفاض قيمة (PH) للمحيطات بمقدار 0,1 وحدة منذ فترة ما قبل الثورة الصناعية، وهو أمر غير مسبوق.

3- متوقع أن تنخفض موارد المياه العذبة بشكل كبير بمعدل يصل إلى نحو 15%.

4- تصنيف نحو 90% من أنواع الأسماك بالحوض المتوسط على أنها تتعرض للصيد المفرط، مع انخفاض متوسط الحد الأقصى لوزن الأسماك في البحر المتوسط بنسبة تصل إلى نحو 49% حتى عام 2050.

5- معظم الغابات المتوسطية معرضة لارتفاع درجات الحرارة (درجتين مئويتين بمتوسط الحرارة قبل الثورة الصناعية).

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 176.

[2]- شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تقييم أولي، 2019، ص ص:5-20.

6- تزداد مخاطر الفيضانات بنسبة 50% بحلول عام 2100، وتتعرض نحو 15 مدينة ساحلية لخطر الفيضانات بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

7- تزداد مخاطر تعرية التربة بنسبة 13% بحلول عام 2100 أيضا.

8- موسم نمو أقصر لمدة أسبوعين في الجزء الشرقي من منطقة البحر الأبيض المتوسط[1].

رابعا- الآثار المترتبة على التغيرات المناخية والبيئية والمخاطر المرتبطة بالمنطقة العربية:

وجدت الدراسات الحديثة أن المنطقة العربية شهدت زيادات متفاوتة في حرارة الهواء السطحي والتي تراوحت بين 0,2 و2 درجة مئوية وقد حدثت منذ عام 1970 إلى عام 2004، وبالنسبة للعقدين المقبلين يتوقع زيادة في درجة الحرارة بمقدار 0,2 درجة مئوية في كل عقد لمجموعة الانبعاثات بحسب سيناريوهات الهيئة الحكومية المشتركة لتغير المناخ، وحتى لو بقيت تركيزات جميع الغازات الدفيئة والدقائق الغبارية ثابتة عند مستويات عام 2000 فإن زيادة أخرى في الحرارة مقدارها نحو 0,1 درجة مئوية في كل عقد متوقعة[2].

حسب التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ 2017 تظهر النتائج المتعلقة بالقطاع الزراعي بوضوح كيفية مساهمة التغيرات في درجات الحرارة والتساقطات والتبخر في ندرة المياه وتأثيرها على القطاعات الخضراء في المنطقة العربية، وتشير الاستنتاجات المتعلقة بدراسات الحالة الصحية إلى أن الزيادات في درجات الحرارة في المناطق الشمالية تخلق تحديات صحية جديدة للمنطقة العربية، بما فيها الاحترار، والرطوبة وبعض أمراض المناطق المدارية المهملة[3].

عديد من الدراسات تشير كذلك إلى أنّ تغيرات المناخ كان له آثار بالغة بالمنطقة العربية، حيث تعرّضت أعداد كبيرة من السكان لمخاطر ندرة المياه والجفاف، ويغير من أنماط الإنتاج الزراعي، ويهدّد إنتاج الثروة الحيوانية، ويؤثر سلباً على الغابات والأراضي الرطبة، ويقلّص فرص العمل في الزراعة، كما أنه من المتوقع أن آثار تغير المناخ ستتسبب في تناقص موارد المياه المتجددة بنسبة 20 % بحلول عام 2030، نتيجة انخفاض هطول الأمطار وازدياد الطلب على المياه مع ارتفاع درجات الحرارة، واتساع نطاق تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية[4].

على العموم سيكون الأمن الغذائي على الأصعدة المحلية والقطرية والعالمية عرضة للخطر، حيث يعد الجفاف أكبر سبب طبيعي لحالات نقص الأغذية الشديدة في البلدان

---

[1]- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2018، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2019، ص52.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص177.

[3]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) وأخرون، التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ 2017 (التقرير الرئيسي)، 2018، ص 300.

[4]- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2021، ص 10.

النامية، وتعد الفيضانات سببا رئيسيا آخر لحالات الطوارئ الغذائية، ولذلك فإنه كلما زاد تغير المناخ من تقلب تساقط الأمطار وتكرر وقوع الأحداث القاسية الناجمة عن الطقس، زادت إعاقته للأمن الغذائي.

خامسا- الآثار المترتبة على التغيرات المناخية بالجزائر:

تعد الجزائر من بين البلدان المعرضة لخطر كبير من تغير المناخ، وتشير أغلب التقارير والبحوث إلى أن هذا التغير المناخي سيؤدي في المستقبل إلى تفاقم عوامل التدهور البشرية المنشأ في أصل انخفاض إنتاجية التربة والثروة الحيوانية، وتمثل حماية الموارد النادرة والأنظمة البيئية والتراث الطبيعي في سياق تغير المناخ تحديًا كبيرًا ، لأن هذه الموارد هي محددات النمو في إنتاج وإنتاجية العمالة والتربة، وتؤكد جميع التقييمات التي تم إجراؤها اليوم في الجزائر على مخاطر زيادة الضغط على القدرة على إعادة إنتاج الخصوبة الطبيعية للأرض (التعرية ، التصحر ، الاستغلال المفرط للمياه الجوفية)، على أحجام المياه المتاحة (تقليل مناسيب المياه الجوفية، واستخدام المياه الجوفية) ونوعية المياه (الملوحة ، التلوث)، وقد وصلت التوترات التي تمارس على الإمكانات الحركية للتربة والمياه إلى عتبة حرجة، خاصة في المناطق الجنوبية من البلاد.

يضع هذا التحدي الدولة أما إلزامية إدراج استدامة طرق الإنتاج كعنصر أساسي في سياستها الزراعية لأن الضغط البشري على الموارد الطبيعية له حدود يجب وضعها، ويفرض هذا التحدي مطلبًا من ناحية أخرى لتغيير النموذج التقني وفقًا للإيكولوجيا الزراعية ومعرفة الفلاحين، وكذلك لمنح البحث الزراعي مكانًا متميزًا.

يمكن إيجاز أهم الآثار المترتبة على التغيرات المناخية بالجزائر كما يلي:

1- انخفاض الجريان السطحي والغطاء الثلجي ، وتآكل أكثر حدة ، وزيادة الطلب على المياه بسبب المزيد التبخر الكبير والتبخر النتح (بشكل رئيسي على مستوى المحيطات المروية)، وتدهور جودة المياه نتيجة لانخفاض هطول الأمطار وانخفاض معدل التخفيف من الملوثات من مياه الصرف الصحي وتصريف السوائل والصلبة، وتقليل دورة النبات بسبب المناخ الأكثر حرارة، وتعديل فترة هجرة الطيور المهاجرة، وزيادة حدوث حرائق الغابات (25000 هكتار لكل سنة السطوح المحروقة في الجزائر)، وكذلك يلاحظ أيضًا عودة ظهور الأعشاب والأمراض والطفيليات النباتية[1].

2- ندرة حادة في الموارد المائية نتيجة لتذبذب تساقط الأمطار وزيادة التبخر نتيجة ارتفاع درجة الحرارة (تم تقديم العجز في إمدادات المياه بنحو 15% بحلول عام 2025، وانخفاض هطول الأمطار بنحو 20%، وزيادة في درجات الحرارة بنحو 1,1%)، ما يؤدي إلى تعرض

[1]-Omar BESSAOUD, op cit, p: 16.

القرى والبنى التحتية في الجنوب إلى التراكم، وتذبل النخيل والواحات، وتجف الينابيع، وتزيد ملوحة التربة، ونزوح نحو الشمال ويعرض خيار دعم استقرار السكان في مناطق الهضاب العليا[1].

3- عرفت الجزائر فترات جفاف طويلة خلال الفترة 1991-2012، حيث سجلت نسبة الجفاف نحو 99,9% خلال الفترة 1991-2000 منها 32,42% جفاف شديد، وسجلت نحو 42,81% خلال الفترة 2001-2012 منها 35,22% جفاف شديدة[2].

4- تراجع إنتاج الحبوب في الجزائر لموسم الحصاد 2020-2021 كنتيجة لشح الأمطار[3].

5- صنف تقرير البنك الدولي لعام 2013 الجزائر من بين 12 دولة الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية فيما يتعلق بانخفاض الإنتاجية الزراعية[4]، وحسب دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية للعام 2010 فإن الجزائر من المتوقع أن تتعرض إلى المزيد من الحالات المناخية القاسية مثل الجفاف والفيضانات وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 26% وهو ما ينعكس بالسلب على أمنها الغذائي، ما يساهم بطبيعة الحال في زيادة تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء.

6- تصحر واضح بشكل متزايد للمناظر الطبيعية للمناطق شبه القاحلة، ونقل الرياح بشكل كبير للرمال من الصحراء إلى الشمال، فحسب الخبراء فإن نحو 13 مليون هكتار من الأراضي مهددة بتقدم الصحراء، ونحو 32 مليون بمنطقة السهوب مهددة بالتصحر، مما يثير مخاوف بشأن مستقبل نحو 7 ملايين جزائري يعيش معظمهم على تربية المواشي[5].

7- بلغت نسبة تدهور الغطاء النباتي نحو 7,26% خلال الفترة 2000-2017، وأيضا أدى ارتفاع درجة الحرارة إلى التقليل من الدورة النباتية، وتقصير موسم البرد[6].

---

[1]- Thierry BOBLET et Olivier GIOVANNANGELI, L'Impact du réchauffement climatique sur l'économie : niveau national et, au niveau micro-économique, Le premier forum scientifique sur le développement durable et l'efficacité de l'utilisation des ressources disponibles, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université Ferhat Abbas, Sétif, 07-08 avril 2008, p: 5.

[2]- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، التقرير الفني السنوي 2014، 2015، ص 57.

[3]- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، مرجع سابق، ص5.

[4]- شفيعة حداد، نور الدين قالقيل، أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، ديسمبر 2018، ص 13.

[5]- Thierry BOBLET et Olivier GIOVANNANGELI, op cité, p p: 5-6.

[6]- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، التقرير الفني السنوي 2018، 2019، ص 61.

المطلب الثالث: الصعوبات المتزايدة للتعامل مع الأسواق الزراعية الدولية

أولا- أخطار الاعتماد على الغير واستمرار استيراد الغذاء:

يعتبر الاعتماد على الغير في مجال الغذاء غير آمن للعديد من الأسباب منها[1]:

1- التقلبات في أسعار الغذاء لعدم مرونة العرض والطلب في السلع الزراعية نتيجة للفترات الموسمية والزمنية اللازمة للإنتاج الزراعي، أي أن التحول إلى زيادة إنتاج الغذاء يتطلب زمنا يتراوح بين ستة أشهر وسنة بسبب وجود حاصلات شتوية وأخري صيفية وكل من هذه الزراعات تستغرق موسم نمو نحو ستة أشهر، وبالتالي فإن التحول إلى زيادة انتاج الغذاء للتغلب على ارتفاع أسعاره قد يتطلب عاما كاملا.

2- أيضا أسواق الحبوب العالمية تستقبل قدرا ضئيلا من الإنتاج العالمي لا يزيد على 18% في القمح و6% في الأرز ويستهلك الباقي محليا في الدول المنتجة وبالتالي فإن أي تغيير ضئيل بين العرض والطلب يؤدي إلى تغيرات هائلة في الأسعار.

3- كما أن الزيادة السكانية في البلاد المنتجة قد تقلل من الكمية المعروضة في الأسواق العالمية، يضاف إلى ذلك أيضا أن أسعار الغذاء ترتبط تاريخيا بأسعار البترول فوق مستوي 50 دولارا للبرميل وتسببه في ارتفاع تكاليف نقل الغذاء كما وأن العالم يتجه نحو نضوب البترول والغاز الطبيعي خلال الخمسين عاما القادمة بما سيؤدي إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعار البترول نتيجة لنقص المعروض منه ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء بالتبعية.

4- فإذا أضفنا إلى كل ما سبق عدم ضمان أن يظل النمو في الانتاج الزراعي متقدما على النمو السكاني العالمي، كذلك مخاطر نقص المخزون العالمي من الغذاء الذي يحدث دوريا.

5- ولا يجب إغفال قيام بعض الدول المنتجة للغذاء بفرض حظر على تصدير الغذاء أثناء الأزمات العالمية لتوفير الغذاء محليا لشعوبها.

6- تقلب أسعار العملات عالميا وانخفاض أسعار الفوائد على القروض بما يشجع على تخزين أكبر للغذاء في الدول المستوردة وبالتالي زيادة تكرار أزمات الغذاء.

ثانيا – تقلبات الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية خلال الفترة 2006-2020:

شهدت أسعار الكثير من السلع الغذائية ارتفاعات غير مسبوقة، كما هو واضح من الشكل رقم (35) والذي يمثل تغيرات أسعار السلع الغذائية في العالم وفقا للمكافئ السعري، فإن مؤشر السلع الغذائية العالمي شهد ارتفاعا إلى حوالي 200% في عام 2008 وإلى حوالي 233,5% في بدايات عام 2011، ليبدأ بالانخفاض نسبيا منذ عام 2012 وفقا لنسق فيه الكثير من التقلبات، كما شهدت أيضا مؤشرات السلع الغذائية الرئيسية تقلبات كبيرة خلال الفترة

[1]- نور الدين محمد نادر، الأمن الغذائي ومخاطر الاعتماد على الغير ، مقال على موقع الأنترنت: www.resourcecrisis.com/food/29-3 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11-07-2018.

2006-2020، وقد ارتفعت مؤشرات أسعار كل من منتجات الألبان، الحبوب، الزيوت والدهون بحوالي ضعفين بين عام 2000 وعام 2018، وشهد مؤشر كل من اللحوم والسكر ارتفاعا مهما بمعدل تغير 72,33%، 52,36% على التوالي بين عام 2000 و2018، الأمر الذي انعكس على أسعار هذه السلع في معظم دول العالم المستوردة لهذه المواد عموما بما فيها الجزائر (ارتفع مؤشر أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر من نحو 134,8 عام 2016 إلى نحو 155 عام 2020)[1]، ما أدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري الزرعي الجزائري وبالتالي زيادة تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء.

الشكل رقم(35): تغيرات أسعار السلع الغذائية في العالم وفقا للمكافئ السعري

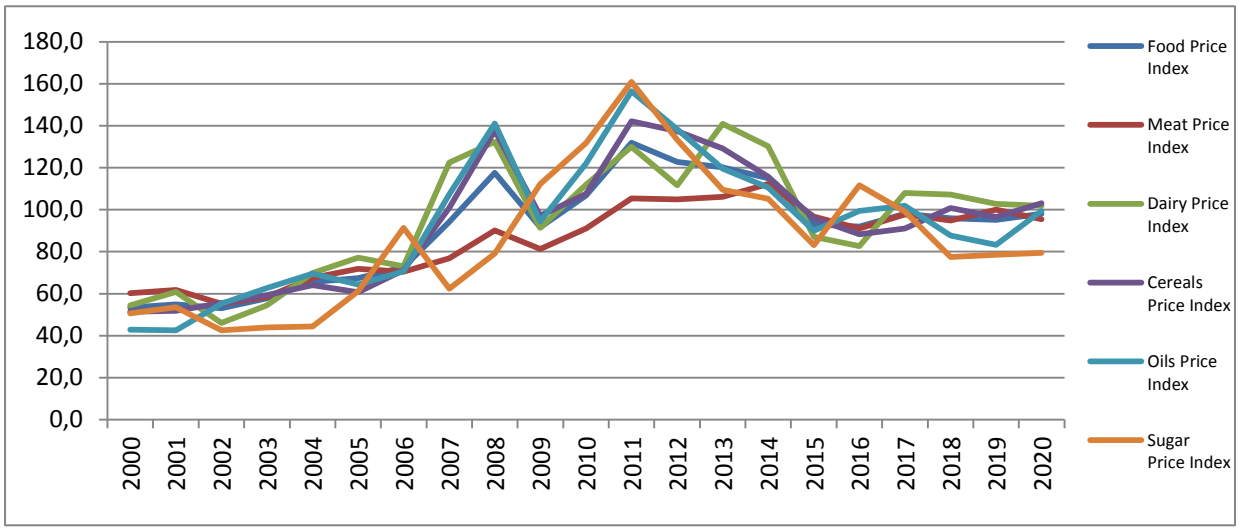

Source: www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar consulted: 04-07-2021.

ثالثا - انتاج الوقود الحيوي:

أدى ارتفاع أسعار البترول إلى التوسع في إنتاج وزيادة دعم الوقود الحيوي من حاصلات الغذاء، حيث ارتفع إنتاج الوقود الحيوي بالاعتماد على السلع الزراعية بمقدار يتجاوز ثلاثة أضعاف خلال الفترة 2000- 2007، وأصبح يغطي خلال عام 2008 ما يقارب 2% من الاستهلاك العالمي للوقود لأغراض النقل[2]، خاصة في الولايات المتحدة التي توفر نسبة مهمة من صادرات الحبوب في العالم، وتعتبر رائدة في مجال الطاقة الحيوية.

يحتل القمح المرتبة الأولى في المواد الزراعية المستخدمة في إنتاج الإيثانول الحيوي بنسبة 70% بدول الاتحاد الأوربي، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فينتج الإيثانول الحيوي بنسبة 97% من الذرة، في حين أن زيت الديزل الحيوي ينتج من فول الصويا بنسبة 82%[1]،

[1]- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، مرجع سابق، ص 25.

[2]- www.fao.org/news/story/ar/item/7992/icode/, consulted: 19-03-2021.

[1]- نهلة أحمد أبو العز، أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية في دول حوض النيل، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 12، العدد41، مصر، 2014، ص ص: 17-18.

أما في البرازيل فيعتمد كليا على قصب السكر، ونتيجة لذلك فقد اثرت صناعة الوقود الحيوي سلبا على الأمن الغذائي بالدول النامية المستوردة الصافية للغذاء كنتيجة لارتفاع أسعار المحاصيل التي تدخل في إنتاج الوقود الحيوي (ارتفاع أسعار الغذاء بنحو 17% في أسعار الحبوب و136% في أسعار الزيوت النباتية، ونسبة مهمة من أسعار السكر)، وتسعى كل من اليابان والاتحاد الأوروبي إلى إحلال نحو 20% من الوقود الحيوي من مجل الاستهلاك في عام 2020 و2030 على التوالي[1]، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن الوقود الحيوي مع مطلع سنة 2050 سيوفر حوالي 27% من الوقود المستعمل في عملية النقل[2].

رابعا- اتجاهات التركز والاحتكار في الأسواق العالمية:

العامل الثاني الذي يمثل تحديا لتنمية القطاع الزراعي الجزائري ويهدد بتزايد التبعية الغذائية هو حالة التركز الشديد في قوة الشركات العاملة في الأسواق الزراعية العالمية وتمتعها بنفوذ احتكاري، فأسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي وأسواق المنتجات الزراعية هي أسواق بائعين، ومن ثم يقع فيها المشتري تحت رحمة البائع، أي يتحكم الموزعون في أسعار المنتجات الغذائية على النطاق العالمي[3]، وكلما ازداد اعتماد الدول على الأسواق الزراعية العالمية ازداد تعرضها لاستغلال هذه الشركات مع احتمال مواجهتها صعوبات جمة في الحصول على احتياجاتها في بعض الأحيان، وذلك حتى عندما تتوافر لديها القدرة الشرائية اللازمة[4]. يتداخل نفوذ الشركات الكبرى مع نفوذ عدد محدود من الدول التي لديها فائض في إنتاجها يسهم بنسبة كبيرة في صادرات الزراعية الأساسية، وذلك في مواجهة الدول التي تعد مستوردا صافيا للغذاء، منها الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، الأرجنتين، ألمانيا والبرازيل.

أ - أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي:

تسيطر على السوق العالمية للبذور عشر شركات كبرى هي: مونسانتو، دوبونت، سنجنتا، غروب ليما غرين، لاند أوليكس، KWSAG، باير كروب ساينس، ساكاتا، DLF تراي فوليوم، وشركة تاكي، ويمثل نصيب هذه الشركات مجتمعة ثلثي(67%) من هذا السوق في عام 2007، بل إن ست شركات تستحوذ وحدها على 60% من السوق، ويصل نصيب أكبر شركة منها وهي مونسانتو إلى ما يقرب من ربع السوق 23%، أما ما يتعلق بالسوق العالمي للمبيدات، فتسيطر عليه عشر شركات وهي: باير، سنجنتا، BASF، داو أغرو

[1]- إيكارد ووكز، الأمن الغذائي العالمي قضايا واهتمامات، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، العدد 69، 2010، ص34.

[2]- نهلة أحمد أبو العز، مرجع سابق، ص 15.

[3]-Christopher Boone, Agricultural price volatility, agricultural support policy and development, Columbia university, 2011.

[4]- إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ص: 26- 30.

ساينس، مونسانتو، دوبونت، ماختيشبيم أجان، نيوفارم، سومي تومو للكيميائيات، أريسنا لايف ساينس، حيث تصل حصتها في إجمالي مبيعات المبيدات إلى نحو 90%، وتبلغ حصة ست شركات منها 75% من إجمالي المبيعات، فيما يخص سوق الأسمدة، فتسيطر عليه ست شركات عالمية كبرى هي: بوتاش كورب، يارا، موزايك، إسرائيل للكيميائيات، أجر يوم، K+S GROUP، وقدر إجمالي الدخل الصافي لهذه الشركات للعام 2007 بحوالي 4518 مليون دولار[1].

من الملاحظ أن أكبر ست شركات للمبيدات هي ذاتها من أكبر الشركات المنتجة للبذور، كما أن التحالفات لا تتوقف بين الشركات العاملة في مجال إنتاج مستلزمات الإنتاج والشركات العاملة في مجال المنتجات الزراعية، وهوما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسمدة بواقع 150% خلال الفترة (2009-2014)، وكذلك زيادة تكلفة الأسمدة بين 25%-30% على مستوى العالم، كما أن أسعار الأزوت والفسفور والبوتاسيوم ازدادت بمعدلات تجاوزت الأسعار العالمية للأرز والقمح خلال الفترة 2001-2008[2].

ب- أسواق المنتجات الزراعية والغذائية:

في كل سلعة زراعية مهمة هناك 3-5 شركات عملاقة تسيطر على 40% أو أكثر من السوق، وهناك شركات مثل كارغيل تسيطر على أسواق منتجات متعددة، كالملح، السكر، القمح، الصويا، لحوم الأبقار، القطن، والأرز، وأحجام مبيعات بعض الشركات الكبرى وأرباحها كبيرة جدا وتنبئ على درجة عالية جدا من السيطرة على السوق، حيث ناهزت أرباح شركة نسله في عام 2007 عشرة مليارات دولار أي ما يزيد عن دخل أفقر 65 دولة في العالم، كما بلغت أرباح عملاق البقالة العالمي وال-مارت 13,3 مليار دولار للعام 2008، وهو ما يزيد عن مجموع ديون نصف دول العالم (88 دولة) في عام 2007[3].

من خلال الدراسة في هذا المبحث فقد اكتملت الصورة بشأن خطورة التبعية الغذائية بالجزائر، فحسب الخبير بالاقتصاد الزراعي حميد آيت عمارة، لدى الجزائريين مستقبل غذائي مظلم للغاية، لا يتعلق الأمر بمسألة درامية، لكن من الناحية المنطقية، فإن جميع المعلمات المتقدمة أعلاه تجعل الجزائر تذهب مباشرة إلى الكارثة، وبالتالي ضرورة العمل الجاد على إيجاد حلول عملية لمواجهة التبعية الغذائية بالجزائر.

[1]- ابراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص ص: 26-28.

[2]- رابح حمدي، بكدي فاطمة، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص85.

[3]- ابراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص29.

المبحث الثالث: حلول مقترحة لمواجهة التبعية الغذائية في الجزائر

بعد دراسة الامكانيات المتاحة لتنمية القطاع الزراعي، وتشخيص التحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد الفجوة الغذائية بالجزائر، يتناول هذا المبحث حلول لمواجهة التبعية الغذائية بالجزائر في ظل رؤية تعتمد على التخطيط بعيد المدى لتحقيق نهضة شاملة للقطاع الزراعي الجزائري، والذي تم تقسيمه إلى أربعة مطالب، يتناول المطلب الأول تبني سياسة زراعية جديدة تعمل في ظل استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، ويتناول المطلب الثاني معالجة المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية، ويتناول المطلب الثالث معالجة للمشكلات العويصة التي واجهت القطاع الزراعي الجزائري، أما المطلب الأخير فيتناول مقترحات حلول لمعالجة أسباب تزايد واستمرار التبعية الغذائية بالجزائر والتكيف مع التحديات التي تهدد بتزايدها.

المطلب الأول: تبني سياسة زراعية جديدة تعمل في ظل استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

أولا- تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية للمحروقات بالاعتماد على التخطيط التأشري:

إن إحداث تقدم ملموس على طريق تخفيف حدة التبعية الغذائية بالجزائر وضمان استمرار الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا وثيقا بحدوث تحول جذري في التوجه التنموي في الجزائر نحو سياسة التنمية المستقلة، هدفها الأول تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية المفرطة لعائدات البترول، حيث إن أهم شرط لنجاح التوجه التنموي الجديد هو إنشاء هيئة للتخطيط التأشري (التخطيط التأشري وفقا للتجربة الفرنسية الناجحة في هذا المجال) تعمل على رسم استراتيجية للاقتصاد الجزائري، ثم منها وفي إطارها يتم رسم استراتيجيات لكل قطاع، تكون قراراتها نافذة باسم الرئيس، توكل لها مهمة التقييم المستمر والتفكير للحلول المناسبة للمعوقات والمشاكل المتعلقة بتحقيق الأهداف المرجوة، فكل وزير مطالب بتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بقطاعه وليس إعدادها، ويمكن إعطاء شرح موجز لما سبق في النقاط التالية:

أ- التخطيط التأشري كمنهج مناسب للحالة الجزائرية:

حسب الدكتور عبد الهادي عبد القادر سويفي يعتبر التخطيط التأشيري وسيلة مناسبة لطبيعة الاقتصاد المختلط الذي يسود اليوم في العديد من الدول (منها الجزائر)، والذي يتميز بوجود القطاع الخاص بجانب القطاع العام، ويفترض فيه قيام الدولة بدور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية دون محاولة أن تحل نفسها محل وحدات القطاع الخاص (حتى بالنسبة للمشروعات العامة لا يتم إدارتها من قبل الدولة بشكل مباشر، بل تتمتع بإدارة مستقلة وتعمل في إطار اقتصاد السوق)، ويتمثل واجب الدولة في هذا الصدد في وضع قواعد النظام والتأكد من احترامها، وتقوم الدولة بدور أساسي في تحديد الأهداف طويلة الأجل، ورصد

احترامها، وكذا رصد التوقعات المستقبلية، بحيث تكون القرارات التي تتخذها مختلف الوحدات الاقتصادية ذات توجه استراتيجي على ضوء ما توفره الدولة من تصورات عن المستقبل، ومن ثم تكمل الدولة دور السوق الذي يركز أساسا على المدى القصير[1].

في هذا الإطار يعمل التخطيط التأشيري على إيجاد أكبر قدر من التفاهم والانسجام بين الدولة والقطاع الخاص، وهو ما يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني[2]، وكذلك يقدم محاولة مثلى لإمكانية التخطيط للتنمية في الدول النامية والتي منها الجزائر في ظل قوى السوق التي يشوبها الكثير من النقائص بالمقارنة مع نظيراتها في الدول المتقدمة، فهو يضمن دورا فعالا للحكومة في الإشراف والتوجيه لمجمل النشاط الاقتصادي، ويحقق أهداف التنمية التي لا مجال لتحقيقها في ظل الاعتماد المطلق على أدوات السوق وحدها[3].

ب- ملامح النظام الفرنسي في التخطيط التأشيري:

يعتبر منهج التخطيط الفرنسي نموذجا فريدا من المزج يتضمن قدرا كبيرا من الحرية الفردية في مجالات الاختيار، والعمل والانتاج، والذي تطور بشكل مستمر وفقا لمقتضيات الظروف القائمة والمشاكل المرحلية وأهداف كل مرحلة (امتلاك خبرة متطورة في العملية التخطيطية)، وتتمثل الوظائف الرئيسية الدائمة للتخطيط في المقام الأول في تشخيص المشاكل واقتراح الحلول وفقا للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد الفرنسي، وهو ما ينعكس بالضرورة على شكل الخطة التي يشارك في إعدادها مختلف الأطراف (العمال وتنظيمات المختلفة، الخبراء المختصين والحكومة) وفق مبدأ الحوار والمشاورة، وفي المقام الثاني توفير مجموعة من القواعد والإجراءات والمعلومات التي تساعد على تحسين أداء السوق وحسن إدارة الاقتصاد الوطني، وأخيرا وضع إطار للأهداف العامة متوسطة الأجل واقتراح السياسات اللازمة لتحقيقها في إطار رؤية شاملة طويلة الأجل للمجتمع ككل[4].

وفقا للنموذج الفرنسي يتولى مكتب التخطيط مسؤوليات التنظيم والتنسيق والإعداد، ويتحدد وفق ذلك الأدوار فيما بين المكتب والوزارات لمنع أية تداخل أو تضارب، ومن ثم يعتبر المكتب جهاز تخطيط محايد (ليس مسؤول على التنفيذ الذي تتولاه الجهات المسؤولة ثم يتولى المكتب بعد ذلك المتابعة).

---

[1]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2008، ص ص: 323-324.

[2]- نور الدين هرمز، محمد صقر، باسل سلامة، التخطيط التأشيري الإطار النظري والعملي، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 3، سوريا، 2007، ص163.

[3]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص324.

[4]- www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/04/27/174770.html, consulted: 20-06-2021.

من بين أهم وظائفه التي تعد متداخلة ومكملة لبعضها البعض ما يلي[1]:

1- بلورة وإعداد الخطة العامة والتي تبدأ بوضع مسودة إطار عمل الحكومة ثم إجراء الحوار مع كافة الجهات الاقتصادية والاجتماعية في شكل لجان متخصصة، ثم مرحلة المناقشة مع الوزارات المختصة، ثم يتم إحالة الخطة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبداء رأيه، ثم يتم إحالته إلى البرلمان للتصويت عليها وإقرارها وتبنيها كخطوة أخيرة.

2- تقديم المشاورة للحكومة فيما يخص السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم كذلك بإجراءات المتابعة والتأكد من تنفيذ هذه السياسات بما يحقق أهداف الخطة.

3- الاهتمام بالقضايا التنموية الهيكلية طويلة الأجل، ومناقشة المشروعات الرئيسية في الدولة، ويقوم كذلك بدراسة أثر التطورات الدولية والمحلية الهامة على الاقتصاد والمجتمع، واقتراح الحلول المناسبة والسيناريوهات المستقبلية بشأنها.

ج- إنشاء هيئة خاصة بالاستشراف بالجزائر:

إنشاء هيئة خاصة بالاستشراف بالجزائر أو إعادة العمل بالوزارة المنتدبة المكلفة بالإحصائيات والاستشراف التي لم يدم عملها إلا أشهر قليلة بعد حلها بطريقة غير واضحة، وهذا رغم أهميتها الكبيرة في ظل الفوضى الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري والفشل المتكرر والمتواصل في تحقيق هدف الجزائر في تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، وتوجه مختلف دول العالم لتحديد رؤية استشرافية لحالة دولها على مدى فترة زمنية طويلة.

ثانيا- أسس السياسة الزراعية الجديدة:

إن إعداد استراتيجية مضبوطة لتنويع الاقتصاد الجزائري يعد شرط ضروري لتبني سياسة فلاحية جديدة وتحديد الأدوات السليمة من أجل الانطلاق من جديد، ما يساعد على العمل وفقا لنماذج اقتصادية مضبوطة سلفا، ما يمكن من إعادة النظر في القطاع الزراعي الجزائري ككل، لأن قطاع الزراعة عبارة عن سلسلة للقيمة المضافة ولا يوجد حل للشعبة الواحدة بل هناك حل لجميع الشعب لأنها مترابطة فيما بينها، وفي ما يلي الأسس الرئيسية التي تتبنى عليها السياسة الزراعية الجديدة:

1- العودة إلى السياسات الوطنية، بعيداً عن أي أمر خارجي، أي العودة إلى سياسة التنمية الزراعية الوطنية وإنتاج ما يمكن إنتاجه، سياسة زراعية يجب بناءها مع الفلاحين من خلال تحفيزهم على الأمن الغذائي للبلاد ومنحهم الوسائل، يجب على الجزائر أن تتوقف عن إملاء سياستها من الخارج، بمعنى تحديد هدف كبير للسياسة الزراعية الجديدة وهو تحقيق السيادة الغذائية.

[1]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص ص: 330-331.

2- تبني نموذج نمو يتوافق مع التسويات السياسية الداخلية بين الجهات الفاعلة، وكذلك مع المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية (العائق الطبيعي، التقني والتاريخي)، مع الأخذ بالحسبان التحديات الهائلة التي تواجه الجزائر وتهدد بتزايد الفجوة الغذائية، وأهمها تحدي تمويل الواردات الغذائية كنتيجة للاعتماد على ايرادات النفط، وتحدي التغير المناخي، وما تعلق بالصعوبات المتزايدة للتعامل مع الأسواق الزراعية الدولية.

3- نموذج زراعي متوازن يعمل ضمن إطار مؤسسي مستقر، يعمل على حل المشاكل العويصة التي واجهت التنمية الزراعية (يفترض حل قضايا الأراضي ومشكلة ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، وحل المشاكل العويصة الأخرى منها: ضعف التكامل بين الصناعات الغذائية والزراعة، المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي وتحيز سياسة الأسعار...إلخ).

4- نموذج زراعي يأخذ بالحسبان رغبة المستهلكين في المنتجات العضوية، والمشاكل المرتبطة بتفشي نمط تغذوي سيء ومكلف لدى الجزائريين، وغياب سوق معياري وضعف الأداء اللوجستيكي بالجزائر، والأسباب الأخرى التي زادت في تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء منها: انتشار الفساد، كذلك عدم اشراك مؤسسات التفكير والبحث الوطنية في دراسة التدابير المتخذة على مستوى الاصلاحات والخيارات الاقتصادية، ضعف تنظيم قواعد المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاقتصاد الجزائري...إلخ.

5- سياسة زراعية تعمل على التكيف مع المتغيرات على المستوى الدولي والاقليمي التي لها اثار سلبة كبيرة على أداء القطاع الزراعي الجزائري والتي تضم السياسات الدولية للدعم الزراعي واتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية.

6- الاستعانة بالخبراء والمختصين في كل المجالات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية (مشاورة أهل العلم)، وتعبئة المزيد من المعرفة والبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية في القطاع الزراعي الجزائري، وإتباع الحوكمة لأن مؤسسات الدولة لا يجب أن تعطي الأوامر بل تطبق أوامر الخبراء والمختصين، ما يساعد على إعادة التفكير في الزراعة من خلال وضعها في سياق التطور الشامل للاقتصاد والمجتمع.

7- إن أسس نموذج النمو الزراعي المتكيف مع احتياجات الأمة تتطلب مناظرة عامة، جادة، منطقية، تشمل جميع الجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

8- إعادة هيكلة وزارة الزراعة وفقا للنظرة الاستراتيجية الجديدة.

9- إعادة بعث المجالس المهنية الوطنية المشتركة لأن النقاش يكون حسب الشعب.

10- تغيير جذري للمتدخلين في الميدان الفلاحي والهيئات والمنظمات التي لا تخدم القطاع، بمعنى التنظيم يكون حول المنتوج وليس حول الاتحاد العام للفلاحين، أي أن بناء الشعب

الزراعية يتطلب وقف عمل التنظيمات السياسية في القطاع الفلاحي وتغيرها بتنظيمات اقتصادية تتعلق بالبحث والارشاد، بناء السوق، التسويق الزراعي...إلخ.

11- بناء أقطاب زراعية.

12- تحديد الأقاليم، وتقسيم الأراضي وفقا للأقاليم.

13- زيادة الإنتاج من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية لتحسين مستوى الاكتفاء الذاتي وتحقيق أكبر قدر من اعتبارات الأمن الغذائي والتي تضم: الحبوب، البقوليات، الزيوت والشحوم، الحليب ومشتقاته، واللحوم الحمراء.

14- تقييم الامكانيات المتوفرة في الجزائر بدقة.

15- تبني سياسة زراعية حول الأراضي الخصبة التي لم يتم استغلالها لحد الآن (2020).

16- التنظيم الوطني للأسواق الزراعية.

17- تسهيل ومرافقة كل من لديه الإرادة للعمل في القطاع الفلاحي، وإعطاء الفلاح حسب امكانياته ومعرفته.

18- يمكن تحقيق زيادة كبيرة من خلال تحسين إنتاجية الزراعة، وهو السبيل الوحيد لإزالة حاجز العائق الطبيعي الذي يميز القطاع الزراعي.

19- أهمية الاستثمار في "الزراعة الذكية"، لأنها تركز على الاستغلال الأمثل لأقل مساحة من الأرض وأقل كمية من المياه للحصول على أفضل إنتاج من المحاصيل، مما يجعلها خيارا مستقبليا واعدا للجزائر لتحقيق إنتاج زراعي مستدام ومواجهة مشكلات محدودية الموارد والتغير المناخي التي تواجه القطاع الزراعي.

20- الجزائر تحتاج إلى عدة أدوات لحماية الاقتصاد الوطني والسيادة الاقتصادية، منها جهاز لمكافحة الاحتكار والمنافسة المشروعة، جهاز لمكافحة الاغراق.

21- استراتيجية تعمل وفقا لثلاثية الأرض/ الطاقة/ المياه، حيث يمكن أن يسهم إدراج نهج الترابط بين المياه والغذاء والطاقة في السياسات القطاعية والمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

22- انشاء هيئة خاصة بالأمن الغذائي بالجزائر، لأن الأمن الغذائي يتطلب تدخل 13 وزارة.

23- تطبيق "الذكاء الاقتصادي" لعدم التأثير في أي جهة باستعمال كل الطاقات الطبيعية من كل الشعب الزراعية التي تحمل قيمة مهمة، كالقمح وغيرها دون منح الأولوية لشعبة على حساب أخرى.

24- الاهتمام ووضع سياسة للبحث العلمي والتطوير.

25- زيادة التشابك بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

26- التوجه لدعم صناعة محلية لمحطات تحليلة مياه البحر لمواجهة ندرة المياه في المدن الشمالية، خاصة وأن الجزائر تملك ميزة نسبية في الغاز الطبيعي، والطاقات المتجددة.

27- تبني استراتيجية للإحلال محل الواردات خاصة ما تعلق بالحبوب وبودرة الحليب.

28- المحافظة على الزراعية التقليدية نظرا لأهميتها لتنمية وتطوير القطاع السياحي (لأن السياحة ليست غرفة للنوم فقط، ولكن ماذا يأكل السائح كذلك).

29- إن استغلال الفلاحة الصحراوية بالجزائر بالشكل الأمثل يحتم الاستغلال العقلاني والمدروس للموارد المتاحة.

30- تدعيم انتاج الأسمدة محليا من خلال وضع استراتيجية لاسترجاع النفايات المنزلية والنفايات المشابهة التي تحتوي على نسب كبيرة من المكون العضوي، ورفع الدعم عن البذور المستوردة من أجل دعم استخدام البذور المحلية.

31- التحكم في كل ما يخص الشعب من مدخلات ومخرجات، ما يساعد على الحصول على معلومات موثوقة وإحصائيات دقيقة حول الشعب المختلفة.

المطلب الثاني: الأخذ بعين الاعتبار المعوقات الكبرى للزراعة في الجزائر

ينبغي تخطي المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية عند إعداد السياسة الزراعية الجديدة، إذ هناك مسائل أساسية يجب طرحها ورفع اللبس عن الغموض الذي يعتريها.

أولا- العائق الطبيعي:

إن مواجهة المشاكل والمعوقات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للموارد الأرضية بالجزائر يتطلب ما يلي:

1- زيادة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح أراضي زراعية جديدة.

2- الحفاظ على الأراضي الزراعية عن طريق الحد من عملية التوسع العمراني والتجريف والرعي الجائر.

3- الاهتمام بالدراسات والبحوث لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي الزراعية.

4- الأراضي المالحة مشكل قانوني وتتجاوز نصف مليون هكتار، والمياه الجيدة تتواجد على عمق كيلومتر واحد ونصف تحت الأرض و الفلاح لا يستطيع حفرها يعني المفترض أن توضع عملية الاستخراج على عاتق "سوناطراك" أي الدولة التي يتعين عليها أن تؤسس محطات لاستخراجها.

5- توزيع الأراضي وضبطها وفق دفتر شروط مضبوط ويأخذ بالاعتبار نوع التربة، طبيعة المياه، التحديات المناخية...إلخ.

إن التصدي لأزمة الموارد المائية في الجزائر يتطلب تبني مجموعة من السياسات والاجراءات لإزالة تراكمات الكم الكبير من المعوقات، ومن أهم السياسات والاجراءات ما يلي:

1- العمل على تدقيق معرفة الموارد المائية المتاحة في الجزائر من حيث الكم والنوع، وإمكانيات تطويرها واستثمارها في إطار تنمية مائية مستديمة مع مراعاة الجانب البيئي وحقوق الأجيال القادمة.

2- في هذا الاطار ينبغي العمل على تطوير حصر مياه الأمطار بإنشاء السدود الترابية والبحيرات والبرك وتوجيه مياه الأمطار والسيول إلى أماكن مناسبة لاستقبالها والاستفادة منها.

3- اعتبار المياه الجوفية مخزون استراتيجي يجب استغلاله بحذر ومراعاة حق الأجيال القادمة فيه.

4- تطوير استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، والتي تقدر كمياتها بما يقارب 50% من مياه الشرب، واستعمال هذه المياه في الري يمكن أن يساهم في حل جزء من ندرة المياه.

5- تنمية صناعة تحلية مياه البحر، مع الاستفادة من التجربة الفريدة لدول الخليج العربية في تطوير هذه الصناعة ورفع كفاءتها وتخفيض تكاليفها مع العناية في نفس الوقت بدعم البحث العلمي في مجال تحلية المياه وتطويره.

6- تنمية إدارة المياه وحصرها في جهة مركزية واحدة، كما يجب التأكيد على أن المياه والبيئة وبالأخص الصرف الصحي لا يمكن تجزئتها بغرض ضمان استدامة الموارد المائية.

5- إنشاء أجهزة الرقابة على استخدامات المياه الجوفية.

6- ترشيد استخدام مياه الشرب والحد من التبذير، ودعم البحث عن التسربات في شبكات التوزيع.

7- السيطرة على الجزء المكن السيطرة عليه من مياه الأمطار في المراعي الطبيعية وحسن توزيع المياه بما يسهم في توفير الأعلاف في مواسم الجفاف وبالتالي تحسين الانتاج الحيواني.

8- استخدام البيوت البلاستيكية في الأماكن والأوقات التي تزيد فيها درجات الحرارة لأنها توفر انتاج أكثر بأقل كمية مياه، فالإنتاجية 8 أضعاف و10% استهلاك من الماء بعكس الحقول المفتوحة[1].

9- الرقابة على استخدام الأسمدة والمبيدات والأدوية، من خلال ضبط وتدقيق التحاليل الكيميائية للمياه.

[1]- نور الدين محمد نادر، الأمن الغذائي ومخاطر الاعتماد على الغير ، مقال على موقع الأنترنت: www.resourcecrisis.com/food/29-3 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11-07-2018.

10- العمل على تحقيق زيادة في كفاءة استخدام المياه والذي يمكن تحقيقه من خلال تعميم طرق الري المحسنة، مع توفير أجهزة متطورة لصيانة وتشغيل شبكات الري وارشاد المزارعين وتنظيم توزيع المياه على مستوى الحقل.

12- التطوير المؤسسي لإدارة المياه في قطاعات المياه والصرف الصحي إعداد الدراسات التحضيرية للاستثمارات الوطنية في برامج الصرف الصحي في المناطق الريفية .

13- الاستثمار في رفع كفاءة القنوات الناقلة للمياه من المصدر إلى المزارع، استبدال القنوات المفتوحة بأنابيب مفتوحة أو مغلقة من المصدر إلى المزرعة، عن طريق إعادة تأهيل قنوات الري الناقلة الإسمنتية بإصلاح عيوبها وكسورها وإزالة الترسبات والأعشاب وتعديل ميلها إذا لزم الأمر، تغليف القنوات الترابية بواسطة مواد غير منفذة مثل الإسمنت أو البلاستيك لمنع تسرب ورشح المياه في التربة، وتقليل المساحة السطحية للقنوات بهدف تقليل التبخر من سطوحها ما أمكن وذلك بتعميقها وتعديل ميلها لتفي بالغرض من ذلك.

14- تقديم القروض الميسرة للمزارعين التي من شأنها تحسين شبكة الري السطحي ونقل وتخزين المياه داخل المزرعة.

15- المياه الجيدة في بعض المناطق بالجزائر تتواجد على عمق كيلومتر واحد ونصف تحت الأرض و الفلاح لا يستطيع حفرها يعني المفترض أن توضع عملية الاستخراج على عاتق "سوناطراك" أي الدولة التي يتعين عليها أن تؤسس محطات لاستخراجها.

ثانيا- العائق التقني:

1- تشجيع وتحفيز الفلاحين الحقيقين من خلال شروط إقراض ميسرة لاقتناء العتاد الزراعي.

2- تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج العتاد الزراعي، الأسمدة والمبيدات الكيميائية لتدارك العجز الكبير المسجل في هذا المجال، خاصة وأن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية (يتم إنفاق مبالغ كبيرة للردم التقني للنفايات المنزلية وهي تمثل المكون الأساسي لإنتاج الأسمدة الكيميائية) والتي تسمح لها بتوطين صناعة متكاملة.

3- تقديم دعم قوي من طرف الدولة في مجالات البحث العلمي والابتكار، والتدريب والإرشاد الزراعي، فلا يمكن إحراز تقدم كبير في إنتاجية القطاع الزراعي ما لم يُمنح البحث الزراعي مكاناً خاصاً.

4- يجب إعادة النظر في علاقات القطاع الزراعي مع مؤسسات البحث واستثمار المزيد في الأبحاث والتطوير، والحصول على رؤية محدثة لسوق العمل ومراجعة سياستها التدريبية فيما يتعلق بالمعايير الفنية الجديدة التي يعبر عنها القطاع الزراعي.

5- لابد من تطوير وإحداث البنيات الأساسية اللازمة للبحث العلمي في مجال النبات والحيوان والأسماك والأنشطة المرتبطة بها، وتزويدها بالمعدات والأجهزة والكوادر العلمية والفنية،

واستقطاب الباحثين المؤهلين وتدريب الباحثين العاملين في الأجهزة البحثية المختلفة، والتعاون مع المراكز والمؤسسات الوطنية والعربية والإقليمية والدولية بما يخدم تحقيق الأهداف والتوجهات الحالية والمستقبلية.

5- تمتلك الجزائر إحدى عشر معهد وهيئة خاصة بالتأطير التقني وأخرى خاصة بالبحوث، ومؤسسات متخصصة في التنمية، ومؤسسات خاصة بالتكوين ومعاهد ومؤسسات خاصة بالإرشاد الزراعي يجب العمل على تقديم كل الدعم لها لتقدم ما هو مطلوب منها[1].

6- يجب نشر التقنيات الحديثة على الفلاحين باستخدام أساليب واستراتيجيات تعليم الإرشاد الحديثة (يتعامل التدريس الإرشادي مع نقل أو تمرير المهارات أو التقنيات أو التقنيات الجديدة أو طرق الإنتاج الجديدة في الزراعة والتي ستؤدي في النهاية إلى تحسين المستوى المعيشي للجمهور المستهدف. لتحقيق النجاح في نقل التكنولوجيا).

7- يجب على العاملين في ميدان الإرشاد الزراعي فهم احتياجات التعلم للمزارعين ومعرفة كيفية التعامل مع المزارعين، ويتم ذلك من خلال دورات تدريبية في مختلف مجالات الإرشاد والاتصال الزراعي.

8- منح الأفضلية للأبحاث التي تسهم في تحسين إنتاجية الأرض وعائد مياه الري، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للتنمية البيولوجية والكيميائية التي تركز على الاستخدام الأمثل للبذور المحسنة والأسمدة، والأبحاث التي تهتم بتخفيض تكاليف الانتاج الاقتصادية والبيئية، ومنح المزيد من العناية للمحاصيل الغذائية الرئيسية كالحبوب والحليب والمحاصيل السكرية واللحوم.

9- التعاون الفعال بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي.

10- رفع الإمكانيات المادية والتمويلية المخصصة للبحث والإرشاد الزراعي في الجزائر.

11- رفع فرص التدريب المختص داخليا وخارجيا للكوادر البشرية المختصة في البحث والإرشاد الزراعي في الجزائر لزيادة قدرتهم على رفع كفاءتهم العلمية.

12- تحسين ظروف عمل الباحثين والمرشدين الزراعيين، وكذلك رفع الحوافز المادية وزيادة المعدات ووسائل النقل...الخ، والتي تمكنهم من إنجاز عملهم بالشكل الأمثل.

13- التحديد الدقيق لمهمة المرشد الزراعي، والعمل على تحميله مهام إرشادية وفقط.

14- دعم الجهاز الإرشادي الرسمي بحيث يكون مستقرا ومستقلا إداريا وماليا.

[1]- مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها "دراسة حالة ولاية البويرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص:109-110.

ثالثا- العائق التاريخي الاجتماعي:

1- حسب الخبير في الاقتصاد الزراعي عمر بسعود تنتظر مجموعة الزراعة الأسرية الاعتراف وتبني سياسة قوية لتحسين مساهمتها في الأمن الغذائي للبلاد، كما ينبغي للدولة أن تعلن عن تدابير لتشجيع المزارع الأسرية الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم تحويل المحاصيل، تكثيف الحبوب، وتنويع الأنشطة وتطوير منتجات عالية الجودة ومنتجات متخصصة في مختلف المناطق الريفية في البلاد، فلا يمكن بناء الزراعة بدون المزارعين، وبالتالي يجب على الدولة أن تستمر في عملية تحديث المزارع الأسري[1].

2- يجب الدولة أن تساعد الفلاحين في المناطق الريفية من خلال الأحكام المالية والتنظيمية للحصول على الأدوات اللازمة من خلال (تعاونيات استخدام المعدات، التعاونيات التسويقية...إلخ)، مما يسمح لهم بتحقيق وفورات الحجم ووضع أفضل في سلسلة القيمة.

3- لضمان استقرار السكان يجب تبني مبادرات قوية من حيث سياسة الاستثمار في المناطق التي تعاني من إعاقات طبيعية، والقيود البيئية للحد من التفاوتات الإقليمية القائمة، وتعزيز التنمية الوطنية المتوازنة والمتجانسة.

4- لم يعد يُنظر للتنمية الريفية على أنها أداة فقط لضخ الأموال العامة في بناء البنية التحتية الاجتماعية أو المرافق العامة، إن التنمية الريفية التي يحتاجها السكان هي التي تنظم التآزر الاقتصادي والاجتماعي، والتي تقوم على المشاركة الكاملة والمسؤولة للسلطات على المستوى المحلي والسكان المعنيين في إطار تنفيذ سياسة تشاركية نشطة، ويعد تجديد أجيال المزارعين قضية أساسية لتنمية القطاع الزراعي لأن الفئة العمرية للمزارعين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا تمثل نسبة صغيرة[2].

6- يرى الدكتور هاشمي الطيب أن نجاح التنمية الريفية يتطلب العمل على فك العزلة عن طريق فتح مسالك فلاحية وجبلية، وتهيئة الينابيع وبناء السدود، وتدعيم النشاطات التقليدية وتثمين التراث الثقافي في الأرياف، إدخال البحث العلمي في برامج التنمية الريفية عن طريق إشراك الجامعة والأساتذة من خلال إجراء سلسلة بحوث ودراسات لمعرفة الوضعية السائدة في المناطق الريفية، إجراء تحقيقات ومسوح اجتماعية واقتصادية على مستوى البلديات قصد تقدير الوضعية بشكل جيد، ومعرفة احتياجات السكان المعنيين وتحضير عناصر المعلومات الضرورية لصياغة مشاريع التنمية الريفية، وضرورة مشاركة المرأة الريفية وذلك بتوفير مشروع

[1]-www. algerieinfos-saoudi.com/2016/08/omar-bessaoud-a-qui-confier-l-avenir-alimentaire-et-agricole-de-l-algerie.html, consulted: 20-06-2021.

[2]- Chaouki BOURI, op cit, p: 579.

الأسرة المنتجة بالقرية وتدعيمها بمختلف الإمكانيات اللازمة، وضرورة إنجاز مراكز لمحو الأمية[1].

7- ضرورة مشاركة جميع القوى التمثيلية للعالم الريفي من المزارعين وجمعياتهم، والمنظمات الريفية التقليدية، والمسؤولين المحليين المنتخبين، والمنظمات المالية، ومعاهد البحوث، والصناعات الغذائية الزراعية، إلخ لبناء نظام زراعي إقليمي يهدف إلى العودة إلى المستوى المحلي، حيث تمارس أشكال متعددة من التضامن، والتي يتغذى عليها الشعور بالانتماء إلى تاريخ وثقافة وهوية مشتركة، حيث تتضمن هذه العملية تعزيز المعرفة والدراية المحلية، وإعادة تأهيل المنتجات المحلية والترويج لها، وتكييف المحاصيل مع خصوصيات كل منطقة وأنماط استهلاك السكان.

8- رفع مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية، وزيادة فرص العمل الجديدة بخلق مشاريع تنموية في المناطق الريفية والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير الريفي.

المطلب الثالث: معالجة المشكلات العويصة للزراعية الجزائرية:

أولا- إيجاد حلول عملية للمشكلة العقارية:

1- يبدأ مستقبل الزراعة بالتسوية النهائية للقضية الشائكة المتعلقة بوضعية الأراضي الخاصة بالدولة من خلال توضيح نظام حيازة الأراضي وخلق بيئة مستقرة للمزارعين.

2- يجب تفعيل الرقابة على العقار الفلاحي ميدانيا من خلال تدعيم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ومديريات أملاك الدولة والمفتشيات التابعة لها بالوسائل المادية والبشرية مع تقديم كل الحوافز قصد أداء مهامه على أكمل وجه، والعمل على ضبط مخطط عمل تكون الأجهزة الأمنية طرفا فعلا فيه.

3- قيام الدولة من خلال أجهزة العدالة بمتابعة الفلاحين الذين قاموا بالتنازل عن الأراضي الفلاحية، وتطبيق عقوبات صارمة عليهم، والعمل على استرجاع أملاك الدولة المتنازل عنها.

4- كف الدولة عن التعدي على الأراضي الزراعية، و ينبغي أن يكون اتجاه الدولة في إقامة المشاريع المختلفة على الأراضي غير الصالحة للزراعة، حتى تعطى بذلك المثل الأعلى للمحافظة على القطاع الزراعي.

5- محاربة المضاربة حول العقار الفلاحي، والتي تعتبر كعنصر رئيسي لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، لتضييق من عملية تجزئة الأراضي الزراعية، ومنه ضرورة تفعيل الحماية الجزائية للعقار الفلاحي، لاسيما بالتطبيق الصارم للعقوبات المقررة في القوانين المتعلقة بهذا

[1]- هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص ص: 361-362.

الشأن، مع واجب تشديد بعض العقوبات حتى تتلاءم مع خطورة الفعل المرتكب، وضرورة تضمين قانون العقوبات بنصوص قانونية تقر عقوبات صارمة ضد منتهكي الأراضي الفلاحية بمختلف صور التعدي، كتشييد البنايات، أو المصانع، أو أي عمل من شأنه يغير الوجهة الفلاحية للأرض.

6- عملية تطهير العقار الفلاحي هي عملية شاملة تستلزم التدخل الجدي والحازم لمختلف هيئات التأطير مع توفير الامكانيات المادية والتقنية والبشرية اللازمة لإنجاحها، وأيضا رقمنة هذه العملية من خلال شباك موحد لتحديد المشاكل الحقيقية من العراقيل المفتعلة، فغالبا من يضيع الفلاح بين مختلف الادارات دون أن يلقى ردا مناسبا عن ملفه، مع ضرورة استكمال عملية مسح ا لأراضي لوضع حد لإشكالية انعدام المخططات[1].

7- وضع دفتر شروط بناء على دراسة دقيقة وتفصيلية على حسب كل منطقة وحسب استراتيجية الدولة في تنويع الانتاج، يتوافق والطبيعة الجيولوجية للعقار الفلاحي.

8- ينبغي على السلطات العمومية اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية كل المساحة الصالحة للزراعة والتي تفوق 42 مليون هكتار، وتقييم دقيق لمميزات العقار الفلاحي داخل كل ولايات الوطن.

9- الجمع بين الاستثمار في الحيازات الصغيرة والاستثمار في الحيازات الكبيرة.

10- تطهير وتصفية نهائية لوضعية العقار الفلاحي الذي تم توزيعه من خلال القوانين 1987 ثم 2011 و2017.

11- إعادة هيكلة ONATA، وتعديل وضبط دفتر الشروط لاستغلال الزراعي وخاصة الأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية.

12- الرقابة على استخدام المبيدات والأسمدة، والمياه المالحة.

ثانيا- حل مشكل ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي:

1- توضيح مجالات الاستثمار الزراعي وأولوياته ومواقعه، وتدخل الدولة لتحقيق الاستثمارات المطلوبة في الزراعة في الوقت الذي يشهد إخفاق للسوق والذي يحول دون الاستثمارات اللازمة.

2- ضبط الدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع الاستثمار الزراعي بالجزائر من خلال الاعتماد على مكاتب دراسات مؤهلة ومختصة في الميدان الزراعي، من خلال التعاون مع المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية لضبط الدقيق للعوائد من الاستثمارات في كل منطقة.

3- إعادة النظر في الدعم المقدم للمنتجات المستوردة، لرفع العائد الاقتصادي من الاستثمارات المحلية خاصة في الشعب الاستراتيجية.

[1]- شارف بن يحي، مرجع سابق، ص ص: 846-847.

4- تشديد الرقابة الدورية على مخصصات الدعم الفلاحي للتأكد من استخدامها في المشاريع المحددة لها، وهذا من خلال الاهتمام اللازم بأجهزة الرقابة على المال العام ومدها بالوسائل اللازمة، وتوفير شروط العمل المناسبة (من خلال ضبط سياسة وطنية عامة للأجور تراعي تكفل العيش الكريم للموظف وأيضا جانب الكفاءة)، والقيام بالدراسات اللازمة لتحديد الطرق المثلى لتوزيع هذه المخصصات، بالإضافة إلى العمل على زيادة كفاءة البنوك في تحصيل مستحقاتها اتجاه كبار المستثمرين في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، وجعل الاستفادة من إجراءات الدعم المباشرة متوقّفة على النتائج المحققة.

5- من الضروري أن تعيد الدولة النظر في القروض المخصصة للشباب، من خلال بناء استراتيجية واضحة في مجال الاستثمار، محددة وفقا للخطة العامة للاقتصاد الجزائري، تعمل في ظلها وليس بمعزل عنها، حيث أن منح الشاب الملايير وهو ليس لديه علم بمشروعه والشعبة التي سيستثمر فيها، إضافة إلى عدم توفير القطاع المالي والفلاحي للنصح التقني والمتابعة التي تمكنه من يطور الإنتاج، يعتبر هدر كبير للموارد المالية.

5- رفع الدعم عن بذور البطاطا المستوردة لتنمية الاستثمار المحلي واستخدام البذور المحلية.

6-إ عادة النظر في أدوات الاستثمار الزراعي الحالية لمواجهة محدودية مصادر التمويل المحلية بسبب أزمة النفط نهاية سنة 2014، منها قاعدة 49/51.

7- تشجيع الاستثمارات في برامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من خلال توفير بيئة مناسبة من الأنظمة والتشريعات لضمان تحقيق أقصى المنافع طويلة الأجل.

8- تشجيع وتدعيم انتاج البذور وأدوية الصحة النباتية والأسمدة محليا من خلال تحفيز الاستثمار في استرجاع النفايات، وتشجيع الاستثمار في المحاصيل التي تحتاجها الصناعة الغذائية بالجزائر (الشمندر السكري، الذرى...إلخ).

9- إجراء إصلاح شامل للمنظومة البنكية بالجزائر، من خلال تحديث طرق التسيير، ومواكبة التطورات التقنية وإتباع المعايير الدولية لمرافقة المستثمرين في القطاع الزراعي، والصناعات الغذائية، والصناعات ذات العلاقة.

10- الاعتماد على أدوات التمويل الاسلامي يعتبر كحل جزء من تحديات نقص تمويل الاستثمارات في القطاع الزراعي، خاصة وأن بعض هذه الأدوات وُجدت خصيصاً لتمويل القطاع الزراعي، من ذلك: عقد السلم، عقد المُزارعة، وعقد المُساقاة، حيث تستهدف هذه الأدوات تمويل دورة الإنتاج الزراعي بشكل مباشر، في حين يمكن تطبيق أدوات أخرى كالمرابحة والإجارة والتوريق في تمويل رأس المال العامل المستخدم في القطاع الزراعي.

ثالثا- حلول للمشكلات الأخرى:

أ- تحديث الصناعات الغذائية:

1- لا يمكن للزراعة أن تتطور على هوامش السياسات القطاعية الأخرى التي ترتبط بها نظريًا من خلال علاقات الاعتماد المتبادل في المنبع والمصب، حيث تضعها نظريات التنمية الزراعة في قلب عمليات التراكم من خلال قدرته على توليد فائض مخصص للأنشطة الأخرى، بما في ذلك الصناعة، فإنه يحفز التنمية الشاملة، وبالتالي يجب أن تجعل الزراعة الصناعة مربحة، ويجب أن تحسن الصناعة الإنتاجية الزراعية، فتحديث الصناعات الغذائية الزراعية ودمجها مع نظام الإنتاج الوطني من السبل الممكنة والضرورية المؤدية الحفاظ على الأمن الغذائي للبلاد.

2- إنشاء هيئة مشتركة بين وزارة الفلاحة، التجارة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وبالتنسيق مع ممثلي فرع الصناعات الغذائية لإيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الشركات، خاصة فيما يخص الاعتماد الشبه تام على المواد الأولية المستوردة[1].

3- إيجاد طرق وضبط إجراءات علمية التي تمكن من التحرير التدريجي لأسعار الفرنية والسميد، الزيت والسكر، بودرة الحليب للرفع من تنافسية الشركات العاملة في القطاع، والعمل على توجيه دعم الأسعار تدريجيا إلى دعم الشعب لتوفير المواد الأولية محليا (انتاج الصوجا، الشمندر السكري،...إلخ) الموجه لهذه الشركات.

4- تقديم المعونة الفنية لصناعة الغذائية، وإعداد دراسات تحسين الكفاءة الانتاجية ورفع القدرة التنافسية، والمساعدة على الحصول على شهادات الجودة ، وتحسين شروط التغليف والتعبئة[2].

ب- معالجة مشاكل التسويق الزراعي:

1- يجب تفعيل دور التعاونيات الحكومية لتقليل عدد التجار المتدخلين، حيث تشتري التعاونيات من الفلاح وتبيع لتجار التجزئة والمستهلك النهائي.

2- إنشاء مرصد وطني يساهم في دعم نظام المعلومات التسويقية على مستوى أسواق المنتجات الزراعية الدولية والمحلية، ويضمن المتابعة الدائمة لنتائج المتابعة الدائمة لنتائج الأداء الانتاجي والتحويلي والتجاري وطنيا وقطاعيا[3]، ويعمل أيضا على خدمة جميع المؤسسات والشركات التجارية الزراعية والجهات ذات العلاقة الأخرى في مجال المعلومات الإحصائية ونتائج دراسات وأبحاث الأسواق ومعاملات وتقنيات ما بعد الحصاد، والمواصفات القياسية والاتفاقيات التجارية والزراعية الدولية والإقليمية.

---

[1]- رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص94.

[2]- عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي -دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص244.

[3]- لخضر مداني، تطور السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية (حالة فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطية 1990-2012)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص408.

ت- إيجاد حل لتحيز سياسة الأسعار:

1- ضرورة إعادة النظر في الأسعار المحلية للسلع الأساسية المدعمة وإتباع سياسة سعرية عادلة يتناسب فيها السعر المحلي مع أسعار السوق الحقيقية، وأيضا تتناسب مع الأسعار في الأسواق الدولية.

2- تبني سياسات التسعير للمنتجات الزراعية تكون غير متحيزة لصالح المستهلكين والتجار على حساب الفلاحين الجادين، من خلال التحرير التام لأسعار السلع الزراعية الأساسية المدعمة حاليا (حتى بداية عام 2021)، وتبني فكرة الدعم المستهدف. وضع سياسة للتموين وضبط الأسعار من طرف الخبراء لأن أسعار الغذاء مسألة أمن غذائي ومن المفروض التعامل معها بحكمة لما يكون ارتفاع غير مبرر للأسعار لازم تتدخل الدولة من خلال جهاز لمكافحة الاحتكار، أما ترك الأسعار دون تدخل الدولة وفقا للنظرية الاقتصادية فهو حق أريد به باطل، فوفقا لاقتصاد السوق فالضابط هو العمل في اطار المنافسة التامة وهو ما يبرر تدخل الدولة والتحرك في الوقت المناسب للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.

3- تدخل الحكومة مبرر أثناء الأزمات: ومن الأمثلة على ذلك تدخل الامارات لضبط الأسواق في عام 2007 الذي صاحب أزمة الغذاء العالمية، وتدخل السعودية في عام 2010 بعد الارتفاع غير المبرر لأسعار اللحوم حيث وبعد التحقيق وجد أن مستوردي مادة الشعير يأخذون 100% السعر الأصلي.

4- تدخل التعاونيات الفلاحية الحكومية كما كان في السبعينيات حيث تشتري من الفلاح وتبيع للتجار وبالتالي تختصر عدد المتدخلين.انشاء صامع جديدة وفقا للمعايير الدولية ووفقا لاحتياجات المحلية كحل عملي لمواجهة أي أزمة غذائية جديدة.

5- تدعيم أسواق الجملة بمواقع إلكترونية تعرض من خلالها الأسعار، وهوما يساعد على النشر الواسع للمعلومات حول التغيرات اليومية في الأسعار، ومعرفة الفروقات بين مختلف أسواق الجملة[1].

ث- رفع كفاءة الخدمات المساندة:

1- رفع كفاءة الخدمات البنكية، وتنويعها خاصة ما تعلق بأدوات التمويل الاسلامي لدى البنوك العمومية مع إلغاء الفوائد الربوية، وتبسيط إجراءات الحصول على القروض الزراعية بشكل عام وتشجيع القرض المصغر في الفلاحة، وكذلك القروض المتعلقة بالنقل والري ووسائل النقل والتخزين.

[1]- عبد الحميد برحومة، عمر زريق، السياسة السعرية الزراعية -حالة البطاطس في الجزائر الفترة 2000-2015، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 01/35، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018، ص219.

2- تعميم وتنويع استعمال أدوات التمويل الاسلامي التي أثبتت نجاحها في تمويل الاقتصاد[1]، وتميزها بسهولة المزج بين عناصر الانتاج (خاصة عنصر العمل مع رأس المال)، وأيضا تتناسب هذه الأدوات مع الخصائص الاجتماعية للفلاح الجزائري، مما يجعل أفراد المستثمرة يتقاسمون المخاطر المحتملة، وهذا ما يؤدي إلى الحرص والانضباط في العمل، منها: التمويل عن طريق عقد السلم، المشاركة، المغارسة، المساقاة وعقد المزارعة.

3- تدخل الدولة لتطوير نظام التأمينات الفلاحية ليعمل على تسيير المخاطر العديدة والتقليل قدر المستطاع من الخسائر المادية التي يتحملها الفلاحين.

ج- مشاكل الهدر في الانتاج:

إعداد ووضع حيز التطبيق برامج البحث العلمي والتطوير في مجالات ما بعد الحصاد، والعمل على تصميم وتنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية والتوعوية على مستوى الوطن في مجال تقنيات ما بعد الحصاد، وكذلك العمل على تعميم استخدام الحلول الحديثة المتاحة منها "مجففات الطاقة الشمسية" ما يساهم في معالجة مشكلة الهدر في الانتاج[2].

ح- رفع درجة التنسيق بين مختلف الادارات المعنية بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي:

إن تحسين التنسيق بين مختلف الادارات المعنية بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي سيساهم أكثر في البحث عن حلول ملائمة للمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الجزائري، خاصة مع إنشاء هيئة مختصة بالأمن الغذائي، وإعادة هيكلة وزارة الفلاحة، وتوفير نظام معلوماتي متطور يسهل نقل لمعلومات الضرورية بين مختلف المتدخلين في القطاع الزراعي.

خ-حلول خاصة بشعبة الحبوب:

1- مراجعة خريطة زراعة الحبوب، ولاسيما القمح الصلب، وفق الخصائص التقنية، الجغرافية والاقتصادية لكل منطقة، وإعداد تصور شامل وواقعي لإحداث تغيير هيكلي في مجال إنتاج الحبوب والبذور.

2- إعطاء أهمية أكبر لمسألة التنسيق بين تعاونيات شعبة الحبوب، وأصحاب المطاحن ومختلف الوزارات المعنية لإيجاد حلول عملية للمشاكل العويصة المطروحة[1].

---

[1]- عيسى بدروني، نصر الدين بن أعمارة، أنواع الصكوك الإسلامية وطرق إدارة مخاطرها بالتركيز على السوق الماليزية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، الجزائر، 2018، ص188.

[2]- نصر الدين بن أعمارة، هندسة الأغذية بالطاقة الشمسية ودورها في التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر المجففات الشمسية نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، العدد 01/35، الجزائر، 2018، ص48.

[1]- حافظ أمين بوزيدي، دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص224.

3- إعطاء دفع قوي لبرنامج الري التكميلي لضمان رفع الانتاجية للشعبة والقضاء على التذبذب الحاصل في الإنتاج[1].

4- زيادة سعر شراء القمح الصلب من الفلاحين إلى نحو ثلاث أضعاف السعر الحالي (نهاية عام 2020).

5- تنويع النمط الزراعي على وجه الخصوص، من خلال تنفيذ نظام تكثيف القمح الذي يتطلب تدابير مصاحبة تتكون من إجراءات والإرشاد والتدريب التي يتعين تنفيذها بطريقة مستدامة من قبل مختلف المنظمات المعنية من خلال[2]، مع إعطاء أولوية لاستخدام الأسمدة ومبيدات الآفات والتكنولوجيا.

6- الاستخدام المكثف للأراضي وتحويلها إلى محاصيل عالية القيمة، يساهم بشكل كبير في زيادة الطاقة الإنتاجية للقمح بحد أقصى 90% بناءًا على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

7- تناوب المحاصيل مع البقوليات لزيادة الإنتاجية الذي يحسن خصوبة التربة، يقلل من تكلفة الأسمدة، يتحكم في تآكل التربة، ويجعل البيئة صحية، ويزيد إنتاجية المحاصيل ويطور الإنتاج على المدى الطويل

8- أكدت التجارب أن مجموعة من أصناف البذور يمكن أن تحقق عوائد عالية، على سبيل المثال، حقق القمح القاسي محمد بن بشير محصولًا قدره 35 قنطارًا للهكتار، والقمح القاسي الواحة 45 قنطارًا للهكتار الواحد.

9- المكافحة السليمة للأعشاب تزيد من المياه المتوفرة في التربة لإنتاج المحاصيل وتتطلب هذه العملية تدخل مهندسي الإرشاد الزراعي لتوضيح وشرح الكميات التي يمكن استخدامها بطرق عقلانية.

10- العمل على التخفيض التدريجي لمساحة الأراضي البور، من خلال الدراسة العميقة لمسببات هذه الوضعية لمساحات مهمة صالحة للزراعة وبقى في حالة تعطل شبه دائم[3].

د-اجراءات خاصة بشعبة تربية الحيوانات المدرة للبن:

1- يمكن في الأجل المتوسط تحسين استقلالية البلاد من حيث إمدادات الحليب عن طريق رفع بعض القيود منها إنتاج العلف والتحسين إنتاجية الألبان وتنظيم المنتجين.

[1]- مصطفى قريد، محددات واردات القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، الجزائر، 2017، ص452.

[2]-Christopher Robin Bryant, Azzedine Bellout, Guebli Abdullah, P ref, p p: 01-09.

[3]- فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص271.

2- ضرورة إعطاء الاهتمام للسلالات المحلية لتنويع مصادر الإنتاج (يجب على البلاد أن تزيد من قطيع الماعز)، وأن يتواصل بذل الجهود لدعم هذا القطاع من خلال دمج المزيد من مزارع تربية الأبقار ذات الحجم الصغير.

3- إعادة تنظيم الشعبة والاعتماد على التعاونيات ودعمها لتنجح.

4- الاهتمام بزيادة أعداد الحيوانات المنتجة للحليب لا سيما الأبقار، مع انتقاء السلالات ذات الانتاجية العالية، مع مراعاة التغذية السليمة والرعاية الطبية الكاملة.

5- يمر تطوير الشعبة عن طريق التحرير التدريجي لأسعار منتج الحليب وفق استراتيجية متكاملة، وتابعة وتقييم مستمر للسياسات المتبعة[1]، ورفع قيمة دعم الدولة للمربين الحقيقين، لا سيما عند الذبح الاجباري للأبقار، وإعادة جدولة ديون المستثمرين الحقيقين منها قروض الرفيق والتحدي.

6- تقليل تدريجي لكمية استيراد بودرة الحليب بالنسبة للخواص ورفع تعريفة الجمركية تدريجيا لحماية المنتوج الوطني، وفي نفس الوقت التشجيع على شراء حليب المربين وإدماجه مع حليب البودرة المدعم.

7- إن تنفيذ استراتيجية تقوم على زيادة المساحة المخصصة للأعلاف، ولا سيما الأعلاف الخضراء، سيكون له تأثير كبير على إنتاج الحليب في الجزائر[2].

8- إعادة النظر في نظام الأسعار المحدد إداريا في فرع الحليب، بإلغاء المرسوم التنفيذي الصادر في 02-12-2001، وتحيينه لضمان هامش إيجابي لجميع الفاعلين، في حالة كان الخيار الابقاء على الدعم بنفس الطريقة الحالية، أي وضع نظام أسعار مجزية مضمونة للمنتجين، وجعل الاستفادة من إجراءات الدعم المباشر متوقّفة على النتائج المحققة.

المطلب الرابع: معالجة أسباب تزايد واستمرار التبعية الغذائية بالجزائر والتكيف مع التحديات التي تهدد بتزايدها

أولا- معالجة أسباب تزايد واستمرار التبعية الغذائية بالجزائر:

أ- جانب الطلب:

1- حسب الدكتور زهير طافر فإن الوصول إلى أمنٍ غذائي مستديم لا يمكن يتحقق بتطوير العرض الزراعي والغذائي فقط، بل يجب كذلك العمل على جانب الطلب والتأثير عليه، بل بتوعية المواطنين وترشيد استهلاكهم، وبتطبيق استراتيجيات وبرامج تدفع المستهلك الجزائري

[1]- وليد زقادي، مرجع سابق، ص 01.

[2]- Mohamed Saadaou et autres, Éléments d'enquête générale sur la filière lait en Algérie, International journal on innovation et Financial stratégies, Vol.1, 2018, p: 12.

إلى تغيير نمطه التغذوي وعاداته الاستهلاكية وتكون كفيلة بتخفيض حدة التبعية الغذائية بالجزائر بنسبة مهمة.

2- كذلك وفقا لنتائج الدراسة الميدانية التي قام به الباحث زهير طافر فإن أنجع طريقة لتغيير النمط التغذوي للجزائريين هي إتباع استراتيجية التسويق الاجتماعي المبني على الاتصال الإقناعي، لأنه يستهدف المواقف والدوافع والآراء (أهم العوامل النفسية المؤثرة على سلوك المستهلك) ما يجعل التغيير دائم وليس ظرفي، والعمل على ضرورة فرض ضرائب على الأغذية المضرة بالصحة كالحلويات والمشروبات الغازية للحد من استهلاكها، والعمل على تنبيه المستهلكين بشأن خطورة السكريات وبمدى إفراط الجزائريين في تناولها[1].

3- تقع مسؤولية ترشيد الاستهلاك أولا على عقيدة الفرد والتزامه السلوكي بالقيم الإسلامية، وعلى سياسات الدولة ثانيا لما لديها من أدوات اقتصادية في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، وثالثا بإحياء قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي أمر بها الإسلام، والتي من خلالها يتم حث الناس على تجنب الإسراف والتبذير، تجنب التقتير، تجنب الترف والبذخ.

4- كما يجب التأكيد على وجوب الاعتدال في الاستهلاك عند الأزمات وتخفيضه تحت حد التحسينات أو الرفاهية، ويتم توجيه الزيادة في الدخل إلى دعم الفقراء الذين هم دون حد الكفاية.

5- التخلي عن سياسة الدعم المعمم واعتماد أسلوب البطاقات الذكية لترشيد الاستهلاك وضمان وصول المساعدات لمستحقيها، وهذا الاقتراح يستوجب استحداث نظام معلوماتي شامل مبني على إحصائيات دقيقة تساعد على تحقيق هذا الهدف الخاص بسياسة الدعم

6- تعزيز ادراج مسألة التغذية في السياسات والبرامج والميزانية الوطنية الذي يركز على التغذية ضمن الخطة الوطنية للتنمية والصحة والاقتصاد.

7- تشجيع اتساق السياسات من أجل تحسين الأنماط الغذائية والتغذوية من خلال التنسيق المعزز عبر القطاعات، بما يشمل الزراعة، البيئة، الطاقة، المياه، النظافة، الصحة، التعليم، السياسات الضريبية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

8- تحسين التثقيف الغذائي والتغذوي في أنحاء المجتمع من خلال البرامج التثقيفية ومن الخطط الملائمة.

9- تحسين القدرات عبر الاستثمار في قوة عاملة مؤلفة من خبراء التغذية.

10- توجيه سلوك المستهلك نحو أنماط غذائية صحية أكثر (التثقيف الغذائي- قبول الأغذية).

[1]- زهير طافر، مرجع سابق، ص406.

11- التأكيد على عدم إهمال وإغفال المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي وضرورة تدريسه حتى يغرس ويرسخ في عقول الأجيال جيلا بعد جيل.

ب- التخفيف من الاثار السلبية للسياسات الدولية للدعم الزراعي على أداء القطاع الزراعي والوضع الغذائي بالجزائر:

1- العودة إلى سياسة التنمية الزراعية الوطنية وإنتاج ما يمكن إنتاجه، سياسة زراعية يجب بناءها مع الفلاحين من خلال تحفيزهم على الأمن الغذائي للبلاد ومنحهم الوسائل، يجب على الجزائر أن تتوقف عن إملاء سياستها من الخارج، بمعنى تحديد هدف كبير للسياسة الزراعية الجديدة وهو تحقيق السيادة الغذائية.

2- زيادة أسعار شراء القمح من الفلاحين، لنشجعهم على إنتاج المزيد لكي لا يخسر الفلاح الجزائري المزيد من قوته الشرائية، ويبقى دائما له الحافز لإنتاج الحبوب.

3- تبني استراتيجية للإحلال محل الواردات، خاصة للمنتجات والمحاصيل الرئيسية.

4- تأجيل انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية لأن الصادرات الجزائرية في الوقت الحالي (حتى بداية عام 2021) خارج المحروقات ضعيفة جدا ولا يوجد فائض مستقر من المنتجات الزراعية مطابق للمعايير الدولية خاصة ما تعلق بشروط الصحة والصحة النباتية يمكن الاعتماد عليه للمنافسة في الأسواق الدولية.

5- إنشاء جهاز خاص بمكافحة الإغراق لتحديد حالات الإغراق الفعلية والمحتملة وتحديد المنتجات الزراعية التي تتعرض للإغراق، وهذا يتطلب خبرة وكوادر فنية ذات تكوين عال للعمل في الأسواق الدولية ويمكن توفير هذه الكوادر عن طريق برامج تدريب متخصصة توفرها منظمة التجارة العالمية والمنظمات ذات العلاقة، والعمل على الاستعانة بالخبرات والتجارب العالمية والعربية في هذا الشأن.

6- ضرورة المتابعة المستمرة لكل صغيرة وكبيرة تخص المفاوضات حول الملف الزراعي بمنظمة التجارة العالمية، لتحديد الاثار التي تترتب على القطاع الزراعي الجزائري.

7- تفعيل الاتحاد المغاربي وإعطاء اهتمام أكثر للبعد التكاملي العربي في جانبه الاقتصادي، والعمل على مواجهة المشاكل التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية والمضي بجدية أكثر لإقامة الاتحاد الجمركي العربي وتنسيق السياسات الزراعية والتجارية العربية.

8- تعزيز التكامل مع الدول العربية في الجانب الزراعي والاقتصادي من حيث التقانة الزراعية، التسويق الزراعي، البحث الزراعي، التمويل.

ت- التخفيف من الاثار السلبية لاتفاقية المشاركة الأورو-جزائرية على أداء القطاع الزراعي والوضع الغذائي بالجزائر:

1- إعادة النظر في اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوربي للتقليل من انعكاساته الخطيرة على القطاع الزراعي الجزائري.

2- إعادة بناء ميثاق أورو-متوسطي يقترح التبادل بين الضفتين على أساس الخصائص الإقليمية، من خلال تقديم إطار مؤسسي معياري مشترك، مع عمل الجزائر أكثر على حماية اقتصادها من المنافسة غير العادلة مع دول الاتحاد الأوربي.

3- العمل على حث المفوضية الأوربية لزيادة المساعدة الفنية في مجال المعايير غير الجمركية المطلوبة من دول الاتحاد الأوربي.

4- تأهيل وتكوين العنصر البشري في مجال إجراءات الصحة والصحة النباتية وسلامة الأغذية، وتطبيق أنظمة الممارسات الزراعية الجيدة، والمعايير البيئية والفنية المطلوبة في الأسواق الأوربية.

5- إعداد وتحيين الدراسات المتعلقة بتنافسية السلع الزراعية، وإنشاء هيئات متخصصة لمراقبة المنتجات الجزائرية المصدرة لمرافقة الشركات وتعريف المنتجين بالمعايير الدولية، والمساعدة على الحصول على شهادات التقييس المرتبطة بها المطلوبة في الأسواق الأوربية

6- يجب مشاورة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين عند مراجعة الاتفاقية، وهو ما يسمح لها بتقييم مزايا ونقاط ضعف من وجهة نظرها، وهذا خدمة لمصالحها.

7- تحليل مخاطر تطبيق التعريفات الاضافية المتعلقة بنظام سعر الدخول على العديد من الصادرات الزراعية لدول الاتحاد الأوربي.

ث- حل مشكلة غياب سوق معياري بالجزائر:

1- إنشاء مركز متخصص في دارسة الاقتصاد الخفي وسلوك الأفراد والمنشآت التي تعمل فيه، واطلاق برامج طويلة المدى مبنية على أسس علمية وواقعية لاحتواء الأنشطة الاقتصادية الخفية من خلال توفير البدائل والحوافز والاعفاءات لهذ الأنشطة، مع العمل على زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي على أن تكون العملية تدريجية وطويلة[1].

2- إنشاء جهاز لمكافحة الاحتكار ومده بالوسائل المادية والبشرية اللازمة لعمله للقضاء على الوضعيات الاحتكارية والهيمنة على السوق في الكثير من المنتجات.

3- تشجيع حصول المنتجات الجزائرية على الشهادات الدولية المختلفة التي تتعلق بالمعايير الدولية.

[1]- محمد رضا توهامي، مرجع سابق، ص315.

4- ضرورة تشديد الرقابة على الحدود الجوية والبرية والبحرية للجزائر بهدف التحكم الصارم في مدخلات الانتاج للقطاع الزراعي ومعاملتها نفس معاملة تجارة المخدرات والممنوعات نظرا للمخاطر الكبيرة التي تنجر عليها.

5- زيادة التشديد في إجراءات فرض التعامل بالوثائق والفواتير من خلال إيجاد الأدوات الكفيلة بذلك[1].

6- وضع أدوات لضبط السوق وضمان تموين المواطنين بالمواد الأساسية بإنظام.

7- التنفيذ الفعلي لتنظيم أسواق الجملة للمنتجات الزراعية، كنقطة دخول إجبارية لأي منتوج فلاحي، وتدعيم مصالح الرقابة بالعدد الكافي للأعوان، وأيضا بالوسائل الضرورية التي تتناسب والمهام المسندة لهم.

ج- رفع الأداء اللوجستيكي بالجزائر:

رفع الأداء اللوجستيكي بالجزائر من خلال توجيه الانفاق الاستثماري أكثر نحو تعزيز البنى التحتية خاصةً البنية التحتية اللوجستية والمطارات والموانئ وأنظمة النقل والسكك، بهدف تحسين مناخ الأعمال ودعم الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية.

ح- محاربة الفساد في الجزائر:

1- التعجيل في تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية لإعطاء مزيد من الشفافية لتسيير المال العام، وتمكين مختلف هيئات الرقابة من الاستفادة من المعلومات الضرورية لعملها.

2- ضرورة تطبيق نظام الشفافية والمساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة من خلال قيام الجهات الرقابية بواجبها، وقيام الأجهزة والمصالح الحكومية بتوفير المتطلبات اللازمة من الإفصاح والشفافية في أعمالها ونشاطاتها المالية والادارية، ولابد لنجاح أي نظام مساءلة في أية دولة من استقلالية الجهات القضائية نهائيا عن السلطة.

3- يجب تفعيل الهيئات واللجان المعنية بمكافحة الفساد وتوزيعها على كامل الترا ب الوطني واعطائها مزيدا من الوسائل والصلاحيات وربطها مباشرة مع المصالح الأمنية والقضائية، مع ضرورة نشر التقارير عن أنشطتها للجمهور ليتم كشف الفساد وحجمه والمتورطين فيه حتى تكون رادعة لغيرهم، مع العمل تدريجيا على تكوين رأي عام يرفض الفساد دينيا وأخلاقيا[2].

4- تزويد هيئات الرقابة المختلفة بالأدوات والوسائل الضرورية لتأدية عملها في أفضل الظروف، مع زيادة عدد العاملين بها والرفع من مستواهم من خلال التكوين المستمر، وزيادة الحوافز المالية التي ترتبط بتحسين الجانب الاجتماعي.

---

[1]- سعيدي يحي، بلواضح الجيلاني، فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة 2007-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، الجزائر، 2014، ص43.

[2]- سعودي بلقاسم، حدادي سارة، دور المحاسبة والمراجعة في مكافحة الفساد وغسل الأموال -دور قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد01، العدد 01، مصر، 2017، ص691.

خ- زيادة تنظيم قواعد المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي:

1- تعزيز نظم المعلومات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية من خلال إنشاء مصرد وطني في هذا الشأن، مع الاهتمام بتحسين أداء منظومة الإعلام الاقتصادي الوطني ككل.

2- العمل على الحد من التناقض في البيانات الزراعية مستقبلا، وتحديث قواعد البيانات وإتاحتها للباحثين المسؤولين في مختلف القطاعات ذات العلاقة في الوقت المناسب.

د- إنشاء تنظيم خاص بالأمن الغذائي:

إنشاء تنظيم خاص بالأمن الغذائي يعمل على التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات التي لها علاقة بالأمن الغذائي بالجزائر، وهو أمر مستعجل.

ذ- سلامة الغذاء:

1- إنشاء جهاز واحد مستقل معني بسلامة الغذاء.

2- تدريب عدد كافي من الكوادر المتخصصة في مجال سلامة الغذاء.

3- زيادة الرقابة على الأسواق المحلية، إيجاد نظام خاص لتقييم وتحليل المخاطر في الأغذية.

4- تنظيم البيانات المتعلقة بسلامة الغذاء.

5- تبني استراتيجية واضحة لسلامة الغذاء في الجزائر، ودعم نشاط جمعيات حماية المستهلك وتسهيل إنشاء العديد منها.

ر- وضع سياسة للتموين وضبط الأسعار:

1- أسعار الغذاء مسألة أمن غذائي ومن المفروض التعامل معها بحكمة لما يكون ارتفاع غير مبرر للأسعار لازم تتدخل الدولة من خلال جهاز لمكافحة الاحتكار.

2- إنشاء صوامع جديدة وفقا للمعايير الدولية المعمول بها، وإدخال الطرق الحديثة في تسيير المخزونات، ووفقا لاحتياجات المحلية كحل عملي لمواجهة أي أزمة غذائية جديدة.

ثانيا- التكيف مع التحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد التبعية الغذائية بالجزائر:

أ- تحدي الاعتماد الكلي على عائدات قطاع المحروقات لتمويل الواردات الغذائية:

1- زيادة مستوى الوعي لدى السياسيين والمسؤولين والمواطنين بالخطر الكبير الذي ينتظر الجزائريين كنتيجة للاعتماد الكلي على عائدات قطاع المحروقات لتمويل الواردات الغذائية في ظل تراجع الانتاج الجزائري من النفط، مع الارتفاع الكبير في الاستهلاك الداخلي من الطاقة، وهذا في ظل تطور عدد السكان الجزائريين الذي يتوقع أن يصل إلى نحو 63 مليون نسمة عام 2050، ونحو 90 مليون نسمة عام 2100 (إحصائيات تم تناولها سابقا في هذا المبحث).

2- تنويع الاقتصاد الجزائري أمر ملح لتنويع مصادر إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، وهدف يتطلب الوصول إليه في السنوات القادمة، من خلال إصلاحات جذرية في بنية

الاقتصاد الوطني، وعن طريق تبني مفهوم التنمية المستقلة والاعتماد على التخطيط التأشري كأداة فعالة، ما يمكن من تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية للبعض.

3- تحقيق حد أدنى في مجال التنمية الريفية بالجزائر أمر غاية في الأهمية، خاصة في مجال منتجات الحبوب والحليب، بمساعدة هيئة خاصة بالأمن الغذائي.

ب-التصدي لآثار التغيرات المناخية والحد من تفاقمها:

تشير دراسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أنه إذا لم تتخذ الآن التدخلات التي تجعل الزراعة أكثر استدامةً، وأكثر مرونة إنتاجياً، فإن آثار التغيرات المناخية سوف تؤدي إلى تراجع كبير في إنتاج الغذاء في الدول التي تعاني فعلياً من قصور في الأمن الغذائي ومنها الجزائر، حيث إن التصدي لآثار السلبية للتغيرات المناخية على التنمية الزراعية والوضع الغذائي بالجزائر يعتمد على ما يلي:

1- زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية وتطوير أدوات وأساليب الرصد والبحث والتحليل والتنبؤ، والاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال لاستخدامها في التخطيط الزراعي، وضرورة استخدام ودمج النماذج الهيدرولوجية-الاقتصادية في عمليات ونظم التنبؤ.

2- الاعتماد على الادارة الجيدة لأراضي والمياه بمختلف التقنيات المتاحة، وتشمل التجارب الدولية الناجحة في ادارة المياه والاراضي بطريقة مستدامة احسن مثال يمكن أن يحتذى به في الزراعة الجزائرية، وزيادة استخدام البيوت البلاستكية في الأماكن والأوقات التي تزيد فيها درجات الحرارة لأنها توفر انتاج أكثر بأقل كمية مياه، تطوير إدارة مثلى لاستعمالات الأراضي والمياه بشكل فعال تسمح باستخدام المياه المالحة والمعالجة والرمادية في الري الزراعي دون التسبب في تدهور التربة، وتركيب شبكات الري وزراعة الحزام الأخضر، وصيانة شبكات الري بالتنقيط التي ركبت لصالح المزارعين، والحاجة الى مزيد من الدراسات عن تأثير تغير المناخ على الموارد المائية العذبة كماً ونوعاً.

3- أهمية إعادة استخدام المياه غير التقليدية في الجزائر ومنها المياه المحلاة، ومياه الصرف الزراعي والصحي المعالجة لسد الفجوة المائية بين الاحتياجات المتزايدة والموارد المائية المحدودة، وبناء صناعة متكاملة لتحلية مياه البحر لتوفر الجزائر على مصادر متنوعة للطاقة.

4- زيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة، وتبني أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة.

5- إنشاء هيئة خاصة بمراقبة ومكافحة ظاهرة التصحر، للكشف المبكر على تدهور التربة وتنفيذ المشاريع اللازمة في الوقت المناسب، وحماية الغابات وتوسيعها، وزراعة المحاصيل الخضرية والرعوية والتوسع بها في المناطق المناسبة، وزراعة شتلات الزيتون في المزارع وعلى جوانب الطرقات.

6- تأسيس قواعد بيانات رقمية تعلق بالتغيرات المناخية بالجزائر، إعداد الدراسات التربة والأراضي من أهم العناصر المساعدة على استدامة الموارد، والاستفادة من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال التقنيات الحيوية واستخدام الأصناف المستنبطة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة، واختيار التركيب المحصولي المناسب، والعمل على تدريب الكوادر الفنية على إعداد خرائط استخدامات الأراضي ومراقبة وتقييم التغيرات التي تطرأ عليها، وتدريب الكوادر الفنية والمزارعين على إدارة الموارد الطبيعية وإعادة تأهيلها[1].

8- ضرورة أن يتم التركيز على إنتاج المنتجات التي تتماشى مع طبيعة المناخ بالبلاد (العمل على تطوير زراعة التمور، خصوصاً منها التمور من نوع دقلة نور ذات الجودة العالية، بالإضافة إلى إنتاج الحبوب والأعلاف لتطوير إنتاج الحليب واللحوم الحمراء).

9- أهمية الاستثمار في "الزراعة الذكية"، لأنها تركز على الاستغلال الأمثل للزراعة لأقل مساحة من الأرض وأقل كمية من المياه للحصول على أفضل إنتاج من المحاصيل، واستخدام تقنيات الأصناف قصيرة الدورة الزراعية، والحبوب المقاومة للجفاف، التي تحسن من قدرة المزارعين على الصمود وتحسن المحصول فضلاً عن تنويع الإنتاج.

ت- الصعوبات المتزايدة للتعامل مع الأسواق الزراعية الدولية:

1- تفعيل أنظمة التنبؤ المبكر بحدوث أزمات الغذاء على مستوى الأسواق العالمية[2].

2- رفع حجم واحتياطي مخزونات الغذاء خاصة من السلع الغذائية الحساسة كحل رئيسي لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، حيث أن الدرس المستفاد من خلال أزمة الغذاء 2008 هو ضرورة أن تكون لكل دولة أو إقليم متجانس ما يكفيه من المواد الغذائية الأساسية لمواجهة الأزمات الغذائية والتي قد تخرج عن السيطرة في كثير من الأحيان خاصة وأن الجزائر من الدول المستوردة الصافية للغذاء.

3- كذلك تبني سياسات لزيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن خطر الاعتماد على صادرات الغذاء من الخارج خاصة في ظل الأزمة العالمية في أسعار الغذاء كنتيجة لتركز الكبير في أسواق الغذاء في العالم.

4- ليس بمقدور الجزائر وحدها مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق العالمية للغذاء ومستلزمات الإنتاج الزراعي وتتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتوجيهها والتي تلقى كل الدعم من دولها الأصلية، وبالتالي يجب إعطاء اهتمام كافي للعمل الجماعي والمنظور التكاملي خاصة مع الدول والمنظمات التي تتلاقى مصالح الجزائر معها.

---

[1]- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، التقرير الفني السنوي 2018، 2019، ص ص: 53-57.

[2]- حنان سفيان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019-2020، ص185.

خلاصة الفصل الرابع:

تبين من خلال الدراسة في هذا الفصل أن الجزائر لديها من الإمكانيات ما يسمح لها بضمان أمنها الغذائي (الأراضي الشاسعة، مخزون هائل من المياه الجوفية والمقدر بـ 20 مليار متر مكعب، 4504 مليار متر مكعب احتياطي الغاز المؤكد لعام 2020، أكبر إمكانات الطاقة المتجددة على المستوى الإقليمي، تنوع البيئات الزراعية بالجزائر ما يكفل للإنتاج الزراعي الجزائري الذوق والرائحة القوية، ويسمح بتطوير الزراعة البيولوجية وكذلك ما تعلق بالزراعة الجبلية وشبه الحضرية، إمكانيات التوسع الأفقي والرأسي المتاحة الى حدود بعيدة المدى وأخيرا الخصائص المميزة للمناطق الصحراوية)، لكن البيئة المادية بالجزائر متناقضة للغاية، بمعنى الإمكانات موجودة ولكنها تتطلب جهودًا كبيرة في الاستثمار البشري والمادي، وأيضا ضرورة اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام الموارد المتوفرة، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها.

تبين من الدراسة أن لدى الجزائريين مستقبل غذائي مظلم للغاية يعكس مدى خطورة التبعية الغذائية بالجزائر كنتيجة للتحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء، ويأتي في المقام الأول تحدي تغطية فاتورة استيراد الغذاء على المدى الطويل في ظل تراجع الانتاج الجزائري من النفط (من نحو 1,97 مليون برميل يوميا سنة 2008 إلى نحو 1,51 مليون برميل كمتوسط للفترة 2009-2020)، مع الارتفاع الكبير في الاستهلاك الداخلي من الطاقة، وزيادة متوقعة في عدد السكان بالجزائر إلى نحو 63 مليون نسمة عام 2050، ونحو 90 مليون نسمة عام 2100.

تزداد التهديدات خصوصا، بسبب العديد من الظواهر الأخرى بالغة الأهمية والتي ستعطل السوق كانعكاس مباشر للتغير المناخي بالجزائر، ومنها ندرة حادة في الموارد المائية نتيجة لتذبذب تساقط الأمطار وزيادة التبخر نتيجة ارتفاع درجة الحرارة (تم تقدير العجز في إمدادات المياه بنحو 15% بحلول عام 2025، وانخفاض هطول الأمطار بنحو 20%، وزيادة في درجات الحرارة بنحو 1,1%)، وزيادة حدوث حرائق الغابات (25000 هكتار لكل سنة سطوح محروقة، وتسجيل نسب جفاف كبيرة تقدر بنحو 99,9% خلال الفترة 1991-2000 منها 32,42% جفاف شديد، وتراجع محتمل في الإنتاجية الزراعية بنسبة 26%، ونحو 13 مليون هكتار من الأراضي مهددة بتقدم الصحراء، ونحو 32 مليون بمنطقة السهوب مهددة بالتصحر، تدهور الغطاء النباتي بنحو 7,26% خلال الفترة 2000-2017، وأيضا أدى ارتفاع درجة الحرارة إلى التقليل من الدورة النباتية، وتقصير موسم البرد.

كذلك تزداد التهديدات بسبب التقلبات الكبيرة في الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية (شهد مؤشر السلع الغذائية العالمي ارتفاعا إلى حوالي 200% في عام 2008 وإلى

حوالي 233,5% في بدايات عام 2011، كما شهدت أيضا مؤشرات السلع الغذائية الرئيسية تقلبات كبيرة خلال الفترة 2006–2020)، ولقد كان للوقود الحيوي دوراً كبيراً في ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب بأشكالها المتعددة والسكر، وتسعى كل من اليابان والاتحاد الأوروبي إلى إحلال نحو 20% من الوقود الحيوي من مجل الاستهلاك في عام 2020 و2030 على التوالي، ويتوقع أن يوفر الوقود الحيوي سنة 2050 حوالي 27% من الوقود المستعمل في عملية النقل، وتمثل حالة التركز الشديد في قوة الشركات العاملة في الأسواق الزراعية العالمية (أسواق مستلزمات الانتاج، البذور والأسمدة) والذي يتداخل مع نفوذ عدد محدود من الدول عامل آخر يزيد من تقلبات أسعار الغذاء حاليا (2020) ومستقبلا.

كما تبين أيضا أن الحلول المقترحة لمواجهة التبعية الغذائية بالجزائر تتأتى في ظل رؤية تعتمد على التخطيط بعيد المدى لتحقيق نهضة شاملة للقطاع الزراعي الجزائري (من خلال تبني سياسة زراعية جديدة تعمل في ظل استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، ومعالجة المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية، وحل المشكلات العويصة التي واجهت القطاع الزراعي الجزائري)، وكذلك تتأتى عن طريق معالجة أسباب تزايد واستمرار التبعية الغذائية بالجزائر، وأخيرا العمل على التكيف مع التحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء.

خاتمة عامة

أولا- نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراسة موضوع التبعية الغذائية تم التوصل إلى النقاط التالية:

بالنسبة للفرضية الأولى تم التوصل إلى **إثبات صحة هذه الفرضية**، فتفسير حالة التبعية الشديدة للجزائر في مجال الغذاء خلال الفترة 1962-2020 تكمن في العديد من المعوقات والمشكلات العويصة التي أدت إلى ضعف أداء القطاع الزراعي الجزائري. وأهمها غياب أهداف مستدامة لأغلب السياسات المتبعة منذ 1962، معوقات كبرى تضم العائق الطبيعي، العائق التقني والعائق الاجتماعي، المشكلة العقارية، ضعف الاستثمار الزراعي، بالإضافة إلى العديد من المشكلات الأخرى.

بالنسبة للفرضية الثانية تم التوصل إلى **إثبات صحة هذه الفرضية**، فقد ساهم تفشي نمط غذائي سيء لدى الجزائريين، الآثار السلبية للسياسات الدولية للدعم الزراعي والمشاركة الأورو-جزائرية، وأيضا غياب سوق معياري، بالإضافة إلى أسباب متنوعة أخرى، في زيادة واستمرار التبعية الغذائية بالجزائر.

بالنسبة للفرضية الثالثة تم التوصل إلى **إثبات صحة هذه الفرضية**، فالجزائر لديها من الإمكانيات ما يساعد في تجاوز التبعية الشديدة للخارج في مجال الغذاء، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها.

بالنسبة للفرضية الرابعة تم التوصل إلى **إثبات صحة هذه الفرضية**، فمواجهة التبعية الغذائية بالجزائر تحتم تبني سياسة زراعية جديدة تعمل في ظل استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، تعمل على معالجة المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية، وحل مشكلاتها العويصة، ومعالجة أسباب تزايد واستمرار المشكلة الغذائية، أيضا تأخذ بالحسبان الامكانيات المتوفرة، مع ضرورة التكيف مع التحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء.

ثانيا- نتائج الدراسة:

يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- هناك حالة ضعف كبير في أداء القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1962-2020 والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أ- هناك ضعف كبير في نسبة مساهمة الناتج الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تتجاوز نحو 14% خلال الفترة 1980-2020، وأيضا انخفاض كبير للعمالة الزراعية من نحو 67,8% عام 1962 إلى نحو 12,8% عام 2019، مع انخفاض في الكفاءة الاقتصادية بالمقارنة مع المستويات العالمية والتي تمثل نحو ثلث مستوياتها.

ب- لـم تتجـاوز نسـبة المسـاحة المزروعـة مـن المسـاحة الجغرافيـة الاجماليـة للجزائـر فـي أفضـل حالاتهـا نحـو 3,2% للأعـوام 2018 و2019 و2020، وهـو مـا يضـع الجزائـر فـي المرتبـة الأخيـرة بـين دول المغـرب العربـي للعـام 2018 مقابـل 28,08% لتـونس و12,92% للمغـرب، أمـا فيمـا يخـص نسـبة المسـاحة المزروعـة مـن المسـاحة الصـالحة للزراعـة فلـم تتجـاوز فـي أفضـل حالاتها نحو 18,15% عام 2020.

ج- يلاحـظ انخفـاض كبيـر فـي نصـيب الفـرد الجزائـري مـن مسـاحة الأراضـي المزروعـة خـلال الفتـرة 1962-2020، مـن بنحـو 0,54% عـام 1962 إلـى نحـو 0,18% عـام 2020، وهـي بعيدة بشكل كبير من النسبة المسجلة عالميا والتي قدرت بنحو 0,61% خلال عام 2019.

2- يتصـف الإنتـاج الزراعـي الجزائـري بصـفتين متلازمتـين وهمـا: التقلـب وعـدم الاسـتقرار خاصـة إنتـاج المحاصـيل الغذائيـة الرئيسـية (الحبـوب والقمـح، الحليـب، البطـاطس، اللحـوم الحمـراء، الأسماك)، ويسجل كذلك ضعف كبير في مستوى الإنتاجية.

3- تبـين أن الحالـة العامـة للوضـع الغـذائي بـالجزائر فـي خطـر كبيـر مـن حيـث الاسـتدامة، حيـث أن نسبة كبيرة من غذاء الجزائريين يعتمد تمويلها على عائدات البترول، ويظهر ذلك فيما يلي:

أ- شـهدت قيمـة الفجـوة الغذائيـة اتسـاعا كبيـرا خـلال الفتـرة 2000-2020، مـن نحـو 3,1 مليـار دولار عـام 2000 إلـى نحـو 7,9 مليـار دولار عـام 2020 بمعـدل تغيـر نسـبي قـدر بـ 154,84، وأيضـا شـهدت كميـة الفجـوة الغذائيـة هـي الأخـرى ارتفعـا ملموسـا ومسـتمرا خاصـة فـي السـلع الأساسـية، فـي حـين سـاهمت كـل مـن مجموعـة الحبـوب، الحليـب ومشـقاتها، السـكر والمحليـات، البن والشاي ومجموعة الفواكه بحوالي 65% من إجمالي الفجوة الغذائية بالجزائر لعام 2019.

ب- احتلـت الجزائـر المرتبـة الأولـى عربيـا مـن حيـث المسـاهمة فـي الفجـوة الغذائيـة العربيـة لعـام 2017 بنحـو 18,99%، كـذلك فـإن معـدل المسـار المسـتقبلي لنمـو الفجـوة الغذائيـة بـالجزائر حتـى عـام 2027 قـدر بنحـو 13,30% كـل عـام ويأخـذ نسـق تصـاعدي، مـع الأخـذ بالحسـبان تزايـد فـي عدد السكان من عام للأخر، وهذا ما يعكس خطورة الوضع في المستقبل.

د- سـجلت قيمـة الـواردات الغذائيـة ارتفـاع مطـرد منـذ بدايـة السـبعينات وإلـى غايـة 2020، لتشـهد اتسـاعا كبيـرا خـلال الفتـرة 2000-2020 مـن نحـو 2,6 مليـار دولار عـام 2000 إلـى نحـو 9,23 مليـار دولار عـام 2020 بمعـدل تغيـر نسـبي قـدر بنحـو 893%، وسـجلت رقمـا قياسـيا خـلال عـام 2014 بنحـو 11,7 مليـار، وشـكلت الـواردات الزراعيـة الجزائريـة حـوالي 26% مـن إجمـالي واردات الجزائـر كمتوسـط للفتـرة 1989-2010 وحـوالي 22,3% كمتوسـط للفتـرة 2011-2020 وهي نسبة كبيرة أدت إلى استنفاذ احتياطي الجزائر من العملة الصعب.

هـ- شـكلت الصـادرات الزراعيـة حـوالي 59,2% مـن إجمـالي صـادرات الجزائـر عـام 1962 ثـم لتـنخفض بشـكل حـاد بعـد ذلـك، حيـث لـم تتجـاوز نحـو 1% فـي أغلـب السـنوات خـلال الفتـرة 1979-2020 وهي نسبة ضعيفة جدا.

و- تراجعـت نسـبة تغطيـة الصـادرات الزراعيـة للـواردات الزراعيـة بـالجزائر مـن نحـو 107% خـلال فتـرة السـتينات إلـى نحـو 5,2% كمتوسـط لفتـرة الثمانينـات، لتتبقـى بـنفس الضـعف منـذ ذلـك الحـين (إلـى غايـة 2020)، ونفـس الأمـر ينطبـق علـى نسـبة تغطيـة الصـادرات الغذائيـة للـواردات الغذائية.

4- إن الخيـارات المتعلقـة بالقطـاع الزراعـي الجزائـري خـلال الفتـرة 1962-1999 أدت إلـى سلسـلة مـن الإصـلاحات المتناقضـة التـي أنتجـت مـع مـرور الوقـت تشـكيلات مؤسسـية معقـدة ومتضـاربة، فـي حـين أن تجربـة التسـيير الـذاتي لـم تشـتغل فعليـا لأنهـا كانـت ضـحية التـدخل المسـتمر للدولـة، وأن عـدم نجـاح الثـورة الزراعيـة اقتـرن بغيـاب اسـتراتيجية شـاملة للتنميـة والتصـنيع، وتطبيـق الجزائـر إصـلاحات فلاحيـة بتوجهـات ليبراليـة خـلال الفتـرة 1980-1999 نـتج عنهـا اثـار سـلبية كبيـرة علـى الاسـتثمار والإنتـاج الزراعـي المحلـي كنتيجـة لإلغـاء الـدعم علـى الأسمدة والبذور وعلف الماشية والآلات الزراعية وتضاعف أسعارها.

5- إن نتـائج السياسـات والبـرامج الزراعيـة للفتـرة 2000-2020 جـاءت أقـل بكثيـر مـن الأهـداف المسـطرة، ويرجـع ذلـك إلـى أن الأسـس التـي ترتكـز عليهـا اسـتراتيجية التنميـة الزراعيـة لـم تتـرجم فعليًـا علـى أرض الواقـع، وقـد نـتج عـن عـدم تفعيـل الصـيغ الاقتصـادية والاجتماعيـة غيـاب أهـداف مسـتدامة لأغلـب السياسـات المتبعـة منـذ 1962، حتـى أصـبح القطـاع الزراعـي عـبء علـى الدولـة ويستنزف الكثير من الموارد المالية مقابل نتائج ضعيفة.

6- واجـه القطـاع الزراعـي الجزائـري ثـلاث معوقـات كبـرى أدت إلـى ضـعف وعـدم اسـتقرار الانتـاج الزراعـي، ويـأتي فـي مقـدمتها العـائق الطبيعـي، حيـث أن هنـاك محدوديـة للأراضـي الزراعيـة المسـتغلة (مسـاحة الأراضـي المسـتغلة للمحاصـيل المسـتديمة أقـل مـن 3% فقـط)، وتظـل مسـاحة الأراضـي المتروكـة بـدون زراعـة تقـدر بنحـو 3 ملايـين هكتـار، هـذا بالإضـافة إلـى محدوديـة المـوارد المائيـة (التـدني المسـتمر فـي حصـة الفـرد السـنوية مـن الميـاه فـي الجزائـر، مـن حـوالي 1500 متـر مكعـب سـنويا للفـرد عـام 1962، نحـو 500 متـر مكعـب سـنويا عـام 2020 ويتوقـع أن يبلغ 220 متر مكعب عام 2050).

7- أمـا العـائق الثـاني فيتمثـل فـي تـدني معـدل التطـور التكنولـوجي للزراعـة الجزائريـة، والـذي يتضـح فـي نقـص اسـتخدام مسـتلزمات الانتـاج وضـعف البحـث العلمـي والارشـاد الزراعـي (لـم يتجـاوز حجـم الاسـتثمار فـي ميـدان البحـوث الزراعيـة فـي الجزائـر مـن النـاتج المحلـي الزراعـي 0,21% خلال عام 2012 وهو أقل بعشر مرات من المستوى الموصى به عالميا 2%).

8- عـائق اجتمـاعي متصـل تاريخيـا بظـروف منبثقـة عـن عـالم الفلاحـين الـذي مـا زال يتخـبط فـي الكثيـر مـن المشـاكل، حيـث أصـبح الريـف الجزائـري طـارد للسـكان لأن عمليـة تنميـة المجتمـع بعيـدة عن الواقع وليست نابعة من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع الريفي.

9- واجـه القطـاع الزراعـي الجزائـري كـذلك العديـد مـن المشـكلات العويصـة، والتـي فـي مقـدمتها المشـكلة العقاريـة مـا خلـق غمـوض وعـدم اسـتقرار فيمـا يخـص العلاقـة القانونيـة بـين الأرض ومـن يخـدمها، ولـم تعطـى الأولويـة للمنتجـين المباشـرين مـا أدى للمضـاربة وتفتـت الحيـازات العقاريـة (نسبة المزارع الصغيرة تقترب من 84% من إجمالي الحيازات الزراعية).

10- كـذلك مـن المشـكلات العويصـة ضـعف الاسـتثمار الزراعـي (مثلـت الاعتمـادات الزراعيـة نحـو 3,9% عـام 2018 مـن إجمـالي الاعتمـادات)، وضـعف اسـتخدام هـذه الاعتمـادات (نحـو 12,87% عـام 2008 و22,02% عـام 2009)، ووفقـاً لمؤشـر التوجّـه الزراعـي تعتبـر الجزائـر ذات معدل متدن (نحو 0,24 مقارنة بنحو 0,54 على المستوى العالمي عام 2018).

11- مـن المشـاكل العويصـة الأخـرى ضـعف علاقـة التكامـل بـين القطـاعين الزراعـي والصـناعي، (نسـبة مسـاهمة الصـناعة الغذائيـة نحـو 3,7% عـام 2018)، وأيضـا المشـاكل المتعلقـة بالتسـويق الزراعـي وتحيـز سياسـة الأسـعار لصـالح المسـتهلكين فـي الحضـر ولقطـاع التصـنيع علـى حسـاب المنتجين الزراعيين، وضعف الخدمات المساندة، وكذلك مشاكل الهدر في الانتاج...إلخ.

12- تبـين مـن الدراسـة كـذلك أن هنـاك عوامـل أخـرى مفسـرة لأسـباب تزايـد واسـتمرار التبعيـة الغذائيـة بـالجزائر، ويـأتي فـي مقـدمتها تفشـي نمـط غـذائي سـيء ومكلـف لـدى الجزائـريين كنتيجـة لاتبـاع الدولـة الجزائريـة منـذ الاسـتقلال لسياسـة غذائيـة غيـر مدروسـة، وأيضـا التغيـر الكبيـر الحاصل في سلوك المستهلك الجزائري.

13- أدى إتبـاع الجزائـر لسياسـات منظمـة التجـارة العالميـة منـذ 1995 إلـى تقييـد السياسـة الزراعيـة الوطنيـة مـا أدى بـدوره الـى انعكاسـات خطيـرة منهـا علـى سـبيل المثـال تجميـد أسـعار الحبـوب منـذ 1995، وفـي نفـس الوقـت تـم إلغـاء الـدعم علـى الأسـمدة والبـذور والأدويـة والآلات الزراعيـة مـا أدى ذلـك إلـى مضـاعفة تكـاليف الإنتـاج الزراعـي عـدة مـرات، ونتيجـة لـذلك ذاب هامش الربح الاجمالي وانخفضت ربحية العديد من الشعب.

14- تحريـر تجـارة السـلع الزراعيـة مـع دول الاتحـاد الأوربـي بدايـة عـام 2005 كانـت لهـا اثـار سـلبية علـى الوضـع الغـذائي بـالجزائر، حيـث أدى إلـى ارتفـاع كبيـر فـي قيمـة واردات الجزائـر وزيـادة هامشـية فـي قيمـة الصـادرات الجزائريـة خـارج المحروقـات لـدول الاتحـاد الأوربـي، ولـم يسـاعد في رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، ولا في النمو الاقتصادي.

15- كـذلك فـإن غيـاب سـوق معيـاري أدى إلـى صـعوبة الـتحكم بالمـدخلات والمخرجـات المتعلقـة بالشـعب والقطـاع الزراعـي ككـل، كنتيجـة للصـعوبات الكبيـرة والمتنوعـة التـي تعيـق التنظـيم والضـبط

الـدائم للسـوق الجزائـري، منهـا الارتفـاع الكبيـر فـي حجـم الاقتصـاد الخفـي (بحـوالي 46,42% عـام 2011)، والنقص الكبير في عدد الأعوان المكلفين بالرقابة بنسبة تغطية تقدر بنحو 0,3%.

16- أيضـا سـاهمت عوامـل أخـرى فـي زيـادة التبعيـة الغذائيـة بـالجزائر، منهـا أهمهـا ضـعف الأداء اللوجستيكي بالجزائر (تدهور ترتيب الجزائر عالميا وفق مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي 2016 من المركز 75 إلى المركز 117 في عام 2018)، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفساد (حصول الجزائر على نقاط مدنية لمدركات الفساد محصورة بين 2,6-3,6 من عشرة خلال الفترة 2003-2020)...إلخ.

17- تبـين مـن الدراسـة أن الجزائـر لـديها مـن الإمكانيـات مـا يسـمح لهـا بضـمان أمنهـا الغـذائي منهـا الأراضـي الشاسـعة، مخـزون هائـل مـن الميـاه الجوفيـة والمقـدر بـ 20 مليـار متـر مكعـب، تنـوع البيئات الزراعية...إلخ، لكن البيئة المادية بالجزائر متناقضة للغاية.

18- تبـين مـن الدراسـة أن لـدى الجزائـريين مسـتقبل غـذائي مظلـم للغايـة يعكـس مـدى خطـورة التبعيـة الغذائيـة بـالجزائر كنتيجـة للعديـد مـن لتحـديات، ويـأتي فـي المقـام الأول تحـدي تغطيـة فـاتورة اسـتيراد الغـذاء علـى المـدى الطويـل فـي ظـل تراجـع الانتـاج الجزائـري مـن الـنفط مـع الارتفـاع الكبيـر فـي الاسـتهلاك الـداخلي مـن الطاقـة، وزيـادة متوقعـة فـي عـدد السـكان بـالجزائر إلـى نحـو 63 مليون نسمة عام 2050.

19- تـزداد التهديـدات خصوصـا بسـبب التغيـر المنـاخي بـالجزائر، ويظهـر فـي نـدرة المـوارد المائيـة (تـم تقـدير العجـز فـي إمـدادات الميـاه بنحـو 15% بحلـول عـام 2025، وانخفـاض هطـول الأمطـار بنحـو 20%، وزيـادة فـي درجـات الحـرارة بنحـو 1,1%)، وزيـادة حـدوث حرائـق الغابـات، وتسـجيل نسـب جفـاف كبيـرة، وتراجـع محتمـل فـي الإنتاجيـة الزراعيـة بنسـبة 26%، ونحـو 13 مليـون هكتـار مـن الأراضـي مهـددة بتقـدم الصـحراء، ونحـو 32 مليـون بمنطقـة السـهوب مهـددة بالتصـحر، تـدهور الغطاء النباتي بنحو 7,26% خلال الفترة 2000-2017.

20- كـذلك تـزداد التهديـدات بسـبب التقلبـات الكبيـرة فـي الأسـعار العالميـة للسـلع والمنتجـات الغذائيـة (شـهد مؤشـر السـلع الغذائيـة العـالمي ارتفاعـا إلـى حـوالي 200% فـي عـام 2008 وإلـى حـوالي 233,5% فـي بـدايات عـام 2011، ولقـد كـان للوقـود الحيـوي دوراً كبيـراً فـي ارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة، وتمثـل حالـة التركـز الشـديد فـي قـوة الشـركات العاملـة فـي الأسـواق الزراعيـة العالمية (أسواق مستلزمات الانتاج، البذور والأسمدة) عامل آخر يزيد من تقلبات أسعار الغذاء.

ثالثا- التوصيات:

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، فقد تم اقتراح عدة توصيات تساهم في الحد من التبعية الغذائية في الجزائر، وتتمثل فيما يلي:

أ- يجـب تبنـي سياسـة زراعيـة جديـدة تعمـل فـي ظـل اسـتراتيجية واضـحة لتنويـع الاقتصـاد الجزائري:

1- ضـرورة الاعتمـاد علـى **التخطـيط التأشـيري وفقـا للتجربـة الفرنسـية** كخطـوة ضـرورية لإحـداث تحـول جـذري فـي التوجـه التنمـوي فـي الجزائـر نحـو سياسـة التنميـة المسـتقلة، هـدفها الأول تنويـع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية المفرطة لعائدات البترول.

2- إنشـاء **هيئـــة خاصـــة بالاستشـــراف** بـالجزائر أو إعـادة العمـل بـالوزارة المنتدبـة المكلفـة بالإحصائيات والاستشراف نظرا لأهميتها الكبيرة في تحقيق هدف تنويع الاقتصاد الجزائري.

3- ضـرورة رسـم اسـتراتيجية واضـحة لتنويـع الاقتصـاد الجزائـري ثـم منهـا وفـي إطارهـا يـتم رسـم اسـتراتيجية جديـدة للقطـاع الزراعـي، وتحديـد الأدوات السـليمة مـن أجـل الانطـلاق، مـا يسـاعد علـى العمـل وفقـا لنمـاذج اقتصـادية مضـبوطة سـلفا، لأن قطـاع الزراعـة عبـارة عـن سلسـلة للقيمـة المضافة ولا يوجد حل للشعبة الواحدة.

4- تحديـد هـدف كبيـر للسياسـة الزراعيـة الجديـدة وهـو تحقيـق السـيادة الغذائيـة، والتعامـل وفقـا لثلاثيـة الأرض/ الطاقـة/ الميـاه، والاسـتعانة بـالخبراء والمختصـين فـي كـل المجـالات ذات العلاقـة بالتنمية الزراعية.

5- يجـب إعـادة هيكلـة وزارة الزراعـة وفقـا للنظـرة الاسـتراتيجية الجديـدة، تحديـد الأقـاليم، تقسـيم الأراضـي وفقـا للأقـاليم، إعـادة بعـث المجـالس المهنيـة الوطنيـة المشـتركة، تغييـر جـذري للمتـدخلين في الميدان الفلاحي، والاستغلال العقلاني والمدروس للموارد المتاحة في الزراعة الصحراوية.

ب- يجب الأخذ بعين الاعتبار المعوقات الكبرى للزراعة في الجزائر:

1- الأخـذ بعـين الاعتبـار **العـائق الطبيعـي** مـن خـلال الحفـاظ علـى الأراضـي الزراعيـة عـن طريـق الحـد مـن عمليـة التوسـع العمرانـي والتجريـف والرعـي الجـائر، التصـحر، حـل مشـكل الأراضـي المالحـة، وأيضـا التصـدي لأزمـة المـوارد المائيـة مـن خـلال تطـوير حصـر ميـاه الأمطـار واسـتعمال ميـاه الصـرف الصـحي المعالجـة فـي الزراعـة، تنميـة صـناعة تحليـة ميـاه البحـر، تنميـة إدارة الميـاه، إنشـاء أجهـزة الرقابـة علـى اسـتخدامات الميـاه الجوفيـة، اسـتخدام البيـوت البلاسـتيكية فـي الأمـاكن والأوقات التي تزيد فيها درجات الحرارة وتعميم طرق الري المحسنة.

2- الأخـذ بعـين الاعتبـار **العـــائق التقنـــي** مـن خـلال تشـجيع وتحفيـز الفلاحـين لاقتنـاء العتـاد الزراعـي بشـروط إقـراض ميسـرة، تشـجيع الاسـتثمار فـي صـناعة الأسـمدة والمبيـدات الكيميائيـة، تقـديم دعـم قـوي فـي مجـالات البحـث العلمـي والابتكـار، التـدريب والإرشـاد الزراعـي، التعـاون مـع المراكز والمؤسسات الوطنية والعربية والإقليمية والدولية.

3- الأخـذ بعـين الاعتبـار **العـائق التـاريخي الاجتمـاعي** مـن خـلال تبنـي مبـادرات قويـة لضـمان اسـتقرار السـكان بالمنـاطق الريفيـة ورفـع مسـتوى الخـدمات الأساسـية مـن صـحة وتعلـيم وخـدمات اجتماعيـة، وزيـادة فـرص العمـل الجديـدة، وزيـادة الاسـتثمار فـي البحـث والتطـوير الريفـي، فـتح

المسـالك الفلاحيـة والجبليـة، وتهيئـة الينـابيع وبنـاء السـدود، وتـدعيم النشـاطات التقليديـة وتثمـين التراث الثقافي في الأرياف.

ج- ضرورة حل المشكلات العويصة التي واجهت القطاع الزراعي الجزائري:

1- ضـرورة العمـل علـى التسـوية النهائيـة للقضـية الشـائكة المتعلقـة بوضـعية الأراضـي الخاصـة بالدولـة مـن خـلال توضـيح نظـام حيـازة الأراضـي، تفعيـل الرقابـة علـى العقـار الفلاحـي ميـدانيا، كـف الدولة عن التعدي على الأراضي الزراعية ومحاربة المضاربة حول العقار الفلاحي.

2- يجـب حـل مشـكل ضـعف الاسـتثمارات الموجهـة للقطـاع الزراعـي عـن طريـق توضـيح مجـالات الاسـتثمار الزراعـي وأولوياتـه ومواقعـه، كـذلك ضـبط الدراسـات التقنيـة الاقتصـادية لمشـاريع الاسـتثمار الزراعـي بـالجزائر مـن خـلال الاعتمـاد علـى مكاتـب دراسـات مؤهلـة ومختصـة فـي الميدان الزراعي، تشديد الرقابة الدورية على مخصصات الدعم الفلاحي.

3- يجـب تحـديث الصـناعات الغذائيـة ودمجهـا مـع نظـام الإنتـاج الـوطني، ومعالجـة مشـاكل التسـويق الزراعـي وتفعيـل دور التعاونيـات الحكوميـة لتقليـل عـدد التجـار المتـدخلين، كـذلك إنشـاء مرصـد وطنـي يسـاهم فـي دعـم نظـام المعلومـات التسـويقية علـى مسـتوى أسـواق المنتجـات الزراعيـة الدولية والمحلية.

4- إجـراء إصـلاح شـامل للمنظومـة البنكيـة بـالجزائر، وأيضـا تـدخل الدولـة لتطـوير نظـام التأمينـات الفلاحية ليعمل على تسيير المخاطر والتقليل من الخسائر المادية التي يتحملها الفلاحين.

5- إعطـاء عنايـة خاصـة لشـعبة الحبـوب مـن خـلال زيـادة سـعر شـراء القمـح الصـلب مـن الفلاحـين إلـى نحـو ثـلاث أضـعاف السـعر الحـالي (نهايـة عـام 2020)، وتبنـي اجـراءات خاصـة بشـعبة تربيـة الحيوانـات المـدرة للحليـب بتشـجيع إنتـاج العلـف والتحسـين إنتاجيـة الألبـان وتنظـيم المنتجـين، الاهتمام بالسلالات المحلية، والتقليل التدريجي لكمية استيراد بودرة الحليب.

د- ضرورة معالجة الأسباب العامة للتبعية الغذائية بالجزائر:

1- يجـب العمـل علـى جانـب الطلـب والتـأثير عليـه، مـن خـلال تطبيـق اسـتراتيجيات التسـويق الاجتمـاعي المبنـي علـى الاتصـال الإقنـاعي لتـدفع المسـتهلك الجزائـري إلـى تغييـر نمطـه التغـذوي وعاداتـه الاسـتهلاكية، والعمـل علـى فـرض ضـرائب علـى الأغذيـة المضـرة بالصـحة للحـد مـن استهلاكها، والتخلي عن الدعم المعمم واعتماد أسلوب البطاقات الذكية لترشيد الاستهلاك.

2- التخفيـف مـن الاثـار السـلبية للسياسـات الدوليـة للـدعم الزراعـي علـى أداء القطـاع الزراعـي الجزائـري، مـن خـلال المتابعـة المسـتمرة للمفاوضـات حـول الملـف الزراعـي بمنظمـة التجـارة العالميـة، لتحديـد الاثـار التـي تترتـب علـى القطـاع الزراعـي الجزائـري والتعامـل معهـا فـي حينهـا، مـع تعزيز العمل مع الدول العربية في مجال التقانة الزراعية، البحث الزراعي والتمويل...إلخ.

3- إعـادة النظـر فـي اتفـاق المشـاركة مـع الاتحـاد الأوربـي للتقليـل مـن انعكاسـاته الخطيـرة علـى القطـــاع الزراعـــي الجزائـــري، وإعـــداد الدراســـات المتعلقـــة بتنافســـية الســـلع الزراعيـــة الجزائريـــة، والمساعدة على حصولها على شهادات التقييس المطلوبة في الأسواق الأوربية.

4- إنشـاء مركـز متخصـص فـي دارسـة الاقتصـاد المـوازي، وتـوفير البـدائل للأنشـطة الخفيـة، مـع العمـل علـى زيـادة جاذبيـة الاقتصـاد الرسـمي، وإنشـاء جهـاز لمكافحـة الاحتكـار ومـده بالوسـائل اللازمة لعمله، مع التشديد في إجراءات فرض التعامل بالفواتير، وتدعيم مصالح الرقابة.

5- العمـل علـى رفـع الأداء اللوجسـتيكي بـالجزائر، وأيضـا محاربـة الفسـاد فـي الجزائـر، والتعجيـل فـي تطبيـق مشـروع الحكومـة الالكترونيـة لإعطـاء مزيـد مـن الشـفافية لتسـيير المـال العـام، وتعزيـز نظم المعلومات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

6- إنشـاء تنظـيم خـاص بـالأمن الغـذائي، وأيضـا إنشـاء جهـاز واحـد مسـتقل معنـي بسـلامة الغـذاء، كذلك إنشاء صوامع جديدة وفقا للمعايير الدولية المعمول بها كحل لمواجهة أي أزمة غذائية.

هـ- التكيف مع التحديات التي تهدد بتزايد تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء:

1- زيـادة مسـتوى الـوعي لـدى السياسـيين والمسـؤولين بـالخطر الكبيـر الـذي ينتظـر الجزائـريين كنتيجـة للاعتمـاد الكلـي علـى عائـدات قطـاع المحروقـات لتمويـل الـواردات الغذائيـة فـي ظـل تراجـع الانتـاج الجزائـري مـن الـنفط والارتفـاع الكبيـر فـي الاسـتهلاك الـداخلي مـن الطاقـة، فـي ظـل تطـور عدد السكان الجزائريين الذي يتوقع أن يصل إلى نحو 63 مليون نسمة عام 2050.

2- التصـدي لآثـار التغيـرات المناخيـة وزيـادة الاهتمـام برصـد الظـواهر المناخيـة، وأهميـة إعـادة اسـتخدام الميـاه غيـر التقليديـة، بنـاء صـناعة متكاملـة لتحليـة ميـاه البحـر، تعزيـز قـدرة الأنظمـة البيئية على التكيف، إنشاء هيئة خاصة بمراقبة ومكافحة التصحر.

3- يجـب إعطـاء اهتمـام كـافي للعمـل الجمـاعي والمنظـور التكـاملي خاصـة مـع الـدول والمنظمـات التـي تتلاقـى مصـالح الجزائـر معهـا لمواجهـة التكـتلات الاقتصـادية العملاقـة التـي تسـيطر علـى الأسواق العالمية للغذاء ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

رابعا- آفاق الدراسة:

1- دراسات تحليلية للمشاكل التي تعاني منها مختلف الشعب في الجزائر والحلول المقترحة.

2- دراسة تحليلية لأسباب ارتفاع حجم الأراضي البور (الأراضي المستريحة) في الجزائر.

3- فقد الطعام أو هدره في الجزائر كمشكلة حقيقية تواجه المجتمع الجزائري.

4- الفجوة بين التغذية والزراعة والصحة في الجزائر ما أدى لتكريس نمط تغذوي غير صحي.

5- تقدير وقياس أثر السياسات الزراعية في الدول المتقدمة على التنمية الزراعية بالجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور المساحة المزروعة ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر خلال الفترة 1962-2020 (ألف هكتار)

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
المساحة المزروعة	6300	6200	6132	6203	6221	6301	6243	6233	6248
المساحة المزروعة/المساحة الاجمالية (%)	2,65	2,60	2,57	2,60	2,61	2,65	2,62	2,62	2,62
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	44900	44510	44164	44167	44167	44251	44203	44203	44216
المساحة المزروعة/المساحة ص للزراعة(%)	14,03	13,93	13,88	14,04	14,09	14,24	14,12	14,10	14,13
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	0,542	0,520	0,502	0,494	0,482	0,475	0,457	0,443	0,432
السنوات	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
المساحة المزروعة	6380	6510	6512	6544	6845	7092	6904	6892	6846
المساحة المزروعة/المساحة الاجمالية (%)	2,68	2,73	2,73	2,75	2,87	2,98	2,90	2,89	2,87
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	45433	45396	44304	44336	43753	44021	43832	43843	43820
المساحة المزروعة/المساحة ص للزراعة(%)	14,04	14,34	14,70	14,76	15,64	16,11	15,75	15,72	15,62
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	0,429	0,426	0,415	0,405	0,412	0,415	0,393	0,381	0,367
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
المساحة المزروعة	6875	6885	6881	6592	6915	6910	6967	7069	7101
المساحة المزروعة/المساحة الاجمالية (%)	2,89	2,89	2,89	2,77	2,90	2,90	2,93	2,97	2,98
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	43830	39171	39107	39282	39610	39051	38688	38779	38817
المساحة المزروعة/المساحة ص للزراعة(%)	15,69	17,58	17,60	16,78	17,46	17,69	18,01	18,23	18,29
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	0,358	0,347	0,336	0,312	0,318	0,308	0,302	0,297	0,284
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
المساحة المزروعة	7129	7081	7260	7562	7533	7477	7519	7521	7650
المساحة المزروعة/المساحة الاجمالية (%)	2,99	2,97	3,05	3,17	3,16	3,14	3,16	3,16	3,21
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	38760	38676	38622	38865	38862	39640	39649	39636	39690
المساحة المزروعة/المساحة ص للزراعة(%)	18,39	18,31	18,80	19,46	19,38	18,86	18,96	18,98	19,27
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	0,275	0,275	0,280	0,273	0,265	0,261	0,257	0,284	0,257
السنوات	**1998**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
المساحة المزروعة	7661	7662	7583	7547	7504	7493	7511	7470	7469
المساحة المزروعة/المساحة الاجمالية (%)	3,22	3,22	3,18	3,17	3,15	3,15	3,15	3,14	3,14
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	39826	40021	40109	39855	39906	41145	41211	41181	41252
المساحة المزروعة/المساحة ص للزراعة(%)	19,24	19,14	18,91	18,94	18,80	18,21	18,23	18,14	18,11
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	0,254	0,251	0,247	0,241	0,237	0,233	0,229	0,227	0,219
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
المساحة المزروعة	7489	7493	7502	7502	7507	7496	7469	7462	7404
المساحة المزروعة/المساحة الاجمالية (%)	3,14	3,15	3,15	3,15	3,15	3,15	3,14	3,13	3,11
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	41309	41380	41374	41388	41398	41432	41431	41456	41360
المساحة المزروعة/المساحة ص للزراعة(%)	18,13	18,11	18,13	18,13	18,13	18,09	18,03	18,00	17,90
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	0,216	0,212	0,209	0,205	0,201	0,197	0,192	0,188	0,183
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	–	–	–	–
المساحة المزروعة	7471	7500	7505	7505	–	–	–	–	–
المساحة المزروعة/المساحة الاجمالية (%)	3,14	3,2	3,2	3.2	–	–	–	–	–
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	41335	41335	41335	41358	–	–	–	–	–
المساحة المزروعة/المساحة ص للزراعة(%)	18,07	18,15	18,15	18,15	–	–	–	–	–
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (%)	0,19	0,18	0,18	0,18	–	–	–	–	–

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#compare consulted: 13-07-2021.

الملحق رقم(02): المردودية من بعض السلع الزراعية الغذائية الأساسية 1962-2020 (قنطار/هكتار)

الفترة	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
الحبوب	8,14	8,04	5,30	6,06	4,04	6,31	7,05	6,15	6,38	5,88	6,72	4,94
البقوليات	3,08	3,64	6,68	5,39	5,39	5,40	4,82	4,77	4,34	5,92	4,57	4,72
الخضر	98,87	95,14	80,98	73,03	77,65	69,28	72,06	75,09	72,93	69,77	60,57	62,42
البطاطا	100,0	92,47	70,34	81,92	66,77	63,50	68,02	52,47	62,54	62,15	53,45	55,95
الفواكه	53,43	53,90	48,08	58,74	37,25	37,67	51,94	49,23	53,17	53,10	44,32	47,08
التمور	25,00	25,00	30,03	24,96	25,02	25,11	25,03	30,46	24,77	24,83	28,08	25,23
الفترة	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**
الحبوب	4,98	8,45	6,91	4,11	8,86	5,61	7,60	6,46	5,93	5,79	5,47	9,12
البقوليات	5,38	7,73	7,74	6,94	6,11	4,46	4,10	4,36	3,38	2,94	2,87	3,64
الخضر	64,94	77,19	55,73	52,83	54,02	55,92	62,36	58,55	58,12	60,02	63,78	68,89
البطاطا	66,11	82,06	70,94	63,04	64,83	64,93	77,70	63,72	56,29	63,89	72,45	83,58
الفواكه	50,56	45,16	42,24	38,04	34,07	40,06	39,51	38,09	31,56	33,35	38,05	32,97
التمور	27,93	29,76	24,91	25,02	30,17	30,15	29,96	27,90	30,37	27,93	28,11	28,00
الفترة	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
الحبوب	8,37	7,60	5,74	7,60	6,88	11,15	9,43	7,42	7,50	8,30	13,38	7,80
البقوليات	4,35	3,99	2,51	4,48	3,81	6,03	6,19	4,77	3,45	3,91	7,53	3,46
الخضر	78,19	81,80	78,53	88,70	76,33	90,16	95,08	103,8	99,25	107,8	105,0	106,2
البطاطا	83,97	84,20	92,09	96,17	78,94	90,75	107,9	111,2	95,08	136,7	134,6	141,0
الفواكه	35,70	32,37	33,44	33,33	31,43	35,32	39,87	40,47	37,29	39,73	43,97	40,20
التمور	26,22	30,74	25,80	26,94	26,18	25,53	31,22	30,99	37,22	32,77	37,35	31,39
الفترة	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الحبوب	8,46	10,70	8,83	11,07	10,59	14,70	13,44	12,54	12,30	11,78	11,46	16,20
البقوليات	5,79	5,45	3,47	6,47	7,01	6,91	8,06	6,80	6,59	7,89	6,56	9,53
الخضر	114,5	118,1	112,2	121,5	119,2	117,3	145,4	149,5	140,7	156,1	166,9	185,3
البطاطا	160,2	153,5	166,1	147,0	183,7	212,0	203,6	216,3	220,6	189,9	236,4	250,7
الفواكه	44,57	50,72	48,21	41,66	40,26	41,93	60,00	60,46	75,45	66,74	57,48	72,19
التمور	39,53	42,71	36,52	36,43	30,98	34,99	34,97	31,83	32,99	34,14	34,31	40,03
الفترة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
الحبوب	15,96	14,42	16,77	18,20	6,13	7,71	10,20	9,90	17,58	17,67	15,20	-
البقوليات	9,75	9,03	9,88	11,28	10,52	10,29	9,69	10,67	11,00	11,42	11,17	-
الخضر	201,2	213,0	222,1	234,7	245,8	24300	255,5	220,6	230,8	239,6	253,5	-
البطاطا	270,1	292,8	304,4	302,8	299,2	296,1	304,5	309,5	310,9	311,7	318	-
الفواكه	63,48	49,94	71,80	31,95	26,43	61,52	77,79	66,26	76,41	131,4	131	-
التمور	44,71	48,13	51,50	56,49	56,50	59,34	61,55	63,14	64,83	66,90	67,56	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

- https://www.fao.org/faostat/ar/#compare. consulted: 13-07-2021.

الملحق رقم (03): تطور الفجوة لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر 1970-2020 (ألف طن)

المرحلة الأولى 1970-1980	الحبوب	القمح	البطاطا	الزيوت النباتية	الخضر	الفواكه	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الدهون الحيوانية	الحليب ومشتقاته	السكر والمحليات	البقوليات	البيض	الأسماك
الانتاج	1904	1331	418	45	633	1487	126	38	03	662	07	55	16	35
الصادرات	20	02	11	02	07	139	-	-	-	-	00	03	-	02
المخزون	-182	-131	-05	-13	00	+1	-	-	-	+06	-04	-04	06	00
الواردات	1830	1579	126	139	40	13	07	-	50	443	374	40	15	29
صافي الاستيراد	1810	1577	115	137	33	-126	07	-		433	374	37	15	27
المتاح للاستهلاك	3532	2777	529	168	696	1362	133	38	53	1111	376	88	37	62
كمية الفجوة	**1810**	**1577**	**115**	**137**	**33**	-126	**07**	-	**50**	**443**	**374**	**37**	**15**	**27**
نسبة الفجوة	51.24	56.80	21.74	81.55	04.74	-9.25	05.26	00	94.34	39.87	99.47	42.04	40.54	43.55
المرحلة الثانية 1981-1990	الحبوب	القمح	البطاطا	الزيوت النباتية	الخضر	الفواكه	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الدهون الحيوانية	الحليب ومشتقاته	السكر والمحليات	البقوليات	البيض	الأسماك
الانتاج ألف طن	1817	1027	719	46	1415	1053	205	145	05	901	07	47	72	77
المخزون	10	-40	05	-29	00	04	-	00	00	00	-41	-3	-	-
الصادرات	00	00	02	00	00	08	-	-	00	00	00	00	-	-
الواردات	4638	3499	218	325	130	22	27	00	111	1383	711	106	32	40
صافي الاستيراد	4638	3499	216	325	130	14	27	00	111	1338	711	106	32	40
المتاح للاستهلاك	6465	4486	940	342	1545	1071	232	145	116	2284	677	150	104	117
كمية الفجوة	**4638**	**3499**	**216**	**325**	**130**	**14**	**27**	**00**	**111**	**1383**	**711**	**106**	**32**	**40**
نسبة الفجوة	71.74	78.00	22.98	95.03	8.41	1.30	11.64	00	95.69	60.55	105.02	70.67	30.77	34.19
المرحلة الثالثة 1991-2001	الحبوب	القمح	البطاطا	الزيوت النباتية	الخضر	الفواكه	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الدهون الحيوانية	الحليب ومشتقاته	السكر والمحليات	البقوليات	البيض	الأسماك
الانتاج ألف طن	2373	1557	1053	72	2498	1267	319	211	08	1212	02	45	108	99
الصادرات	02		01	02	08	17	00	00	00	01	02	00	-	01
المخزون	115		00	41	00	00	00	00	00	02	-25	06	-	00
الواردات	5891	4363	126	401	51	27	22	00	74	1825	768	144	02	08
صافي الاستيراد														
المتاح للاستهلاك	8377	6095	1178	512	2541	1277	341	211	82	3038		195	110	106
كمية الفجوة	**5889**	**4361**	**125**	**399**	**43**	**10**	**22**	**00**	**74**	**1824**		**144**	**02**	**07**
نسبة الفجوة	70.30	71.55	10.61	77.93	01.69	0.78	6.45	00	90.24	60.04		73.84	1.81	6.60
المرحلة الرابعة 2002-2010	الحبوب	القمح	البطاطا	الزيوت النباتية	الخضر	الفواكه	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الدهون الحيوانية	الحليب ومشتقاته	السكر والمحليات	البقوليات	البيض	الأسماك
الانتاج ألف طن	3600	2365	2118	436,81	5726	4023	330	264	7	1272	0	58	287	128
الصادرات	6,861	0,001	0,166	44,51	7,242	11,691	0,025	0,003	0,020	6,924	3,764	0,053	0,004	2,564
المخزون	-439,78	-289,78	0,00	-105,03	1,13	0,00	0,00	0,00	0,00	1,33	7,25	0,44	0,00	0,00
الواردات	7822,61	5442,71	124,25	591,65	136,96	339,20	74,14	1,18	5,23	2396,00	1139,57	179,87	0,00	0,03
صافي الاستيراد	7815,75	5442,71	124,08	547,14	129,72	327,51	74,12	1,18	5,21	2389,08	1135,81	179,82	0,00	-2,53
المتاح للاستهلاك	10975,86	7518,29	2242,02	878,92	5856,81	4350,22	404,27	265,64	12,58	3662,41	1143,06	238,28	287,11	125,25
كمية الفجوة	**7815,75**	**5442,71**	**124,08**	**547,14**	**129,72**	**327,51**	**74,12**	**1,18**	**5,21**	**2389,08**	**1135,81**	**179,82**	**0,00**	**-2,53**
نسبة الفجوة	71,21	72,39	5,53	62,25	2,21	7,53	18,33	0,44	41,40	65,23	99,37	75,46	0,00	-2,02
المرحلة الخامسة 2011-2018	الحبوب	القمح	البطاطا	الزيوت النباتية	الخضر	الفواكه	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الدهون الحيوانية	الحليب ومشتقاته	السكر والمحليات	البقوليات	البيض	الأسماك
الانتاج ألف طن	4310	2949	4525	277,77	11551	6746	479	290	11	3444	0	95	259	104
الصادرات	1,455	0,010	0,744	67,77	7,370	34,576	0,042	0,440	0,009	2,242	429,698	0,013	0,000	2,107
المخزون	-197,14	-197,32	0,00	-59,06	0,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,02	0,04	0,00	0,00	0,00
الواردات	12096,53	7594,41	126,83	906,50	102,94	204,83	78,83	3,09	3,22	3340,00	1933,87	222,85	0,00	0,06
صافي الاستيراد	12095,07	7594,40	126,09	838,73	95,57	170,25	78,79	2,65	3,21	3337,76	1504,17	222,84	0,00	-2,05
المتاح للاستهلاك	16207,80	10346,19	4651,17	1057,44	11646,77	6916,42	557,44	292,98	14,09	6781,78	1504,21	318,20	258,88	101,70
كمية الفجوة	**12095,07**	**7594,40**	**126,09**	**838,73**	**95,57**	**170,25**	**78,79**	**2,65**	**3,21**	**3337,76**	**1504,17**	**222,84**	**0,00**	**-2,05**
نسبة الفجوة	74,62	73,40	2,71	79,32	0,82	2,46	14,13	0,91	22,79	49,22	100,00	70,03	0,00	-2,01

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#compare, consulted: 13-07-2021.

الملحق رقم (04): تطور الواردات والصادرات الكلية والزراعية والغذائية بالجزائر 1962-2020 (ألف دولار)

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية باستثناء الأسماك	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية باستثناء الأسماك
1962	392640	215238	213111	492000	290393	281945
1963	683170	180793	178869	758940	218312	208944
1964	703220	189559	185856	727130	222365	210362
1965	670400	181060	176565	637380	206594	196459
1966	638620	184671	178437	621260	196487	188100
1967	638860	192468	184206	723470	134248	123705
1968	814798	175117	159181	830030	139844	125910
1969	1008920	167722	151899	933900	195313	183528
1970	1256823	172613	154198	1008780	203761	191619
1971	1229053	207237	188998	857904	110515	97880
1972	1488280	305540	274927	1305700	127757	113652
1973	2249750	383365	336590	1895611	232646	220348
1974	4024717	822777	756880	4259653	169528	154797
1975	6001579	1329152	1272085	4297671	176334	163057
1976	5313220	974337	909837	4972470	148609	129994
1977	7108191	1248204	1149456	5809544	132444	121619
1978	8686654	1490902	1373359	6125002	148229	140899
1979	8403627	1625272	1513358	9865615	113140	103980
1980	10562086	2262639	2123949	15627903	120391	112280
1981	11278827	2405768	2253705	13307238	124075	120001
1982	10743525	2273277	2071425	11481644	71762	71414
1983	10399175	2257862	2065515	11167184	37724	37011
1984	10288337	2063596	1858030	11863869	48020	47018
1985	9849700	2477633	2269451	12849528	57469	55816
1986	9231379	2078096	1852580	7431862	26666	25821
1987	7048838	2041824	1809349	8613893	30392	29507
1988	7410036	2129612	1838893	7750276	30268	29203
1989	9253148	3362369	3042244	9499425	34886	34369
1990	9843476	2452982	2234990	13832200	50179	49941
1991	7679977	2264798	2050403	12883835	53822	48016
1992	8640910	2569576	2391973	11460800	76188	71268
1993	8786140	2479985	2259750	10239300	96541	94387
1994	10150500	3400870	3187661	9470810	34948	32728
1995	10422300	3212314	3018935	9065500	107806	103096
1996	8690000	2775581	2594591	12621000	136711	131539
1997	8688380	2810154	2633128	13894100	38975	34315
1998	9323000	2819030	2670894	10126000	36252	31765
1999	9168770	2542525	2374405	12433800	25627	25007
2000	9189566	2592360	2429839	22040967	32703	30993
2001	9904968	2610877	2436898	19170348	28727	24468
2002	12010849	3036028	2847653	18839958	40243	35039
2003	13553891	3063780	2867804	24612572	54788	41594
2004	18241240	4053946	3744412	32439100	82982	77229
2005	20383770	3922377	3661643	46693869	95039	91292
2006	20985000	4135488	3818525	52760000	106535	100184
2007	27631000	5545153	5087002	60163160	94161	87530
2008	39479000	8543220	7888922	79298000	120899	112674
2009	39294000	6459545	5812622	45174050	124104	121513
2010	40473000	6222806	5536105	57052586	133586	129282
2011	47247000	10789342	9872481	73489000	376613	373201
2012	50378000	10033737	9042655	71866000	313585	309129
2013	55028000	10457073	9237955	64974000	398577	395864
2014	58580000	11707333	10351151	60061000	378465	377580
2015	51702000	9950023	8784919	34668000	284414	283944
2016	47089000	8910155	7918909	30026000	381791	380127
2017	46059000	9257384	8408663	35191000	431299	428716
2018	46197000	9203680	8271464	41168000	291996	285656
2019	41934120	8664482	7703868	35823540	395881	390321
2020	35121760	9229141	8354869	21617090	485824	482401

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulted: 13-07-2021.

الملحق رقم (05): نسبة الواردات الزراعية للواردات الكلية الجزائرية خلال الفترة 1970-2020

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الواردات الزراعية /الواردات الكلية	13,73	16,86	20,53	17,04	20,44	22,15	18,34	17,56	17,16
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الواردات الزراعية /الواردات الكلية	19,34	21,42	21,33	21,16	21,71	20,06	25,15	22,51	28,97
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الواردات الزراعية /الواردات الكلية	28,74	36,34	24,92	29,49	29,74	28,23	33,5	30,82	31,94
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الواردات الزراعية /الواردات الكلية	32,34	30,24	27,73	28,21	26,36	25,28	22,6	22,22	19,24
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات الزراعية /الواردات الكلية	19,71	20,07	21,64	16,44	15,38	22,84	19,92	19	19,99
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الواردات الزراعية /الواردات الكلية	19,24	18,92	20,1	19,92	20,66	26,28	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC , consulted: 13-07-2021.

الملحق رقم (06): نسبة الصادرات الزراعية للصادرات الكلية الجزائرية خلال الفترة 1962-2020

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات الزراعية /الصادرات الكلية	59,02	28,77	30,58	32,41	31,63	18,56	16,85	20,91
السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الصادرات الزراعية /الصادرات الكلية	20,20	12,88	9,78	12,27	3,98	4,10	2,99	2,28
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الصادرات الزراعية /الصادرات الكلية	2,42	1,15	0,77	0,93	0,63	0,34	0,40	0,45
السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الصادرات الزراعية /الصادرات الكلية	0,36	0,35	0,39	0,37	0,36	0,42	0,66	0,94
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات الزراعية /الصادرات الكلية	0,37	1,19	1,08	0,28	0,36	0,21	0,15	0,15
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات الزراعية /الصادرات الكلية	0,21	0,22	0,26	0,20	0,20	0,16	0,15	0,27
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الزراعية /الصادرات الكلية	0,23	0,51	0,44	0,61	0,63	0,82	1,27	1,23
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الصادرات الزراعية /الصادرات الكلية	0,71	1,11	2,25	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC , consulted: 13-07-2021.

الملحق رقم (07): تطور كمية واردات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر بين 1962-2020 (طن)

السنوات	الحبوب	القمح	الذرة	البقوليات	البطاطا	السكر ومنتجاته	الزيوت النباتية والحيوانية	الخضر	الفواكه	م اللحوم	الأسماك	القهوة الشاي التوابل	الحليب ومشتقاته
1962	568426	411500	3749	20000	142000	197438	23240	22292	43562	28320	7	29871	275214
1963	379511	329200	589	5000	105000	208333	20556	15391	39835	13068	3	25264	238812
1964	394760	370200	1916	5000	92000	211883	36492	2526	26290	8794	4	37430	216306
1965	327657	253100	2441	6000	70170	192198	49591	14000	39182	8458	1	43397	227407
1966	827951	759000	2266	4000	71000	211700	58766	30333	21276	6910	1	11345	250041
1967	777381	693900	11105	5000	46000	313033	52701	20000	20320	2005	0	23668	271188
1968	742308	696757	3930	1954	69436	261314	57193	23323	11506	1282	0	30351	321932
1969	458518	421073	7664	6446	63256	106065	77476	15542	12725	498	0	23721	349862
1970	359343	329997	11719	5383	78270	207087	77530	15541	11253	246	5	19702	353286
1971	766519	713029	11109	5798	52140	261133	92729	25047	11234	554	5	11939	361606
1972	1289330	1154307	37215	21602	42458	260067	99647	31579	11987	265	8	13896	509213
1973	860187	794465	34476	28853	92447	251735	88843	23087	14356	44	8	14987	403342
1974	1815611	1697349	16861	13415	105876	276945	137549	36135	15074	597	31	33200	531023
1975	1668520	1328308	28097	44509	98039	465757	181743	48926	11934	1120	14	40570	549951
1976	1857550	1194596	95164	39485	82620	353579	164807	43023	7107	6125	27	43458	650920
1977	2110210	1251672	161291	43014	124281	431069	219998	49209	8050	19473	54	49328	807042
1978	3136503	1571864	187234	47435	127924	429358	225728	9391	18439	14797	50	73874	836390
1979	2974390	1482965	167957	111444	192727	512593	255442	43377	25118	14791	52	62439	842566
1980	3413807	1695917	106685	73726	141461	579666	271730	112912	10366	21978	65	75402	1128602
1981	2719256	1312903	276260	79281	116446	559999	336758	63586	17963	27564	77	92261	1440822
1982	4094762	1933911	372790	92009	203705	515416	306973	65567	113948	33601	89	55966	1334489
1983	3766459	2128568	305290	124510	347636	717165	305895	150011	32239	40311	123	98236	1869777
1984	4115566	2005522	519330	87889	241022	630071	311949	150478	20382	36100	212	76394	1564194
1985	5266101	3029525	663757	82945	321864	620479	413145	146194	20755	48331	130	84262	2092999
1986	4610553	2623431	918468	146139	211857	700546	297098	127744	8425	45143	90	43187	1807118
1987	3865329	1849361	846643	77711	123911	922454	361633	113931	63	5185	154	114240	1786681
1988	5368038	2825571	912746	109136	144230	742893	426138	205360	14	16800	210	51547	1816974
1989	8179169	4580091	1447690	142962	151714	923484	569264	173265	0	691	61	109240	2101453
1990	5039750	2611940	987686	114848	171239	757317	364184	107891	6332	17074	27	70002	1797744
1991	4554804	2321798	830623	145088	162345	812400	401504	165937	38035	19431	17	107238	1959756
1992	5180022	2329170	990785	87360	73685	502140	419740	115780	21826	21482	5	69505	1981197
1993	5947509	2588227	1154616	49528	50578	761552	373960	139	4031	26065	2	89569	2549063
1994	7425984	3511937	1378024	160090	150779	845086	355310	8575	10459	25353	6	112702	2138201
1995	6140587	3504679	895146	129823	91324	728344	485396	107555	65443	35791	10	56354	1810142
1996	3994471	1971633	730507	250378	47860	664345	342092	38190	16948	30315	5	77285	1271778
1997	5994401	3396265	844834	135198	218158	620628	347878	37823	11483	11739	5	91720	1580221
1998	5499877	3605625	952258	146464	87385	852059	447380	22099	4660	26351	9	92248	1778358
1999	7845617	4349054	2742457	162271	86904	903409	418841	15391	6925	26434	11	95128	1704768
2000	7508927	5367044	1481981	160480	133054	902354	417876	36483	2787	18591	11	113164	1765774
2001	6682305	4538000	1678722	175506	91388	1040745	492653	8535	115409	5996	11	94918	2053848
2002	8610899	5998039	1877881	167202	175107	1096858	506642	34618	336942	23837	15	118437	2245922
2003	6900637	5182777	1544210	172696	101089	985885	574167	50723	332796	53899	27	113670	2076436
2004	7013842	5034447	1790349	157741	111183	1116915	598226	142278	325281	107852	30	138263	2426323
2005	8263008	5683349	2377057	196896	71591	1025759	508048	87475	305288	120971	27	124263	2379997
2006	7384494	4966229	2194161	163591	104122	1088124	670834	185793	298554	84888	33	121911	2391431
2007	7277845	4855881	2282885	190805	209118	1218896	636792	193272	361680	83409	35	129009	2425270
2008	9112489	6486531	2199318	187741	107869	1124651	606226	127267	350501	73838	30	137922	2454442
2009	7910252	5719728	1994807	176084	124919	1251159	678074	221271	447647	82326	45	135983	2713929
2010	7930033	5057377	2588335	206058	113263	1347924	556693	189916	294095	46846	48	81834	2452506
2011	11091693	7454603	3153350	250848	105665	1569159	749923	239801	506361	65576	46	133503	3156406
2012	9922164	6347232	3041015	176488	156364	1676285	806533	327126	550258	95298	47	144032	2852912
2013	10172317	6304734	3218998	264029	136802	1808256	903088	255838	580147	88957	47	141325	2534991
2014	12430408	7417000	4108043	192124	123579	1917711	864282	255838	594000	102264	73	145175	3551920
2015	13828164	8504848	4417613	228294	152943	1925113	902486	262000	536000	89903	70	146389	3373070
2016	13358335	8225654	4115551	199346	87172	2008256	945289	245000	357000	85856	65	156145	3282724
2017	12904745	8079164	4141523	237524	141694	2245386	1057107	141000	193000	64113	67	147304	3888755
2018	13064394	8422057	4123670	234162	110438	2320759	1031772	141000	193000	63449	67	132245	4080838
2019	11385668	6775912	4356206	234864	90467	2296265	1095433	111584	284444	69237	15	143694	3995690
2020	13071269	7053568	5010449	190719	62153	2596894	922760	92957	349234	28515	-	102800	4519160

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: - http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulted: 13-07-2021.

الملحق رقم (08): تطور كمية صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر بين 1962-2020 (طن)

السنوات	مجموعة اللحوم	السكر	البقوليات	الحبوب	الدهون الحيوانية	البطاطا	الزيوت النباتية	التمور	الخضر	الفواكه	الحليب ومنتجاته	الأسماك
1962	66	879	5600	57141	-	68258	4974	29000	96869	326294	0	5700
1963	481	0	7600	168052	-	46236	4598	22600	94528	327459	0	3800
1964	462	0	1000	280020	-	24662	3016	27900	41329	271615	0	2178
1965	0	0	0	109273	-	21424	3022	21700	42858	258346	0	1900
1966	0	0	0	58608	-	18523	5631	28000	38083	240375	0	1564
1967	399	0	0	10044	-	44315	1300	24000	34607	194379	0	2700
1968	37	0	3073	0	-	44447	6050	28183	25217	255616	0	2850
1969	160	0	5511	9991	-	46530	8689	7633	41056	256845	0	2854
1970	142	0	12048	115899	-	31996	3955	10705	21043	230360	0	4440
1971	98	0	2223	10845	-	25650	1275	11541	12471	195772	0	2900
1972	272	0	1449	0	-	23051	3733	10866	16731	177541	0	1995
1973	448	0	5316	71547	-	213	2420	15212	10178	216618	0	4175
1974	223	4	0	2355	-	0	4941	15005	7076	144168	0	2400
1975	67	0	0	432	-	5712	1066	11468	4035	90584	0	2033
1976	26	1114	1875	15676	-	2076	3273	9839	3147	92779	0	2777
1977	0	0	7865	0	-	21372	1125	9836	4601	148346	0	3760
1978	8	0	0	0	-	8520	622	13887	496	152882	0	692
1979	2	0	0	0	-	2200	63	11804	426	59551	0	501
1980	1	0	0	0	-	0	0	1260	555	21284	3422	462
1981	0	0	0	0	-	0	625	2078	779	16139	0	475
1982	0	0	0	0	-	0	0	1026	2	4668	367	24
1983	0	0	0	0	-	1214	0	2816	20	2916	0	69
1984	0	0	0	0	-	0	360	4721	23	4781	0	87
1985	0	0	0	0	-	3264	0	6717	214	7587	0	135
1986	0	0	0	0	-	2356	0	3331	800	4178	0	91
1987	0	0	0	0	-	8649	0	2373	1347	10196	0	132
1988	0	0	0	0	-	381	0	6033	406	9672	0	112
1989	0	0	0	0	-	0	240	3503	94	5014	0	87
1990	0	0	0	0	-	449	162	8618	444	13550	0	192
1991	1	13044	0	3571	-	0	100	9168	761	12043	0	513
1992	0	0	0	695	-	2847	75	20792	843	23777	0	1081
1993	0	0	0	0	-	2025	25	19809	4260	43575	0	732
1994	0	0	0	0	-	120	0	3763	11273	9055	0	880
1995	0	0	0	14	-	10	32	21852	2056	21979	4309	1416
1996	37	3	0	52	-	11	52	20598	22916	20655	4287	823
1997	29	0	0	0	-	0	73	12129	1659	12254	0	913
1998	39	0	1158	0	0	0	1073	10464	6861	10513	4259	477
1999	0	2	22	11	-	237	5826	10575	1024	10649	34	1205
2000	35	0	6	1	-	0	9746	10783	1505	10883	4	1799
2001	1	0	6	1	0	371	6712	7850	4288	8446	0	1958
2002	10	2	0	64	1	5	21625	11023	944	11395	1423	3079
2003	8	11	10	17	1	972	28988	10197	2904	10737	23506	2378
2004	8	0	13	6617	0	166	66288	8133	8041	8792	10178	2063
2005	8	1	441	13975	0	119	82619	10863	15740	11984	11287	2678
2006	46	6873	3	7123	0	152	77426	12328	8346	12903	5832	2675
2007	93	5002	0	7221	0	22	13447	13356	10212	13783	2314	2664
2008	1	223	0	12394	0	14	15163	10055	7488	11185	2775	3274
2009	1	15022	3	5982	91	0	41306	12000	5355	13053	2502	2338
2010	72	6739	3	8357	91	48	53748	10393	6146	11383	2502	1928
2011	47	362376	18	5	0	407	49246	28143	5418	31358	1394	1565
2012	240	340648	0	1089	0	0	62190	20439	5451	22193	1985	1647
2013	320	515901	44	462	0	815	55732	20682	11090	21550	4472	1647
2014	997	517941	1	1418	0	644	61000	26001	1000	33779	3483	2000
2015	842	405267	0	4829	0	26	55000	28645	1000	40093	3607	2000
2016	648	513501	1	3324	0	2622	71000	31109	11000	46378	642	4218
2017	222	542479	9	468	35	822	94000	46825	12000	58327	606	1987
2018	560	239472	33	41	35	616	94000	53820	12000	63511	1750	1517
2019	1268	537267	511	328	53	1298	119368	102016	8714	104872	2465	1517
2020	681	512534	137	571	92	2124	98742	126277	6613	129113	403	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: - http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulted: 13-07-2021.

الملحق رقم (09): تطور استخدام المكننة الزراعية في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1985-2019 (ألف وحدة)

السنوات	الجرارات	الحاصدات والدارسات	اجمالي العتاد الزراعي
1985	75310	7012	82322
1986	82647	8208	90855
1987	89271	8558	97829
1988	91700	8847	100547
1989	79809	9000	88809
1990	91426	9300	100726
1991	98157	9500	107657
1992	91586	9596	101182
1993	96540	9796	106336
1994	90567	9966	100533
1995	91204	8962	100166
1996	92023	9163	101186
1997	92426	9170	101596
1998	92800	9178	101978
1999	94259	8859	103118
2000	95717	8541	104258
2001	97176	8222	105398
2002	97700	8265	105965
2003	97800	8310	106110
2004	97809	8357	106166
2005	100123	12346	112469
2006	102363	12418	114781
2007	103558	12554	116112
2008	104529	12650	117179
2009	107456	12850	120306
2010	100847	13146	113993
2011	102055	9443	111498
2012	103635	9521	113156
2013	105789	9619	115408
2014	108551	9713	118264
2015	110261	9785	120046
2016	111300	9833	121133
2017	112420	9923	122343
2018	111505	10584	122089
2019	111590	10974	122564

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 40، 2021. (بيانات عامي 2018 و2019).
- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 15-05-2021.

الملحق رقم (10): تطور معدل استهلاك الأسمدة في الزراعة الجزائرية خلال الفترة 1962-2020 (كغ/هكتار)

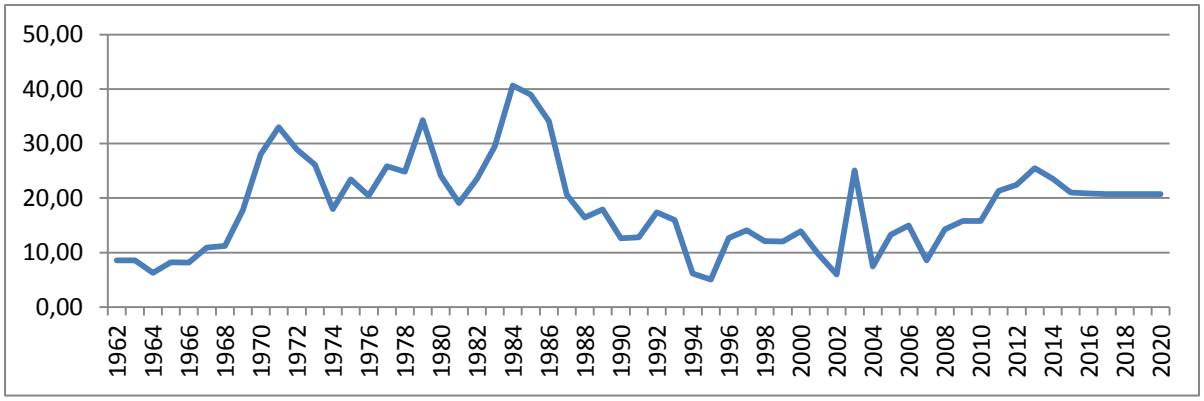

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- https://www.data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS?view=chart&locations=D, consulté le : 18-06-2021.

الملحق رقم (11): تطور استهلاك الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية بالجزائر 1962-2019 (طن)

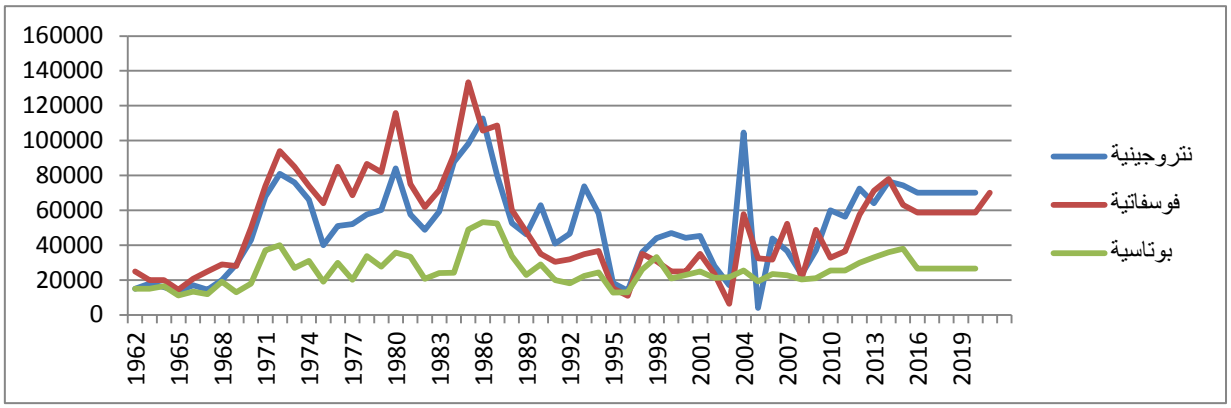

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 18-06-2021.

الملحق رقم (12): تطور نسبة التوزيع الجغرافي لسكان الريف في الجزائر 1962-2020

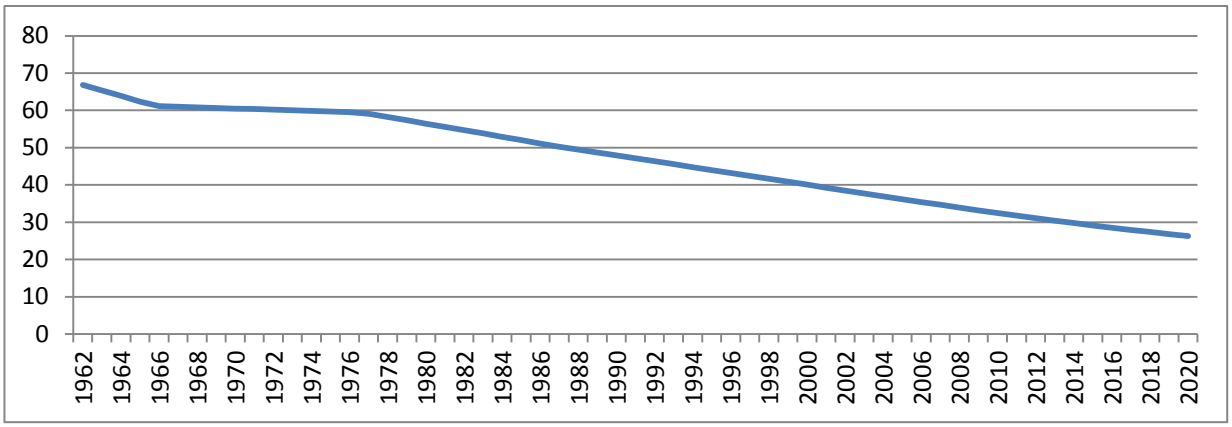

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL?view=chart&locations=DZ consulté le : 20-06-2021.

الملحق رقم (13): تطور نسبة عمالة النساء بالقطاع الزراعي إلى مجموع العمالة النسوية بالجزائر 1991-2019

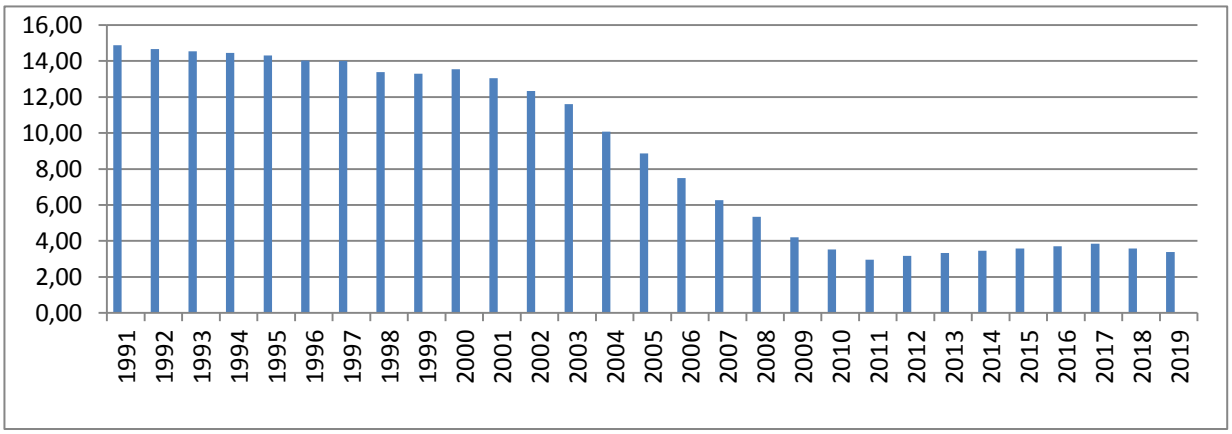

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS?view=chart&locations=DZ, consulté le : 20-06-2021.

الملحق رقم (14):نسخة من التعليمة وقم 003 تعدل وتتمم التعليمتين رقي 01 و02 المتعلقتين باقتطاع الأراضي الفلاحية لتلبية الاحتياجات اللازمة المرتبطة بإنجاز المشاريع العمومية للتنمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزير الأول

27 ماي 2018

تعليمة رقم 003 تعدل وتتمم التعليمتين رقمي 01 و 02 المتعلقتين باقتطاع الأراضي الفلاحية لتلبية الاحتياجات اللازمة المرتبطة بإنجاز المشاريع العمومية للتنمية.

يشكل الحفاظ على الأراضي الفلاحية انشغالا وطنيا أساسيا، علاوة عن كونه مؤطرا تأطير صارما بموجب القانون.

وهكذا، فإن المادة 36 من القانون رقم 90 . 25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، تنص خصوصا على «*أن القانون هو الذي يرخص بتحويل أي أرض فلاحية خصبة جدا أو خصبة إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير..*»، فضلا عن ذلك، تنص المادة 15 من القانون رقم 08 . 16 المؤرخ في 3 أوت 2008، والمتضمن التوجيه الفلاحي على مايلي: «*دون الإخلال بالأحكام المتعلقة بتحويل الأراضي الفلاحية الخصبة جدا أو الخصبة المنصوص عليها في المادة 36 من القانون رقم 90.25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المذكور أعلاه، لا يمكن إلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية الأخرى إلا بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء*».

ومع ذلك، كان على البلاد بالتأكيد خلال السنوات الأخيرة، أن تتدارك التأخر المسجل في المنشآت القاعدية والإنجازات الاجتماعية. الثقافية، المولدة لبرامج مكثفة للإنجازات في جميع الميادين، الأمر الذي اقتضي نتيجة لذلك لجوء كبيرا إلى تعبئة الأوعية العقارية، بما في ذلك الفلاحية.

ومن أجل احتواء الاحتياجات القصوى إلى الأراضي الفلاحية، بادرت الحكومة إلى إصدار تعليمتين متتاليتين من الوزير الأول.

وقد تعلق الأمر في البداية بتعليمة الوزير الأول رقم 01 المؤرخة في 19 أفريل 2010، والمتعلقة باقتطاع الأراضي الفلاحية لتلبية الاحتياجات اللازمة المرتبطة بإنجاز مشاريع عمومية للتنمية، مع الإشارة إلى أن هذه التعليمة قد أسست جهازا لمراقبة اللجوء إلى الأراضي الفلاحية؛ يتمثل تحديدا في:

. أ. لجنة تقنية قطاعية مشتركة على مستوى الولاية، يسيرها ممثل الوزارة المكلفة بالفلاحة والتي تتنقل إلى الميدان لتقييم مدى قابلية طلب الإقتطاع مقارنة بطبيعة الأرض الفلاحية المستهدفة.

. ب. ولجنة وزارية مشتركة يترأسها الوزير الأول وتعرض عليها تقارير وتوصيات اللجان التقنية الولائية المتعلقة بمشاريع اقتطاع الأراضي الفلاحية. وتجسد قرارات هذه اللجنة الوزارية المشتركة في مجال اقتطاع الأراضي الفلاحية بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

28 MAI 2018

2

أما التعليمة رقم 02 التي كرست هي الأخرى لاقتطاع الأراضي الفلاحية من أجل تلبية الإحتياجات اللازمة المرتبطة بإنجاز المشاريع العمومية للتنمية، فقد أصدرها الوزير الأول بتاريخ 12 ماي 2013.

وإذ تذكر هذه التعليمة بالجهاز المعمول به أصلا، فقد حددت أيضا كهدف لها، تخفيف الإجراءات المتعلقة باقتطاع الأراضي الفلاحية مع الإشارة خصوصا، إلى: (i) أن الولاة يمكنهم، من أجل إنجاز مشاريع ذات ضرورة ملحة، أن يحوزا على سبيل الاستثناء، الأراضي الفلاحية التي يتعين أن تستعمل كأوعية عقارية؛ (ii)، وأن إلغاء تصنيف الأراضي الموجهة لهذه المشاريع ذات الضرورة الملحة، يتم الفصل فيه بقرار من والي الولاية قبل تكريسه لاحقا بموجب مرسوم تنفيذي؛ (iii) وأن حيازة الأراضي المعنية تتم حال إعداد قرار إلغاء التصنيف وقرار التعويض.

غير أنه رغم البنود الأخرى لحماية الأراضي الفلاحية المؤكدة بوضوح بموجب التعليمتين رقمي 01 و 02، سالفتي الذكر، فقد سجلت تجاوزت في الميدان.

ولا أدل على ذلك، من أن مستثمرات فلاحية قيد النشاط قد كانت محل اقتطاعات بغير وجه حق، وحتى اللجوء إلى تسخير القوة العمومية لحيازتها.

كما لوحظ تضاعف اقتطاعات الأراضي الفلاحية وحيازتها بقرارات إدارية محلية، ثم الشروع في أشغال إنجاز منشآت عمومية، حتى قبل أن تفصل اللجنة الوزارية المشتركة في هذه الملفات والأكثر من ذلك دون أن يتخذ مجلس الوزراء مراسيم تجسد هذه الإجراءات.

وبالتالي، فإنه لا بد من تقويم هذا الوضع على نحو يفرض احترام الأحكام ذات الصلة للقانونين رقم 90 .25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، ورقم 08 .16 المؤرخ في 3 أوت 2008، وكذا من أجل الحفاظ الصارم على الأراضي الفلاحية.

وبهذا الشأن، يشرفني أن أوافيكم بالترتيبات الآتية التي تأتي لتعديل وإتمام تعليمتي الوزير الأول رقمي 01 و 02 سالفتي الذكر:

أولا: يحظر في كل الظروف، اللجوء إلى إلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية الخصبة جدا أو الخصبة.

ثانيا: كما يحظر من الآن فصاعدا، إلغاء تصنيف أراضي المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية.

وكل قرار مخالف استثنائي قد يستهدف أراضي هذه المستثمرات الفلاحية، يجب أن تتم الموافقة عليه مسبقا على مستوى اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بملف الأراضي الفلاحية، التي تفصل في الأمر بناء على تقرير بعثة قطاعية مشتركة للتقييم تحت إشراف الوزير المكلف بالفلاحة أو ممثله المعين قانونا.

ثالثا: كل عملية اقتطاع أراضي فلاحية من الأملاك الخاصة للدولة غير تابعة لمستثمرات فلاحية فردية أو جماعية، وغير تابعة أيضا لصنف الأراضي الفلاحية الخصبة جدا أو الخصبة، سيتم الشروع فيها من خلال التنقل الميداني للجنة ولائية قطاعية مشتركة يترأسها، شخصيا، والي الولاية المختص إقليميا، مرفوقا بممثلي الإدارات المعنية ومنها مصالح الوزارة المكلفة بالفلاحة. ويتعين أن تعد هذه اللجنة تقريرا مفصلا حول نوعية الأرض الفلاحية المزارة، على أن يتم التوقيع على هذا التقرير من قبل والي الولاية الذي يلزم مسؤوليته في هذا المجال بالنظر إلى القانون.

3

رابعا: يعرض طلب اقتطاع الأرض الفلاحية المشار إليها في النقطة (الثالثة) أعلاه، والتقرير الذي يخصها، على اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة باقتطاع الأراضي الفلاحية، التي تتداول بشأنه وتفصل فيه.

وعندما تفصل اللجنة الوزارية المشتركة بالإيجاب، لن تصبح مداولتها تنفيذية إلا عندما يتخذ المرسوم ذو الصلة في مجلس الوزراء.

خامسا: لا يمكن، عند الإقتضاء، تجسيد اللجوء إلى التصريح بالمنفعة العمومية بموجب مرسوم، إلا عندما يصبح المرسوم المتضمن اقتطاع الأرض الفلاحية المعنية، مجسدا.

سادسا: يحظر كل إجراء آخر لاقتطاع الأراضي الفلاحية بموجب قرار والي الولاية.

وانطلاقا مما تقدم، يجب أن تأخذ إقامة المنشآت العمومية في الحسبان مستقبلا، الضرورة الملحة لحماية الأراضي الفلاحية التي هي أصلا نادرة زيادة على أنها تأثرت بشدة من برامج الإنجازات العمومية في هذه السنوات الأخيرة.

كما يجب أن يتقبل أصحاب المشاريع المسؤولون عن البرامج العمومية، إقامتها حيث يتوفر الوعاء في ظل احترام المعايير التي تم التذكير بها وضبطها أعلاه. علاوة على ذلك، ينبغي مستقبلا تفضيل البناء العلوي من أجل تقليص المساحات المطلوبة.

وأخيرا، أؤكد بإلحاح لدى السيدات والسادة أعضاء الحكومة وكذا لدى السيدات والسادة الولاة، على ضرورة التقيد بمضمون هذه التعليمة التي تنبع من القانون ومن توجيهات السيد رئيس الجمهورية.

الوزير الأول

أحمد أويحيى

نسخة إلى:
- السيد رئيس الجمهورية: على سبيل عرض حال.
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة: على سبيل الاختصاص.
- السيد الوزير، الأمين العام للحكومة: على سبيل الاختصاص.
- السيدات والسادة الولاة: على سبيل الاختصاص.

الملحق رقم (15): تطور الاعتمادات المخصصة لقطاع الزراعة والري خلال السنوات 1967-2020

السنوات	القيمة بالمليون دج	النسبة %
1969 - 1967	1896	16,87
1973 - 1970	4140	14,92
1977 - 1974	14590	13,24
1979 - 1978	8800	5,45
1984 - 1980	47100	11,48
1989 - 1985	79000	14,36
1993 - 1990	75300	11,04
1994 -2000	223758	12
2001 - 2004	65400	12,46
2005 - 2009	300000	7,14
2010 - 2014	1362424	9,39
2015 - 2020	1341953	6,73

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ: الجريدة الرسمية، قانون المالية، أعداد مختلفة.

الملحق رقم (16): تطور الكميات المستهلكة من طرف الفرد الجزائري 1962-2017 (كغ/للفرد/السنة)

السنوات	الأسماك	الحليب وم	البيض	الشحوم	م اللحوم	الفواكه	الخضر	الزيوت النباتية	البقوليات	سكر والمحليات	الحبوب	اللحوم البيضاء	القمح ومشتقاته	البطاطا
1962	1,93	41,85	1	0,95	9,28	27,53	32,84	3,66	2,75	17,14	130,29	1,65	109,77	22,01
1963	1,36	36,52	0,71	1,08	7,33	27,49	30,96	4,69	2,34	16,52	126,82	1,51	101,24	16,91
1964	1,52	38,94	0,68	1,18	7,31	37,35	29,34	5,34	2,77	17,04	122,91	1,53	99,3	15,81
1965	1,36	39,68	0,68	1,37	7,72	32,02	26,98	5,33	2,56	15,95	132,02	1,66	107,05	17,53
1966	1,52	42,5	0,65	1,16	7,54	30,47	27,1	5,28	2,12	16,45	130,34	1,68	109,95	12,51
1967	1,4	43,2	0,68	1,17	7,21	34,31	24,17	5,64	2,26	17,26	137,5	1,72	115,81	10,18
1968	1,13	49,17	0,73	1,2	7,91	34,06	28,24	5,58	2,15	17,54	142,37	1,78	115,88	15,66
1969	1,44	49,77	0,76	1,1	7,95	35,63	27,84	6,05	2,02	16,71	142,34	1,82	114,96	11,71
1970	1,46	47,04	0,74	0,99	7,76	39,79	30,98	6,63	2,26	15,01	138,7	1,85	111,98	15,48
1971	1,38	50,07	0,73	1,09	8,27	41,59	33,53	6,55	2,64	18,41	137,6	1,9	112,98	14,16
1972	1,7	52,29	0,75	1,3	8,51	42,3	31,22	6,97	2,97	17,51	152,69	1,94	125,66	12,99
1973	1,7	49,52	0,76	1,43	8,72	40,53	33,58	5,86	3,07	16,56	156,01	2,02	130,95	18,09
1974	2,06	60,28	0,8	1,72	8,75	45,04	36,1	8,44	3,54	17,79	157,3	2,09	136,37	22,93
1975	2,15	62,11	1,03	1,71	8,71	46,91	47,3	6,7	4,39	21,88	162,95	2,15	141,75	31,23
1976	1,92	68,65	1,34	1,61	9,1	43,85	37,04	5,77	4,91	23,47	163,51	2,2	142,53	25,17
1977	2,27	73,03	1,78	1,61	10	39,08	37,15	10,38	5,07	25,24	165,39	2,25	144,91	24,56
1978	1,86	73,45	3,13	1,77	9,46	34,5	35,12	10,92	4,91	25,31	181,51	2,3	162,96	24,54
1979	2,1	70,38	2,48	2,26	9,69	41,68	39,64	11,8	5,03	29,06	184,76	2,34	166,64	28,67
1980	2,47	78,91	3,39	2,71	10,65	41,28	48,02	12,06	4,81	29,34	192,55	3,09	174,65	27,38
1981	2,9	89,79	3,53	2,92	11,3	39,13	46,72	15,2	4,16	28,93	185,15	3,59	166,42	24,93
1982	3,25	90,13	4,89	3,06	12,7	39,31	41,63	15,15	4,82	26,76	183,96	4,24	166,91	24,46
1983	3,28	97,77	5,21	3,57	13,79	34,05	45,71	12,3	5,21	28,98	182,47	4,67	165,19	31,53
1984	3,19	96,42	3,9	2,3	14,92	39,56	50,58	12,88	5,57	28,85	178,8	6,78	161,15	26,25
1985	3,43	104,1	4,15	3,39	15,61	43,38	66,24	12,19	5,18	28,72	184,49	7,01	164,75	40,1
1986	3,57	92,4	2,72	3,03	16,04	42,93	74,53	9,91	5,72	30,24	197,57	7,23	177,86	34,15
1987	4,26	100,08	3,16	2,52	16,02	35,99	75,74	10,91	5,73	32,82	194,93	7,11	175,92	33,54
1988	4,41	92,39	3,39	2,49	16,28	36,69	69,81	13,86	5,45	27,8	202,35	7,32	183,18	33,21
1989	4,07	102,43	3,52	2,35	16,47	36,49	76,84	14,85	6,79	29,84	200,28	7,28	180,76	36,27
1990	3,51	100,79	4,86	2,37	17,25	33,34	59,64	15,62	4,98	28,92	205,05	7,4	183,93	28,75
1991	2,95	96,45	4,31	1,95	17,56	36,78	77,4	15,13	5,27	27,78	202,46	7,34	178,34	37,23
1992	3,44	100,11	3,2	1,62	17,81	39,21	78,61	17,08	5,72	26,31	213,21	7,24	188,48	36,43
1993	3,61	120,71	3,12	1,82	18,3	37,42	79,12	16,33	4,53	27,13	214,33	7,26	188,69	32,79
1994	4,73	107,45	3,38	1,18	18,2	34,91	73,64	15,4	5,19	25,97	209,71	7,32	185,36	23,94
1995	3,9	99,1	3,88	1,14	18,16	35,89	83,9	16,35	5,72	25,76	208,12	7,11	185,24	36,69
1996	2,91	79,9	2,29	0,89	18,21	39,16	75,44	13,83	6,27	26,24	217,84	7,22	187,18	33,83
1997	3,17	90,23	2,58	0,65	17,21	35,15	74,66	15,6	6,37	27,86	204,53	7,26	178,68	32,39
1998	3,28	99,73	3,01	0,59	18,33	38,41	78,76	14,98	6,65	19,12	221,82	8,03	197,57	33,16
1999	3,58	95,91	2,48	0,7	18,03	43,63	86,08	15,58	8,06	21,51	220,35	7,52	196,73	28,76
2000	3,84	103	2,66	0,57	18,37	40,93	75,82	15,02	5,45	28,7	209,26	7,7	180,2	37,07
2001	4,46	113,32	2,82	0,57	16,83	47,27	81,72	16,48	5,61	28,27	213,57	7,52	184,38	27,57
2002	4,5	113,23	4,32	0,64	17,57	57,07	83,42	14,51	5,88	29,38	216,45	7,56	184,88	38,88
2003	5,03	104,82	4,43	0,71	18,77	61,78	97,86	12,47	6,24	30,24	221,05	7,85	193,57	51,15
2004	4,23	118,46	4,75	0,69	20,73	62,07	116,61	12,6	5,72	30,78	216,7	8,05	190,34	50,9
2005	4,45	118,09	4,5	0,66	20,91	68,74	116,89	11,85	6,47	27,56	215,58	8,03	189,84	56,12
2006	5,12	121,53	4,53	0,75	19,59	75,2	110,16	13,82	5,49	28,43	217,79	7,6	179,52	57,37
2007	5,13	121,62	4,89	0,72	19,44	66,79	107,78	13,55	6,17	31,66	218,64	7,6	176,88	41,54
2008	4,7	120,61	4,49	0,92	18,71	76,22	103,76	13,67	5,74	28,63	218,74	7,51	183,5	54,73
2009	4,75	132,72	4,66	0,58	19,34	87,56	126,05	12,29	5,88	31,13	218,1	7,45	189,08	64,93
2010	3,81	132,79	6,28	0,77	18,35	90,31	134,45	13,4	6,76	31,24	215,31	7,43	180,37	65,69
2011	3,94	151	6,63	0,93	19,85	102,33	142,17	15,04	7,92	27,34	215,27	7,41	184,92	64,52
2012	3,99	145,56	7,26	0,72	21,03	105,83	152,91	14,95	6,02	30,23	218,63	7,57	186,56	65,51
2013	3,92	141,53	8,06	0,75	21,07	114,19	165,7	14,95	8,33	28,55	217,67	7,42	185,42	64,78
2014	4,4	151,06	7,93	0,55	20,13	109,01	179,79	14,88	6,78	28,8	220,97	6,86	186,91	65,64
2015	4,16	125,37	8,65	0,52	19,36	112,63	184,83	15,55	7,37	28,89	220,88	6,64	186,89	65,65
2016	3,92	116,1	8,56	0,53	19,25	104,11	190,2	16,33	6,33	29,42	220,28	6,67	186,38	67,09
2017	3,86	121,71	8,43	0,45	18,06	101,92	186,08	16,47	7,64	29,3	218,56	6,38	185,67	66,04
2018	3,78	69,4	6,71	0,7	19,58	101,07	192,3	19,81	7,33	30,15	215,03	6,76	180,19	66,91
2019	3,71	70,48	6,6	0,69	19,34	108,42	206,72	23,52	7,33	30,9	213,64	6,67	182,38	67,1

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC, consulté le : 13-07-2021.

الملحق رقم (17): الفروقات بين (AMS) و(PSE)

تقديرات دعم المنتجين (PSE)	مقياس الدعم الكلي (AMS)
1- يكمن الهدف من مقياس دعم المنتجين في مراجعة وتقييم عملية إصلاح السياسات الزراعية, 2- يغطي كافة التحويلات للمزارعين الناتجة عن السياسات الزراعية المطبقة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة, 3- يقاس دعم سعر السوق في PSE عند مستوى بوابة المزرعة باستخدام أسعار المنتج الحقيقية والمرجعية للسلع في سنة ما.	1- يشكل الأساس بالالتزام القانوني لتخفيض الدعم المحلي في اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة, 2- يغطي فقط السياسات المحلية والتي تعتبر ذات تأثير على الإنتاج والتجارة، ويستثني السياسات التجارية فيما يتعلق بالوصول للأسواق وضوابط دعم الصادرات في منظمة التجارة العالمية، يستثني أيضا السياسات المحددة للإنتاج والتي ليس لها أثر مشوه للتجارة أو ذات التأثير الأقل بالإضافة إلى سياسات معينة مشوهة للتجارة (دعم المدخلات مثلا), 3- يقاس دعم سعر السوق في الـAMS بالفرق بين الأسعار السنوية المثبتة من قبل السياسات (الأسعار المدارة) والأسعار العالمية لفترة الأساس 1986- 1988.

المصـــدر: محمد علي محمد، مؤشرات الدعم الزراعي، المركز السوري للسياسات الزراعية، ملخص سياسات رقم 28، 2008، ص8.

الملحق رقم (18): تطور الدعم الزراعي للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1995-2016.

التعيين	المستوى الالزامي (المربوط) لمقياس الدعم الكلي	مقياس الدعم الكلي الفعلي (AMS)	دعم الحد الأدنى	الدعم الأخضر	الدعم الأزرق	اجمالي الدعم المحلي
الاتحاد الأوربي بالمليون يورو						
1995	78.672	50.020	804	18.714	20.254	88.190
2000	67.159	43.650	678	21.847	22.215	87.038
2000-1995	72.916	48.243	448	20.126	20.886	88.843
2001	67.159	39.281	373	20.741	23.214	83.236
2005	67.159	24.254	1.925	36.254	14.214	74.722
2005-2001	67.159	30.821	1.738	26.463	22.555	79.839
2009-2006	67.159	13.993	1.487	62.947	5.952	82.891
2010	67.159	8.215	1.981	65.254	5.254	78.723
2012	67.159	7.892	2.254	68.258	4.214	80.364
2013	67.159	5.899	-	71.140	2.754	-
2014	67.159	5.971	-	68.697	2.663	-
2015	67.159	6.642	-	65.256	2.878	-
2016	67.159	7.101	-	60.828	4.331	-
الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار						
1995	23.083,1	6.213,9	(1.640,8)	20.125,0	7.030	33.368,8
2000	19.103,3	16.802,6	(7.340,7)	50.057,0	0.000	66.859,6
2000-1995	21.093,2	10.401,1	(3.852,6)	37.369,8	2.525,8	50.296,8
2001	19.103,3	14.413,1	(7.042,7)	50.672,0	0.000	65.085,1
2005	19.103,3	12.937,6	(5.980,1)	70.111,0	0.000	83.048,6
2005-2001	19.103,3	11.113,4	(5.881,5)	62.284,2	0.000	73.397,6
2009-2006	19.103,3	5.369,8	(3.663,1)	90.677,0	0.000	118.228,2
2010	19.103,3	3.011,8	5.694,2	117.231,0	0.000	120.242,8
2012	19.103,3	3.158,2	6.214,3	120.124,0	0.000	123.282,2
2013	19.103,3	6.892,0	7.376,0	133.311,0	0.000	-
2014	19.103,3	3.810,0	9.788,0	124.483,0	0.000	-

Source: World Trade Organization (WTO) and Economic Research Service, Notifications.

الملحق رقم (19): تطور الدعم التصديري للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1995-2012.

التعيين	المستوى الالزامي (المربوط) لدعم التصدير	الدعم الفعلي لدعم التصدير	الفجوة غير المستخدمة للدعم
الاتحاد الأوربي بالمليون يورو			
1995	11.8	4.91	6.889
2000	7.4	2.8	4.601
2000-1995	7.4	3.414	3.997
2005-2001	7.4	4.587	2.824
2009-2006	7.4	3.412	3.999
2010	7.4	1.002	6.409
2012	7.4	420	6.991
الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار			
1995	585	25.6	559.4
2000	585	15.3	569.7
2000-1995	585	83.6	501.4
2005-2001	585	40.5	544.5
2009-2006	585	6.12	578.88
2010	585	3.14	581.86
2012	585	1.96	583.04

Source: World Trade Organization (WTO) and Economic Research Service, Notifications.

الملحق رقم (20): مؤشرات الفاو لأسعار الغذاء خلال الفترة 2000- 2020

السنوات	مؤشر أسعار الأغذية	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت والدهون	السكر
2000	91.1	96.5	95.3	85.8	69.5	116.5
2006-2001	106,6	107,45	111,73	101,17	97,08	128,77
2007	161.4	130.8	219.1	163.4	172.0	143.0
2008	**201.4**	**160.7**	**223.1**	**232.1**	**227.1**	**181.6**
2009	160.3	141.3	148.6	170.2	152.8	257.3
2010	188.0	158.3	206.6	179.4	197.2	302.0
2011	**229.9**	183.3	229.5	**240.9**	**254.5**	**368.9**
2012	213.3	182.0	193.6	236.1	223.9	305.7
2013	209.8	**184.1**	**242.7**	219.7	219.3	251.0
2017-2014	175,4	173,18	185,10	163,20	165,18	228,80
2018	168.4	166.3	192.9	165.3	144.0	177.5
2019	95.0	100.0	102.8	96.4	83.3	78.6
2020	98,1	95,5	101,8	103,1	99,4	79,5

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بـ:

- www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar consulted: 04-04-2021.

الملحق رقم (21): تطور مؤشر أسعار الغذاء بالجزائر خلال الفترة 2001- 2020

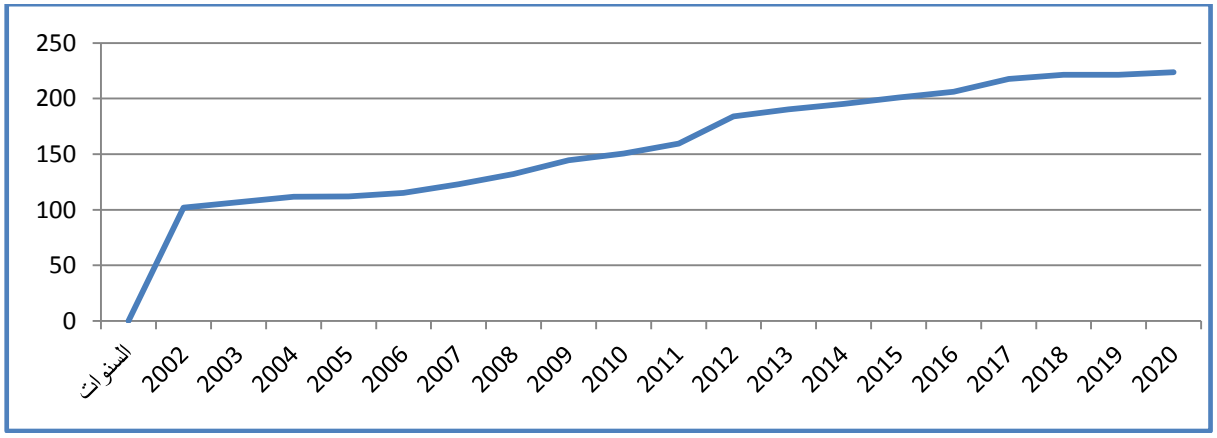

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بـ: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (22): مؤشرات الانتاج الزراعي والواردات والصادرات الغذائية الجزائرية من 1995 إلى 2019 (بالمليون دولار)

فترات الدراسة من عام 1995 الى عام 2018	متوسط الفترة (01) 2000-1995	متوسط الفترة (2) 2011-2001	متوسط الفترة (3) 2019-2012
الواردات الغذائية	2513	4372	8276
الصادرات الغذائية	81	93	353,83
تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية	%3,22	%2,13	%3,22
الناتج الزراعي/ الناتج المحلي الاجمالي	%9,66	%8,18	%11,53

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستعانة بـ:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

- Centre National de l'Informatique et des Statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2019, direction générale des douanes, Algérie,2020, p: 5.

الملحق رقم (23): تطور الواردات والصادرات الجزائرية الإجمالية مع دول الاتحاد الأوربي 2002-2020 (الوحدة: أورو)

السنوات	الواردات الكلية	الصادرات الكلية	السنوات	الواردات الكلية	الصادرات الكلية
2002	8,129,553,980	13,893,577,068	2012	20,700,663,365	30,238,442,292
2003	7,753,036,703	14,237,418,530	2013	21,893,052,640	27,948,597,216
2004	9,269,773,691	14,778,761,823	2014	22,860,058,408	25,339,445,867
2005	10,290,235,821	20,222,202,389	2015	21,802,292,085	18,450,196,213
2006	9,708,604,970	22,884,482,515	2016	19,897,312,059	15,697,958,361
2007	11,032,378,525	19,351,291,314	2017	18,450,351,842	16,976,814,104
2008	15,074,399,710	27,202,254,681	2018	18,510,476,130	18,435,652,206
2009	14,459,089,852	16,841,031,822	2019	16,906,571,543	16,217,414,891
2010	15,252,188,916	20,379,798,779	2020	13,485,189,334	11,374,561,228
2011	16,891,864,208	26,128,337,282	2021	-	-

Source: policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/algeria_en, consulted: 04-07-2021.

الملحق رقم (24):أهم التدابير غير التعريفية التي تعرقل الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية

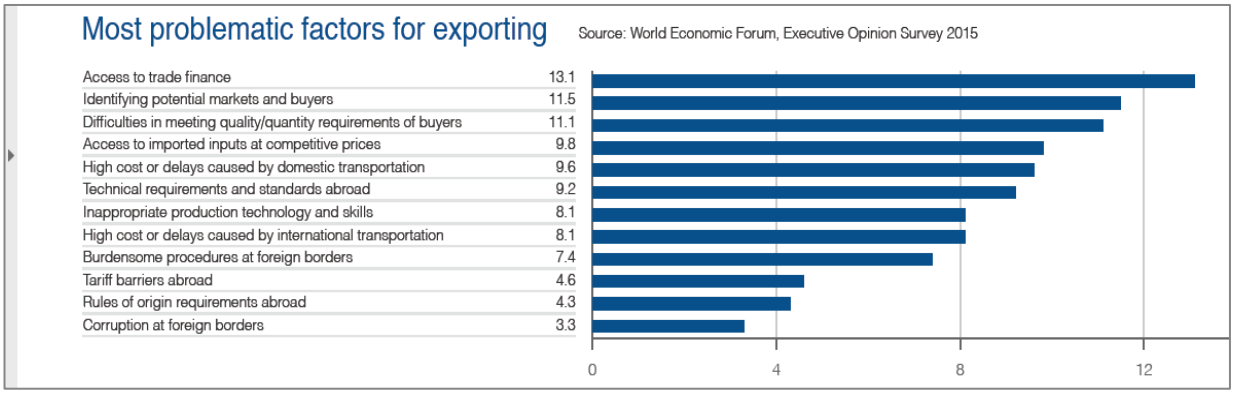

Source: World Economic Forum the Global Enabling Trade Report 2016, p .51

الملحق رقم (25): تأثير مؤشر اثار الحدود المطبق في دول الاتحاد الأوربي على الصادرات الجزائرية من الخضر والفواكه

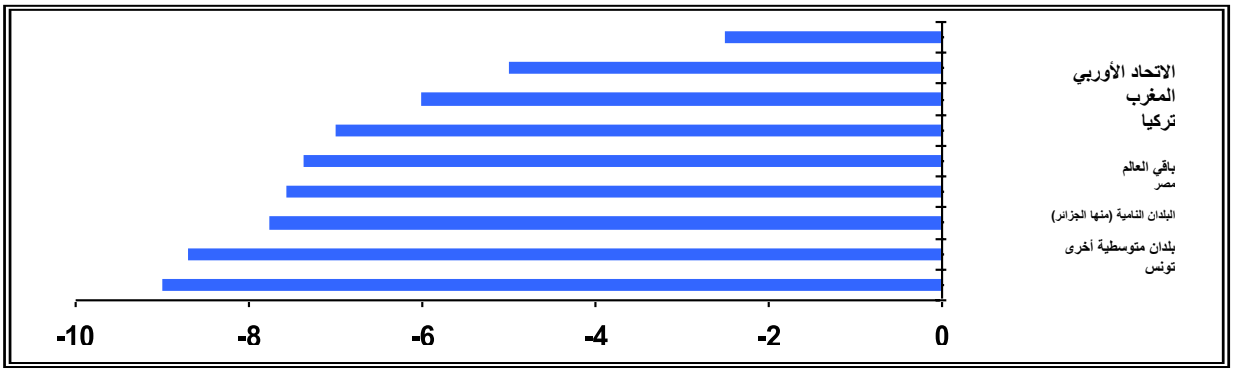

المصدر: لطرش ذهبية، شرماط عماد، دور الممارسات الزراعية الجيدة في تحسين قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على الاستجابة للمتطلبات الصحية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية –نظام التتبع والهاسب نموذجا– مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، 30–31 أكتوبر 2019،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

الملحق رقم (26): مؤشرات تكلفة وسهولة التجارة عبر الحدود في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية والعالم لعام 2017 (التكلفة بالدولار)

الدولة	تكلفة التصدير (الامتثال لقوانين الحدود)	تكلفة التصدير (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية)	عدد الأيام اللازمة للتصدير (يوم)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير (مستند)
الجزائر	118	149	25	400
تونس	50	3	20	144
قطر	25	10	16	290
الأردن	38	6	5	30
الوطن العربي	65	78	22	286
العالم	54	56	16	180

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص66.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. الجرجاني علي بن محمد الشريف، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985.
2. المعجم الوسيط، مادة تبع، ج1.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، ديسمبر 2009.
4. أنطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي، بيروت، 1980.
5. رابح حمدي، بكدي فاطمة، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.
6. شوقي عبد الساهي، المال وطرق الاستثمارات في الاسلام ، دار المطبوعات الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1981.
7. عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2008.
8. عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية،2006.
9. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2011.
10. كرم الياس العودة، دراسة تحليلية في انتاج الغذاء والتغذية في سورية، مطبعة خالد بن الوليد، سوريا، 1990.
11. محمد السيريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2000.
12. محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية، دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت، 1993.
13. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، الجزائر، 2010.
14. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.

ب- الرسائل الجامعية:

1. إسماعيل شعباني، اثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
2. أعمر غراوي، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
3. بلقاسم براكتية، الزراعة والتنمية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014.
4. جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016-2017.
5. حافظ أمين بوزيدي، دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.
6. حمزة عبد الرزاق، استراتيجية الجزائر في تطوير الطاقات المتجددة كبديل للطاقة النفطية دراسة مقارنة مع إيران والسعودية ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017-2018.
7. حنان سفيان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019-2020.
8. رباب علي جميل أمين الشوك، التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والاثار، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010.
9. رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008 (دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2008.
10. رشيدة شامي، المنظمة العالمية للتجارة والاثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
11. رضا محمد أحمد محمدين، أثر صور المنافسة غير العادلة (الدعم- الإغراق) على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.
12. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

13. سمير بوعافية، دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – زهير طافر، تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديمغرافي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016.
14. شعبان قصابي، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019-2020.
15. عادل كدودة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017-2018.
16. عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الاصلاح، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012.
17. عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر–، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
18. عزالدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية – أي سياسة الزراعية للجزائر–، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2006.
19. نواري علاوة ، اثار برامج الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2008.
20. علي بوخالفة، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2014-2015.
21. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2014.
22. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
23. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2007-2008.
24. كمال بن عيسى، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2018-2019.
25. كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
26. لخضر مداني، تطور السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية (حالة فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطية 1990-2012)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
27. مجدولين دهينة، استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.
28. محمد رضا توهامي، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.
29. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
30. مصطفى قريد، استخدام التحليل الكمي الاقتصادي لدراسة انتاج القمح في الجزائر 1987-2012، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، 2015-2016.
31. مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها "دراسة حالة ولاية البويرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
32. نادية لوزاري، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
33. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
34. يوسف عبد الله الفضيل البدراني، التبعية الاقتصادية واثارها في الدول الاسلامية، رسالة ماجستير، قسم الفقه والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1999.

ج- الدوريات:

1. إبراهيم العيسوي، تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، لبنان، 2010.
2. أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2، الجزائر، 2003.
3. أحمد بوسهمين، زهير طافر، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، العدد01، الجزائر، 2013.
4. أكلي موسوني، الزراعة في الجزائر في: 27-01-2015 مقال على الأنترنت: http://www.quran ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 08-17-2020.
5. البرفسور كمال بوزيد، حجم الإصابات بمرض السرطان تضاعف مرتين في الجزائر في أقل من 20 سنة ، 03-10-2017، مقال على الأنترنت: https://www.djazairess.com/annasr/180853، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28-10-2019.
6. توفيق بوخدوني، معيقات ومشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري –دراسة ميدانية لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل، مجلة أفاق للعلوم ، العدد 05، الجزائر، 2016.
7. توفيق غفصي، مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي (تونس والمغرب) خلال الفترة 2011-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، الجزائر، 2017.
8. جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي "دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10،العدد02، الجزائر، 2018.
9. حسان جبريل، الجزائر تبحث عن اتفاق شراكة عادل مع الاتحاد الأوروبي، 2021، مقال على الأنترنت: https://www.aa.com.tr/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 09-12-2021.
10. خير الدين معط الله، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)، مجلة الحقيقة، المجلد13، العدد 31، 2014.
11. ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد15، 2015، ص219.
12. رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد5، ديسمبر2010.
13. رحاب جمعة، سبعة مخاطر تمنع استيراد القمح المصاب بفطر الأرجوت، 17-09-2016، مقال على الأنترنت: https://www.elfagr.com/2276846، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28-10-2018.
14. رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر الظاهرة القديمة الجديدة، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 06، جوان 2013.
15. زهير عماري، إشكالية العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطويره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد13، جوان2013.
16. سعودي بلقاسم، حدادي سارة، دور المحاسبة والمراجعة في مكافحة الفساد وغسل الأموال –دور قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد01، العدد 01، مصر، 2017.
17. سعيدي يحي، بلواضح الجيلاني، فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة 2007-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، الجزائر، 2014.
18. سمير بن محاد، محمد شيخي، السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 01، 2016.
19. السيد علي أحمد الصوري، أصول الأمن الغذائي في القران والسنة، موسوعة الاعجاز العلمي في القران والسنة في: 27-06-2010 مقال على الأنترنت: http://www.quran-m.com/quran/article/2259/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20-10-2017.
20. شارف بن يحي، تطهير العقار الفلاحي التابع للدولة في الجزائر –قراءة في مضمون المناشير الوزارية المشتركة المنظمة له، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، جوان 2021.
21. عباس فرحات، عليه برهوم، انعكاسات تغير الأسعار العالمية للقمح على الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، الجزائر، 2017.
22. عبد الحميد برحومة، عمر زريق، السياسة السعرية الزراعية –حالة البطاطس في الجزائر الفترة 2000-2015، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 01/35، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018.
23. عبد القادر بريش، أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد05، الجزائر، 2010.
24. عبد القادر خليل، لطفي مخزومي، التكثيف المحصولي بمنطقة واد سوف كبديل للنمو الاقتصادي في ظل تحديات التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 01، ديسمبر 2016.
25. عبد الله خبابة، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد16، العدد2، 2006.
26. عبد المجيد قدي، الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر محاولة تقييمية، مجلةCahiers du CREAD، العدد 61، الجزائر، 2002.

27. عبد الوهاب عبدات، انعكاسات الشراكة الأورو– متوسطية على المنتجات الزراعية في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، العدد الأول 2009.
28. عمار سعد الله، كمال روابنية، أثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية –حالة الجزائر–، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2016.
29. عمار سعد الله، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوربية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، الجزائر، 2016.
30. عمر بسعود، ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبرالية (1962–2000)، مجلة انسانيات، المعهد الفلاحي للبحر الأبيض المتوسط، العدد 07، مونبولي، 1999.
31. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، 2000.
32. عيسى بدروني، نصر الدين بن عمارة، أنواع الصكوك الإسلامية وطرق إدارة مخاطرها بالتركيز على السوق الماليزية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، الجزائر، 2018.
33. فتيحة فرطاس، الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة لتحقيق الاستقلال الطاقوي وبعث ديناميكية تنموية اقتصادية، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2019.
34. فضيل رايس واخرون، التبعية الغذائية في الجزائر: أبعاد المشكلة وافاق التغيير، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 04، الجزائر، جوان 2013.
35. فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.
36. محمد أبو عبد الله، الجزائر تبحث الاكتفاء الذاتي في الصحراء، الجديد العربي، 04–أوت–2016، مقال على موقع الأنترنت: www.alaraby.co.uk تم الاطلاع عليه بتاريخ 12–09–2017.
37. محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وافاق التطوير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد1 العدد02، الجزائر.
38. محمد جمال باروت، تحدي الأمن الغذائي رؤية مشروع سورية 2025، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43–44، لبنان، 2008.
39. محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1979.
40. محمد هاشم عبد الباري، مخاطر الاعتماد على استراد القمح: مؤتمر انتاج القمح وأزمة رغيف الخبز، نقابة الزراعيين بالإسكندرية، مصر، 24 ماي 2008.
41. محمود محمد عبد الفتاح، أثر قيام منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والزراعة المصرية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 469–470، 2003.
42. مريم بن الشيخ، حمزة جعفر، تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا، مجلة أبحاث اقتصادية ، المجلد 05، العدد1، 2022.
43. مصطفى قريد، محددات واردات القمح في الجزائر خلال الفترة 1984–2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، الجزائر، 2017.
44. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الدعم الزراعي غير التشويهي للأسواق، الوثيقة العينية رقم 00153، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، إيطاليا، نوفمبر 2009.
45. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة التجارة العالمية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الثاني، الخرطوم، 1999.
46. نادر نور الدين محمد، الأمن الغذائي ومخاطر الاعتماد على الغير، 15–05–2015، مقال على الأنترنت: http://www.resourcecrisis.com/food/29–3، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11–08–2018.
47. نسرين لعراش، الجزائر تعاني هشاشة حقيقية في مجال الأمن الغذائي، دراسة منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر اليوم، 19–جويلية–2016، مقال على موقع الأنترنت: www.aljazairalyoum.com/tag تم الاطلاع عليه بتاريخ 13–09–2017.
48. نصر الدين بن أعمارة، هندسة الأغذية بالطاقة الشمسية ودورها في التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر المجففات الشمسية نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، العدد 01/35، الجزائر، 2018.
49. نفين محمد طريح، آثار تخفيض الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي على الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، 2007.
50. نوال ح، مسار التجديد الفلاحي و الريفي من 1962 إلى 2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي، مقال على موقع الأنترنت: http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_502942_0_1.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 04–08–2016.
51. نور الدين زعيبط، الاشكالية الغذائية للدول النامية: طبيعتها، تجلياتها وأسبابها –حالة الجزائر–، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة منتوري، المجلد ب، العدد 31، الجزائر، جوان 2009.

52. نور الدين هرمز، محمد صقر، باسل سلامة، التخطيط التأشيري الإطار النظري والعملي، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 3، سوريا، 2007.
53. وليد زقادي، أثر الدعم الحكومي على تنافسية فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بالجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد 03، العدد1، 2013.
54. وليد زقادي، أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد13، العدد1، 2020.
55. ياسر العبسي، سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي (سلع مختارة)، المركز السوري للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات رقم 15، 2006.

د- المؤتمرات والملتقيات:

1. إسماعيل دحماني، أسماء دريسي، اشكالية تسويق المنتج الفلاحي في الجزائر ودور الوسطاء في ارتفاع أسعار المواد الفلاحية، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر –الواقع والافاق–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، 14 مارس 2021.
2. إيكارد ووكز، الأمن الغذائي العالمي قضايا واهتمامات، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، العدد 69، 2010.
3. تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2018.
4. رابح زيبري، فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الإنتاج العصرية في الزراعة الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الأول بعنوان أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، الجزائر، جوان 2003.
5. رشيد حويشتي، عمار فوفو، ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي، الملتقى الدولي السادس بعنوان "إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 8–9 نوفمبر 2011.
6. زليخة بن حناشي، دور القيم والأخلاق الإسلامية في ترشيد السلوك الاستهلاكي، الملتقي الدولي السادس بعنوان إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي8–9 نوفمبر2011.
7. شفيعة حداد، نور الدين قالقيل، أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، ديسمبر 2018.
8. عبد الحميد بوكحنون، ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، يوم دراسي حول إشكالية أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، وزارة التجارة، الجزائر، يوم الأحد 27 فيفري 2011.
9. محمد بن عمارة، أزمة العقار وتنمية الاستثمار في الجزائر –دراسة من خلال التطور التشريعي للنصوص وعراقيل التمية، الملتقى المغاربي الأول حول العقار الفلاحي في المغرب العربي بين الحماية والاستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 12–13– مارس2018.
10. محمد لمين أقناروس، محمد سفير، مساهمة التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي حالة الجزائر، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر –الواقع والافاق–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، 14 مارس 2021.
11. نهلة أحمد أبو العز، أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية في دول حوض النيل، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 12، العدد41، مصر، 2014.
12. نواري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980–2008: دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية والغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر"، الملتقي الدولي السادس بعنوان إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي8–9 نوفمبر2011.
13. نوال نعمة، الأمن الغذائي والتنمية، المركز السوري للسلسات الزراعية، ورقة عمل رقم 11، 2004.
14. نور الدين محمد نادر، الأمن الغذائي ومخاطر الاعتماد على الغير ، مقال على موقع الأنترنت: www.resourcecrisis.com/food/29-3 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11-07-2018.
15. نور الدين محمد نادر، الأمن الغذائي ومخاطر الاعتماد على الغير، مقال على موقع الأنترنت: www.resourcecrisis.com/food/29-3 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11-07-2018.

هـ- التقارير والنشرات:

1. تقرير حالة الأمن الغذائي في العالم لعام 2013: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، أعداد مختلفة.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
3. الديوان الوطني للإحصائيات.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.
5. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، أعداد مختلفة.
6. الجريدة الرسمية، أعداد مختلفة.

7. خليل جرن، الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، المنظمة الأفرو آسيوية للتنمية الريفية، تقرير ورشة العمل الإقليمية حول الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية، الأردن، أيام 2-5 جويلية 2007.
8. تقرير التجارة الزراعية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز السوري للسياسات الزراعية، أعداد مختلفة.
9. محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي، المركز السوري للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات رقم 18، 2006.
10. تقرير التنمية الدولية لعام 2008، الزراعة من أجل التنمية، ترجمة الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية، العدد 2011 والعدد 2020.
12. الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر 2020.
13. وزارة الدولة لشؤون البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر 2008 وتقرير 2021، جهاز شؤون البيئة، القاهرة، مصر.
14. شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تقييم أولي، 2019.
15. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) وأخرون، التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ 2017 (التقرير الرئيسي)، 2018.
16. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، التقرير الفني السنوي، أعداد مختلفة.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

1. Akli Akerkar, étude de la mise en œuvre du plan national de développement agricole et rural (PNDAR): cas de la wilaya de BEJAIA, revue nouvelle économie, N° : 12-vol 01- 2015.
2. Albert Massot /François Négre, WTO Agreement on Agriculture, Européen Parlement, April 2018.
3. BOUZID Amel, Analyse de la situation alimentaire et nutritionnelle en Algérie, CREAD, 2018.
4. Chad E. Hard and John C. Beghin, Rethinking Agricultural Domestic Support Under the World Trade Organization, Briefing paper 04-BP 43, November 2004.
5. Chaouki BOURI, les politiques de développement agricole: le cas de l'Algérie (impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique), Thèse de Doctorat, faculté des sciences économiques et de gestion et des sciences commerciales, université d'ORAN.
6. Cherif Omari et Jean-Yves Moisseron, Arlène Alpha, L'agriculture algérienne face aux défis alimentaires Trajectoire historique et perspectives, Revue Tiers Monde, 2012/2 (n°210).
7. Christopher Robin Bryant, Azzedine Bellout, Guebli Abdullah, The Role of Delivery of the Use of Agricultural Techniques and Extension Services in Increasing the Capacity of Wheat Production to Achieve Food Security in Algeria, Journal of Agriculture and Horticulture Research, Volume 3- Issue 1, J Agri Horti Res, 2020.
8. CRS, Report for Congress Agriculture in WTO, limits on domestic spending n: 208400, 2004.
9. Direction Générale des Douanes, Les conséquences budgétaires du démantèlement tarifaire, accord d'association Algérie- Union Européenne, 2004.
10. FAO, Nutritional Status and Food Security, 2007.
11. Fouad Chehat, Abdelkader Djermoun, Le développement de la filière lait en Algérie: de l'autosuffisance à la dépendance, Livestock Research for Rural Development 24 (1), 2012.
12. Gérard Azoulay et Jean-Claude Dillon, La sécurité alimentaire en Afrique: manuel d'analyse et d'élaboration des stratégies, KARTHALA éditions, 1993.
13. Gert-Jan Stads, M'hamed Ait-Oubelli et Raed Badwan, Fiche d'information sur les indicateurs de la R&D agricole : ALGÉRIE, ASTI dirigé par IFPRI et INRRA, Septembre 2014.
14. Hamid Aït Amara, Nous avons un avenir alimentaire des plus sombres, Interviewé par Mahmoud Mamart, Publié le: 10-05-2008, https://www.djazairess.com/fr/elwatan/93761, consulté le: 13-06-2019.
15. https://www.data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS? view=chart&locations=D, consulté le : 18-06-2021.
16. Komi Apédo ATCHEMDI, la recherche agronomique et la situation alimentaire en Algérie, Thèse de Doctorat, institut national agronomique d'El-Harrach, Alger, 2008.
17. M, Attar et M, Hammat, « Le Potentiel en Hydrocarbures de L'Algérie », Contribution de SONATRACH Division Exploration, Algérie Evaluation Conférence, Algérie, 2007, P IV-2.
18. MADR, plan national de développent agricole, Algérie, 2001.
19. Mahdi Abbas. L'accession de l'Algérie al OMC enter ouverture contrainte et ouverture maitrise, laboratoire d'économie de la production et de l'intégration International, France, 2009.
20. Michel Buisson, conquérir la souveraineté alimentaire, Le harmattan, Paris, 2013 .
21. Mohamed Saadaou et autres, Éléments d'enquête générale sur la filière lait en Algérie, International journal on innovation et Financial stratégies, Vol.1, 2018.
22. O. Bessaoud, J.-P.Pellissier, J.-P.Rolland, W.Khechimi, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM., 2019.
23. OECD database, Economic Research Service calculations from World Trade Organization subsidy notification, European Commission, statistics, pocketbooks 2007.
24. OECD Statistics, Producer and Consumer Support Estimates: Producer support estimate and related indicators by country OECD Agriculture Statistics, December 2011.
25. Omar BESSAOUD, J.-P.Pellissier, J.-P.Rolland, W.Khechimi, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM.2019 .

26. ONS, Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011. Collections Statistiques N° 195, Série S, 2011.
27. Robert s, I, Domestic Agricultural Support policies Through the WTO, Abare Report 01.07, Canberra, 2001.
28. Rocher Joseph, Après les feux de paille-politique de sécurité alimentaire dans les pays du sud et modernisation, Charles Léopold Moyer, Paris, 1998.
29. Saïd Frahi, L'évolution de la consommation alimentaire en Algérie de 1962 aux années 90, Horizons Maghrébins - Le droit à la mémoire, N°37-38, 1999- 2007.
30. Sophie Charlier et Gérard Warnotte, la souveraineté alimentaire : regards croisés, presses universitaires de Louvain, Belgique, 2007.
31. Thierry BOBLET et Olivier GIOVANNANGELI, L'Impact du réchauffement climatique sur l'économie :
32. TRAKI Dalila et BOUKRIF Moussa, Innovation et développement managériale : Le cas des entreprises agroalimentaires dans la wilaya de Béjaia, Annales de l'Université de Guelma, N° 11, Juin 2015.
33. WTO, Committee on Agriculture, domestic support in the WTO Agreement on Agriculture (AOA), 11 July 2018.
34. www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce OMC.
35. www.ictsd.oeg.weekly.2515.story2.htm.
36. Christopher Boone, Agricultural price volatility, agricultural support policy and development, Columbia university, 2011.
37. Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de L'Algérie, 2018-2019-2020.
38. niveau national et, au niveau micro-économique, Le premier forum scientifique sur le développement durable et l'efficacité de l'utilisation des ressources disponibles, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université Ferhat Abbas, Sétif, 07-08 avril 2008.
39. OECD. Agricultural and Support, how is it measured and what does it mean. 2004.
40. Robert s, I.2003, three pillars of Agricultural Support and their impact on wto Reforms, Abare Report 03.5. Canberra.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. www. algerieinfos-saoudi.com/2016/08/omar-bessaoud-a-qui-confier-l-avenir-alimentaire-et-agricole-de-l-algerie.html.
2. www. Ers. USA. Org.
3. www. policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/algeria_en. www.transparency.org/en/cpi/2020.
4. www. wto. org. English / tratrop - e/agric -e.htm.
5. www.African-Muslm. Com/Multimedia/Algeria/ about - Algeria.
6. www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/04/27/174770.html.
7. www.aps.dz/ar/economie/52926-2018-02-05-14-11-46.
8. www.ariyadh.com/544241.
9. www.bp.com/statisticalreview- BP Statistical Review of World Energy.
10. www.data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.KD.ZG? Locations=DZ.
11. www.djazairess.com.
12. www.energy.gov.dz/francais/index.phppage=potentiels-national-des-energies-renouvelables.
13. www.fao.org/docrep/fao/008/a0205m/Algeria.pdf.
14. www.fao.org/faostat/ar/#compare.
15. www.fao.org/faostat/ar/#data/QC.
16. www.fao.org/food climate.
17. www.fao.org/news/story/ar/item/7992/icode/.
18. www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar.
19. www.france24.com/ar/2020082.
20. www.wto, Secretariat documents, 2000-2006.
21. https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ.
22. www. stats.OECD.org.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الأسباب التي أدت إلى حالة التبعية الشديدة للجزائر في مجال الغذاء منذ الاستقلال، وهذا من خلال دراسة تطور التبعية الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1962–2020، ودراسة المعوقات والمشكلات التي أدت إلى ضعف وتذبذب الانتاج الزراعي الجزائري، بالإضافة إلى تحديد الأسباب التي ساهمت في استمرار وزيادة العجز الغذائي، والعمل في الأخير على تقديم مقاربة استراتيجية لمعالجة المشكلة الغذائية بالجزائر. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك حالة ضعف كبير في أداء القطاع الزراعي الجزائري منذ 1962، أيضا يتصف الإنتاج الزراعي بصفتين متلازمتين وهما: التقلب وعدم الاستقرار خاصة إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية، كذلك شهدت قيمة الفجوة الغذائية اتساعا كبيرا من نحو 3,1 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 7,9 مليار دولار عام 2020 بمعدل تغير نسبي قدر بـ 154,84، وسجلت قيمة الواردات الغذائية ارتفاع مطرد منذ بداية السبعينات لتشهد اتساعا كبيرا خلال الفترة 2000–2020 ما ساهم في استنفاذ احتياطي الجزائر من العملة الصعبة، وشهدت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بالجزائر تراجع كبير جدا من نحو 107% خلال فترة الستينات إلى نحو 5,2% كمتوسط لفترة الثمانينات لتبقى بنفس الضعف منذ ذلك الحين (إلى غاية 2020)، نتج عن عدم تفعيل الصيغ الاقتصادية والاجتماعية غياب أهداف مستدامة لأغلب السياسات المتبعة منذ 1962 حتى أصبح القطاع الزراعي عبء على الدولة ويستنزف الكثير من الموارد المالية مقابل نتائج ضعيفة، وقد واجه القطاع الزراعي الجزائري ثلاث معوقات كبرى (العائق الطبيعي، العائق التقني، العائق الاجتماعي)، كذلك واجه العديد من المشكلات العويصة منها المشكلة العقارية، ضعف الاستثمار الزراعي، ضعف العلاقة بين القطاعين الزراعي والصناعي، المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي وتحيز سياسة الأسعار، وضعف الخدمات المساندة، وكذلك مشاكل الهدر في الانتاج...إلخ، وهناك مسببات هيكلية أخرى مفسرة للتبعية الغذائية بالجزائر يأتي في مقدمتها تفشي نمط غذائي سيء ومكلف لدى الجزائريين، بالإضافة إلى إهمال الآثار السلبية للسياسات الدولية للدعم الزراعي والاتفاقية الأورو–جزائرية، كذلك غياب سوق معياري وضعف الأداء اللوجستيكي...إلخ، إن الحلول المقترحة لمواجهة التبعية الغذائية بالجزائر تحتم تبني سياسة زراعية جديدة تعمل في ظل استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد الجزائري، تمكن من معالجة المعوقات الكبرى للزراعة الجزائرية وحل مشكلاتها العويصة، وأيضا معالجة أسباب تزايد واستمرار الفجوة الغذائية، أيضا تأخذ بالحسبان الامكانيات المتوفرة، مع ضرورة التكيف مع التحديات والمستجدات التي تهدد بتزايد تبعية الجزائر للخارج في مجال الغذاء.

الكلمات المفتاحية: التبعية الغذائية، الفجوة الغذائية، القطاع الزراعي، الأمن الغذائي، النمط التغذوي، السيادة الغذائية.

Abstract:

This study aims to diagnose the reasons that led to Algeria's severe dependence on food since independence this is by studying the development of food dependence in Algeria during the period 1962-2020. And a study of the obstacles and problems that led to the weakness and fluctuation of Algerian agricultural production, in addition to identifying the causes that contributed to the persistence and increase of food deficit, finally, work on presenting a strategic approach to reduce the food problem in Algeria. The results of the study showed that there is a significant weakness in the performance of the Algerian agricultural sector since 1962. Agricultural production is also characterized by two inseparable characteristics: volatility and instability, especially in the production of major food crops, the value of the food gap has also increased significantly, from about $3.1 billion in 2000 to about $7.9 billion in 2020. With a relative rate of change of 154.84, the value of food imports recorded a steady rise since the beginning of the seventies, to witness a significant expansion during the period 2000-2020. What contributed to the depletion of Algeria's reserves of hard currency, the percentage of agricultural exports covering agricultural imports in Algeria witnessed a very large decline from about 107% during the sixties. to about 5.2% as an average for the eighties, to remain the same rate since then (until 2020), the lack of activation of economic and social formulas resulted in the absence of sustainable goals for most of the policies adopted since 1962 until the agricultural sector has become a burden on the state and drains a lot of financial resources in exchange for poor results. The Algerian agricultural sector faced three major constraints (the natural constraint, the technical constraint, and the social constraint). he also faced many difficult problems, including the real estate problem. poor agricultural investment, weakness of the relationship between the agricultural and industrial sectors, problems related to agricultural marketing and price policy bias, poor support services, as well as the problems of wastage in production...etc., there are other structural causes explaining the food dependency in Algeria foremost among them is the prevalence of an expensive diet among Algerians. in addition to neglecting the negative effects of international agricultural support policies and the Euro-Algerian agreement, likewise, the absence of a standardized market and poor logistical performance...etc., the proposed solutions to confront food dependence in Algeria necessitate the adoption of a new agricultural policy it operates under a clear strategy to diversify the Algerian economy, He was able to address the major obstacles to Algerian agriculture and solve its difficult problems, as well as address the causes of the increase and persistence of the food gap, also taking into account the available capabilities, with the need to adapt to challenges and developments which increases Algeria's dependence on food.

Keywords: food dependency, food gap, agricultural sector, food security, dietary pattern, food sovereignty.